الفصل الاول

مكانة الشرق الأوسط في النظام الدولي بعد الحرب الباردة: (المقومات والمنظور الروسي والأمريكي):

تمهيد:

تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من المناطق المهمة بـ العالم في منظور العديد من القوى الكبرى، واهميتها ترجع إلى كونها مهد للحضارة الانسانية ولجميع الديانات السماوية، وسميت منذ عهد الاستكشافات الجغرافية بـ(العالم القديم) في وصف لما موجود من حضارة استوطنت جغرافيا كانت واقعة حول وشرق وجنوب البحر المتوسط، وما محصوراً بين الخليج العربي والبحر الاحمر وبحر العرب. وعلى مر التاريخ عد الشرق الأوسط منطقة متوترة، حيث شهد العديد من الحروب نتيجة الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية ، فضلا عن اطماع الدول الكبرى بثروات هذه المنطقة.

تعد منطقة الشرق الاوسط واحدة من المناطق المهمة في منظور كل من: روسيا والولايات المتحدة(*) ، منذ ظهورهما كقوى عالمية كبرى، وتنافسهما عليها طوال مدة الحرب الباردة.

فمنذ انتهاء الحرب الباردة نهاية ثمانينيات القرن الماضي، اصبحت المنطقة واقعة تحت التأثير الأمريكي بحكم تفكك الاتحاد السوفيتي، وبقصد ضمان تفوقها العالمي فقد استخدمت الولايات المتحدة استراتيجيات مختلفة للمحافظة على نفوذها وتأثيرها في المقابل كانت روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي تسعى وبجهود عدة إلى استرجاع جزء من قدرتها التأثيرية في الشرق الأوسط، وهو ما بدى واضحا منذ عام 2000، كون المرحلة مابين عامي (1991– 2000)، كانت بمثابة مرحلة الخروج من صدمة تفكك الدولة السوفيتية، ثم اعادة تعريف الدور الدولي، وبدأت رئاسة الرئيس (فلاديمير بوتين) بالعودة إلى مناطق النفوذ السوفيتية التقليدية، حيث لجأت هي الاخرى إلى مختلف الادوات التأثيرية وبضمنها: الادوات الاقتصادية.

لقد استفادت كل من: روسيا والولايات المتحدة من وجود مقومات قوة تتمتعان بها، على المستوى العالمي، الذي سمح لهما بادارة علاقاتهما الثنائية على كل المستويات بلغة الصراع والتنافس والتعاون وبضمنه ادارة علاقاتهما ومصالحهما في الشرق الأوسط.

وفي ضوء ذلك، فقد ذهب الباحث في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على منطقة الشرق الاوسط من حيث مؤشراتها في حسابات علاقات القوى الكبرى، مركزين في كل من: روسيا والولايات المتحدة، عبر ثلاثة مباحث رئيسة هي كالاتي، حيث سنهتم في المبحث الاول بعرض مقومات المنطقة الجيوسياسية والاقتصادية، اما المبحث الثاني فيعرض لروسيا كقوة كبرى من حيث عوامل قوتها ومنظورها للشرق الأوسط، فيما سنعرض في المبحث الثالث فيعرض للولايات المتحدة من حيث عوامل قوتها ومنظورها للشرق الأوسط.

* –ملاحظة: استخدمت الرسالة مختصرات، وهي:

–الولايات المتحدة، وهي اختصار لاسم الدولة: الولايات المتحدة الامريكية

–روسيا، وهي اختصار لاسم الدولة: جمهورية روسيا الاتحادية

المبحث الاول: المقومات الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط:

سنخصص هذا المبحث لتناول الاهمية الجيوسياسية والاقتصادية للشرق الأوسط، منطلقين من الاهمية التي تظهرها المؤشرات المختلفة لهذه المنطقة عالميا، وقبل الخوض في هذه الاهمية يقتضي الحال تميز هذه المنطقة وتحديدها، نظرا لوجود اختلاف محدود في عملية تاشيرها وتحديدها من قبل الباحثين والسياسيين جغرافيا وسياسيا، اذا سيتم تناول الموضوع عبر اربعة مطالب، وهي: المفهوم، والاهمية الجيوسياسية، والاهمية الاقتصادية، وتحديات الامن الاقتصادي للشرق الأوسط، وكاللآتي:

المطلب الاول: مفهوم الشرق الأوسط:

تواجه الباحثين مشكلة تكمن في: تحديد معنى او مصطلح الشرق الاوسط ، وابعاده الجغرافية والسياسية، فمنهم: من يجعله منحصرا بالدول العربية، ومنهم من يوسعه باضافه دول الجوار غير العربية (تركيا وإيران وإسرائيل)، ومنهم: من يوسعه ليضم ايضا دول افغانستان وباكستان والهند ومنهم: من يضيق الدائرة العربية لياخذ منها المشرق العربي ويضيف اليها تركيا وإيران وإسرائيل وافغانستان وباكستان، ويسمي الشطر العربي الأفريقي بتسمية (شمال أفريقيا)، ولكل من هذه التسميات دلالة وسبب، متعلقين بدوافع مطلقها في تغييب الهوية العربية، واطلاق هويات متعددة للمنطقة، ودالتها حجم التغييب في الحضور العربي، وحجم الاضافة للوجود غير العربي.

ان البدايات الاولى لظهور المصطلح تشير إلى الدول التي غلب على تسميتها (بالعالم القديم) بين علماء التاريخ، بوصفها مهد الحضارات الإنسانية، وكذلك مهد جميع الديانات السماوية.

وتاريخيا، لم يكن تحديد اسم للمنطقة ولا هويتها ولا حدودها الجغرافية مثار نزاع بين ابناء المنطقة، رغم ان هناك صراعات تاريخية بين العرب والجوار، وتحديدا (بلاد فارس)، ثم بين العرب وإسرائيل، الا ان الصراع بدأ يتصاعد بشان حدود المنطقة لما تعلق الامر بهويتها وبالسيادة عليها فالصراع على هوية المنطقة والسيادة عليها يعدان حجر الزاوية وجوهر صياغة النظام الإقليمي الجديد في المنطقة الذي بدات تروج له القوى الكبرى منذ اكثر من قرن من الزمن وهذا الصراع متعلق بصراع اخر الا وهو الصراع بشان ثروات المنطقة، فعندما بدأت دول أوروبا تضع الخطط لتقاسم مناطق النفوذ في آسيا وأفريقيا بالقرن السابع عشر وما بعده، وخططت لتفكيك هذه البلدان، وإعادة تركيبها جغرافياً لإضعافها وتسهيل السيطرة عليها، وحققت نجاحات في ذلك رغم وجود الدولة العثمانية عندما سرعت بـ ربط اجزاء من المنطقة بأوروبا باحتلال مباشر لـ(دول المغرب العربي، ومصر، ودول الخليج العربي)، ثم سرعت من دفع شعوب المنطقة للاصطدام بالدولة العثمانية، وتعلية الخطاب القومي فيها على الخطاب الاسلامي وهو ما ظهرت نتائجه قبيل واثناء الحرب العالمية الاولى، وخلال ذلك التاريخ

وما بعده، أطلقت دول أوروبا مصطلحات: (الشرق الأدنى[*]، والشرق الأوسط[**] والشرق الأقصى[***])، وذلك انطلاقاً من قرب أو بعد هذه المناطق عن أوروبا، ويمكن بيان موقع المنطقة إلى العالم كما مبين بالخريطة (1) المرفقة بالملحق.

واذا ما تم تتبع البدايات الاولى لذكر مصطلح الشرق الاوسط على الصعيدين: السياسي والاكاديمي، فيلاحظ ان المصطلح ظهر اولا في كتابات (تيودور هرتزل) مؤسس الحركة الصهيونية: (كحركة سياسية عالمية منظمة)، اذ كتب في عام 1897 في يومياته، قائلا: "يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية"[1]. ثم جاء بعده ضابط البحرية البريطانية الفرد ماهان ليبرز مصطلح الشرق الأوسط في مقال كتبه في مستهل أيلول عام 1902 في مجلة: (National Review) بعنوان: "The Persian Gulf and International Relations,"، وحدده بالمنطقة الممتدة بين الخليج العربي والهند، وكان الاهتمام متعلق ليس بهذه المنطقة لذاتها، انما متعلق بكيفية حماية الهند[2]، ثم استخدمه (فالنتاين شيرول)مراسل التايمز اللندنية في تشرين الأول عام 1902 و1903 في

---

* –الشرق الأدنى: ويشمل الدول الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط والمطلة عليه، بوصفها الاقرب إلى أوروبا وتشمل تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن ومصر وجزيرة قبرص.وقد ظهر هذا المصطلح في منتصف القرن التاسع عشر (1850) جراء ضعف الإمبراطورية العثمانية، وتصاعد التنافس بين بريطانيا وفرنسا على مناطقها، واعد أوروبا نفسها المركز الذي تدور حوله التفاعلات الدولية.

* *–الشرق الأوسط: وظهر هذا المصطلح مع ظهور الصهيونية: كحركة سياسية عالمية منظمة تهدف الى ضمان تأسيس كيان لها ضمن المنطقة العربية، ويشمل: منطقة تشكل رابطا وامتداداً للشرقين: الأدنى والأقصى، وفي البدء كان يطلق على: بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان، الا انه وخلال التاريخ تعرض لاعادة تعريف ليضم: مصر وبلاد الشام، وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989 بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً، ومن سورية شمالاً إلى اليمن جنوباً. فيما عرفه آخرون بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران، ويضم إليه البعض: الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى. ينظر: ماجد كيالي، المشروع الشرق اوسطي، ابعاده–مرتكزاته–تناقضاته، دراسات استراتيجية، العدد (13)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص44،وص46.

* **–الشرق الأقصى: بدأ هذا المصطلح بالظهور في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ العام (1751)، عندما حوّلت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى. ويشمل هذا المصطلح شرق آسيا ما عدا كوريا واليابان وبعض الأجزاء من الصين، ويشمل ايضا: الهند ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي.

1 –د. غازي موسى، كتاب: سقوط دولة اليهود 2020 دراسات استراتيجية، تشرين الثاني 2012، استخرج بتاريخ: 7 ايار 2014

http://www.aleftoday.info/article.php?id=8932

2 –بيرش بيربيروجلو، اضطراب في الشرق الأوسط، الامبريالية، الحرب وعدم الاستقرار، ترجمة فخري لبيب، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص28،وص30.

سلسلة من المقالات تحت عنوان" المسألة الشرق أوسطية"، ثم أصدرها في كتاب عام 1903، ثم صدر في عام 1907، في لندن تقرير (كامبل بنرمان) وزير المستعمرات آنذاك، والذي وضعه في اعقاب مؤتمر عقده مجموعة من علماء التاريخ والسياسة والاقتصاد، بمشاركة عدد من السياسيين الأوروبيين وتناول الوضع في المنطقة العربية، ومما جاء فيه: "يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب. ويعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقوّمات التجمع والترابط، وذلك فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة". ويتساءل التقرير عن مصير المنطقة، ووضع المخططات والوسائل الكفيلة لإضعاف هذه المنطقة وتسهيل السيطرة عليها، و قد حدد الوسائل والأساليب للوصول إلى ذلك باقامة كيان يمنع تقارب دول المنطقة، وطالب بضرورة السيطرة عليها وعدم تركها لقوى منافسة[1]. هذا الاتجاه، تبنته الولايات المتحدة، عندما استقرت على ضرورة ربط المنطقة بروابط غير قومية، استنادا الى روابط سياسية وليس اثنية[2]. واذا ما تم تتبع التاسيس للشرق الأوسط، يلاحظ:

1-في الحرب العالمية الثانية، اسست بريطانيا والولايات المتحدة مركزا قيادة عسكريين لادارة عملياتهما في المنطقة، فبريطانيا اسست ما عرف ب: (مركز تموين الشرق الأوسط) ومقره في القاهرة و(مركز قيادة الشرق الأوسط العسكري) التي كانت تشمل صلاحياتها المنطقة الممتدة من مصر غرباً إلى بغداد والبصرة شرقاً، حيث منطقة انتشار الجيشِ الثامن والتاسع والعاشر البريطاني. اما الولايات المتحدة فقد اسست (مركز إدارة القوات الأميركية العاملة في الشرق الأوسط) في نهاية كانون الاول 1941، بعد الاغارة على ميناء بير هاربر الأمريكي واعلان الولايات المتحدة دخولها الحرب وصلاحياته شملت المنطقة الشاسعة الممتدة من شمال أفريقيا غرباً إلى منطقة الخليج العربي شرقاً.

2-ان المنظمة الدولية للطيران المدني، حددت الشرق الأوسط بالدول الاتية: مصر والسودان وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق وإيران وافغانستان (مستبعدة تركيا منه)، وهي منطقة واحدة فيما يتعلق بحساب سعر الضرائب للمسافرين والبضائع.

---

1 -سميرة قاسم، الشرق الأوسط الكبير.. بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، جزايرس، في: 3 مايس 2010.

http://www.djazairess.com/elhiwar/28906

وايضا: علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط، التامر الأمريكي-الصهيوني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص42،وص44. وايضا: د.غازي حسين، النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي، دار الوسط اليوم للاعلام والنشر، ص21، نشر في: نيسان 2014

http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/1/8-zionist.pdf

2 -جورج قرم، تاريخ الشرق الأوسط من الازمنة القديمة إلى اليوم، ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص119،وص122. وايضا: د.إبراهيم شريف، الشرق الأوسط، مكتبة دار الجمهورية للنشر، بغداد، 1965، ص15.

مما تقدم، فان التأسيس لهذا المصطلح لم يكن لاغراض بريئة، انما تعلق بنزع العوامل القومية وعدّ المنطقة تتشكل من مجموعات اثنية مختلفة، لا رابطة بينها، وبالتحديد التأسيس لمركزية (إسرائيل) فيه[1]. وما يؤكد ذلك، ان حدود المنطقة، الواضح، ان هناك اختلاف بين الكتاب، كما بين السياسيين بشانها، وطالما ان المسالة بدأت سياسية، فان اعتبارات السياسة هي من تحدد حدودها، وهي عموما تشمل كل منطقة المشرق العربي فضلا عن إسرائيل، ومصر، وتركيا وإيران[2]، ويبقى الخلاف على ما عداها، أي ان الخلاف يدور حول شمول كل من: السودان ودول القرن الأفريقي، وباكستان وافغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى، والمعايير في الضم أو الاستبعاد غير واضحة، هل هي الدين، ام اللغة، ام القومية، ام الاصول الاثنية (الساميين ام الآريين ام الاثنين معا)، ام عدم الاستقرار السياسي، ام المنطقة الجغرافية (وسط وغرب آسيا)، ام الوضع الاقتصادي (انتشار الفقر).. والواضح ان لا رابط محدد ومتماسك يمكن اعتماده في اشاعه استخدام هذا المصطلح سوى العامل السياسي لاعادة هيكلة اجزاء جغرافية–سياسية ضمن منطقة وربطها بروابط جديدة تخدم من يطلقها.

ولما اطلق المصطلح، كانت دلالته محددة بين منطقتين: شرق ادنى من جهة بريطانيا (ويضم: أوروبا الغربية وصولا لتركيا، أي مناطق شمال البحر المتوسط)، وشرق اقصى (يضم: ما بعد الهند وصولا إلى سواحل بحر الصين الجنوبي)، وبينهما شرق اوسط، تعلقت اهميته باهمية الهند في الاستراتيجية البريطانية. ونظرا لاهميته، ولعدم استقراره، اتجهت الارادات الغربية مع الارادات الصهيونية إلى اعادة صياغته بشكل متكرر، لكن كل الصياغات انتهت إلى استبعاد الدول العربية في منطقة المغرب العربي أو ما يطلق عليها بشمال أفريقيا منه: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. بمعنى آخر، ان مصطلح الشرق الأوسط، وجد تاريخيا ليكون اداة تمزيق للمنطقة العربية، بخلق عوامل ارتباط بين دول الجوار العربية والمشرق العربي، ونزع ارتباط دول المغرب العربية عن المشرق العربي.

واليوم، يجد الباحثون كما السياسيون انفسهم امام مصطلح يراد له اكتمال معالمه، ليكون نظاما إقليميا مميزا في النظام الدولي، الا وهو مصطلح الشرق الأوسط، وهو يتالف من عدة دول بعضها متفق عليه، وبعضها مختلف في شان ادراجه فيه، والرسالة هنا ستتحدد بكون الشرق الأوسط يتحدد من

---

1 –ويذهب البعض إلى القول ان اعمام هذا المصطلح انما جاء لمنع ظهور عالم اسلامي أو حتى عالم عربي. ينظر: د. حمد بن عبد الله اللحيدان، مصطلح الشرق الأوسط حلّ محل مصطلح العالم العربي، صحيفة الرياض، العدد 16552، 18تشرين الثاني الاول 2013

http://www.alriyadh.com/876615

2 –قارن مع: د.غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2005، ص19. وايضا: ستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007، ص 83،وص93. انظر ايضا: موقع المنظمة الدولية للطيران المدني:

http://www.iata.org/Pages/default.aspx

الدول الممتدة بين مصر غربا، وتركيا شمالا، وصولا إلى بحر العرب جنوبا، والى إيران شرقا. هذه الدول تشكل مساحة جغرافية واسعة، وفيها عدة تكوينات قومية واضحة: العرب والاتراك والاكراد والفرس والاذريين والعبرانيين، وعدة ديانات اهمها: (الاسلام والمسيحية واليهودية)، وكل منها فيها عقائد واتجاهات مذهبية متعددة. ويمكن بيان الدول الموجودة في الشرق الاوسط، ومؤشرات قوتها ومكانتها كم موضح في الجدول (1− 1) ادناه.

جدول (1 −1) دول[1] في الشرق الأوسط: المساحة وعدد السكان والناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد لعام 2012

الدولة	المساحة ب كم2	عدد السكان	الناتج المحلي بمليار دولار	متوسط دخل الفرد الف دولار
السعودية	2.149 مليون كم2	27.137 مليون	733.9 مليار	53.644
الامارات	82.880 الف كم2	5.432 مليون	372.3 مليار	43.1
الكويت	17.820 الف كم2	3.1 مليون	174.1 مليار	42.2
قطر	11.437 الف كم2	793.341 الف	190.2 مليار	87.2
البحرين	665	656.397 الف	30.7 مليار	39.1
عمان	212.460 ال كم2	3.2 مليون	79.9 مليار	26.2
العراق	437 الف كم2	31.3 مليون نسمة	216.1 مليار	7.3
اليمن	527.9 الف كم2	23.3 مليون نسمة	96.6 مليار	3.359
سوريا	185.2 الف كم2	27.3 مليون نسمة	137.5 مليار	4.9
الاردن	89.3 الف كم2	6.507 مليون	31.1 مليار	36.2
لبنان	10.452 الف كم2	3.677 مليون	43.2 مليار	51.2
مصر	1.1 مليون كم2	94.2 مليون نسمة	909.9 مليار	11.089
إيران	1.648 مليون كم2	78.3 مليون نسمة	1.207 الف مليار	15.590
تركيا	783.5 الف كم2	76.2 مليون نسمة	788.8 مليار	19.020
إسرائيل	(20.7 ألف كم2)	7.2 مليون نسمة	257.2 مليار	32.760

الجدول من عمل الباحث، اعتمادا على المصادر الاتية:

1−صندوق النقد الدولي، April 24, 2013, PPP GDP 2013

http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/pdf/text.pdf

2−البنك الدولي، July 1, 2013, PPP GDP 2013

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

من هذا الجدول اعلاه يتبين ان اكبر الدول مساحة هي السعودية وتليها ايران، وتبلغ عموم منطقة الشرق الاوسط محل الدراسة (الممتدة بين مصر وايران ، وبين تركيا وبحر العرب) قرابة (8.3) مليون كم2، وهي منطقة جغرافية واسعة، تحتوي على تنوعات طبيعية كبيرة، فهذه المساحة جعلت المنطقة تمتد جغرافيا على اهم المواقع التي تتحكم بخطوط المواصلات الدولية، كما تحتوي اهم مخزونات الطاقة العالمية، وهو ما سيتم ذكره لاحقا، كما تحتوي هذه المنطقة بعض اهم المضايق العالمية ومنها:

1 −تم استبعاد الاراضي الفلسطينية، لكونها لم تنتظم في اطار دولة.

قناة السويس، ومضيق هرمز ومضيق باب المندب، وهذه المنطقة بقت حلما للروس باعتبارها موقع المياه الدافئة التي حلم بها روس في الوصول اليها، وخاضو لاجلها صراعاتهم مع الدولة العثمانية. كما ان سعة المساحة قابلها سعة في التنوع الطبيعي، كونها تمتد بين خطي عرض (64) و (12) شمال خط الاستواء. وهي ايضا تمتد بين خطي طول (21) غربا الى خط طول (64) شرق خط غرينتش، وهذا الامتداد جعل المنطقة تحتوي تنوعا طبيعيا في ارضها وفي مناخها،

يقابل ذلك، من حيث عدد السكان فان اكثر دول الشرق الاوسط سكانا هي مصر ثم تليها ايران، ورغم ان هذا المؤشر يمكن ان يتغير خلال العقود القادمة استنادا الى مؤشر الولادات اي معدل النمو السكاني، الا ان الواضح ان المنطقة تشهد نموا سكانيا يقارب (3.1%) اي انها منطقة تحتوي اجيال شابة بالهرم السكاني للمواليد، مما يجعلها تخضع لاحتمالين: ان شهد الاقتصادات القومية للدول نموا فان السكان سيكونون ثروة قومية مساعدة على النمو، واذا لم يشهد الاقتصاد القومي لهذه الدول نموا فان هذه الثروة ستتحول الى بطالة، ومن ثم سيكون وقعها سلبيا على الاستقرار الداخلي والاقليمي، في خضم مظاهر ومسببات عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة.

اما من حيث الناتج المحلي الاجمالي فان اكبر دول المنطقة من حيث حجم الاقتصاد هي تركيا وتليها السعودي على وفق مؤشرات عام 2012، ومع ذلك، فان مؤشرات الاقتصاد السعودي ليست حقيقة كونها تعتمد على النفط وليس الى مؤشرات تصنيع حقيقية، وهو ما يجعل الاقتصاد الاكثر حجما وتنافسية في الشرق الاوسط هو الاقتصاد التركي، يليه الاقتصاد الايراني، ثم المصري والاسرائيلي، كون هذه الاقتصادات لا تعتمد على تصدير النفط والغاز الطبيعي: تركيا (واسرائيل)، او كونها تعتمد عليها بنسب ليست مرتفعة ويوجد معها عملية تصنيع حقيقية: مصر وايران.

اما من حيث متوسط دخل الفرد فيها، فهو مؤشر اخر مرتبط نسبيا بالناتج القومي، مقسوما على عدد السكان، وارتفاعه دال على وجود مؤشرات على الرفاهية، وهو ما تتمتع به عموم دول مجلس التعاون الخليجي، وعموما، تعد منطقة الشرق الاوسط الى المؤشرات العالمية هي دول متوسطة في هذا المجال.

وكخلاصة، ان المنطقة لا تشكل قوة اقتصادية استنادا الى عوامل تنموية حقيقية انما تعتمد، في اغلبها على تصدير الموارد الريعية ، وهي تعتمد على اسواق الاستهلاك وعلى الاقتصاد العالمي، في استمرار نموها.

المطلب الثاني: الاهمية الجيو سياسية:

سبق الاشارة إلى ان الشرق الأوسط كمصطلح لم يصل إلى معنى النظام الإقليمي، انما يعد هو تعبيرا سياسيا اريد به تحقيق غايات سياسية، اهمها اعادة صياغة الهوية الإقليمية بين شعوب الدول *التي تم وصفها (بدول الشرق الأوسط)، لكنه في كل الاحوال لم يستطع الوصول إلى مرتبة، كونه عد

نظاما إقليميا على وفق المعنى الذي تعارفت عليه الاعتبارات الاكاديمية في توثيق ما هو اكاديمي من عدمه[1].

في هذا المطلب، سيتم الاشارة الى الاهمية التي تتمتع بها المنطقة جيوسياسية، وذلك من خلال عدة نقاط، وهي:

اولا: الموقع المتوسط لقارات العالم.

ثانيا: الموقع المؤثر على علاقات القوى الكبرى وعلاقات التأثير والنفوذ.

ثالثا: منطقة غير مستقرة، ويمكن ان يمتد تأثير عدم استقرارها لكل دول العالم أو اغلب اجزاءه.

رابعا: منطقة ما زالت غير محددة لنوع هويتها أو انتمائها للتحالفات الدولية بشكل قاطع.

وهو ما يمكن بيانه كالاتي:

اولا: الموقع المتوسط لقارات العالم :

تقع منطقة الشرق الأوسط جغرافيا في قلب العالم، وهو ما يتبين من اي نظرة لقاراته وجغرافيته فهي تتوسط القارات الثلاث: أوروبا وافريقيا وآسيا، وهي اهم القارات في العالم من حيث الموارد وكثرة التفاعلات والبعد الحضاري في العالم، إذا ما استثنينا القارتين الأمريكتين، وهذا التوسط جعل المنطقة وفقا لنظرية (ماكندر)[*] ونظرية (ماهان)[**]، منطقة تقع في قلب التفاعلات العالمية ،ومنطقة تؤثر في

---

1 –تكاد تتفق الكتابات الاكاديمية على ان معنى (النظام الإقليمي) إنما تتحدد بدلالات واضحة، ف(النظام الإقليمي)مفهوم شائع في علم السياسة، يدل على شكل معين من النظم الفرعية في النظام الدولي، إذ ظهر هذا المفهوم في أدبيات العلاقات الدولية للتمييز بين الكل والجزء، فالكل هو النظام الدولي والجزء هو النظام الإقليمي، كما انه وسط بين الدولة القومية والنظام الدولي، ولقد أرجع الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية والقانون الدولي الجذور الفكرية لهذا المفهوم إلى الإقليمية والتكامل بوصفهما ركيزتين رئيستين للنظام الإقليمي، بيد أنهم اختلفوا بخصوص تحديد المعايير التي يمكن من خلالها تعريف (النظم الإقليمية، ومستويات تحليلها، والعناصر المميزة لها)، كما اختلفوا أيضاً في تحديد العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية من حيث درجة التأثير والتأثر، والتدخل والاستقلالية. ينظر، د. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم النظام الدولي الإقليمي (الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي)، مجلة حولية الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، المجلد :(32) العدد : (338) ، لسنة 2011، ص87.

* –يرى (ماكندر) في طروحاته التي تعرف بالنظرية المركزية أو نظرية القلب، وهو أحد الجيوبوليتكيين البريطانيين الذي لخص نظريته عام 1904 في الجمعية الجغرافية الملكية بلندن، بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ"، ان:" إن الذي صنع تاريخ العالم وسوف يصنعه دائماً هم سكان المناطق الداخلية العظيمة التي تشمل سهول شرق أوربا وسهول وسط آسيا". وذهب ماكندر للقول أن توازن القوى يكون في صالح الدولة التي تحتل هذا المحور، وهذا بدوره يفسح المجال لها للسيطرة على مناطق الأطراف في كل من قارتي أوربا وآسيا فتستطيع أن تستغل الموارد الطبيعية ومصادر الثروة العظيمة التي توجد في هذه المنطقة الواسعة، وهذا يساعد على بناء الأساطيل العظيمة التي تهيئ وتساعد على ظهور الإمبراطورية العالمية. وهذا قد يحدث إذا تحالفت القوة الموجودة في تلك المنطقة (وهي روسيا القيصرية آنذاك) مع القوة

التفاعلات العالمية بشكل أو بآخر. وهي بهذا مجال مهم من مجالات البروز للقوى التي ترغب ان تكون مؤثرة في النظام الدولي.وبمعنى ان السيطرة على المنطقة، يعد الوسيلة الاهم للنمو كقوة عالمية وترك منطقة القلب او المياه الاقليمية التي تحيط بها يمكن ان يتسبب بمشكلات في القدرة على اتمام السيطرة على العالم، لهذا يجب ان تتمكن القوى البحرية العالمية من فرض جانب من سيطرتها على هذه المنطقة الجغرافية ، اي الشرق الأوسط.

ان الميزة التي تتمتع بها هذه المنطقة تتعلق بموقعها الجغرافي، واطلالتها على مناطق تركز القوة حيث الصين واليابان شرقا وأوروبا غربا، والبيئة الجغرافية والموقع سواء كان للدولة أم للإقليم والمساحة والحدود،.. كلها عوامل جيوسياسية وجيوبوليتيكية تؤثر في سياسات الدولة/ دول الإقليم والسياسات التي توجه اليه من القوى الاخرى[1]، وعلى الرغم من تأثيرات العوامل التكنولوجية في اهمية الموقع والعوامل المتعلقة بالجغرافية السياسية بحكم انها احدثت تأثيرات عميقة بين الجغرافيا والسياسة، ومنها الحدود الامنة، وتأثيرات العمق،..[2]، الا ان الجيوبوليتيك، والجيوسياسة ما زال تأثيراتهما موجودة في

الموجودة في وسط أوربا والتي كانت ألمانيا. وأن تحالفاً كهذا سوف يحدد مصالح الإمبراطورية البريطانية (انذاك) وبنفس الوقت سيدفع منافسيها للتحالف مع بعضها.

ينظر: محمد ازهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية، مطبعة ابن اثير، الموصل، 1988، ص 82 ،ص83.

* *–نظرية ماهان، أو ما تسمى ب (نظرية القوى البحرية)، التي جاء بها اليفرد ماهان والذي يعد من أوائل الجيوبوليتيكيين المتخصصين بالقوة البحرية وأستراتيجيتها، ذكر أن ليس هناك دولة تستطيع أن تحفظ بموقعها ومكانتها إذا بقيت ساكنة دون حراك، والقوة البحرية عماد التوسع العالمي، وذكر بأن :"وجود أسطول حربي قوي يستطيع القيام بمهام الهجوم سيضمن للولايات المتحدة سيادتها المطلقة ويتيح لها نشر رسالتها الثقافية"، ونظريته تنظر للمجال الحيوي، على اعتبارها ضرورة حيوية في حياه الدول لان الدولة كائن حي. هذه النظرية دفعت الولايات المتحدة إلى الظهور على المسرح الدولي قوة عالمية عن طريق بناء القوة البحرية. واستفادت الولايات المتحدة من كون بريطانيا حولت كل المحيطات إلى بحاراً داخلية للإمبراطورية البريطانية، وضمنت من خلالها سيطرة واسعة على العالم. ولا يمكن ان يحد من قوة وتسلط القوة البحرية الا منطقة القلب، وهذه المنطقة تمتد بين اسيا وأوروبا، وهي امتداد طبيعي لمنطقة الشرق الأوسط باتجاه وسط اسيا.

ينظر: علي احمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص 42 ،ص 44. وايضا: احمد سليم البرصان، تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الاستراتيجي الغربي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والانسانية، المجلد(3)، العدد (3)، 2006، ص 146 – 147. وللتوسع ينظر ايض: د.ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطر سالاكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص44، ص63.

1 –عمر كامل حسين، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، كلية التربية، 2002، ص 33.

2 –كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، 1991، ص 111.

عالم اليوم، ومن اهم تأثيراتهما ان الدولة لا تضع سياساتها إلا في ضوء الاعتبار لعواملها الجغرافية[1] من حيث الجوار والمساحة والموقع،.. كما ان الدول الكبرى عندما ترسم سياساتها تجاه الأقاليم، فإنها تضع بنظر الاعتبار: حجم الفرص وحجم المخاطر التي يمكن ان تأتي عليها من تلك الاقاليم على سياساتها وقدر تعلق الامر بمنطقة الشرق الأوسط، وبعيدا عن اعتبارات تحديد الموقع الفلكي لها، وهو مختلف عليه بحكم الاختلاف على الدول المنخرطة فيه، وان المنطقة تعد من أهم المناطق في العالم من ناحية استراتيجية المواصلات في الجو والبر والبحر وإنها تعد همزة الوصل بين القارات الثلاث (اسيا واوربا وافريقيا)[2]. وهذا التوسط اضفى عليها اهمية خاصة من النواحي: السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، فقد جعلت تلك الخصائص من المنطقة مهداً للحضارة الانسانية، كونها كانت محط تقاطع لحضارات مختلفة في مضمونها، ناهيك عن الحضارة التي استطاعت التأسيس لها بنفسها، كما كانت معبراً رئيساً لطرق المواصلات البرية والبحرية، (بحكم سيطرتها على الموانئ الرئيسة في العالم)، ثم الجوية[3]، وممراً للجيوش وميداناً للتنافس والصراع بين القوى السياسية الدولية الكبرى، ومحوراً تدور حوله الكثير من الاحداث العالمية.

بعبارة اخرى، تعد المنطقة، مهما كان الامتداد الجغرافي لها والدول التي تضمها، مهمة جيوسياسيا. وتتمثل تلك الاهمية في انها تشكل حلقة وصل بين قارات العالم الكبرى: اسيا وأوروبا وافريقيا، كما انها تمثل الحدود الجنوبية لحلف الاطلسي، وتركيا عضوا فيه، وهو ما يفيد ان اي توتر أو عدم استقرار تشهده هذه المنطقة يمكن ان ينعكس على الحلف وعلى أوروبا، ناهيك عن موقع الشرق الأوسط إلى الشرق من البحر المتوسط والذي يعد واحد من اكثر الممرات المائية الاستراتيجية اهمية في العالم، ومن ثم فان موقعه اكسبه اهمية لا يمكن اغفالها.

ثانيا: الموقع المؤثر في علاقات القوى الكبرى وعلاقات التأثير والنفوذ:

لا تتوقف اهمية الشرق الاوسط على موقعه الجغرافي المتوسط لقارات العالم فحسب، وإنما هناك اهمية اخرى تتعلق بحسابات علاقات القوة والنفوذ والتأثير، فالواضح إن علاقات التأثير تبنى في قاعدة مهمة ألا وهي: القوة والغايات، فكلما كانت قوة الدولة قياسا لقوة غيرها بهامش من الفوارق، فإنه تتاح

1 – كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الستراتيجية الدولية، شركة اياد للطباعة، بغداد، 1988، ص 151 ،ص155.

2– فاضل عبد القادر احمد، صراع القوتين العظيمين في القسم الشرقي من البحر المتوسط، طروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1989، ص 7.

3–وليد عبد الحي، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، ط3، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2003، ص 28 – 29، وايضا: محمد رياض، الشرق الأوسط : دراسة في التطبيق الجيوبوليتكي والسياسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص 35.

للدولة فرصة لكي تمارس تأثيرها في غيرها، كون الامر في ممارسة التأثير يتعلق بغايات مرتبطة باحتمالات عدة ومنها[1]:

1-رغبات ببناء بيئة مناسبة أو مؤاتية لتحقيق الدولة لغاياتها

2-رغبات ان تمارس دول اخرى سياسات محبذة محددة ملائمة لمصالح من يمارس التأثير

3-رغبات ان تمتنع الدول الاخرى عن ممارسة سياسات محددة تسبب ضرر لمصالح الدولة التي تمارس التأثير

وفي كل الاحوال لا يخرج التأثير عن كونه: أداة تأثير تستجيب لها الدول الاخرى: إما بارادتها (بحكم علاقات الصداقة والتحالف، أم لقناعتها إن ذلك يحقق مصالحها)، أم تستجيب لها قسراً (ان رأت إن عدم الاستجابة في ظل واقع قائم على تفاوت علاقات القوة سيسبب لها ضررا لمصالحها)، ناهيك عن عامل آخر خفي في العلاقات ألا وهو اعتقاد الدولة التي يقع عليها التأثير بواقعية من يمارس التأثير، وإمكانية لجوئه إلى كل الخيارات لتحقيق غاياته.

اذن،فإن المسالة الثانية في ممارسة التأثير تتبع الغايات التي تتوخى الدولة تحقيقها في البيئة الخارجية مهما كانت تلك البيئة: إقليمية أم دولية عامة.

ان علاقات القوة لا تكتسب بعوامل داخلية فحسب، وإنما هناك عوامل خارجية تتعلق بها بشدة، فالدولة مهمها بلغت من عوامل القوة الداخلية لا تاتي للمنعة، ولا لاكتساب المكانة الدولية بها فحسب، بل ان عوامل القوة الخارجية تأتى من الأتي:

1-علاقات تحالف أو صداقة مع القوى الاخرى: وبحيث تشترك الدول الحليفة أو الصديقة في حساب علاقات القوة التي تتمتع بها الدولة في علاقات الصراع والتأثير الدوليين.

2-علاقات ضعف المنافسين: وهو ما يجعل الكلف قليلة للدولة في اثناء ممارستها لعلاقات التأثير في المحيط أو البيئة الدولية.

3-علاقات تبعية تتبع بها دول أو اقاليم اخرى للدولة: بحيث ترتفع معدلات الاستغلال في هذه العلاقة.

أما فيما يتعلق بالقوى الكبرى في التاريخ: (بريطانيا وفرنسا) مثلا، فان حساب ما تمتلكه كل منها من عوامل قوة ذاتية لهما يحقق لهما توسعا محدودا في البيئة الدولية،إستنادا الى حساب رياضي لمعادلات وعوامل القوة، وانتشارها في البيئة الدولية: (مساحة وجغرافية وموارد طبيعية وعدد سكان، وحتى عامل تكنولوجي) إلا أن الاخذ بنظر الاعتبار عوامل القوة الاخرى: (التحالفات وضعف الخصوم والمنافسين وعلاقات التبعية)، فإن ما وصلت اليه تلك القوة في التاريخ، إنما كان امرا متناسبا معها بحكم تأسيسها لعلاقات صداقة وتحالف: (تحالفات أوروبية–أوروبية، وأوروبية–مع دول حليفة في النظم الإقليمية)، أو لضعف المنافسين: (وأهمه ضعف ،ثم تفكك الدولة العثمانية قدر تعلق الامر بالشرق

1-خضر عباس عطوان، توازن القوى العالمية والمنطقة العربية، دار اسامة للنشر، عمان، 2010، ص23.

الأوسط)، وتبعية أقاليم للقوى الكبرى، (وهو ما يظهر بالاحتلالين البريطاني والفرنسي ، لاراضي الشرق الأوسط)[1].

ان عوامل القوة التي تكسبها الدولة في بيئتها الخارجية ترجع عليها بقوة مضافة، مما يسمح لها ان تمارس التأثير في النظام الدولي، فكل قوة تبتغي هدف العالمية أو حتى الدولية، إنما يجب عليها ان تصيغ سياساتها الخارجية وفقا لغايات تتوخى منها التأثير في الدول الاخرى والاقاليم الاخرى؛ مع ملاحظة: إن امتلاك القوة لوحدة لا يعني التحول صوب العالمية أو الدولية في التأثير، كما في كندا واستراليا التان تعدان من الدول القانعة في النظام الدولي[2].

إن ممارسة التأثير يتبعه تحمل الكلف والمخاطرة، كون البيئة الدولية بيئة ترتفع فيها معدلات التنافس والصراع، كما يكون فيها التعاون .

اما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط ، فانها تعطي للقوى التي ترتبط معها بعلاقات صداقة أو تحالف أو لضعف الدول المنشئة على اراضي هذا الإقليم أو لاحتلالها أو ايقاعها بعلاقات تبعية وتأثير، فإنه في جميع هذه الحالات يكون الطرف الذي استثمر تلك العلاقات قادر على عدها عوامل قوة له. فالموقع الجغرافي عامل قوة، والموارد الموجودة في منطقة الشرق الأوسط عامل قوة، والاهم: إن عدم التنافس بما يكبل جانب من ارادة وعوامل قوة القوى الكبرى هو ايضا عامل قوة يحسب للقوى الكبرى التي تتوخى العالمية أو الدولتية، كونه سيحرر امكاناتها للتنافس أو الصراع في مواضع اخرى من العالم[3].

وتلك العوامل ستزيد فرص القوة الكبرى بـ ممارسة تأثيرها في النظام الدولي، كون الشرق الأوسط من حيث الموقع سيفتح باب للتأثير في روسيا والصين والهند، كما انه يحتوي على موارد هيدروكاربونية مهمة تتيح لمن يسيطر عليها ممارسة تأثيره في سوق الطاقة العالمي، ناهيك عن عامل ما زال غير مرصود ألا وهو الكفاءات البشرية التي تزخر بها شعوب هذه المنطقة، والتي اغلبها سلك طريق الهجرة للعالم الغربي بحكم كون المجتمعات المحلية أو الإقليمية غير ملائمة لبقائها وعملها،

1–قارن مع: د.ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، بلا، ص52،ص53. وايضا: جورج كيرك، الشرق الأوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية، ج1، ترجمة: سليم طه التكريتي، و برهان عبد التكريتي، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، 1990، ص8،ص23. وايضا: د.توفيق فارس العودات، الضحية الكبرى، الصراع الاستراتيجي للقوة العظمى في الشرق العربي، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2012،ص 27،ص33.

2– د.عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد(5)، 2009، ص124،ص128.

3–د. سيّار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط : مفاهيم عصر قادم، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط1، 1997 ، ص 45.

ومن ثم فإن من يسيطر على المنطقة سيكون قادرا على كسب هذه الكفاءات لمصلحته بحكم علاقات التبعية السياسية.

وبالمحصلة، فإن من يكسب عوامل قوة اكثر: (جيبوليتيكيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا) فإنه سيكسب اهم مدخل لممارسة التأثير الدولي، ويبقى الامر مقترن بالارادة على تنفيذ غايات تتعلق بالتأثير في النظام الدولي، والشرق الأوسط يتيح امكانات كبيرة للقوى الكبرى جراء موقعه، وحجم موارده، والفشل في استنهاض مراكز قوة إقليمية في المنطقة، والانفتاح على علاقات التأثير الدولية منها والإقليمية.

ثالثا: منطقة غير مستقرة، ويمكن ان يمتد تأثير عدم استقرارها لكل دول العالم أو اغلب اجزاءه:

ان منطقة الشرق الاوسط ، منذ خروجها من الاحتلالات المتتالية عليها، وحصول دولها على استقلالها، ظلت تعاني مشكلات بنيوية لأغلب دولها وخاصة العربية منها، وهو ماسوف نلحظه بـ الاتي:

1-عدم إستقرار سياسي ناجم عن وجود مشكلات الشرعية في الانظمة السياسية، كونها تاسست على الغلبة والسيطرة ،وهي اعتبارات غير منطقية إلا تدوم إلا باستمرار القوة.

2-فضلا عن سيادة منظومات من الولاء جعلت الانظمة السياسية، ومعها الدول مرتبطة بالاشخاص اكثر منه ارتباطاً بالوطنية والوطن.

3-والعاملين اعلاه ، ولدا حالات إستشراء كبيرة للفساد، مظهره عدم تناسب بين ما تحصل عليه الدولة من موارد وبين عوائد التنمية، فالفقر مستشري بمعدلات كبيرة، والبنية التحتية على العموم قليلة.

4-كما ان المستقبل قد غاب بحصول تغيير في هذه الدول جراء الاستعصاء التاريخي الذي تستشعره اجيال الشباب فضلا عن اجيال المثقفين والعلماء في عموم دول الشرق الأوسط؛ باستثناءات متعلقة باسرائيل.

5-واخيرا، فإن هناك تراكم من المشكلات التي ليس لها صيغة حل في عموم منطقة الشرق الأوسط، ألا وهي التعلق بالتاريخ في النظر إلى خلافات غير محسومة: (جغرافية وقومية ولغوية ودينية ومذهبية)، والاهم التعلق بالقوى الاجنبية في سبيل تثبيت كل طرف لما يعده حقا تاريخيا له.

المشكلات اعلاه، تسببت بكون حالات عدم الاستقرار شبه منظر مالوف في حياة دول وشعوب وعلاقات دول الشرق الأوسط، وبحكم طبيعة ارتباط القوى الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط، لاسباب متعددة، فأن المشكلات التي تعانيها دول المنطقة صارت تنتقل تداعياتها إلى الاقاليم المختلفة الاخرى، وخاصة المجاورة لها، ومنها: أوروبا.

ولعل اهم اسباب إنتقال عوامل عدم الاستقرار هي:

1-اتجاه القوى الكبرى إلى تعزيز سلطة انظمة الحكم في دول الشرق الأوسط، وهي انظمة في عمومها فاقدة للشرعية.

2-ان جزء مهم من عدم استقرار دول الشرق الأوسط، وتخلف بلدانها يعود إلى عمليات الاستلاب الممنهجة التي تعرضت لها هذه الدول في مواردها، وعدم السماح لها بحصول تطور تدريجي وطبيعي طوال سنوات الاحتلال.

3-ان الغرب بعامة، ومعه روسيا كان يرغب بالحصول على تدجين ثقافي واسع في دول الشرق الأوسط، لهذا سمح لانواع غير عقلانية من التفكير الديني بالظهور، واعاق الرجوع الطبيعي للدين الاسلامي، فغذت حالات التشدد تنتشر لتسبب مزيدا من المأزق السياسي والثقافي لدول وشعوب المنطقة، ودفع الانظمة السياسية إلى محاربة اتجاهات التدين بين اوساط المجتمع، والدفع باتجاه علمانية مفرطة[1].

4-وايضا هناك ازدواجية القوى الاخرى في تشكيل ودعم الكيان الإسرائيلي على ارض مقدسة للمسلمين، ألا وهي (ارض فلسطين)، والتعامل بازدواجية غريبة إزاء ممارسات (إسرائيل)، وغيرها من الممارسات الاخرى السائدة في الشرق الأوسط على نحو عكست فيه سياسات دولية منحازة لتاريخ ومصالح دول المنطقة عامة؛ خصوصا اذا علمنا: إن ما يجمع دول المنطقة هو (الاسلام).

5-ولا ننسى بالطبع عمليات الاحتلال التي حصلت، وخصوصا للعراق وافغانستان، وهو ما ولد ردود افعال بين المجتمعات المحلية، ونشر حالات من الرفض تجاه القوى الدولية الكبرى، واهمها: الولايات المتحدة.

كل تلك المسببات وغيرها، وبحكم علاقات القرب الجغرافي بين دول الشرق الأوسط والقوى الفاعلة في كل من: أوروبا ودول آسيا المهمة، قادت تلك القوى للتهييء والاستعداد إلى إمكانية إنتقال عوامل عدم الاستقرار الموجودة في دول الشرق الأوسط اليها.

رابعا: منطقة ما زالت غير محددة لنوع هويتها أو انتمائها للتحالفات الدولية بشكل قاطع:

ان عدم الاستقرار في اعلاه، والذي تعيشه المنطقة ولد عامل آخر مميز للمنطقة، ولاهميتها الجيوسياسة ألا وهو: إن المنطقة وللاسباب اعلاه دفعت إلى عدم الثبات على هوية سياسية واحدة، ولكون هذا الموضوع مما نراه يستحق دراسة اخرى ليس في معرض تناول موضوعها هنا، نقول: ان عدم التحدد بهوية سياسية محددة يكون كعدم تبني فكر محدد يتعلق بشعوب المنطقة وتاريخها، وإنما استخدمت المنطقة نماذج غربية اجنبية عنها، وتصارعت بسببها بين انتماء شيوعي أو اشتراكي أو

1 -ايهاب علي الشموري، المشروع الصهيوني-الأمريكي الجديد ومخاطره على العالمين العربي والاسلامي، باحث للدراسات، بيروت، 2009، ص136،وص144.

راسمالي–ليبرالي، وكلها لم تعكس ترابطا مع تاريخ وحضارة ودين وثقافة شعوب المنطقة وجغرافيتها، فوجدنا افغانستان انتقلت بين اكثر من هوية سياسية شيوعية في عام 1979، واسلامية عام 1993،وراسمالية في عام 2002، وإيران ايضا ما قبل وما بعد عام 1979، والعراق ما قبل عام 1958، وما بعد عام 2003، وهذا التذبذب جعل هذه الدول ضحية صراعات القوى الكبرى، وامزجتها في التأسيس لانظمة واتجاهات فكرية تخدم مصالحها لا مصالح دول وشعوب الشرق الأوسط.

الفقرات اعلاه، تعكس في جوانبها المختلفة :وجود أهمية لدول الشرق الأوسط: كجغرافيا وكتاريخ وكسياسة، مما لا يمكن معه تجاوزها في التفاعلات الدولية.

المطلب الثالث: الاهمية الاقتصادية:

بعد ان تم بيان الاهمية الجيو سياسية لمنطقة الشرق الأوسط، فإنه يقتضي الحال التاكيد على ان المنطقة لها اهمية لا تقتصر على الاهمية الجيوسياسية فحسب، فهناك اهمية اقتصادية توازي، وربما تفوق اهميتها الجيوسياسية، وهذه الاهمية تتعلق بعدة عناصر أو مقومات تمتلكها المنطقة ،وتعطيها ميزة نسبية في التفاعلات الدولية، ومنها: الموارد الهيدروكاربونية، والموارد المائية، والممرات الملاحية وعوائد الثروات الهيدروكاربونية، والموارد البشرية أو الكفاءات البشرية، والحضارة والتاريخ..، وكل من هذه المقومات له بعد اقتصادي محدد يجعل المنطقة مميزة في التفاعلات الدولية. فإذا ما أتينا إلى تناول هذه النقاط، سيتبين الآتي:

اولا–الموارد الهيدروكاربونية:

هذه الموارد تتحدد بالنفط والغاز الطبيعيين والمواد الاخرى المصنعة أو المكررة من هذه الموارد، وهي تشمل انشطة اقتصادية مختلفة، منها الانشطة المتعلقة بحساب الاحتياطات منها، ومنها المتعلقة بعمليات الاستكشاف والاستخراج، والنقل، والتكرير، والتصدير، والتصنيع، واعادة تصدير المواد المنتجة من تلك الموارد، والموارد الهيدروكاربونية منذ نحو قرن من الزمن والتي تشكل عصب الصناعة إذ يصعب على الصناعة اليوم التحول عنها نحو بدائل اقتصادية ، فبعض الاستخدامات حدية لا يمكن حاليا، استبدالها بمنتج او مورد اقتصادي ومنها مثلا استخراج مشتقات النفط بعمليات التكرير وبحسابات بسيطة، فإن ثروة الشرق الأوسط من الموارد الهيدروكاربونية تقدر بنحو (1000) مليار برميل من اصل (1260)مليار برميل من النفط التقليدي المؤكد في العالم. اما الغاز الطبيعي فحجم الاحتياطي(95101)مليار متر مكعب مقارنة بالاحتياطي العالمي البالغ (192367)مليار متر مكعب، اي أنه يبلغ نحو (49.4%)من الاحتياطي العالمي لعام 2012، في حين تنتج المنطقة نحو (32.921) مليون برميل من النفط/ يوم من إجمالي الانتاج العالمي البالغ نحو (75.302) مليون

برميل/ يوم في عام 2012، اما انتاج الغاز الطبيعي للمنطقة، فيبلغ(700.4) مليار متر مكعب، قياسا للانتاج العالمي البالغ نحو(3417.6)مليار متر مكعب، في عام 2012[1] (مع ملاحظة إن تلك النسب والكميات ستكون عرضة للتغير، بفعل تطور تقنيات إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة والتي ستحولها وفقا لتقديرات الخبراء من دولة تعتمد على الاستيراد إلى دولة مصدرة للنفط خلال الاعوام القليلة القادمة).

فضلا عن أن تلك الاحصاءات تبين ان الشرق الأوسط له مؤشرات مهمة في ميزان الموارد الهيدروكاربونية سواء ما دخل منها في التجارة الدولية أم ما سيكون عليه خلال الاعوام القادمة.

ثانيا–الموارد المائية:

تعد الاهمية الثانية التي تكتسبها المنطقة في العالم، كون الشرق الأوسط تتباين فيه الوفرة المائية، بين غني (حالة تركيا)، وفقر مدقع ،(مثل دول مجلس التعاون الخليجي)، وباقي الدول بينهما، وتاتي اهمية المياه، كونه يمثل عصب الحياة، وانها قد تكون سببا بـ اشعال المنطقة في علاقات صراع وحروب خلال الاعوام القادمة، خصوصا الدول التي تمر بها الانهار الدولية: (تركيا مع العراق وسوريا، إيران والعراق، لبنان والاردن مع إسرائيل..)[2].

ويمكن ان نلاحظ ان دول المنطقة فيها رصيد مائي متباين: امطار، (وتبلغ نحو(1500)ملمتر في تركيا وشمال إيران، ونحو اقل من(600) ملم في وسط السعودية وجنوب مصر)، ومياه انهار، (وفضلاً عن الانهار الآتية التي فيها مشكلات حدودية: (النيل بين مصر ودول المنبع والسودان)، و(الفرات: بين تركيا وكل من سوريا والعراق)، و(دجلة بين كل من تركيا والعراق)، و(الاردن بين كل من الاردن ولبنان وإسرائيل)، و(نهر ديالى بين العراق وإيران)، وانهار اخرى صغيرة)، ومياه جوفيه (وهي مما لا تسبب مشكلات حدودية ،كونها منتج محلي وليس عابر للحدود)، حيث يقدر حجم احتياجات دول المنطقة والعجز المائي وفقا للاحصاءات المتوفرة في العام 2025 ،وكالآتي:

[1] –التقرير الاحصائي السنوي، 2013، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 2013، ص7، وص8، و ص34، ص36.

[2] – رمضان حمزة، الشرق الأوسط – الصراع الإقليمي على المياه، الطبعة الاولى، دهوك، 2002، ص 51.

الجدول (1 −2): الطلب المستقبلي على الموارد المائية في دول الشرق الأوسط في العام (2025):

الدولة	عدد السكان المتوقع بمليون نسمة	الموارد المائية المتوقعة (مليار م^3)	الطلب المستقبلي على المياه (مليار م^3)	حصة الفرد من المياه (م^3 / سنة)	فجوة الموارد المائية (مليار م^3)
الاردن	10,185	0,968	5,354	95	4,332−
سوريا	33,281	21,450	24,628	644	3,178−
العراق	50,960	63,899	107,691	1253	43,785−
لبنان	9,155	9,050	3,763	988	5,291+
الامارات	5,432	0,690	6,453	55	5,763−
البحرين	1,543	0,195	3,104	77	2,909−
السعودية	51,747	6,445	64,987	107	58,542−
عمان	5,766	1,925	7,490	333	5,512−
قطر	1,352	0,138	2,340	29	2,202
الكويت	4,534	0,532	9,120	40	8,588−
اليمن	31,878	5,050	11,795	158	6,730−
مصر	109,554	64,100	130,402	544	66,300−
إسرائيل	7,2	0,491	2,674	89	2,183−
تركيا	83	195	(غير معروف)	2349	(غير معروف)
إيران	110	129,0	110,000	1,172	19,000+

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على:

1−مركز الدراسات العربي−الاوربي، من اعمال المؤتمر العربي الثامن، الامن المائي العربي، مركز الدراسات العربي – الاوربي،21 – 23 شباط، 2000، القاهرة، ص 433.

2−علي ياسين عبد القادر محمد، الدوافع الجيوستراتيجية الرئيسة للصراع الدولي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2009، ص103.

ومن الجدول (1− 2) اعلاه، يتبين ان كل من لبنان وتركيا وإيران ليس لديها مشكلة بتوفير المياه. اما اكبر عجز متوقع للمياه فسيكون في العراق ومصر والسعودية، ومادام ان السعودية ليس لديها انهار دولية مع جوارها، اذن فمشكلتها تتعلق بخيارات ذاتية: (الاعتماد على المياه الجوفية أو تحلية مياه البحار التي تحيط بها، أو تطوير تقنيات تسمح بالحصول على المياه من الهواء (الامطار الصناعية)،أو اي خاصية اخرى تكثف فيها الهواء وتحويله إلى ماء)، وتبقى المشكلة تتعلق بالعراق مع كل من إيران وتركيا، وسوريا مع تركيا، ومصر مع دول المنبع لنهر النيل. فكل دولة من دول العجز تحتاج إلى المياه لضمان ديمومة سبل العيش والتنمية فيها، وهي متطلبات تزيد من حاجتها

للمياه كما مبين من الجدول، وكمية ما تحصل عليه من المصادر الثابتة (الانهار)، وغير الثابتة (الامطار والتحلية) ،إنما يكاد يقل كثيرا عن حجم النمو في الطلب على المياه، وهو ما يجعل إمكانية التحول بالعلاقات إلى علاقات صراع وربما حروب امرا ممكنا.
اي بمعنى: ان العجز المائي ينذر بحصول حروب مياه بين دول الشرق الأوسط، ومادام ان المنطقة مهمة في علاقات النظام الدولي، إذن يتوقع ان ينعكس الصراع بينها على النظام الدولي ككل.

ثالثا–الممرات الملاحية:

وهو العامل الثالث في اهمية الشرق الأوسط الاقتصادية، فاغلب التجارة العالمية هي :تجارة تمر عبر البحار، وتسلك الممرات المائية البحرية، واي نظرة لتركز التجارة الدولية، وللممرات المائية، سنرى إنها تتعلق بمراكز مهمة، وهي: (أوروبا الغربية وشرق اسيا والولايات المتحدة). اما الممرات المائية التجارية الرئيسية، فهي:(المحيط الهادئ والمحيط الاطلسي والبحر المتوسط والمحيط الهندي)، وتمر تجارة مهمة في الممرات المائية التي تحيط بمنطقة الشرق الأوسط: (البحر العربي والخليج العربي والبحر الاحمر والبحر المتوسط والبحر الاسود)، والممرات المائية التي تتحكم بهذه البحار هي:(مضيق هرمز ومضيق باب المندب ومضيق قناة السويس ومضيقي البسفور والدردنيل، وهذه المواقع تسيطر على حركة مرور قسم من التجارة الدولية، سواء ما تعلق منها بالبضائع أم الموارد الهيدروكاربونية، والاسلحة، وهو ما يعطيها أهمية في حركة التجارة الدولية و بمعنى آخر، ان الممرات المائية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط تعطي للمنطقة اهمية في الاعتبارات الروسية والأمريكية، كونها ممرات تتحكم بجزء مهم من حركة التجارة الدولية، واذا ما تركت لدول الشرق الأوسط ان تديرها وفقا لمنطق ومصالح وطنية فانه سيؤثر بـ القدرات الروسية والأمريكية في تحقيق مكانتها ونفوذها عالميا.

رابعا–عوائد الثروات الهيدروكاربونية

ان ما تصدره المنطقة من نفط وغاز طبيعيين للاسواق العالمية إنما يعود عليها بعائدات كبيرة نسبيا، وهذه العائدات تراكمت منذ عصر الازمة النفطية الذي حصل لعام 1973 وما بعده، وهي في العموم ثروات وعوائد لم تستغل استغلالا مناسبا في التنمية، وإنما تم استهلاكها بطرق شتى[1]:
–اما استهلكت بالفساد، اي بمعنى: إستغلال المواقع القيادية في الدولة لسحب جزء من عائدات الدولة لمصلحة اولئك الاشخاص.

---

1 –خميس محمد حسن ، مقومات الدولار كعملة دولية والأرباح الاحتكارية المتحققة للولايات المتحدة الأمريكية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد (14)، 2007، ص ص117،وص120. وايضا: د.جليل شيعان ضمد، سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد (32)، 2013، ص 8،وص11.

–أو/ إعادة التدوير في الاسواق الرأسمالية تحت عنوان (شراء اسلحة) لمواجهة حالات اختلال وعدم استقرار اغلبها داخلي، أو أعيد إستثمارها في الاسواق الراسمالية الغربية، قسم منها بصيغة استثمارات لشخوص الجالسين على كرسي الحكم في دول الشرق الأوسط،

–وقسم آخر استهلك في شراء سلع إستهلاكية لا تتناسب ومتطلبات التنمية.

–وقسم ثالث إستغل لغرض دعم قدرات الولايات المتحدة عبر التعلق بالعملة الأمريكية كعملة إحتياطية وحيدة، وهي: عملية يتم تخفيض قيمتها أمريكيا لدعم الصادرات الأمريكية، في حين ان دول الشرق الأوسط هي دول استيراد فيكون قد تحملت وجهين للخسارة: ان ايراداتها المستندة للدولار الأمريكي تنخفض قيمتها، وإنها تدفع اكثر للحصول على ذات السلع.

وبالمحصلة، فإن هذه العوائد، واعادة تدويرها في تلك الاسواق أو دفعها لشراء منتجات غربية ظلت شغلا شاغلا لصناع السياسات الغربيين عامة، وهو امر اعطى اهمية لهذه المنطقة. اي اعطى اهتمام لدى صناع السياسة الغربيين لاعادة تدوير العوائد والثروات الشرق اوسطية في الاسواق الغربية.

خامسا–الموارد البشرية أو الكفاءات البشرية:

عامل أو صورة خامسة لاهمية الشرق الأوسط العالمية من الناحية الاقتصادية، فمن المعروف: ان اعداد الانسان ليقوم بوظائف غير تقليدية:كـ(البحث والتطوير، أو اداء مهام هندسية وعلمية رفيعة..)، يتطلب موارد مالية وسنوات من الاعداد والتأهيل، وبعدها يفترض ان تقوم الحكومات بتوفير بيئة مناسبة لهذه الموارد البشرية أو الكفاءات، لكي تعمل في ظل الحكومات الموجودة أو البيئة المحلية. ولكن، اي مراجعة لحجم الموارد البشرية الموجودة في دول الشرق الأوسط وحجم الهجرة التي تعانيها يتبين إنها كفاءات وموارد لا تتفق معايير تاهيلها وفلسفة انظمة الحكم الموجودة أو سقف الحريات الموجودة في الشرق الأوسط، وغالبا ما تتخذ باب الهجرة إلى دول قريبة ثقافيا من محتواها أو يمكن ان تقدر مؤهلاتها العلمية والفكرية، وهي دول غربية عموما، واهمها: الولايات المتحدة ودول الهجرة التقليدية الاخرى، ومنها كندا واستراليا، وبحساب اقتصادي فإن هجرة كفاءة تم اعدادها بعد اعوام واموال، فانها تعد رصيد اقتصادي للدول المستقبلة لها[1]. بمعنى آخر: ان جزء من اهمية المنطقة

---

1 –يقدر انه منذ المدة بين (1950 – 2000) هجر المنطقة العربية نحو (50%) من الكفاءات العلمية المختلفة. ينظر: عبدالناصر احمد عبدالسلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية الاسباب والنتائج (العراق انموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، ألاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009، ص ص90–92. وايضا: د.غازي فيصل مهدي، هجرة الكفاءات العلمية الأسباب والحلول، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العدد 15، 2011، ص ص3–4. وايضا: حسين عباس حسين، هجرة الكفاءات العلمية العربية واثارها السلبية على عمليات التنمية(العراق انموذجاً)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، العدد (2)، 2010، ص 313،وص314.

إقتصادياً في الاسواق العالمية هو: الكفاءات التي هاجرت منها أو التي هي في طور الهجرة،على اساس أن رأس المال في واحدة من مضامينه يضم :الموارد البشرية، بعد الانسان اعلى قيمة، فكيف ان كان مؤهلا تاهيلا علميا أو فنيا عاليا؟

سادسا–الحضارة والتاريخ:

وهو مجال آخر لاهمية المنطقة اقتصاديا، فالمنطقة غنية بتاريخها وثقافتها، وهي مركز ديني للديانات التوحيدية الكبرى في العالم ، يزورها كل المتعبدين في العالم: (مسلمين ومسيحيين ويهود) وهذا الامر يجعلها محط وجهة سياحية –دينية مهمة، كما تعد مركز روحياً وثقافياً للسياح الباحثين عن الاطلاع على الحضارات الانسانية المختلفة ،وهي حضارات كبرى شيدت على ارض العراق ومصر وفلسطين وسوريا..، ناهيك عن السياحة لاغراض الاستجمام والراحة التي تعد بعض الدول الشرق الأوسطية من الوجهات المهمة في العالم، ومنها:(تركيا)، وهذا يمكن ان يوفر لها عوائد إقتصادية ضخمة إن تم استثمار هذه الخاصية بطرق اقتصادية،و بمعنى إن المنطقة قادرة على توفير موارد مالية من غير العوائد النفطية عبر استغلال ما تتمتع به من مكانة روحية وتاريخ حضاري وجمال للطبيعة، وذلك بحد ذاته يعد ثروة يمكن ان تنشط حركة الاسواق الشرق اوسطية.

العناصر اعلاه، تعطي للمنطقة اهميتها الاقتصادية في العالم،و بمعنى آخر إن اهمية المنطقة الاقتصادية لا تتحدد بالنفط على اهميته عالميا، فعصر النفط يمكن ان يصبح محط مراجعة بعد اكتشاف النفط الصخري بطرق تجارية في الولايات المتحدة، أو ما يمكن ان يتم اكتشافه من موارد للطاقة (الهيدروجين أو الطاقة الشمسية..،وغيرها). لكن عودة إلى ما قبل اكتشاف النفط يبين إن المنطقة لما تكالبت عليها القوى الكبرى تاريخيا فانها كانت لاسباب تتعلق بموقعها في طرق التجارة العالمية، ومكانتها الدينية..، اكثر من كونها منطقة مهمة متعلقة بالثروة النفطية، فالتكالب على دول الشرق الأوسط سابق على عصر الاكتشافات النفطية.

المطلب الرابع: المعطيات الاستراتيجية للامن الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط:

ان الشرق الأوسط بالمعنى الذي وصفناه في اعلاه، له اهميته في النظام الدولي، كما ان ما يجري فيه من تفاعلات تؤثر في الدول الموجودة فيه، وفي النظام الإقليمي الشرق اوسطي، وفي تفاعلات النظام الدولي بدرجة أو اخرى.

والشرق الأوسط فيه عدة معطيات استراتيجية وسياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية ، وسيتم الاشارة إلى المعطى المتعلق بالامن الاقتصادي لهذه المنطقة، وفيما يتعلق بالامن، فإنه كمعنى

ومحتوى يشير إلى عدة معاني لغوية وهي:(إطْمِئْنان ؛ أمَان ؛ أمْن ؛ تَأمِين)؛ وياتي معها معاني اخرى، ومنها:(سَكِينَة ؛ سَلاَم ؛ سَلاَمَة ؛ ضَمَان ؛ ضَمَانَة ؛ ضامِن ؛ طُمَأنينَة)[1].

اما معنى الامن القومي، فإنه يشير إلى_ وكجزء من معنى_ الامن ومتعلق، به اي إنه عكس (الخوف)، أي شعور الفرد بالاطمئنان والأمان، وهو يتحقق عن طريق تحقيق أمن الدولة ككل، والدولة تكون آمنة إذا ما قامت بإعداد نفسها بالأسلوب الذي يسمح لها بالانتصار في الحرب أو الصراع. وأمن الدولة هنا يرتبط بشدة بـ(القدرة العسكرية)، لكنه بنفس الوقت يتسع في معناه ليشمل: قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بصرف النظر عن شكل ذلك التهديد ومصدره، و بمعنى إنه يرتبط بقدرة الدولة على الحصول على الاستقرار بحيث يمكن تحقيق البقاء والنمو والتطور لتلك الدولة؛ ففي ظل غياب الامن القومي للدولة، اي وجود شعور بعدم الامن والخطر يهدد بقاء الدولة وكيانها السياسي، و يكون هنالك غياب للامن القومي بكل مقوماته.

ويرتبط بـ(الامن القومي) معاني متعددة يختلف في تقدير الدول لها من غير بقاء الدولة، واستمرار رفاهية ابنائها، اهمها ديمومة فلسفة النظام السياسي:(سياسيا واقتصاديا وثقافيا)، ومستوى الاستقرار الذي يمكن ان تحققه الدولة، وكيفيته..

ان العناصر أو الجانب العسكري للأمن هو المهم. ولكنه في الوقت نفسه ليس المكون الوحيد للأمن القومي، وحتى يتحقق الأمن الحقيقي تحتاج الدولة إلى أشكال أخرى من الأمن، إذ تختلف السلطات وفقًا لخيارات كل منها في تحديد عناصر الأمن القومي للدولة، ويعد (جوزيف بروم)، وهو: عالم أمريكي وخبير في تغير المناخ وأمن الطاقة، ان التهديد مهما كان مصدره فهو يعد نقطة إنطلاق للامن القومي، ويبدأ من عصابات المخدرات، مرورًا بالأمن الاقتصادي والأمن البيئي وأمن الطاقة كعناصر غير العسكرية للأمن القومي[2]. في حين يُدرج(برابهاكاران باليري)، وهو أكاديمي هندي عددًا أكبر من العناصر في تعريفه لـ(لامن القومي)، ومنها: (الأمن العسكري، والأمن الاقتصادي وأمن الموارد، وأمن الحدود، والأمن السكاني، وأمن الكوارث، وأمن الطاقة، والأمن الجيواستراتيجي وأمن المعلومات، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن العرقي، والأمن البيئي، وأمن الإنترنت والأمن الجيني)، ونقطة الانطلاق في هذه العناصر هو إن كل منها يجب ان يكون بتماس مع اكثر من مستوى: تأثيرها في المستوى المحلي و/ أو الإقليمي و/ أو العالمي[3].

---

1 -خلود خالد، الامن القومي في مصر واستخدامه، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، 2011، ص2-3، وايضا: د.محمد سعد ابو عامود، المفهوم العام للامن، مركز الاعلام الامني، استخرج بتاريخ: 30 كانون الاول 2014: http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/2-4-2011/634373626429794945.pdf

2 -Romm ،Joseph J., Defining national security: the nonmilitary aspects. Council on Foreign Relations, Washington, 1993, pp: 122

3-Paleri ،Prabhakaran, National Security: Imperatives And Challenges. New Delhi, Tata McGraw-Hill, 2008 , p: 521.

وعموما، فان اغلب الاتجاهات في العلاقات الدولية، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي أخذت تشير إلى ان (ألامن القومي) صار يرتبط اكثر فاكثر بالعوامل الاقتصادية، فـ(روبرت ماكنمارا)_ (وزير الدفاع الأمريكي في عهد ادارة رونالد ريغان الاولى) _في كتابه (جوهر الامن) يشير إلى ان الامن لا يرتبط بالقوة العسكرية فقط، وإنما يمتد ليشمل النمو السياسي والاقتصادي في الدولة، بل ان الامن يكاد يقترب من كونه يعني:(التنمية)[1]، والامن القومي يرتبط بمفهومين آخرين ، وهما الامن الإقليمي والامن العالمي. اما بالنسبة للامن العالمي، فهو يرتبط بامن العالم ككل من وجود اخطار تتهدد الحياة والانسانية أو تقلص فرص الرفاهية أو التنمية المتحقق. اما الامن الإقليمي فإنه يرتبط بإقليم جغرافي-سياسي محدد، مثلاً شرق أوروبا أو وسطها أو غربها أو جنوب آسيا، أو وسطها..، وبضمنه: منطقة الشرق الأوسط، و المهم: إن هناك مجموعة من الدول في منطقة جغرافية محددة يسعى إلى ضمان تحقيق سلامة الإقليم الذي هم فيه، والى ضمان التنمية الاقتصادية فيه، كون كل من :الاقتصاد والامن العسكري جزءان مترابطان[2].

إن الامن الاقتصادي بوصفه جزء من الامن القومي ويفيد بكونه مجموعة الاجراءات المبذولة التي تستهدف تعبئة الموارد الاقتصادية المختلفة ، بشرية كانت أم مالية أو مادية اخرى، وتوظيفها بصورة رشيدة في المجالات الممكنة داخل الدولة كافة، في اطار مشروع اقتصادي يتوخى تعزيز الرفاهية للمواطنين، وبما يضمن تحقيقا متوازنا لكل مجالات الامن سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية، ومن صور الامن الاقتصادي الامن المائي والامن الغذائي وأمن الطاقة..، اي ضمان وجود كفاية بهذه الموارد بما يتناسب ومكانة الدولة، ومستويات طموح ابناءها[3].

واذا ما أتينا إلى (الامن الإقليمي) لمنطقة الشرق الأوسط، ومتابعة الامن الاقتصادي أو الشق الاقتصادي منه، سنرى ان المنطقة /اولا تعاني عدم التجانس ، اي عدم بلورة نظام إقليمي، وإنما هي: مشروع لنظام إقليمي سياسي-اقتصادي، يتم العمل عليه منذ عدة عقود دون ان يصل الامر إلى بلورة نظام واضح، ومستقر،أي بمعنى هناك محاولات لقوى كبرى تجاه الشرق الاوسط لدفعه إلى التحول نحو صيغة النظام الإقليمي، وبدعم المشتركات فيه. لكن من دون توفر هكذا رابط، وهو ما يعني إن الامن الإقليمي فيه إنما هو: أمن اقرب إلى الاصطناع بشقيه السياسي العسكري والاقتصادي، بسبب الطبيعة الاثنية والجغرافية والاقتصادية والمذهبية والاقتصادية المتباينة نسبيا بين دوله، وخصوصا المتعلقة

---

1 -نقلا عن: منى حبيب احمد العبيدي، دور العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي لدول مختارة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص48.

2 -نغم اسحاق زيا، الأمن الدولي بين ميثاق الأمم المتحدة ومفاهيم حماية حقوق الإنسان، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد (33)، 2007، ص 291،وص296. وايضا: رواء زكي يونس الطويل، الامن الاقتصادي العربي والتنمية المستدامة، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد (16)، 2009، ص56،وص59.

3 -منى حبيب احمد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص48.

بوجود إيران وتركيا وإسرائيل ضمنه[1]، ويمكن تتبع مسألة وجود أو عدم وجود أمن إقليمي في الشرق الأوسط عن طريق تتبع عدة مؤشرات، أهمها:

أ-حجم الازمات والكوارث: فالشرق الأوسط ومنذ عام 1991، وهو ما بدات عنده الرسالة ، شهد الآتي: الحرب العراقية-الأمريكية لاخراج القوات العراقية من الكويت، وسياسة العقوبات الاممية على العراق، والحرب اليمنية، وحرب الخليج الثالثة في عام 2003 (احتلال العراق)، ناهيك عن الازمات المتكررة، والمتعلقة بالمشكلة الكردية في تركيا، والازمات المصاحبة لسياسات (إسرائيل) الإقليمية،..

ب-غياب منظومة للامن الإقليمي: اذ ان مشروع الحوار الذي اطلق في عام 1976 ،لضمان أمن الخليج لم يكتمل، بسبب تقاطع الرؤى للدول المتشاطئة، وتشكيل مجلس التعاون الخليجي لم يكن فاعلا، ومجلس التعاون العربي تفكك بسرعة (بين العراق والاردن ومصر واليمن)، ولم يكن هناك تجمع مؤسسي يربط بين تركيا أو (إسرائيل) والدول العربية..،

ج-عدم وجود رؤية موحدة: اذ ان إيران اتجهت بمشروعها نحو نظام يزاوج بين مذهبية واثنية ضيقة، فضلا عن ان تركيا اتجهت إلى الاحتفاظ بعلمانية اقرب إلى الالحادية منها،و إلى الاجراءات الحيادية للدولة، وإسرائيل تكاد تكون مشروع يهودي رغم انها مازالت تحتفظ بتوازن بين المؤسستين: العلمانية والدينية، ودول الخليج العربية تكاد تكون مشيخات قبلية اكثر منها كيانات قومية عربية، وباقي الدول الاخرى في الشرق الأوسط تختلف في هوياتها وتوجهاتها ورؤاها.

د-اغلب مصادر تهديد الأمن هي مصادر شرق أوسطية: وذلك بحكم التقاطع في الرؤى وفي السياسات والاجراءات وفي العلاقات الدولية، فاذا ما نظرنا إلى حدث إحتلال العراق للكويت فأنه قد بدأ بازمة إقليمية (العراق والكويت)، وأن الازمات الكردية متعلقة بنظرة كل من تركيا والعراق وإيران للطموحات القومية الكردية، والازمات المتعلقة بإسرائيل متعلقة بسياساتها تجاه العرب،.. المهم إن هناك تقاطعات شرق اوسطية بسبب كثرة الرجوع للتاريخ في تفسير اسباب الاختلاف الاثني والجغرافي والمذهبي وحتى السياسي، وهو ما يتسبب بظهور مشكلات أمنية إقليمية بين حين واخر.

لهذا، فإن الشرق الأوسط يعيش حالة من غياب النظام والامن، وتقل الدبلوماسية لغياب واضح في مستوى الثقة الإقليمية، وعدم وجود مشروع لاحتواء الازمات الإقليمية، وضعف في التعاون الاستخباري العام، وعدم وجود اتفاقات شرق اوسطية لمكافحة الارهاب..، وعلى الرغم من الاتفاق على اجراء حوار المنامة الامني منذ عام 2007 ، فإنه ما زال قاصرا على توفير الامن في المنطقة التي حدد الحوار بشأنها: (منطقة الخليج العربي)، ولم يفد في ذلك دعوة كل الفرقاء المتشاطئين، وحضور الولايات المتحدة والامم المتحدة وحلف الاطلسي، حيث ما زالت المنطقة تشهد توترات وازمات مختلفة.

1 -معين حداد، الشرق الأوسط، دراسة جيوبوليتيكية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2002، ص19،وص20.

اما اذا ما اتينا إلى الشق الاقتصادي للامن الشرق اوسطي، فإن هناك مسالتين، الاولى/ ان الشرق الأوسط يحتوي موارد يطلبها العالم بشدة: (النفط والغاز الطبيعيين)، فضلا عن الموقع، والاخرى/ ان دول الشرق الأوسط تتفاوت في قدراتها والحالات الاستثنائية،و هي تشمل كل من تركيا وإسرائيل كونهما بنيا اقتصادهما بعيدا عن الموارد النفطية الريعية، ومع ذلك فإن القول بوجود أمن اقتصادي إقليمي شرق اوسطي قول فيه مجانبة للحقيقة، فعناصر الإمن الاقتصادي: (أمن الطاقة وامن الغذاء وامن المياه)..، كلها غير مكتملة فيها الصورة، ففيما يتعلق بامن الطاقة يلاحظ ان الدول المنتجة لديها عضوية كل منظمة اوابك ومنظمة اوبك، لتنظيم سياسات الانتاج النفطي، وهما منظمتان تضعان خطوط رئيسة لحدود الانتاج، وبما يضمن مصالح الاطراف ذات العلاقة، الا ان تذبذب الاسعار العالمية للنفط يجعل القول بوجود تنسيق في هذه النقطة محل نقاش، فالاسعار وان كانت ترتبط بعوامل اقتصادية وسياسية، إلا إن التعدي على نظام الحصص موجود وقائم، وبنسب متباينة[1].

اما فيما يتعلق بأمن الغذاء، فإن دول الشرق الأوسط العربية منها تعاني من عجز وانكشاف حاد في هذا الجانب، ولا يوجد تنسيق فيما بين دول الشرق الأوسط لتحقيق تكامل شرق اوسطي غذائي[2].

والأمر مشابه فيما يتعلق بأمن المياه، حيث توجد وفرة مائية في تركيا وإيران فقط، اما باقي الدول فان مستويات العجز فيها متباينة، وهو ما ينذر بحدوث ازمات إقليمية كبرى خلال العقود القادمة[3].

ان مفهوم الامن الاقتصادي لا يذهب إلى إمتلاك ترسانات الاسلحة بقدر ما يعتمد على منطق مغاير، اهمه ان تتمتع الدولة ببنية صناعية وزراعية متقدمة، وقدرة عالية على تقديم الخدمات، وبما يجعل الاقتصاد متعافي، ويمكن الدولة كمحصلة من امتلاك قدرات تنافسية كفوءة:(تعظيم الانتاج في ظل قلة التكاليف، وعلاقات تجارية فاعلة، فضلا عن النفوذ الاقتصادي، والسيادة على صعيد الاسواق العالمية)، لهذا، فإن الأمن الاقتصادي لدول الشرق الأوسط يشمل: كل جوانب الامن في اعلاه، وهي: جوانب تتنافس عليها القوى الكبرى، رغبة بالاستاثار عليها أو توسيع وجودها فيها، رغبة بحماية تلك

---

1 –د.احمد حسين علي، ود.بختيار صابر محمد، اثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء اسواق الاوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (7)، 2011، ص 7،وص9.

2 –د. بلاسم جميل خلف، ود. جعفر الدجيلي، وم.م. عمر حميد مجيد العزي، ، استشراف مستقبل الأمن الغذائي العربي في ظل الانضمام إلى (WTO)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوت، العدد (9)، 2013، ص33،وص36.

3 –عقيلة هادي، الوضع القانوني الدولي لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد (27)، 2012، ص342،وص347. وايضا: د.عبد الله حسون محمد، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها، دراسة في الجغرافية الاقتصادي، مجلة الفتح، جامعة ديالى، العدد (38)، 2009، ص107،وص111.

المصالح وتوسيعها، سواء لجأت إلى صيغ التعاون والشراكات الثنائية أم الجماعية مع دول الشرق الأوسط، أم عبر اسلوب تعظيم التبادل التجاري، أم اي صيغة اخرى.

واذا ما تتبعنا منظور القوى الكبرى للامن الاقتصادي الشرق اوسطي، ومن اجل خوض تنافس فيه، سنجد الاتي[1]:

1-الرؤية الالمانية: والتي تقوم على فكرة مفادها إن الشرق الأوسط إنما هو مجال حيوي يمكن ان يساعد المانيا على البروز عالميا، بسبب موقعه وموارده، ولهذا سعت المانيا إلى تطوير علاقاتها مع دول هذه المنطقة.

2-الرؤية الروسية: والتي تنظر لخرائط العالم على اساس منظور بحجم الاتحاد السوفيتي وتمدده، والى جغرافية تسمح بنمو قدراتها ومكانتها عالميا، وهي ترى في الشرق الأوسط: منطقة تتوسط العالم،و بامكانها ان تعطيها موقعا مهما في ميادين التنافس العالمي: سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

3-الرؤية الأمريكية: وتنطلق هذه الرؤية من ان الولايات المتحدة متفوقة على دول العالم، وهي تحتاج إلى الموارد، والى الاقاليم المهمة حتى تفرض سيطرة اكبر على النظام الدولي، والشرق الأوسط يحتل بسبب موقعه وموارده وحجم السوق موقعا مهما في الاعتبارات الأمريكية يمكن من خلاله ان تدعم قدرتهه للتنافس عالميا.

وخلال المدة ما بين عامي(1991- 2015)شهدت بيئة الشرق الأوسط الامنية، وتحديدا في بنيتها ومضامينها الاقتصادية تحولات مهمة، اهمها إن اسعار النفط قفزت من سقف (18) دولار عام 1990 إلى سقف (140) دولار لعام 2008 ثم هبطت إلى نحو (50) دولار مستهل عام 2015.

كما ان المنطقة شهدت تداعيات الحرب على الارهاب التي ضغطت الولايات المتحدة عن طريقها إلى تحويل اوجه الانفاق الشرق اوسطية، وكبح الاعمال الخيرية، ومزيد من الضغوط الأمريكية من أجل الخصخصة، ناهيك عن مزيد من الربط بالسوق العالمية عن طريق ربط دول المنطقة بمنظمة التجارة العالمية، ثم اتت احداث الربيع العربي في عام(2010)، والتي تسببت بخسارة العرب لجزء من مواردهم المالية التي يحصلون عليها من عوائد السياحة،.. كل ماتقدم تسبب بحدوث تغيرات كبيرة ومهمة في الاقتصاديات الشرق اوسطية.

ولعل التفاعل الاهم في الشرق الأوسط هو إن هذه المنطقة ما زالت لم تستطع تشكيل تكتل اقتصادي فاعل، فمجلس التعاون الخليجي ما زال غير فاعل، وبقية حالات التعاون تكاد تكون ثنائية. وبمعنى اخر، ان الامن الإقليمي والدولي والقومي ليس قرينة للتعاملات العسكرية، وإنما هو يرتبط بعوامل ومضامين اقتصادية، إلا إن ما يميز منطقة الشرق الأوسط عن غيرها إنها لم تستطع ان تشكل نواة لنظام إقليمي مميز، ولذلك فأنه لن يتشكل نظام اقتصادي أو مضامين اقتصادية للامن الإقليمي.

1 -منى حبيب احمد العبيدي، دور العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي لدول مختارة، مصدر سبق ذكره، ص49، وص50.

وعليه، فإن هذا الامر يؤسس لمسألة اخرى ألا وهي ان سياسات القوى الكبرى (روسيا والولايات المتحدة) في منطقة الشرق الأوسط أنما تتاسس على معايير تنافسية. لكنها ليست بدرجة عالية من التجانس أو بدرجة عالية من الموثوقية والقدرة على الاستمرار ، وإنما احتمالات ان تتغير إلى مضامين اخرى امر متوقع، وهو ما يؤكده معدلات التعامل الاقتصادي المنخفضة نسبيا بين كل من روسيا ودول الشرق الأوسط، وكذلك بين الولايات المتحدة وتلك الدول.

كما ان دول الشرق الأوسط ذاتها ما زالت تجعل التنافس غير ممكن، كونها تركز في المضامين السياسية في علاقاتها وليس على المضامين الاقتصادية، وهذا الامر يرفع من إحتمالات ان تتقبل المنطقة لغة الصراع اكثر منه ان تتقبل لغة التنافس الاقتصادي البيني أو القادمة من القوى الكبرى. رغم ان الولايات المتحدة ومعها مؤيدوها حاولوا بعد عام 1991، ان يدفعوا المنطقة نحو إعادة هندسة جديدة بمضامين اقتصادية (مشروع الشرق اوسطية)، وما تتضمنه من: تأسيس بنوك للتمويل والاستثمار، ومحاولة جعل المياه التركية أداة رابطة بين دول المنطقة..[1]، الا ان هذه الجهود لم تستكمل ، اذ سرعان ما اصطدمت بالمضامين السياسية الموجودة على الارض بكل ما تتضمنه من تقاطعات، فإنتهت إلى جعل الشرق الأوسط عامة يعيش بازمات متكررة، ثم جاء حدث 11 ايلول في عام 2001، في الولايات المتحدة ليعيد دفع المنطقة بعيدا عن امكانية التطور الطبيعي، وإنما دفعها لمحاولات إعادة صياغة جديدة تضمنها مشروع الشرق الأوسط الكبير، ورغم مضامينه الاصلاحية : (تداول السلطة سلميا والرأسمالية وانهاء التعليم الديني ومنح المراءة حريتها[2])، إلا إن تطبيقاتها اللاحقة المتعلقة بالفوضى الخلاقة ابان إن الامر لا يتعدى إعادة تقسيم المنطقة وليس دفع المنطقة نحو الاصلاح، ويبقى التناقض الابرز في السياسات الأمريكية، خاصة تجاه المنطقة هو المتعلق بازدواجيتها وخاصة تجاه إيران، فالخطابين الاعلامي والسياسي يذهب للقول: بوجود منطق الصراع، إلا ان السياسات العملية في العراق واليمن ولبنان وسوريا آشر الى إن السياسات تتبنى منطق التعاون، اما روسيا فإنها إتجهت إلى إعتماد منطق الحفاظ على وجودها سياسيا بالمنطقة مهما كان الثمن.

واليوم، ترى منطقة الشرق الأوسط نفسها على اعتاب تحديات امنية خطرة جدا، اهمها داخليا والذي يتمثل بصعوبة الاتفاق على اسس محددة لبناء الدولة، ولا على اسس لشرعية نظم حكمهاوليس هناك مؤشرات كافية على قوة اقتصادات الشرق الأوسط بما يكفي لتحقيق أمن على صعيد الطاقة

---

1 –د.شوقي علي ابراهيم، مشروع الشرق الأوسط (دراسة في تطوره السياسي)، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (16)، 2010، ص13، وص15.

2 –مارك ن.كاتز، ترجمة السياسة الروسية في الشرق الأوسط الكبير أو (فن إقامة علاقات صداقة مع كل دول العالم)، ترجمة: د.عبد الحميد الموساوي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (42)، 2011، ص171، وص174. وايضا: حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الإقليمي العربي، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (9)، 2008، ص 82، وص85.

والغذاء والمياه..، والاهم انه ليس هناك مؤشرات كافية على إن دول الشرق الأوسط تستطيع ان تساير العولمة الاقتصادية؛ إلا باستثناءات متعلقة بالآتي: (إسرائيل) وتركيا، والصناعات النفطية في الدول الاخرى. فإسرائيل وتركيا دولتان بنيتا اسس لاقتصاد تنافسي ليس في المحيط الإقليمي فحسب ،إنما في المحيط الدولي ايضا، ودون الاعتماد على تصدير موارد الريع المختلفة، اما صناعة النفط فان الميزة التي تتميز بها دول الشرق الأوسط وتجعلها قادرة على التنافس عالميا هي ميزات طبيعية، وليست مكتسبة عن معرفة تقنية، فالنفط موجود بوفرة فيها (يشكل نحو ثلثي الاحتياطي العالمي)، واستخراجه يسير، كونه قريب من سطح الارض، وقريب من موانئ التصدير، مما يقلل من تكاليف استخراجه ونقله، واي مصانع لتكريره ستكون اقتصادية[1].

ان الاهمية الجيوسياسية والاقتصادية للشرق الأوسط مما تم ايراده في المطالب السابقة جعلت القوى الكبرى تتجه إلى التنافس على هذه المنطقة في العالم لتحقيق غايتين هما:

1-الحفاظ على مصالحها الحيوية : وهي مصالح متنوعة ومتعددة بقدر تعدد مقومات الشرق الأوسط الجيو سياسية والاقتصادية، وكل منها يتطلب من القوى الكبرى إعتماد سياسات تكون ملائمة لحماية تلك المصالح.

2-تعزيز دورها في العالم: فالعبرة ليست بحماية المصالح الكبرى في الشرق الأوسط لذاتها، وإنما العبرة هي في ان تكون تلك القوى قادرة على ان تحتل مكانة متقدمة في الهرمية الدولية.

وقد لجأت القوى الكبرى إلى تعظيم قدرتها التنافسية في المنطقة، خصوصا وان موارد الشرق الأوسط التي بينتها اهميته الجيوسياسية والاقتصادية، مما تساعد على تحقيق الغايتين في اعلاه معا، وسنترك مضامين علاقات التنافس وآلياته في العلاقات الروسية الأمريكية للفصل القادم، لكونه يمد الدراسة بتسلسل منهجي ملائم، فالمهم ان موارد الشرق الأوسط واهمية المنطقة مستهدفة من قبل روسيا و الولايات المتحدة ، كونهما يسعيان إلى صيرورة النظام الدولي نظاماً يكون لهما فيه مكانة متقدمة.

ومما ساعد على التوجه الروسي والأمريكي اقتصاديا نحو الشرق الأوسط، هو إن العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة إتجهت إلى اعطاء المضامين الاقتصادية لتلك العلاقات بعدا مميزا بعد تراجع الابعاد الايديولوجية، وكل من القوتين تستغلان عناصر قوتهما، مما سيأتي ذكره لاحقا، وفسحة وجودهما العسكري والسياسي في الشرق الأوسط، ومن ثم تبقى امكانية استغلال القدرات التنافسية لهما في إختراق الشرق الأوسط، وضمان التأثير فيه.

---

1 -يوسف علي عبد الاسدي، دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد (6)، 2009، ص9، وص12.

المبحث الثاني: مقومات القوة الاقتصادية والسياسية الروسية ورؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط:

ان روسيا واحدة من القوى الكبرى في النظام الدولي، وهذه الحقيقة لا غبار عليها، وهي مما يمكن استجلائهه عبر احتساب عوامل القوة من مؤشراتها، وعن طريق مواقفها تجاه الاحداث الدولية المختلفة.

وروسيا كدولة تقع في شمال قارتي: أوروبا وآسيا، تمددت في القارتين بعد القرن الحادي عشر الميلادي، حيث تمتد بين خطي عرض (41) و (82) شمال خط الاستواء، وخطي طول (19) شرق كرينتش، و(169) غربه، وهي بهذا تعد ذات امتداد طولي كبير جدا، وتمثل اكبر صلة وصل بين قارتي آسيا وأوروبا، إذ تبلغ مساحتها نحو (17.07) مليون كم2، ويحدها عدة دول وبحار ومحيطات، اهمها: بحر بيرنغ وبحر اخوتسك وبحر اليابان والكوريتين واليابان من الشرق، ومن الشمال المحيط المتجمد الشمالي والقارة القطبية الشمالية، ومن الغرب بيلاروسيا ودول البلطيق، ومن الجنوب الشرقي تحدها الصين ومنغوليا وكازخستان واذربيجان وجورجيا والبحر الاسود، ومن الجنوب الغربي أوكرانيا[1]. وذلك الامتداد الجغرافي سمح بتنوع في البيئة الطبيعية الروسية ، ووفرة في الموارد الطبيعية الفلزية وغير الفلزية.

وخلال تاريخها، تأسس على ارضها اكثر من نظام سياسي،فـ منه القيصري، والشيوعي، والنظام الجمهوري شبه الرئاسي منذ العام 1991، وهي اليوم تضم (83) كياناً اتحادياً ((21) جمهورية، و (46) اقليماً، و(9) مقاطعات أو كرايات (وحدات نائية تدار بشكل لا مركزي)، و (5) مناطق مستقلة ذاتيا بسلطات تفوق الاقاليم، وتقل عن سلطات الجمهوريات، ومدينتان اتحادية تدار من قبل السلطات الاتحادية ومنفصلة عن الوحدات اللامركزية الموجودة ضمنها) [2].

وهذا التنوع الجغرافي والسياسي يصاحبه تنوع اثني وديني، ففيها من القوميات الآتي: الروسية، ونسبتها (80%) من السكان، تليها التتارية (6%)، ثم الأوكرانية (4%)، ثم البشكيرية (3%)، ثم الجوفاشية(3%)، والشيشانية (3%)، واقليات اخرى، أهمها الأرمنية بنسبة تقل عن (1%) من السكان. اما الاديان فنسبة المسيحيين الأرثوذكس حوالي (80%) من سكان روسيا، ثم ياتي الإسلام، ونسبة المسلمين فيها نحو (14%) من سكان روسيا، ثم اليهودية، ونسبتها (2%) من سكان روسيا[3].

---

1 –د. حميد ياسر الياسري، احمد حامد خليوي البركي، الموقع الروسي في المنظور الجيوبولتيكي الغربي، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط، العدد (14)، 2014، ص5، وص7.

2 –المصدر نفسه، ص9، وص10.

3 –المصدر نفسه، ص12.

في هذا المبحث سنتناول ثلاث قضايا تتعلق بروسيا، إلا وهي: مقومات قوتها، ورؤيتها السياسية والاقتصادية للشرق الأوسط.

المطلب الاول: مقومات القوة الاقتصادية(*) الروسية بعد الحرب الباردة:

ان روسيا قوة في النظام الدولي ، وتلك الحقيقة يمكن استجلائها عبر مؤشرات قوة اقتصادها قياسا لقوة الاقتصاد العالمي، ولكي نبين مقومات القوة الاقتصادية الروسية، سنشير على عجالة إلى ما يعتمد اكاديميا من مؤشرات اقتصادية، عن طريقها يمكن الحكم على قوة الدولة عالميا.

اولا: مؤشرات القوة الاقتصادية:

ان المؤشرات الاقتصادية هي: مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية، سواء كانت صادرة من جهات وطنية أم عالمية، التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقويم الأداء الاقتصادي القومي، ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، فضلا عن القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل، وتصدر المؤشرات الاقتصادية بصفة دورية (سنوية أم فصلية أم شهرية أم أسبوعية)، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لكل دولة[1]، وإن الاعتماد على اي منها لوحده لا يمكن ان يعطي تصور حقيقي عن الاقتصاد القومي، وإنما يقتضي الحال الاشارة لبعضها أو كلها لتكون الصورة عن الاقتصاد القومي واضحة.

وبصفة عامة يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية إلى عدة أنواع، أهمها الاتي[2]:

---

1 –يذهب موقع (easy–forex)، إلى ايراد العديد من المؤشرات الاقتصادية لبيان قوة الدولة، ومنها: مؤشّر ثقة المستهلك، و مؤشر أسعار المستهلك، و تقرير وضع العمالة، ونسبة الفائدة، و إجماليّ الدّخل المحلّيّ، مؤشّر الصّناعة والإنتاج، و تقرير آراء المستهلك، و مؤشر الرواتب ، و البيع بالتجزئة، وبيانات على الصّفقات في السندات طويلة الأمد، و ميزان التّجارة، و مؤشّر تكلفة التّشغيل، و الحساب الجاري، و المشاريع الجديدة، و طلبات إعانة البطالة، و دراسة اتّجاه الأعمال، ..

ينظر: تقرير : المؤشّرات الاقتصاديّة المتصدّرة، موقع easy–forex، استخرج بتاريخ: 21 كانون الثاني 2015: https://classic.easy–forex.com/ar/Forex.online3.aspx

2 –حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006، ص37، وص45. وايضا: سمير امين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، 2002، ص145، وص154. وايضا:

Peter L. Berger , Samuel P. Huntington, Editors, Many Globalizations, Cultural Diversity in the Contemporary World, OXFORD UNIVERSITY PRESS, New York, 2002, pp: 21–24.

؛وايضا: موقع المتداول العربي، المؤشرات الاقتصادية، استخرج بتاريخ: 27 شباط 2014:

1-ميزان المدفوعات (Balance Of Payment Indicators): وهذا النوع من المؤشرات يستخدم لمتابعة عمليات البيع والشراء للسلع، والخدمات التي تقوم بها الدولة مع غيرها من الدول الاخرى، اي انه السلع والخدمات كافة التي تعبر حدود الدولة: كتجارة، فضلا عن عمليات الاستثمار التي تجريها الدولة مع الدول الأخرى. إذ تكمن أهمية هذا النوع من المؤشرات في كونه يوضح التغير في العرض والطلب على منتجات الدولة اما لمصلحة الدولة أو يكون ذلك سلبيا عليها ، استنادا إلى ميزان الانفاق بين المبالغ التي تم دفعها للخارج (استيراد) وبين المبالغ التي تم تلقيها من الخارج (تصدير). ، فهذا المؤشر يظهر المجموع الكلي لعمليات التجارة الخارجية للدولة، اي بعبارة موجزة هو اوسع من الميزان التجاري، كونه ميزان للتوازن بين التصدير والاستيراد محسوب بالنفقات، واذا كانت المبالغ الداخلة من الدول الاخرى أعلى من المبالغ الخارجة من الدولة قيد الدراسة، حينها يكون ميزان الانفاقات إيجابي والعكس صحيح[1]، وفي هذه الدراسة سيتم إعتماد الميزان التجاري، وليس ميزان المدفوعات في بيان قوة الاقتصاد الروسي، وقوة الاقتصاد الأمريكي.

2-مؤشرات الإنتاج (Output Indicators & GDP): هي المؤشرات التى تقيس المستوى العام للإنتاج الصناعي السلعي والخدمي داخل الدولة، وهذا المؤشر يعطي صورة عامة عن مستوى النمو الاقتصادي في الدولة. إذ يعد الناتج المحلي الاجمالي (او الناتج القومي) من أكثر المؤشرات التي تقيس قوة اقتصاد الدولة، بحيث ان هذا المؤشر يمثل مجموع القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي يتم انتاجها خلال سنه معينه[2]، وان كان هذا المؤشر يمكن تغيير نتائجه، خاصة في الدول الريعية التي تعتمد الريع كوسيلة لنمو الناتج القومي، كما في حالة اغلب دول الشرق الأوسط التي يكون نموها صوريا وغير حقيقي كونه لا يرتبط بعوامل انتاج فعلية، في حين انه في الولايات المتحدة، وروسيا نسبيا،إذ يعد ناتجا قوميا حقيقيا كونه يعتمد على عوامل انتاج ذات قدرة تنافسية عالية في الاسواق

---

http://www.arabictrader.com/beta/ar/knowledge-base/details/91/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

1 -عقيل عبد محمد، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الإقتصاد الأمريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد (27)، 2011، ص201، وص203.

2 -د.زينب حسن عبود، علي عبد الحسين، عبد الحسين حسن، تقدير وتحليل الحساسية في طرائق احتساب الإنتاجية الجزئية والكلية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، العدد (4)، 2008، ص136،وص139.

الدولية. وذلك المؤشر سنعتمده ايضا في بيان مقومات القوة الاقتصادية الروسية والأمريكية على السواء.

3-مؤشرات الثقة (Confidence and Sentiment Indicators): هي المؤشرات التي تعكس مدى ثقة ودرجة تفاؤل أو تشاؤم الفئات المكونة للاقتصاد القومي للدولة: كالمنتجين والمستهلكين والمستثمرين، ورؤيتهم للاقتصاد القومي. وذلك المؤشر يبدو مزاجي في ظاهره إلا إنه يعتمد على مؤشرات واقعية في بيان موقفه، وله انعكاسات مهمة على صعيدي تدفق رؤوس الاموال من والى الدولة، وقوة البورصات، واسواق المال فيها، والفكرة في هذا المؤشر هو انه في حال استطاع الاقتصاد ضمان وظائف اكثر، واجور مرتفعة وخفض في نسب الفائدة، فإن ذلك امر يزيد من الثقة بالاقتصاد القومي، وهذا الامر لا يتم في الغالب إلا عبر استبيانات تقوم بها جهات اكاديمية[1]، وهنا سوف لن يتم الاعتماد على هذا المؤشر لصعوبة الحصول على البيانات من الداخل الروسي أو الداخل الأمريكي لبيان قوة الثقة بالاقتصاديين، على الرغم من انه سيتم الاشارة إلى الاستثمار واتجاهات حركته في الاقتصادين الروسي والأمريكي بعده واحداً من اهم الدوال على الثقة بالاقتصاديين عالميا، وبضمنه في الشرق الأوسط.

4-مؤشرات الأسعار والأجور (Sales Indicators & Price Wages): وهي المؤشرات التي تقيس عن قرب التغير في الأسعار وحجم إنفاق المستهلكين، فهي بذلك تعكس مستويات التضخم والركود والنشاط الاقتصادي داخل الدولة، وبمعنى آخر إنه مقياس شائع الاستخدام لقياس التضخم المالي، ولمدى نجاح السياسة الحكومية وارتفاعه يؤشر وجود تضخم مالي. وعموما يمثل هذا المؤشر: التغييرات في مستوى أسعار التجزئة لسلة مشتريات المستهلك الاساسية، وكمجموع واتجاهات تعطي تصور عن حجم النشاط الاقتصادي القومي للدولة، لذلك يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تؤثر في التضخم أو الركود أو النشاط الاقتصادي بـ الدولة[2].

5-تقارير السياسة المالية ومعدلات الفائدة (Monetary Policy,Money and Interest Rates Indicators): هي التقارير التي تعكس تحركات البنك المركزي للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية داخل الدولة، ويعد هذا النوع من التقارير أحد أقوى محركات السوق، لانه يعطي دالة رسمية عن اوضاع الاقتصاد الوطني وتوجهاته. كما تؤدي أسعار الفائدة احد أهم الادوار بـ تحريك أسعار العملات في سوق العملات الاجنبية داخل الدولة، فالفرق في اسعار الفائدة يؤثر على قيمة العملات بعضها البعض، ومن ثم تقود إلى تحديد اتجاهات تدفق الاستثمار من عدمه للسوق الوطنية،

1 -عليوش امين عبد القادر، اثر تاهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 2007، ص84، وص87.

2 -خالد طه عبد الكريم، الأبعاد الاقتصادية لقطاع النقل والأسلوب العلمي لتدنية وخفض تكاليف النقل، مجلة الفتح، جامعة ديالى، العدد (38)، 2009، ص297، وص200.

وتدفق السلع أو خروجها من الدولة استنادا إلى حجم الكلف فيها، ومن ثم فإن المؤسسات التي تقوم بتحديد أسعار الفائدة ألا وهي (البنك المركزي)، تعد من أهم الجهات الفعالة في السوق، فتغير سعر الفائدة يؤدي إلى تحركات وتقلبات بـ السوق في مجال تداول العملات الاجنبية، ويرتبط بذلك ايضا السياسة المالية _التي تتعلق بالضرائب والنفقات_ والنقدية _التي تتعلق بالاسواق المالية وتوفير الائتمانات، والمال والسندات المالية الاخرى_ للحكومة، بوصفه أحد الاهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقه المتمثل بـ الاستقرار الاقتصادي، مثل خفض نسبة البطالة، والسيطرة على التضخم، وتحقيق التوازن في الانفاقات، إذ وتقوم الحكومات بذلك عن طريق التلاعب في السياسات النقدية والمالية[1]، وهنا سيتم الاشارة ببعض الاشارات إلى هذا المعيار في تفسير قوة اقتصاد كل من: روسيا والولايات المتحدة.

6-مؤشرات الإسكان (Housing Indicators): قطاع الإسكان يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية الوطنية، حيث يعد قطاعا رائدا للاقتصاد، ويؤدي التحسن فيه إلى تحسن عام في الأوضاع الاقتصادية، ومن هنا تأتي أهمية مؤشراته في حساب قوة الاقتصاد الوطني[2].

7-مؤشرات التوظيف (Employment Indicators): يعد التوظيف، ومعدلات البطالة أكثر العوامل التي تؤثر في صنع القرار في أي دولة، ولهذا فالمؤشرات التي تعكس حالة سوق الوظائف تعد من أهم العوامل الاقتصادية التي لابد أن توضع في الحسبان عند قياس قوة الدولة الاقتصادية، اذ تعكس مؤشرات العمالة سلامة الاقتصاد للدولة بشكل عام أو سلامة دائرة الاعمال التجارية فيها، والعاطلين عن العمل..، كما انه يعكس ايضا قوة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة: (الصناعية والخدمية والانشائية والتعدين)..، ومن المهم جدا معرفة عدد الوظائف الجديدة التي تم انشاؤها أو فقدانها، والنسبة المئوية للعاملين ، والتي عن طريقها بالامكان فهم وادراك نشاط الاقتصاد عن طريق تلك المعطيات[3]. وسنشير بشكل بسيط إلى هذا المعيار عند الحديث عن مقومات القوة الاقتصادية الروسية والأمريكية[4].

---

1 -بشير احمد العراقي، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر ، دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد (30)، 2013، ص171،وص173. وايضا: مازن عيسى الشيخ راضي، فرحان محمد حسن، مستقبل السياسة المالية في العراق : بين الريعية و اللاريعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العدد (28)، 2013، ص186،وص188.

2 -تقرير: المؤشّرات الاقتصاديّة المتصدّرة، موقع easy-forex، مصدر سبق ذكره.

3 -معاوية احمد حسين،و .هناء محمود سيد احمد، الأثر الاقتصادي للبطالة : حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، م جلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (32)، 2012،ص194،وص196.

4 -وهناك مؤشرات اخرى مهمة ايضا، ومنها مثلا: مبيعات التجزئة، ويصدر هذا المؤشر على أساس شهري، وتكمن أهمية هذا المؤشر، وخصوصا لمتداولي العملة الأجنبية ،لكونه يشير لقوة إنفاق المستهلكين وقوة الاقتصاد،وهذا المؤشر مفيد بشكل خاص، لكونه يصدر دوما ويشير لأنواع عدة من الاستهلاك التي يتم تعديلها في المؤشرات الموسمية، أي

اعلاه، وهي مؤشرات عامة. لكنها اقتصادية صرفة في حساب قوة اقتصاد ما، وهناك اتجاهات لحساب معدلات قوة الدولة الاقتصادية استنادا إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية الذي تعيشه[1]، اي ان الرفاهية التي تعيشها الدولة إنما هي: دالة على قوتها. لكن هنا سيتم الاشارة لبعض تلك المقاييس والمؤشرات بوصفها ستكون دالة على القوة الاقتصادية للدولة ، وهي:

-الناتج القومي .

-متوسط دخل الفرد .

-التجارة الخارجية .

-تكوين رأس المال الثابت (الاستثمارات)؛ وهو ما سنتناوله في فقرات لاحقة داخل الدراسة .

أما فيما يتعلق بروسيا، فإن المؤشرات السابق الاشارة اليها سيتم عن طريقها بيان مقومات قوتها، إذ يمكن أن نلحظ: إن روسيا واحدة من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم على صعيد الناتج القومي الاجمالي، ومتوسط دخل الفرد، وحجم التجارة، وعضوية المنظمات الدولية.

ثانيا: مؤشر الناتج المحلي للدولة الروسية :

يعد مؤشر الناتج القومي للدولة الروسية من المؤشرات المهمة في حساب القوة الاقتصادية للدولة، إذ يمثل القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي، والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال مدة زمنية محددة، وهو دالة مهمة على مستويات المعيشة القائمة، إذ يعد هذا المؤشر

بمعنى إنه يظهر اتجاهات الاستهلاك القطاعي والكلي التي اظهرها المستهلكون خلال مدة زمنية، ويمكن مقارنتها بما سبقها، وهو بهذا يعطي نتيجتين: اتجاهات الاستهلاك القطاعية على السلع والخدمات المختلفة، وقوة الاقتصاد القومي أو ضعف انشطته. وتكمن أهمية هذا المؤشر أيضاً باستخدامه لتقييم مؤشرات أخرى، واهمها: مؤشر الثقة بالاقتصاد القومي، فإنخفاض اسعار التجزئة قياسا بما سبقه إنما سيكون دالة على وجود تراجع للثقة بالاقتصاد القومي.

ينظر: تقرير: المؤشّرات الاقتصاديّة المتصدّرة، موقع easy-forex، مصدر سبق ذكره.

1 -يونس علي احمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الادارة والاقتصاد، بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (83)، لسنة 2010، ص286، وص291. وايضا: عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية – الواقع والآفاق، الدنمارك نموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الإدارة والاقتصاد، 2012، ص104، وص120.

حيث يحدد معهد ليغاتوم البريطاني مؤشر القوة الاقتصادية استنادا إلى مؤشر: (الرفاهية العالمي)، وهذا المؤشر يعده المعهد وفقاً للتقرير السنوي المعد استنادا إلى ثمانية مؤشرات هي:(الاقتصاد وريادة الأعمال والحوكمة والحرية الشخصية والتعليم والصحة والأمان ورأس المال الاجتماعي). ينظر موقع المعهد، استخرج بتاريخ: 21 كانون الاول 2014:

http://www.li.com/events/2015-africa-prosperity-summit-promoting-wealth-and-wellbeing

أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي، والذي يشمل جميع قطاعات الاقتصاد، فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة خلال سنة محددة.

حيث تصنف روسيا حسب الناتج القومي بكونها سابع اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة (14.6 الف مليار دولار)، والصين (5.7 الف مليار دولار) ، واليابان (5.3 الف مليار دولار)، والمانيا (3.5 الف مليار دولار)، وفرنسا (2.9 الف مليار دولار)، وبريطانيا (2.9 الف مليار دولار)، وروسيا (2.8 الف مليار دولار)، ثم تأتي بعدها ايطاليا (2.2 الف مليار دولار)، والبرازيل (1.9 الف مليار دولار)، والهند (1.6 الف مليار دولار) ،واسبانيا (1.5 الف مليار دولار)؛ وفقا لاحصاءات العام 2010[1]، ويمكن تتبع الجدول (1– 3) ادناه.

الجدول (1– 3):الناتج القومي الروسي ومتوسط دخل الفرد بالاسعار الجارية بالدولار الامريكي بين (1990– 2013)

السنة المالية	الناتج المحلي الروسي بمليار دولار أمريكي	متوسط دخل الفرد بالف دولار	الناتج القومي العالمي بمليار دولار أمريكي	نسبة الناتج القومي الروسي الى الناتج القومي العالمي %
1990	516.8	3.3	–	–
1995	395.5	2.6	–	–
2000	259.7	1.7	–	–
2005	1255.6	5.3	64547.6	%1.9
2007	2324.8	6.1	76894.2	%3.02
2009	2675.4	9.5	82139.8	%3.25
2011	3124.4	15.9	93014.2	%3.35
2013	3328.01	14.1	102149.7	%3.25

المصدر: إعتمادا على:

1–احصاءات صندوق البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني 2015:
http://search.worldbank.org/data?qterm=GNP+WORLD&language=&format=

2–احصاءات البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي، استخرج بتاريخ: 12 كانون الثاني 2015:
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?page=2

ويتضح من الجدول اعلاه ، الاتي:

1–إن الاقتصاد كان قد شهد تراجعا حادا ما بين عامي (1990– 2000)، واسباب التراجع التي شهده بعد عام 1990 انما تعود الى الارتباك السياسي بعد التفكك، وعدم وضوح سياسات الخصخصة،

---

[1] -احصاءات البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي، استخرج بتاريخ: 12 كانون الثاني 2015:
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?page=2

وضعف السياسات الاقتصادية التي اتبعهتا الحكومة والقائمة في الاعتماد على المساعدات الغربية، وهو ما ادى الى هروب رؤوس الاموال، واستمرار التراجع بشتى الميادين الاقتصادية.

2–ان الناتج القومي الروسي ارتفع بمؤشرات مهمة منذ عام 2000، قياسا إلى النمو في الاقتصاد الدولي، واستمر نموه يدور بين (6– 4%) بين عامي 2000و 2008.

3–شهد الاقتصاد الروسي انخفاضا نسبيا في معدلات نموه بعد العام 2009 من مستوى (3.9%)عام 2009 ليصل الى (0.5%) عام 2014 تاثرا بما جرى ويجري في الاقتصاد العالمي.

بمعنى ان دورة الاقتصاد الروسي خلال المدة مابين عامي (1990– 2014) كانت قد شهدت ثلاث مراحل: هبوط ثم ارتفاع ثم تراجع.

ورغم ان نسبة الناتج القومي الروسي الى الناتج العالمي ما زالت متواضعة الا انه يمكن تأشير الاتي خلال المدة ما بين (2000– 2013)،إذ ارتفعت نسبة الناتج القومي الروسي الى الناتج العالمي من قرابة (1.3%) في عام 2000 ،الى قرابة (3.35%) في عام 2011، ثم إنخفضت قليلا الى مستوى (3.25%) في عام 2013،على الرغم من إن الناتج القومي الروسي سجل نموا خلالها، إلا انه كان نموا اقل من النمو العالمي.

وكما هو معروف يدخل في حساب الناتج القومي عدة مدخلات تتمثل بكل قطاعات الانتاج المعترف به من قبل الدولة، وبضمنه المملوك للدولة، حيث اذ يقع خارج حدودها، ويشكل الاستثمار الاجنبي من الناتج القومي الروسي نحو (2.6%)، واحتياطي الذهب منه يبلغ نحو (9%)، حسب احصاءات العام 2012[1]، ناهيك عن باقي الانشطة الاقتصادية، وهي كالآتي[2]:

1–قطاع الزراعة، والذي اسهم بنحو (3.9%)من الناتج القومي، واغلبه من الحبوب.

2–قطاع الصناعة ،والذي اسهم بنحو (36%)من الناتج القومي، واهمها: الصناعات التعدينية والاستخراجية.

3–قطاع الخدمات، والذي اسهم بنحو (60.1%) من الناتج القومي، ويحوي هذا القطاع التجارة الخارجية للدولة الروسية، إذ يسهم قطاع التجارة الخارجية بنحو (51.6%) من قطاع الخدمات، ومنه نحو (70%) تجارة نفط وغاز طبيعيين، اي ان قطاع النفط والغاز الطبيعيين يشكل قرابة (40%) من الناتج القومي للدولة الروسية في عام 2012.

1 –ينظر، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، بلا، 2014، ص209.

2 –بيانات اقتصادية، استخرج بتاريخ: 3 شباط 2015:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/RUSSIA/Sec05.doc_cvt.htm

ومن المؤشرات الاخرى للاقتصاد الروسي نذكر الآتي[1]:

-ان عوائد تصدير النفط والغاز الطبيعيين تشكل نسبة مهمة من مصادر الناتج القومي الروسي ، اذ تصدر روسيا نحو (7) مليون برميل كمتوسط من النفط كل يوم عام 2012، ونحو (200) مليار م3 من الغاز الطبيعي يوميا في عام 2012.

-لروسيا نحو (540) مليار دولار كإحتياطي عملة صعبة حتى عام 2012.

-ما تزال روسيا تقع تحت طائلة ديون خارجية ضخمة، قدرت في عام 2012، بنحو(632) مليار دولار.

-موجود داخل روسيا نحو (503) مليار دولار متراكم إستثمار اجنبي حتى عام 2012، ولروسيا ومواطنيها نحو (414) مليار دولار مستثمرة في الاسواق العالمية حتى عام 2012، وهو ما سيتم توضيحه في فقرة لاحقة.

-كما ان عملتها (الروبل) ما زالت ضعيفة لتكون عملة احتياط عالمية، واسعار صرفها تراوحت بين 26 روبل / دولاراً عام 2007، و (31) روبل / دولاراً عام 2012.

أماالسلبية الكبرى في الاقتصاد الروسي فتكمن في: إعتماده على تصدير الموارد الاولية والسلع المصدرة في تشكيل الجزء الاكبر من الناتج القومي، وهو ما يجعله عرضة للتاثر بدورات الركود والازدهار التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ويرافق ذلك إن الصناعات الروسية ما زالت اقل تنافسية قياسا بالصناعات الأمريكية والأوروبية والصينية واليابانية في الاسواق العالمية، لاسباب تتعلق بعوامل تاريخية وثقافية وتقنية مترابطة. وقد ظهر تأثير الاسواق الخارجية على الاقتصاد الروسي واضحاً في عام 2008، عندما ظهرت ازمة الرهن العقاري الأمريكية وضربت الاقتصاد العالمي، اذ انها أثرت على ما نسبته (7%) من الناتج المحلي الروسي، كون الائتمانات التي تعتمد عليها البنوك الروسية قد ضعفت، وانخفضت اسعار النفط لتنخفض معها ايرادات الدولة من الضرائب والرسوم، كما اضطرت الحكومة الروسية إلى اعتماد حزمة اجراءات لمواجهة الازمة المالية، وكلها اثرت في معدلات النمو بـ الاقتصاد الروسي.

وهذه السلبية، كما تم بيانه، قادت الى تراجع في النمو الاقتصادي، واذا ما تم تتبع اسباب ذلك التراجع فانه يمكن ان يعزا الى:

1-الازمة المالية التي إجتاحت العالم نهاية عام 2008، فهذه الازمة إجتاحت العالم على اثر ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة واعقبها افلاس لبعض البنوك الكبرى فيها، وامتدت الازمة إلى العالم الراسمالي قاطبة، ولم تعف منها روسيا؛ بسبب طبيعة النظام الراسمالي العالمي، إلا أن روسيا

---

1 -بيانات اقتصادية، مصدر سبق ذكره؛ وايضا: ستار شدهان شياع الزهيري، أثر الآصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، العدد (20)، 2012، ص391، وص395.

كانت اقل تضررا قياسا بدول (G7)، اي القوى الصناعية الكبرى في العالم: (الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا وفرنسا واليابان وكندا وايطاليا)، فتلك الازمة تسببت بانكماش عالمي واضح وبطئ في نمو حركة التجارة العالمية، فالاسواق العالمية شهدت جراء تلك الازمة ضعف في الاقبال على شراء السلع وطلب الخدمات، وعاش العالم حالة ركود غير مسبوقة، وعلى الرغم من إجراءات القوى الرإسمالية الكبرى وصندوق النقد والبنك الدوليين إلا أن السوق العالمية ما زالت لليوم (2015) متاثرة بتلك الازمة بشكل أو بآخر.

2-نظام العقوبات الاقتصادية الغربي إزاء روسيا على اثر احداث اوكرانيا في عامي (2013-2014)، فاوكرانيا التي خرجت من الدولة السوفيتية في اعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، اتجهت بسرعة نحو النظام الغربي في تطبيق الاجراءات الرأسمالية، والخروج من ظلال روسيا الاتحادية، وبعد تقلبات عدة، وعدم إستقرار جراء الصراع بين معسكرين داخليين: احداهماو يدين بولاء إلى روسيا ،والاخر ويدين بولائه إلى الغرب، استطاع الاخير من الاستحواذ على السلطة عام 2013، ولكن ذلك الاتجاه تسبب بالآتي: حيث إستشعرت روسيا إن حلف شمال الاطلسي الذي يمثل قوة الغرب العسكرية اصبحت في جوار الحدود الروسية من جهة اوكرانيا، وذلك فيه تماس مع الامن القومي الروسي، لهذا اتجهت روسيا لتحريك بعض عناصر قوتها، وكالآتي:

-التحكم بتزويد اوكرانيا بالغاز الروسي، وباسعار تجهيزه لاوكرانيا.

-وتحريك قواتها وقوات حلفائها في شبه جزيرة القرم (شرق اوكرانيا)، حيث استقطعتها بشكل غير مباشر، وضمتها لروسيا .

ذلك الامر تسبب بتحرك الغرب: الولايات المتحدة والأوروبيين إلى الضد من روسيا، وقد فرضت عقوبات على روسيا، بسبب موقفها من ازمة اوكرانيا.

3-الانخفاض الحاد في اسعار النفط عالميا، من مستوى (120) دولار تقريبا عام 2013، لتصل إلى معدل (40)دولاراً في نهاية آذار 2015، وهذا الانخفاض يرجع لعوامل عدة اهمها: اكتشاف العلماء الأمريكيون طريقة لتخفيض كلف استخراج النفط الصخري من مستوى (60) دولاراً للبرميل عام 2012 إلى مستويات غير معلن عنها بحيث تجعل اسعارا لنفط بحدود (50) دولاراً نافعة لاستمرار الانتاج بالنفط الصخري[1]،حيث جعلت الولايات المتحدة تنتج بحدود (9) مليون برميل من النفط مستهل عام 2015، وتجعل السوق النفطية تخسر الكثير من اسعارها، وربما يكون للامر اسباب

1 -تقرير: (98 %) من شركات النفط الصخري لا تستطيع مواصلة الإنتاج مع انخفاض الأسعار، استخرج بتاريخ: 30 كانون الثاني في العام 2015:

http://www.albawaba.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AE%D8%B1%D9%8A--617413

سياسية وليس اسباب متعلقة بالوفرة في المعروض؛ كون الوفرة متحققة منذ عام 2008 عندما اصاب العالم ازمة اقتصادية مالية قللت من الانشطة الاقتصادية. لكنها لم تتسبب بتراجع اسعار النفط الذي بقي اعلى من (100) دولار، وفي كل الاحوال، فإن هذا التراجع في الاسعار تسبب لروسيا بخسارة مهمة في مواردها؛ كونها تعتمد في جزء من الموارد المالية التي تحصل عليها من تصدير النفط والغاز الطبيعيين إلى الاسواق العالمية، إذ قدر اعتماد روسيا على صادرات النفط والغاز بنحو(70%) من قيمة صادراتها، ونحو (40- 45%)من وارداتها المالية ونحو (35%) من موازنة الدولة، خلال الاعوام مابين عامي (2005- 2013)، وبحسب وزير الاقتصاد الروسي (انطوان سلوانوف) فإن روسيا خسرت (40) مليار دولار؛ بسبب العقوبات الناجمة عن ازمة اوكرانيا عام 2014، ونحو 90 مليار دولار بسبب انخفاض اسعار النفط عام 2014، وخسرت نحو (42%) من قيمة عملتها بسبب الازمتين اعلاه عام 2014[1].

على الرغم مما تقدم، فإن ما كسبته روسيا من حالة النمو الاقتصادي مابين عامي (2000- 2008)، ما زالت توفر لها قوة اقتصادية لا يمكن انكارها، فهي تملك رصيدا احتياطيا من الذهب بلغ (1098) طن من الذهب وفقا لتقديرات العام 2014، ونحو (420) مليار دولار احتياطي نقدي اجنبي؛ بعد ان كانت تملك قرابة (540) مليار دولار من الاحتياطي النقدي عام 2012[2].

ثالثا: مؤشر متوسط دخل الفرد:

إن ما يتعلق بمتوسط دخل الفرد في روسيا، فيلاحظ ان روسيا استطاعت تحقيق مؤشرات جيدة فيه خلال العقدين الاخيرين، فلو تم الرجوع إلى عدد سكان روسيا سنراه قد بلغ (142.8) مليون نسمة وفقا لاحصاءات عام 2013، وهو ينمو بمعدلات سالبة بلغت (- 0.4%) منذ عام 2000، اي ان

---

1 -وزير الاقتصاد الروسي: نمو الاقتصاد الروسي 0.7-0.8% هذا العام، موقع رويترز، استخرج بتاريخ: 2 شباط 2015:

http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0J91XB20141125

2 -ينظر: تقرير هل يفضي استمرار هبوط الروبل إلى افلاس روسيا؟ ، موقع الجزيرة معرفة، استخرج بتاريخ: 2 شباط 2015:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/24/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%81%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%87%D8%A8%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%B3-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

قوة العمل الحالية يتم الضغط عليها كون معدلات الاعمار تتغير من كونها لمصلحة فئة الشباب إلى كون الاغلبية تتجه إلى فئة الشيوخ وكبار السن، وبعيدا عن التغير الحاصل في المجتمع الروسي وفي الهرم السكاني وفي تعداد السكان، فان ما يلاحظ على هذا المجتمع هو إن متوسط دخل الفرد في روسيا يعد من بين المعدلات المتوسطة في العالم، حيث بلغ العام 2011، نحو (15.9) الف دولار، وبحساب دليل التنمية البشرية فإنه يعادل بحسب تعادل القوة الشرائية عالميا نحو (22.316) ألف دولار، قياسا بالمتوسط العالمي البالغ (13.723) الف دولار، ويقع ترتيبها عالميا بالمرتبة (57) حسب دليل التنمية البشرية الذي يرتبط بجملة مؤشرات اخرى، منها الصحة والرعاية الاجتماعية..[1].

وترجع قوة متوسط دخل الفرد في روسيا إلى قوة الاقتصاد الروسي نسبيا كما بيناها في اعلاه، ويمكن الرجوع إلى الجدول (1 –3)، رغم ان العامل في اعلاه نسبي، وهو ما يتعلق بالتوزيع غير المتكافئ للثروة في الدولة الروسية منذ عام 1991 ولليوم، ويعكسه المستوى المنخفض للرضى الاجتماعي عن الوضع الاقتصادي في روسيا، اذ يشعر بالرضا عن نوعية التعليم نحو (39%) من الروسيين، وعن الرعاية الصحية نحو 27% منهم، وعن مستوى المعيشة نحو (42%)، وعن الامان الوظيفي نحو (39%) منهم، وعن الرضا العام بالحياة نحو (5.6%) من الروسيين[2].

رابعا: مؤشر تجارة روسيا الخارجية:

اما فيما تعلق بتجارة روسيا الخارجية بعدها من المؤشرات التي تقيس قوة روسيا اقتصاديا، فالواضح هو الاتي:

1–ان التجارة الخارجية تشكل نحو (51.6%) من حجم ناتجها القومي حسب مؤشرات عام 2012[3]. وذلك الامر ينذر بخطورة على الاقتصاد الروسي، كونه اقتصاد منكشف على الاسواق العالمية، خصوصا وان اغلب التجارة الخارجية هي تجارة موارد الطاقة، وتلك الموارد عرضة للتقلب في اسعارها بحسب اوضاع سياسية واقتصادية مختلف تقديرها من حالة إلى اخرى.

---

1 –ينظر: تقرير التنمية البشرية، نيويورك، الامم المتحدة، 2014، ص158.

يذكر ان معدل متوسط دخل الفرد في روسيا نما بمعدلات مرتفعة بعد العام 2000، فقد كان كالآتي: (3.3)الف دولار، ثم انخفض إلى (2.6) الف دولار، ثم إلى (1.3) الف دولار للاعوام:(1990 و 1995 و 1998) على التوالي، لكنه بدء بالارتفاع بعدها ليصل إلى (1.7) الف دولار، ثم (5.3) الف دولار، ثم إلى (10.7) الف دولار ، ثم إلى (14.6) الف دولار للاعوام:(2000 و2005 و 2010 و 2014) على التوالي.

انظر: احصاءات البنك الدولي، الموقع الرسمي، استخرج بتاريخ: 12 كانون الثاني العام 2015

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?page=2

2 –ينظر، تقرير التنمية البشرية، مصدر سابق، ص218.

3 –المصدر نفسه، ص207.

2–تعتمد روسيا في جزء من وارداتها على تصدير النفط والغاز الطبيعيين[1]، حيث تصدر روسيا الاتحادية قرابة(7) مليون برميل من نفطها للاسواق العالمية من اصل نحو (9.5) مليون برميل كمتوسط تنتجه الابار الروسية[2]؛ ناهيك عن ان روسيا تنتج قرابة (545.9) مليار متر مكعب من الغاز من اصل (3021) مليار متر مكعب من الانتاج العالمي، والذي يصدر منه للسوق الخارجية قرابة (200) مليار متر مكعب اغلبه لأوروبا[3]، وبحساب رياضي يتبين: مقدار ما يدخل لروسيا من عمله صعبة جراء تصدير هذه الموارد للسوق العالمية، والميزانية الروسية تعتمد بنحو(43%) منها على ايرادات النفط ، منها (35 %) عوائد الضرائب على تصدير النفط، فضلاً عن رسوم الكمارك[4]، لهذا فإن انخفاض اسعار النفط مثل تحديا لروسيا، كونه خفض من حجم الايرادات التي تحصل عليها روسيا من تصديره للسوق العالمية.

3–اذا ما تتبعنا تجارة روسيا الخارجية، سنراها بلغت كما في مؤشر في الجدول (1– 4) الآتي:

الجدول (1– 4): تجارة روسيا الخارجية لاعوام مختارة (1995– 2013):

العام	حجم التجارة الكلي بمليار دولار أمريكي	حجم الفائض بالتجارة الروسية بمليار دولار
1995	10.3	0.7–
2000	15.5	0.4–
2005	362.4	116.2
2006	445	134.2
2007	542.1	123.4
2008	667.7	177.6
2009	467.9	134.2
2010	521.6	168.1
2011	821.9	210.7
2012	839.4	211.2
2013	841.1	212.2

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على:

احصاءات صندوق البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني العام2015:
http://search.worldbank.org/data?qterm=Import+RUSSAIN+TRADE+%24&language=&for=mat

United Nations .Monthly Bulletin of Statistics, September 2014, pp: 156–158.

---

1 –بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة، بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2010،ص 221، وص231.

2 –تراوح سعر النفط ما بين (100– 120) دولار للبرميل ما بين العامي (2008– 2013)، ثم هبط إلى ما دون ال(50) دولار في العام 2015.

3 –بلغ سعر المتر مكعب من الغاز نحو (16) دولاراً، حسب اسعار العام 2012.

4 –لا ننسى أن شركات النفط والغاز العاملة في السوق الروسية هي شركات عالمية، وان غلب على رأس مالها الرأس مال الروسي، ومن جهة اخرى ان روسيا تفرض ضرائب على عمليات تصدير تلك الشركات للنفط والغاز إلى الاسواق العالمية، وهو ما يعد جزءاً من الموارد التي تحصل عليها الدولة الروسية.

والجدول يوضح ارتفاعاً في مؤشر التجارة الروسية عالميا من مستوى (10. 3)مليار دولارفي العام 1990 إلى مستوى (15.5) مليار دولار عام 2000، وبعجز واضح ومستمر لتتحول روسيا صوب وجود فائض في الميزان التجاري بعد عام 2000، بفعل تغير قيادة البلد، وتولي (فلاديمير بوتين) الحكم، ووضع رؤية واضحة لبناء الدولة، والتركيز في الانتاج والتصدير ، وتطوير الصناعة الهيدروكاربونية بدلا من انتظار القروض والمساعدات من الغرب. فقد بلغت تجارتها نحو (362) مليار دولار عام 2005، وبمستوى فائض بلغ (116) مليار دولار، واستمر النمو في كليهما (حجم التجارة الروسية وحجم الفائض في الميزان التجاري)، وكان اقصى مستوى بلغته التجارة الروسية هو في عام 2013 عندما بلغت نحو (841) مليار دولار، وبمستوى فائض بلغ نحو (212) مليار دولار. وبتدقيق الصادرات والواردات الروسية سيظهر: إن روسيا تصدر السلع والخدمات الاتية: النفط الخام بمعدل بلغ (4.5) مليون برميل/ يوم ، ونفط مكرر بمعدل بلغ (2.5) مليون برميل/ يوم، وغاز طبيعي بمعدل نحو (200) مليار/ م3، وطاقة كهربائية بمعدل (19) مليار كيلوواط/ساعة، وكلها حسب احصاءات عام 2012، وايضا تصدر المنتجات الخشبية والمعادن المختلفة ومواد غذائية مختلفة، ومنتجات صناعية وعسكرية متنوعة، وبقيمة فاقت (529) مليار دولار. اما اغلب واردات روسيا فهي تتركز بـ المعدات الصناعية والمواد الطبية واللحوم والغاز السائل بمتوسط (30) مليار/ م3 ، حسب احصاءات العام 2012[1].

4-تتجه تجارة روسيا لتتركز حول عددمن المناطق والدول، وهي حسب احصاءات العام 2013:

-فيما يتعلق بالصادرات الروسية فهي تتجه الى(52.2%) مع دول الاتحاد الأوروبي،و(5.8%) مع اوكرانيا،و(5.1%) مع الصين، و(5.1%) مع تركيا، و (4.5%) مع بيلا روسيا، والباقي مع دول العالم الاخرى ولكل دولة منها اقل من (4%) من تصدير روسيا الخارجي.

-أما فيما يتعلق بالاستيراد الروسي، فهو ياتي من(38.3%) من دول الاتحاد الأوروبي،و(15.7%) من الصين، و (5.6%) من اوكرانيا، و (4.5%) من الولايات المتحدة، والباقي يأتي من دول العالم الاخرى بنسب مختلفة.

1 -بيانات اقتصادية، مصدر سبق ذكره؛ وايضا: ستار شدهان شياع الزهيري، أثر لآصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية، مصدر سبق ذكره، ص445، وص449.

وبمعنى آخر إن التجارة الخارجية لروسيا تؤشر إنها واقعة ضمن القوى الكبرى، فحجم تبادلاتها التجارية كبيرة نسبيا بحيث لا يمكن وضعها ضمن الدول الصغيرة أو المتوسطة الحجم.

ومما تقدم يتبين إن روسيا تعد واحدة من القوى الاقتصادية في العالم، استنادا إلى مؤشر الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد والتجارة الخارجية، والذي ويساعد في تقييمها اقتصاديا هو: اتجاه روسيا إلى توسيع دائرة علاقاتها الاقتصادية والتجارية عالميا، عبر الانخراط في علاقات مؤسسية مختلفة، ومنه كونها دولة عضو في مجموعة الـ (G8)، وايضا عضو في مجموعة بريكس: (مع الهند والصين وجنوب افريقيا والبرازيل)، وعضو في منظمة شنغهاي: (مع الهند والصين واغلب دول وسط اسيا)، وعضو في منتدى الابيك للمحيط الهادي والباسفيك..، وذلك ما يعطيها موقعا اقتصاديا بين القوى الكبرى.

ان قوة روسيا لا تتجسد في قوة اقتصادها فحسب، وإنما تشمل: مقومات عدة للقوة، ومنها السياسية والعسكرية لروسيا، وهو ما سنشير اليه في ثنايا تناول موضوعه الرؤية الروسية للشرق الأوسط سياسيا واقتصاديا، كون موضوع الدراسة يركز في جانب العلاقات الاقتصادية الدولية اكثر مايركز في العلاقات السياسية الدولية.

المطلب الثاني: الرؤية الستراتيجية الروسية للشرق الأوسط بعد الحرب الباردة:

ان قوة بحجم روسيا لا يمكن إن تتصور إنها تقوم بلا وجود علاقات تدعم وجودها، ونفوذ يتناسب وحجمها، وهذه العلاقات تمتد لتشمل اغلب دول العالم، وبضمنه الشرق الاوسط ، بحكم علاقات القرب الجغرافي بينهما، والتوجه التاريخي لروسيا صوب هذه المنطقة، وما يحيطها كونها تمثل نقطة هدف في سياسة الوصول للمناطق والمياه الدافئة.

ان الشرق الأوسط كاقليم غير محدد في الادبيات الروسية الرسمية، إلاأنه في التعابير الدبلوماسية الروسية فإن تسمية الشرق الاوسط يقصد بها الجزء العربي في القارة الآسيوية، ومتضمنا كل من مصر وإسرائيل فيه، ويستبعد من المصطلح كل من: الخليج العربي وشمال افريقيا من مفهومها للشرق الأوسط، وتعتبر تركيا بنظر روسيا دولة اوروآسيوية، وليس شرق اوسطية، اي ان الشرق الاوسط في السياسة الروسية الرسمية يتضمن الآتي: مصر و(اسرائيل) ولبنان وسوريا والعراق؛ اما الادبيات الاكاديمية الروسية، فتضيف إليه ايضا كل من: إيران وافغانستان[1].

[1] – نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا استراتيجية المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا، العدد (13)، ك2، 1998، ص 10؛ وايضا: عبد الجليل زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2011، ص10، وص12.

ان المنظور أو الرؤية ككلمة يتعلق بإدراك الأشياء ، اي ما تدركه روسيا من اهمية للمنطقة على مصالحها وامنها ومشروعها القومي وسياساتها، وحتى نستطيع تحديد منظور روسيا لاهمية الشرق الأوسط يقتضي الحال بنا ان نبين موقع روسيا في السياسات العالمية، ثم موقع الشرق الأوسط منها.

وبقصد الوصول إلى تحديد لموقع روسيا في السياسة العالمية وفي النظام الدولي، يجب تحديد نقطة سابقة عليها ألا وهي: تحديد عوامل أو مقومات قوة روسيا العالمية والتي تتيح لها بناء منظور للنظام العالمي والاقليمي ولحدود المصالح والحركة الروسية، واذا ما تم تتبع قوة روسيا في السياسة العالمية يلاحظ الاتي(1):

1-تستند روسيا إلى امكانات عسكرية وعقيدة عسكرية لقوى عظمى: فهي قوة نووية، وتمتلك ترسانة من الأسلحة المتقدمة، ومنها: صواريخ عابرة للقارات، وتكنولوجيا فضاء متقدمة، فالواقع يؤشر الآتي ان روسيا دولة لديها عناصر القوة الآتية عسكريا:

أ-من حيث الانفاق العسكري: انفقت روسيا، وكما مبين بالجدول (1- 5) الآتي:

جدول (1- 5): الانفاق العسكري الروسي لسنوات مختارة (2003- 2013):

العام	الانفاق العسكري الروسي بمليار دولار	الانفاق العسكري العالمي بمليار دولار
2003	42.6	1291
2005	50.5	1423
2007	61.8	1528
2009	71.5	1715
2011	90.6	1749
2013	95.6	1842

المصدر: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، 2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، 2014، ص257، وص258.

ويأتي هذا الانفاق بالمرتبة الثالثة عالميا بعد كل من الولايات المتحدة والصين، وهو إنفاق يؤشر نزوعا نحو اداء مهام اوسع من المهام الدفاعية، تتعلق بالاستعداد لاداء ادوار دولية في بعض مناطق العالم بما يضمن حماية المصالح الروسية.

1 -قارن مع: بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة، بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مصدر سبق ذكره، ص245، وص251. وايضا: د.نورهان الشيخ، العلاقات العربية الروسية، شراكة الماضي في ثوب جديد، ملتقى مركز الجزيرة للدراسات حول العلاقات العربية-الروسية، الدولة، فبراير 2009، ص5-6.

وبمعنى آخر إن هذا المؤشر يبين إن روسيا واحدة من بين القوى الكبرى بـ الانفاق العسكري في العالم، ومؤشر إنفاقها العسكري بدء يتصاعد في الاعوام الاخيرة متعلقا بنمو : مواردها وناتجها القومي واستقرارها، وادراكها بحتمية تعريف مصالحها دوليا، وادراكها ان الولايات المتحدة تمارس نوعاً من الاضعاف للموراد الروسية، عن طريق توسيع حلف شمال الاطلسي، واضعاف اصدقائها في العالم، وبضمنهم إيران وسوريا، وقبلهما احتلال العراق، وتغيير نظام الحكم الليبي.

ب–القدرات العسكرية: وتعد روسيا اكبر منتج للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة، والحديث هنا عن الأسلحة غير التقليدية والأسلحة الاستراتيجية والثقيلة، اي بمعنى من حيث القدرات النووية والصاروخية والطائرات، فروسيا تمتلك حسب اخر الاحصاءات(4500) رأس نووي جاهز للاستخدام، منها(2500) رأس حربي نووي استراتيجي، ناهيك عن نشر(72) قاذفة استراتيجة، و(326) صاروخ بالستي عابر للقارات، وأعداد اخرى من الأسلحة التي يتغير عددها وانواعها من عام لآخر بحكم التصنيع والتجديد والبحث والتطوير الذي تجريه المؤسسة العسكرية على الترسانة العسكرية الروسية[1].

2–روسيا عضو دائم في مجلس الامن التابع للامم المتحدة: يعد مجلس الامن واحداً من مؤشرات إمتلاك الدولة لعناصر وعوامل القوى الكبرى، كونه لما تاسس عام 1945، مع تاسيس الامم المتحدة اريد به: تحصين قرارات المجلس، وتحديدا اعضاءه الدائمين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، فمنحو حق (الفيتو)، وخلال المدة اللاحقة على عام 1945، تغيرت عوامل القوة قليلا، وهي متعلقة ببروز اليابان والمانيا إلى مصاف القوى الكبرى، إلا انه لم يتغير حال النظام الدولي كثيرا بحكم كون القوى دائمة العضوية ما زالت متربعة على عرش عناصر القوة عالميا، واليوم نرى روسيا عضواً دائماً في مجلس الامن، وتمتلك حقا (الفيتو)،الذي عن طريق اعاقت قدرة الولايات المتحدة على العمل تحت اغطية الشرعية الدولية بـ العراق عام 2003[2] وبـ سوريا عام 2011 وما بعده، وفي إيران منذ عام 2005، وحتى تاريخ الانتهاء من كتابة هذه الدراسة (عام 2015).

3–وروسيا لها نفوذ تقليدي في منطقة شرق أوروبا ووسط آسيا بحكم العلاقات السوفيتية مع تلك الدول، وما تأسس في ظله من تنوع في مضامين العلاقات ظلت قائمة اغلبها لليوم، وبحكم نظرية الامن القومي الروسية التي ترى في الاقليمين جزء حافظا للامن الروسي. لقد بدء تاريخ التوسع الروسي في

---

1 – التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، 2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، 2014، ص398-399.

2 –د.امين المشاقبة، و د.سعد شاكر شبلي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دار الحامد، عمان، 2012، ص80، وص83.

مناطق العالم المختلفة: (شرق أوروبا ووسط اسيا والقوقاز وسايبيريا) منذ وقت مبكر من قيام الدولة الروسية عام 1721، (معاهدة نيستاد، ورئيسها بطرس الاكبر)، ومستغلة الآتي[1]:

-الصراع بين ممالك أوروبا: ففي تلك المدة كان الصراع من اجل السيادة على أوروبا مرتفعا بين الدول والامارات الأوروبية، خصوصا في وسط وشرق أوروبا، وهو ما سمح لروسيا بالتوسع باتجاه بحر البلطيق، وعلى حساب فنلندة وبولنده والسويد، وفي مناطق اخرى من وسط أوروبا والقوقاز.

-الضعف الذي اخذ ينتشر في الدولة العثمانية: وهو ما سمح بالتوسع بثلاثة اتجاهات: في الاراضي التي كانت الدولة العثمانية تسيطر عليها في وسط وشرق أوروبا وفي البلقان، وفي مناطق القوقاز، وفي وسط آسيا، فواصلت تقدمها في هذه الاراضي حتى وصلت إلى حدود(الاستانة) عاصمة الدولة العثمانية عام 1877،ولم يمنعها إلا التدخل البريطاني من التراجع، ثم وصلت إلى ارمينيا عام 1914.

-الفراغ العسكري والسياسي في سيبيريا: وهو ما سمح لها بالتمدد حتى وصلت إلى شرق آسيا، بل وصلت إلى شمال القارة الأمريكية الشمالية (الالسكا ما بين المدة 1742- 1867)، ودخلت في حرب مع اليابان وخسرتها في العام 1905.

وما ان انتهت الحرب العالمية الاولى حتى ضمت روسيا آلاتي: الاراضي التي عليها روسيا اليوم واوكرانيا وشبه جزيرة القرم وروسيا البيضاء ومولدافيا وفنلنده وارمينيا واذربيجان وجورجيا وكازخستان وقرغيسزتان وطاجكستان وتركمانستان واوزبكستان وليتوانيا واستونيا ولاتيفيا وبولندة، حيث بلغت مساحتها(22.4) مليون كم2، عام 1922، اعلن تشكيل الاتحاد السوفيتي (اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية) من كل الاراضي التي كانت تحت سيطرة روسيا، وهي تتالف من اكثر من(100) تكوين قومي ولغوي، ومن (15) جمهورية سوفيتية، وهذه الجمهوريات بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلالها مابين عامي (1990) و(1991)، أصبحت جزءا من الحزام الجنوبي لروسيا، وجزء ضامنا لامنها حاولت إستيعابه ضمن كومنولث الدول المستقلة عام 1992، كتعبير عن مرحلة جديدة من التعاون بينه وبين تلك الدول، وكتعبير آخر عن كونها دولة كبرى لها مجال نفوذ تقليدي[2].

ان العوامل اعلاه، تبين ان لروسيا عناصر قوة القوى الكبرى، ولها سياسات القوة الكبرى، وهي كقوة كبرى نظرت إلى الشرق الأوسط كمنطقة هدف في سياساتها العالمية للاسباب الآتية[3]:

---

1 -ينظر: الامبراطورية الروسية، استخرج بتاريخ: 1 شباط 2014
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9

2 -عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص83، وص91.

3 -باسم راشد، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، بلا،ص11، وص14.

أ–ان منطقة الشرق الأوسط هي:منطقة معبرة عن الهيبة والنفوذ في النظام الدولي، واسباب ذلك متعددة أهمها: ان الشرق الأوسط له أهميته في السياسة العالمية موقعا وموارد وتاريخا، والمنطلقات الدينية للديانات التوحيدية السماوية الثلاث الكبرى في العالم، وبضمنها:(المسيحية) التي تعتنقها روسيا رسميا.
ب–والسبب الآخر: إن روسيا تقليديا بحثت عن موطئ قدم في المياه الدافئة منذ عهود القياصرة، ووصلت إلى مياه البحر الاسود بعد انتصاراتها على العثمانيين، إلا انها ظلت تحلم بالوصول إلى مياه الخليج العربي كمتنفس للاختناق الجغرافي الذي تعانيه المناطق القطبية.
ج–ان روسيا قوة كبرى، وهي تبحث عن العودة إلى المكانة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي ، والمكانة في جانب منها تتحقق قياسا إلى ما تملكه من نفوذ عالمي.

هذه الاسباب جعلت روسيا تنظر إلى الشرق الاوسط نظرة مميزة قياسا إلى باقي الاقاليم في العالم، ومضمون هذه النظرة هو ما تاسس لروسيا من مكانة تاريخية في هذه المنطقة، ونظرة روسيا إلى خسارتها العراق نسبيا خلال المدة مابين العامي(1991– 2003)، ثم خسارته كليا بعد العام 2003، بفعل الاحتلال وخسارتها لافغانستان عام 2002 كونها دولة مجاورة لحدود روسيا، ثم تعرض مصالحها في إيران للضغط منذ عام 2005، ثم تعرض مصالحها في سوريا للضغط منذ عام 2011، وكان الهدف الروسي في تعامله مع تلك الاحداث منذ عام 2000،تحديدا هو الابقاء على النفوذ الروسي في هذه المنطقة، لكنها بدأت بعد تغيير نظام الحكم في ليبيا عام 2011،بالاتجاه إلى سياسات بناء نفوذها في الشرق الأوسط ، باظهار دعم غير محدود لسوريا وإيران بوجه السياسات الأمريكية[1].

لقد كانت بدايات التغلغل الروسي بـ منطقة الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر نحو بلاد فارس (إيران بعد عام 1935) عندما فرضت روسيا عليها معاهدة (جولستان) عام 1813، وبهذا استطاعت السيطرة على بحر قزوين، كما ان التوسع الروسي لم يقتصر على بلاد فارس، بل اتجه نحو الشرق في غرب آسيا، وساعدها فتح قناة السويس في وصول السفن الروسية إلى مياه الخليج العربي، كما ارسلت بعثة فنية لاختيار المواقع المهمة لإقامة موانيء روسية فيها[2].

وعندما بدأ الضعف ينتشر في كيان الدولة العثمانية، وضاعف من تدهور اوضاعها الحروب مع روسيا التي تواصلت خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، حيث توجهت اطماع روسيا بالسيطرة على البحر الاسود بشكل تام، والمضايق الاستراتيجية بين اوربا وآسيا للوصول إلى المياه الدافئة، والسيطرة على الاستانة (القسطنطينية)[3]، وتحقق لها نفوذها على المضايق عام 1877، ثم كان اتفاقها مع

---

1 –عز الدين عبد الله ابو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر–غزة، 2012، ص45، وص48.

2 ابراهيم شريف، الشرق الأوسط "دراسة لاتجاهات الاستعمار حتى قيام ثورة 14 تموز العام 1958 في العراق"، دار الجمهورية، بغداد، 1965، ص 59.

3 وليد عبد الحي، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الثالثة، 2003، ص 22.

فرنسا وبريطانيا في سايكس بيكو كجزء من محاولة تنظيم خريطة الاحتلال بـ منطقة الشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب العالمية الاولى. اما المرحلة الممتدة ما بين العامي (1922- 1945)، فان الروسيين لم يبدو إهتماما كبيرا باحتلال أو النفوذ في منطقة الشرق الأوسط بحكم طبيعة التحديات التي واجهت دولتهم الجديدة، وكان جل تركيزهم في أوروبا وشرق آسيا مع استثناءات متعلقة بإيران، وتكوين جمهورية (مهاباد) الكردية عام 1944، بمساعدة سوفيتية، إلا أنه وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إنفتح السوفيت على الشرق الأوسط كجزء من عملية إدارة الصراع الدولي مع الولايات المتحدة، والذي استمر حتى العام 1989[1]، وخلاله كان السوفيت بتماس مع كل المناطق التي يمكن ان تؤمن لهم نفوذا في العالم، ومنها:(الشرق الأوسط) لقربه من المحيط الاقليمي للسوفيت من جهة وسط آسيا، وهو امر قادهم عام 1979 إلى التدخل في افغانستان، وقبلها إلى التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي في اكثر من موقف وفي غيرها من المناطق، وكان جوهر الموقف السوفيتي في حينه مبني على اعتبارات الحرب الباردة والصراع الايديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية. اما بعد الحرب الباردة فإن الاعتبارات الحاكمة للسياسة الروسية تغيرت وصارت لا تقيم وزنا للبعد الايديولوجي، و نما تقدم المصالح السياسية والاقتصادية في التعاملين الدولي والاقليمي.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن البناء الذي تقوم عليه السياسة الدولية والنظام الدولي في عالم اليوم يقوم على: مراعاة اعتبارات النفوذ واعتبارات المكانة الدولية، والشرق الأوسط وقضاياه سياسياً، فتعد جزءاً فاعلا مما يعد ليكون جزءاً من تفاعلات وبناء نظام دولي، فالمنطقة ما زالت هشة سياسياً على الرغم من الكيانات السياسية المنشاة فيها منذ القرن الماضي (باستثناءات محدودة) يغلب عليها ضعف في الشرعية أو ارتفاع في معدلات عدم الاستقرار السياسي أو عدم المرغوبية الاقليمية (حالة إسرائيل)، وهذا المشهد يتيح لمن يتحكم بها، ويؤثر في مخرجاته ان يؤثر في النظام الدولي من حيث توسيع دائرة النفوذ عالميا.

لقد رأت روسيا نفسها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي قد خسرت بعضا من مجالات نفوذها السياسية التقليدية: كانسحاب إختياري بشكل يتفق مع موارد الدولة الروسية، ومع اتجاه الزعامات الروسية إلى طلب يد العون من الغرب خلال المدة مابين العامي(1991- 1995)، إلا انها سرعان ما بدأت تنشط قوميا خلال المدة مابين(1995-)2000، وصار هناك صوت للقوميين الروس بالعودة إلى مجالات نفوذ السوفيت التقليدية ليس من زاوية الصراع الايديولوجي مع الولايات المتحدة إنما من زاوية صراع المصالح السياسية والاقتصادية، وهو: صوت استطاع الوصول إلى قمة الهرم السياسي بعهد الرئيس فلاديمير بوتين في العام 2000، اذ سرعان ما اتجه إلى الصراع مع الولايات المتحدة إنما إلى بيان: إن هناك مصالح روسية عالمية لا يمكن لروسيا التضحية بها، وكان الاختبار الاول: هو حدث 11

[1] -- علي محمد المياح، السياسية الروسية والموقع الجغرافي العربي، ندوة : العرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة 20 اذآر، 1998، ص 19

ايلول العام2001،في الولايات المتحدة عندما قبل بموجبها الرئيس بوتين الاحتلال الأمريكي لافغانستان عام 2002، إلا ان روسيا ادركت مغزى الحدث (11 ايلول)، وان هناك فرقا بين محاربة الارهاب والتوسع الأمريكي، فاتجهت إلى عدم تأييد احتلال العراق تحت مظلة الامم المتحدة عام 2003، وهو ما قاد إلى قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق بارادة منفردة، وهذا الحدث تسبب بقيام شرخ في العلاقات الدولية حاولت الولايات المتحدة ترقيعه بقرار (1483) في ايآر من العام 2003، والذي عد وضع الولايات المتحدة في العراق احتلال، وان الولايات المتحدة ستزيل وضع الاحتلال تحت إشراف الامم المتحدة، وبخسارة العراق جراء احتلاله ادركت روسيا إنها خسرت واحدة من اهم الدول غير المنحازة للولايات المتحدة في اقل تقدير، والاكثر منه: إنها خسرت دولة صديقة لروسيا[1].

ثم تكرر حدث إلتماس مع المصالح الروسية عام 2006، عندما ارادت الولايات المتحدة فرض عقوبات على النظام السياسي الإيراني، بسبب برنامجه النووي، فاعترضت روسيا امام فرض قرار يتيح هذا الامر، ولم يتم الاتفاق على مضامين قرار يتيح لها فرض عقوبات على إيران إلا بعد ان استخدمت الولايات المتحدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي احال أمر ملف إيران النووي إلى مجلس الامن؛ نظرا لعدم التزام إيران بمعايير الوكالة للبرامج السلمية في آذار من العام 2006، وهو موقف لم تستطع روسيا معارضته ،وإنما عارضت التوسع في مضمون العقوبات التي فرضت على إيران جراء برنامجها النووي، ولم تستطع الولايات المتحدة منذ العام 2006، إلى العام 2010، سوى فرض مجموعة صغيرة من العقوبات كانت غير مؤثرة في إيران لعوامل عدة ،أهمها إن روسيا كانت تعارض تشديد العقوبات على إيران[2]، كونها نظرت إلى إيران باعتبارها جزءاً من مجالها الحيوي الشرق اوسطي، بل العالمي، وان خسارتها لمصلحة الولايات المتحدة هو مما يقوض مصداقية روسيا عالميا.

ثم جاء موقف حدث ليبيا في ضوء احداث ما يعرف بـ (الربيع العربي)، اذ وافقت روسيا تجاه قرار أممي يعطي لحلف الاطلسي القيام بطلعات جوية لحماية المدنيين في ليبيا من تعسف السلطات الليبية، إلا أنه قرار انتهى به حلف الاطلسي إلى اسقاط النظام الليبي الصديق الرئيس لروسيا في شمال افريقيا، وهو امر عدته روسيا خسارة كبيرة لمصالحها، وانه جاء نتيجة: عدم التزام الغرب بمضمون القرار الاممي، وهو ما جعلها تتصلب في موقفها تجاه حدث اخر كان اكثر إيلاما في جوانبه الانسانية الا وهو حدث سوريا، حيث دعمت روسيا نظام الحكم في سوريا بشكل ملفت للنظر، رغم ما تسبب به من ضرر إنساني فادح في ادارة الدولة والمجتمع خلال المدة اللاحقة على العام 2011، وقبلت روسيا: بان تعارض أي قرار اممي يدين نظام الحكم في سوريا أو يفرض حماية للمدنيين فيها، بل صارت روسيا طرفا مشاركا في ذلك الصراع.

---

1 –لمى مضر جري الامارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص40، وص42.

2–تشارلز كروثمر، أسطورة «عزلة» إيران، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 17 يونيو 2010، العدد(11524).

وفي قراءة لاسباب المواقف الروسية من الازمة السورية، نراه يقوم على تبرير مفاده: إن روسيا تخسر مواقعها السياسية التقليدية في العالم عبر خطة أمريكية محكمة منطقة واقليم بعد أخر، وان الوقت قد حان لوقف الخسارة الروسية حتى وان كان موقفها غير اخلاقي أو غير انساني.

اذن، جوهر المنظور الروسي للشرق الأوسط يقوم على كونها قوة كبرى ولها مصالحها، وهي مصالح لا تقتصر على وسط آسيا وشرق أوروبا، وإنما تتعداها إلى كل مناطق الشرق الأوسط، وتشمل أو تتركز مصالحها مع إيران، وفي شرق البحر المتوسط، حيث سوريا. وهذه المصالح أبدت روسيا استعدادا لكي تتحمل كلف في سبيل المحافظة عليها.

المطلب الثالث: الرؤية الاقتصادية الروسية للشرق الأوسط بعد الحرب الباردة:

لقد انتهت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عام 1989، بشكل فعلي وذلك بـ انهيار جدار برلين بين الالمانيتين، وتوحد المانيا، إلا انه بشكل رسمي لم تنته إلا مع تفكك الاتحاد السوفيتي وزواله من الخريطة السياسية العالمية، وظهور (15) دولة على انقاضه، واهمها (روسيا الاتحادية)، وهذه الدول كانت وما زالت متباينة الاهمية الاقتصادية في العالم بحكم عوامل عدة أهمها: توزيع الموارد الطبييعية والبشرية والتكنولوجية فيما بينها، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فإن لبيان منظور أو رؤية للشرق الأوسط اقتصاديا، فإن الحال يقتضي بـ معرفة ما يمكن ان يربط الجانبين اقتصاديا، وهي روابط تتأسس على وجود منظور لاهمية يوليها الطرفان لبعض ، ولوجود تبادلات سلعية وخدمية ، ولعل اهم ما يربط الطرفان هو: النفط والغاز الطبيعيين، والتجارة الثنائية، وتجارة الأسلحة، والاستثمارات المتبادلة، وتحليل هذه العلاقة يقتضي معها تبيان كل منها، وإن كان ذلك بشكل مختصر، وكالآتي:

1-النفط والغاز:

ظهرت اهميته للسياسة الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة، كون التركيز السوفيتي قبلها لم يعر إهتماما لقضيتي: النفط والغاز بحكم ان الاتحاد السوفيتي دولة مكتفية فيما يتعلق بمصادر الطاقة، اما بعدها فإن روسيا احتاجت إلى الاسواق العالمية لتصدير الفائض من انتاجها من الموردين، والحصول على العملة الصعبة كجزء من عملية تجارية بالمقام الاول. اما دول الشرق الاوسط فإنها وكما معروف ترتبط بالاسواق العالمية للطاقة منذ اكتشاف النفط والغاز فيها مع النصف الاول من القرن الماضي، واستطاعت دول شرق اوسطية وغيرها من انشاء منظمة اوبك:(الدول المصدرة للنفط)، لتنظيم السوق النفطية العالمية، إلا ان الواقع ان تلك السوق تخضع لتأثير عوامل عدة أقلها تأثيرا هي (الاوبك)، بحكم ارتباط اغلب اعضائها سياسيا واقتصاديا بالقوى العالمية المستهلكة للنفط والغاز. واليوم فإن نصيب دول الاوبك، ومعها كل دول الشرق الأوسط من سوق الطاقة لا يتعدى ال(40%) في اكثر التقديرات

رجحانا. اما روسيا فإنها تنتج بقرابة (9.5) مليون برميل، تصدر منه نحو (7)مليون برميل من النفط/ يوم للسوق العالمية، وحجم السوق العالمية، على رغم من انه تحدث فيه تقلبات سنوية ،واحيانا شهرية في نسب استهلاكها للنفط والغاز الطبيعيين، إلا انه في العموم تراوح حول معدل (90) مليون برميل/ يوم في العام 2014، اي انها تاخذ قرابة (10.5%) من حجم تجارة سوق النفط عالميا، وقرابة (21.2%) من حجم سوق الغاز الطبيعي العالمي، إلا أنه رغم هذا الارتباط فانه لا يوجد تنسيق روسي–شرق اوسطي في موارد الطاقة، ومتروك تقدير اسعارها إلى السوق العالمية الاستهلاكية، بل ان روسيا كثيرة ما ترمي بتنظيم الانتاج، والتحكيم بالاسعار في مرمى الاوبك، وخصوصا تخفيض حجم الصادرات النفطية. اما هي فلا تقحم نفسها بهذا الامر، ويكون لها في المحصلة النهائية اسعار تحددها الاسواق العالمية للطاقة[1].

2–التجارة الثنائية:

وهي النقطة الثانية التي تبين إن هناك ارتباطا روسيا مع دول منطقة الشرق الأوسط،اي بمعنى إن ازدياد تركز علاقات التبادل التجارية مع دول المنطقة دالة على وجود منظور اقتصادي روسي مع هذه الدول وخلافه صحيح، والمسألة لا تقاس بمقدار التبادل، بل بنسبته إلى اجمال التبادلات الروسية العالمية ككل، واذا ما تم تتبع تبادلات روسيا الاقتصاية مع دول الشرق الأوسط، وبضمنها: تركيا ودول الخليج العربية، يتضح إن حجم التجارة الروسية مع هذه الدول واقعة في مراتب متدنية باستثناء (تركيا) التي عدت الشريك رقم (5) في التعاملات التجارية الروسية. اما الشريك التجاري الاول فهو هولندة بتبادلات بلغت (73.2) مليار دولار أو (13.3%) من تجارة روسيا الكلية في العام 2012، ثم ايطاليا بتبادلات بلغت (39.3) مليار أو ما يعادل (7.5%) من تجارتها الخارجية الاجمالية، ثم المانيا بتبادلات بلغت (37.3)مليار أو (6.8%) من قيمة تبادلاتها التجارية[2]، وجاءات تبادلاتها التجارية مع دول الشرق الأوسط منخفضة جدا، وهو ما يمكن بيانه بالجدول الاتي:

---

1 –قارن مع: بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة، بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مصدر سبق ذكره، ص84، وص94. وايضا: لويولا دي بالا شيو، اصلاح سوق الغاز، في كتاب: الامن والطاقة (جان هـ كاليكي ، ديفيد ل غولدون– محرران)، ترجمة حسام الدين خضور، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011،ص 295، وص231.

2 –Russia's Top Import Partners, in: JANUARY 22, 2015
http://www.worldstopexports.com/russias-top-import-partners/2338

جدول (1– 6): التبادلات التجارية بين روسيا ودول مختارة من الشرق الأوسط لعامي 2008 و 2012

العلاقات التجارية	سنة 2000 بمليار دولار أمريكي	سنة 2012 بمليار دولار أمريكي	اهم السلع الروسية المصدرة	اهم ما تستورده روسيا من سلع
الروسية-الإيرانية	0.73	3.1	-السلاح -المواد الغذائية -قطع غيارات للمكائن والمعدات -تطوير المفاعلات النووية	-مواد غذائية وحيوانية
الروسية-التركية	3.9	31.1	-نفط وغاز طبيعي -مكائن ومعدات -سلع استهلاكية	-مواد غذائية -واجهزة مختلفة -قطاع الانشاءات
الروسية-دول مجلس التعاون الخليجي	0.6	5.2	-اخشاب و سلع استهلاكية -معدات ومكائن -البنى التحتية -تحلية المياه -صناعة البتروكيمياويات	-اقمشة ومنسوجات -ومواد غذائية
الروسية-العراقية	1.3	4.2	-الأسلحة -مكائن ومعدات مختلفة -الصناعات النفطية	--
الروسية-المصرية	0.6	9.3	-الأسلحة -الصناعة النفطية -المفاعلات الذرية -معدات مختلفة -اخشاب -سلع استهلاكية	-مواد غذائية وحيوانية مختلفة -اللبسة ومنسوجات مختلفة
الروسية-العربية	18.2	29.3		
الروسية-الإسرائيلية	1.2	3.6	-معدات مختلفة -تعاون في صناعة الطاقة -سلع استهلاكية	-أسلحة -مواد الكترونية -مواد غذائية

المصدر: الجدول من عمل الباحث استنادا الى:

1-Şener Aktürk, Turkısh-Russıan Relations, 2002-2012, FROM THE PEAK TO THE DIP؟, Istanbul, CASPIAN STRATEGY INSTITUTE CENTER FOR POLITICS & INTERNATIONAL RELATIONS STUDIES, 2013, pP19.

2- UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE
http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-russia

3-فلاديمير يفتوشينكوف، العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون، استخرج بتاريخ: 2 نيسان العام 2014
http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050119172805&art=20050202214752

4-عبدالرضا المالكي، العلاقات الخليجية - الروسية - قناة قزوين - الخليج ماذا تعني؟، موقع البينة، استخرج بتاريخ: 30 نيسان العام 2014
http://al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=26927

5-فلاديمير يفتوشينكوف، روسيا والعالم العربي في مرحلة جديدة، استخرج بتاريخ: 21 اب 2014
http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050119172805

6-حسين بهاز، قراءة في السلوك السياسي الروسي تجاه الثورات العربية، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، استخرج بتاريخ: 12 كانون الاول العام 2014
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=63:-r-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10#.VRBqyPmUebU

7-محمد طلعت، العلاقات التركية الروسية... مجالات التقارب وقضايا الخلاف، مجلة رؤية تركية، اسطنبول، استخرج بتاريخ: 2 شباط العام 2014
http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%84%D8%AA%D9%82-3/

ومن الجدول في اعلاه، يتبين إن روسيا لها علاقات بالشرق الأوسط، لكنها من الناحية الاقتصادية علاقات تعد محدودة ولا تتجاوز سقف الـ (14%) من حجم تجارة روسيا الخارجية لعام 2012. ورغم ذلك، فهي نسبة ليست بالقليلة، وربما يعزى سبب انخفاضها إلى سببين هما[1]:
أ–إن دول الشرق الأوسط دول مصدرة للنفط والغاز باستثناء كل من: تركيا وإسرائيل، لذلك فان التبادلات التجارية إقتصرت على التبادلات السلعية والمواد الغذائية وارتفاع مؤشر التبادلات الروسية–التركية وما يتعلق برفع تركيا لنسبة استيرادها من النفط والغاز الروسيين.
ب–ان اغلب دول الشرق الأوسط قد تبنت اتجاه اقرب إلى الثقافي في علاقاتها الاقتصادية والسياسية، يتحدد: بكون من تتعامل معه، إنما هو الدول الغربية ودول شرق آسيا، ويتضح ذلك عن طريق انخفاض نسبة التجارة مع روسيا سواء كانت بالنسبة الى روسيا في تجارتها الخارجية أم الى الدول الشرق اوسطية في علاقاتها الخارجية، وإن اكثر المجالات التي دخلتها روسيا في علاقاتها الشرق اوسطية هي: مجالات صناعة الطاقة والسلع الاستهلاكية وتجارة الأسلحة.

3–تجارة الأسلحة:

تعد تجارة الأسلحة واحدة من اهم العلاقات التجارية ذات الطابع السياسي بين روسيا ودول الشرق الأوسط عامة؛ باستثناءات المتعلقة بدول مجلس التعاون الخليجي. فمنطقة الشرق الأوسط منطقة يغلب عليها: عدم الاستقرار السياسي والامني، وهي في محل صراع شبه دائم، بسبب كثرة القضايا السياسية والتاريخية والجغرافية والقومية والدينية غير المحسومة بين دول المنطقة؛ ناهيك عن النزاعات حول المياه..، ذلك الامر يجعل المنطقة تطلب السلاح مادام انها غير منتجة له؛ إلا باستثناءات متعلقة بإسرائيل.

واغلب مصادر تزويد السلاح تكاد لا تخرج عن الموردين الرئيسيين في النظام الدولي، إلا وهم: الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، وفيما يتعلق بروسيا كمزود للأسلحة فإنه يلاحظ ان تزويدها بالأسلحة ينحصر بعدد من الدول، وأهمها: سوريا وإيران، مع إنفتاح بسيط على مصر والعراق في العامي (2013) و (2014).

لقد صدرت روسيا سلاح لـ (56) دولة من دول العالم ما قيمته كمعدل : (8.1) مليار دولار عام 2012، وكمعدل للعامي (2008– 2012): (35.2) مليار دولار، وهي تمثل ما نسبته (26%) من سوق الأسلحة العالمي. اما دول الشرق الأوسط، فإنها تستورد ما نسبته (9%) من قيمة الأسلحة الروسية المصدرة في السوق الدولية ، اي ما قيمته 3.2 مليار دولار طيلة المدة بين(2008– 2012). اما اذا اضفنا(الجزائر) إلى قائمة هذه الدول، فإنها سترفع حصة روسيا في السوق العربية

1 –فلاديمير يفتوشينكوف، روسيا والعالم العربي في مرحلة جديدة، استخرج بتاريخ: 21 اب العام 2014:
http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050119172805

والشرق اوسطية إلى (6) مليار دولار عام 2012[1]، اي ان اغلب المستوردين للسلاح الروسي هم الدول العربية وتحديدا (الجزائر وسوريا والامارات ومصر) وإيران؛ ناهيك عن الصين والهند وفنزويلا، ودخل العراق على خط التسلح الروسي بتوقيع اتفاقية عام 2013، بقيمة (4.2) مليارات دولار. لكنها لم تنفذ إلا بصيغ جزئية منتصف عام 2014.

اما الجهات الشرق اوسطية المتلقية للأسلحة الروسية، فهي[2]:

-إيران: والتي تستورد معدات مختلفة من روسيا بقيمة (0.6) مليار دولار. لكن اغلب تجارة الأسلحة بين البلدين توقفت بحكم العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران؛ بسبب برنامجها النووي منذ عام 2006

-سوريا: وهي المستورد الرئيس للسلاح الروسي في المنطقة، وبنسبة تصل إلى (1.2) مليار دولار، ولا تتوقف العلاقات العسكرية على تجهيز سوريا بالسلاح، وإنما هناك قاعدة (طرطوس) على البحر المتوسط التي تستخدمها القوات الروسية منذ سبعينيات القرن الماضي لاغراض مختلفة، أهمها الدعم والاسناد للاسطول الروسي في البحر المتوسط.

-أما الامارات فتستورد (14%) من استيرادات الأسلحة من روسيا، أو ما قيمته(530) مليون دولار

-وهناك دول يختلف في ضمها إلى الشرق الأوسط، وهي مستورد للسلاح الروسي، وأهمها الجزائر التي تستورد سلاح قيمته سنويا (0.7) مليار دولار ،(وقد استوردت عام 2012، سلاح بقيمة(2.8) مليار دولار من روسيا)، ودول قرغيسزتان وطاجكستان استوردت أسلحة روسية بقيمة(0.3)مليار دولار

وقد دخلت كل من: مصر والعراق على خط شراء السلاح من روسيا في عام (2013) و (2014)، فمصر تعاقدت على شراء معدات من روسيا قيمتها(100) مليون دولار، والعراق تعاقد على شراء أسلحة بقيمة (4.2) مليار دولار، إلا أن الصفقة لم تتم الا بشكلها الجزئي صيف عام 2014.

وتعد تجارة الأسلحة دالة مهمة على عمق الروابط السياسية بين الدولة التي تتبادلها، لهذا فإن مؤشر تبادل الأسلحة يدل على وجود علاقات سياسية روسية وثيقة مع كل من: سوريا وإيران.

4-الاستثمارات المتبادلة:

وهي مؤشر اخر على العلاقات الاقتصادية بين الدول، الا ان الملاحظ، ان هذا المؤشر ما زال لليوم يمثل اضعف المؤشرات الاقتصادية لسببين الاول/ متعلق بكون الاستثمار الشرق اوسطي اغلبه يتجه

---

1 -التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، 2013، مصدر سبق ذكره، ص336، وص338.

2 -احمد دياب، صادرات الأسلحة الروسية. أبعاد اقتصادية وسياسية، ملف الأهرام الإستراتيجى، استخرج بتاريخ: 15 تشرين الاول العام 2014:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1562778&eid=35

إلى عدم إظهار نفسه؛ كونه يحتمي بواجهات سياسية لا يرغب من يقف ورائها باعلان نفسه كمستثمر، والى كون اغلب استثمارات دول الشرق الأوسط تتجه إلى الولايات المتحدة وأوروبا، والى اليابان والصين، وفيما يتعلق باستثمارات دول الخليج العربية في روسيا، فإنها كانت عام 2000، بحدود(120)مليون دولار، تركزت في القطاعات المصرفية اغلبها[1]، وبلغت عام 2014 نحو(34) مليار دولار تركز اغلبه في قطاعات المصارف والاسكان والطاقة؛ وجاء الارتفاع في اعقاب التجميد الذي تعرضت له بعض ارصدة الخليجيين العرب بـ المصارف الغربية في اعقاب احداث 11 ايلول من العام2001 في الولايات المتحدة، في حين بلغت استثمارات روسيا في دول المجلس نحو(13) مليار دولار وتركز اغلبه في قطاع الاسكان والطاقة. اما الاستثمارات المصرية الروسية المتبادلة، فإنها بلغت عام 2014، نحو(9.4) مليار دولار. اما حجم الاستثمارات السورية في روسيا، فتكاد لا تزيد على (21) مليون دولار، في حين بلغت استثمارات روسيا في سوريا نحو (19.3) مليار دولار عام 2014[2].

اما الاستثمارات التركية في روسيا فقد بلغت في العام 2014 نحو (7.3) مليار دولار، في حين بلغت الاستثمارات الروسية في تركيا للعام ذاته نحو (4.5) مليار دولار. اما الاستثمارات الإيرانية في روسيا، فقد بلغت (35) مليون دولار، وبلغت الاستثمارات الروسية في إيران نحو (27) مليون دولار، وهي محدودة بشكل واضح قياسا بالاستثمارات بين روسيا وباقي دول الشرق الأوسط، ولعل واحدة من اهم اسباب الانخفاض في قيمة الاستثمارات بين الدولتين هو: وضع إيران غير المستقر في علاقاتها مع الغرب[3].

واجمالا: إنه دخل إلى روسيا عام 2014، نحو(57.5) مليار دولار إستثمارات اجنبية من كافة الجهات الدولية، وتستثمر روسيا في دول العالم قرابة (49.3) مليار دولار عام 2014، اما ما دخل روسيا من الشرق الأوسط، فيقدر بنحو(45.5) مليار دولار، وقدرت استثمارات روسيا في دول الشرق الأوسط بنحو(42) مليار دولار[4]، وهذا يؤشر الى ان روسيا ركزت في إستثماراتها على دول الشرق الأوسط خلال الاعوام الاخيرة بفعل التصدع في العلاقات الروسية-الغربية، في حين ان بعض رأس

---

1 -العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون، استخرج بتاريخ: 2 نيسان العام 2014:
http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050119172805&art=20050202214752

2 -سلام السعدي، إيران وروسيا تغيّران خارطة سوريا الاقتصادية، موقع التجديد العربي، في: 15 آيار العام 2014:
http://www.alaraby.co.uk/economy/eb0869e6-3e67-4a2a-a25f-289307ee1cd9

3 - ن. م محمدوفا، روسيا وإيران: التناقضات والمصالح المشتركة، موقع القوة الثالثة، في: 16 كانون الاول العام 2012:
http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=103853

4 -تقرير الاستثمار العالمي 2014، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، بلا 2014، ص6، وص16.
وايضا: تقرير: عجلة الاستثمارات الأجنبية تدور في روسيا، صوت روسيا، في: 14 آب العام 2014:
http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2014_08_15/275999889/

المال لدول الشرق الأوسط ذهب الى روسيا: كنوع من ردود الافعال في اعقاب اتجاه الغرب الى فرض قيود على الاموال القادمة من دول الشرق الأوسط كودائع مصرفية او كاستثمارات، والمؤشرات اعلاه تبين: تصاعد في قيمة وقوة العلاقات الاقتصادية لروسيا بدول الشرق الأوسط عامة، قياسا بعلاقاتها العالمية.

عموما، إن المؤشرات في اعلاه تبين: إن هناك نظرة ورؤية اقتصادية روسية نحو الشرق الأوسط، قوامها اهمية المنطقة إقتصاديا لروسيا.

المبحث الثالث: مقومات القوة الاقتصادية والسياسية الأمريكية ورؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط:

بعد ان تم تناول روسيا الاتحادية في المبحث السابق من حيث مقومات قوتها ومنظورها للشرق الأوسط تبقى القوة الأخرى في الدراسة الا وهي الولايات المتحدة، بوصفها المتغير الثاني في الدراسة والتي دخلت في علاقات تنافس مع روسيا بشأن الشرق الأوسط.

ان الولايات المتحدة قوة عالمية عظمى بكل المقاييس، إي بمعنى إنها قياسا إلى قوة الدول الأخرى، فهي تتربع على قمة الهرم الدولي من حيث مقومات القوة، وتنتشر مصالحها في كل بقاع الارض، ولها في ضوء ذلك منظور ورؤية محددة فيما يتعلق بمصالحها في العالم، إي بمعنى إنها قوة عالمية ومصالحها عالمية ودائرة امنها القومي عالمية، وهي تعد الشرق الأوسط واقعاً في دائرة امنها القومي، وهو ما سنبين كيفيته وماهيته في المطالب الاتية :

المطلب الاول: مقومات القوة الاقتصادية(*) الأمريكية بعد الحرب الباردة:

كما بينا في المبحث الذي يخص روسيا، فإنه سيتم اسقاط المؤشرات المتعلقة بمقومات القوة الاقتصادية الثلاثة المذكورة سابقا، وهي كالاتي :

-الناتج القومي .
-متوسط دخل الفرد فيها .
-تجارتها الخارجية .
-الدولار كعملة عالمية .
-القوة التكنولوجية .

في هذا المطلب الذي يخص الولايات المتحدة، سيتم الاشارة إلى تلك المؤشرات فيما يتعلق بالولايات المتحدة لتأشير مقومات قوتها الاقتصادية.

اولا: الناتج القومي:

من المعروف: إن الولايات المتحدة قوة اقتصادية عظمى بكل المقاييس، وإن ناتجها القومي إلى الناتج العالمي، هو: دالة على هذا التفوق والقوة، وهو ما يمكن بيانه كالاتي:

---

* -سيتم تناول موضوع (عناصر القوة السياسية الأخرى)، عسكريا ونفوذا وعضوية في مجلس الأمن بـ المطلب الثاني من هذا المبحث، كونها تعد عوامل تساعد على توليد رؤية للنظام الدولي عامة ، فضلاً عن انها قوة كبرى لها مصالحها التي تتنافس او تتصارع بشأنها.

الجدول (1- 7): يوضح الناتج المحلي الأمريكي و متوسط دخل الفرد بالاسعار الجارية للاعوام مختارة (1990- 2013)

السنة المالية	حجم الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي بمليار دولار أمريكي	حجم الناتج القومي العالمي بمليار دولار أمريكي	متوسط دخل الفرد الأمريكي بالف دولار	متوسط دخل الفرد في العالم بالف دولار	الناتج القومي الأمريكي الى الناتج القومي العالمي ب %
1990	5979.6	-	23.9	-	-
1995	7664.1	-	28.8	-	-
2000	10284.8	-	35.1	-	-
2005	13186.3	64547.6	46.22	7.3	%20.4
2007	14603.2	76894.2	48.7	8.3	%18.9
2009	14569.8	82139.8	48.3	8.9	%17.7
2011	15764.6	93014.2	50.3	9.8	%16.9
2013	16992.4	102149.7	53.5	10.6	%16.6

المصدر: الجدول من عمل الباحث إعتمادا على:

1-احصاءات البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني العام 2015:

=http://search.worldbank.org/data?qterm=GNP+WORLD&language=&format

2-احصاءات البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي، استخرج بتاريخ: 12 كانون الثاني العام 2015 :

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?page=2

الجدول اعلاه، يبين ان الناتج القومي الأمريكي قد نما خلال المدة التي تغطيها الدراسة ، وارتفع من مستوى مقارب للست آلاف مليار دولار عام 1990، ليصل إلى مستوى عشرة الاف مليار دولار عام 2000، والى مستوى (15) الف مليار دولار عام 2010، وهو ما يشكل نحو (17%) من الناتج القومي العالمي، وهي نسبة كبيرة قياسا إلى اي قوة في العالم.

والانخفاض الذي شهده حجم الناتج القومي الأمريكي قياسا بالناتج العالمي يرجع الى عدة عوامل، اهمها:

-الازمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي مابين العامي (1997) و (2008) والتي خفضت نسب النمو، واوصلته الى الركود في بعض المراحل.

-ارتفاع او إستمرار معدلات النمو في دول العالم الأخرى، لتزيد جانبا من مشاركتها في الناتج القومي العالمي.

-كما ان الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في: افغانستان والعراق وما ادعته بـ(الحرب على الارهاب) انتهت الى تحميل الولايات المتحدة كلف عالية كانت على حساب قدرتها الاقتصادية.

ومن المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الامريكي ايضا، والمتعلقة بالناتج القومي، يلاحظ ان هذا الناتج القومي يتشكل من الآتي:

-أن اسهام القطاع الخاص بهذا الناتج يصل إلى (55.3%) من الاقتصاد الأمريكي .

-في حين يمثل نشاط الحكومة الفيدرالية (24.1%) .

-وأنشطة حكومات الولايات والسلطات المحلية (بما فيها التحويلات الفيدرالية) (20.6%) المتبقية

ويعد الاقتصاد الأمريكي إقتصاد ما بعد صناعي، حيث يسهم قطاع الخدمات بنسبة (67.8%) من إجمالي الناتج القومي، ويشكل القطاع الزراعي نحو (4%) من إجمالي الناتج القومي الأمريكي والقطاع الصناعي يشكل نحو(28%) منه، وسعة قطاع الخدمات امر لم يؤثر في كون الولايات المتحدة ما تزال تعد من القوى الصناعية الكبرى، كونها تقوم بتصنيع المعدات المختلفة والسيارات وغيرها، واهم الصناعات فيها هي الصناعات الالكترونية والكيمياوية والسيارات، فضلا عن صناعة النفط والمعدات النووية والمنتجات الغذائية[1].

والمؤشرات في اعلاه تبين ان الاقتصاد الأمريكي ياتي في طليعة الاقتصادات الكبرى في العالم، وكما تم بيانه فإن الناتج القومي هو واحد من اهم الدلائل على قوة الاقتصاد الوطني وتنافسيته عالميا لكونه حصيلة مؤشرات عده فرعية، إذ بين تقرير التنافسية الدولية إن الاقتصاد الامريكي ياتي في المرتبة الخامسة عالميا عام 2014 بعد كل من: سويسرا وسنغافورة وفنلدنا والمانيا، وباستثناء المانيا فإن الاقتصادات الاولى لا تمثل قدرة تنافسية حقيقية للاقتصاد الأمريكي؛ بسبب صغر حجمها إلى الاقتصاد العالمي[2]، واذا ما تم استحضار الناتج القومي لالمانيا البالغ نحو (3.635) الف مليار دولار عام 2013 [3]، فإن هناك فرق واسع بينه وبين الاقتصاد الأمريكي، إي بمعنى اخر يكون الاقتصاد الأمريكي الاكبر والاقدر على التنافسية عالميا.

ثانيا: متوسط دخل الفرد:

اما فيما يخص متوسط دخل الفرد فيها بوصفه مؤشر دال على قوة الاقتصاد بـ الدولة، وبـ العالم، فالبيانات المتاحة كما ورد في الجدول (1– 7) تبين إن متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة قياسا

---

1 -ينظر: تقرير 2014، آفاق الاقتصاد العالمي، التعافي يكتسب قوة، صندوق النقد الدولي، نيويورك، 2014، ص49، وص51.

2 -The Global Competitiveness Report 2014- 2015, World Economic Forum and Columbia University, Geneva, 2014, pp:102-103.

3 -ألمانيا – الناتج المحلي الإجمالي، استخرج بتاريخ: 29 ايلول العام 2014 :
http://ar.tradingeconomics.com/germany/gdp ،

إلى المتوسط العالمي يعد مرتفعا نسبيا، فهو بلغ نحو (46.2) الف دولار قياسا إلى المتوسط العالمي البالغ (7.3) الف دولار عام 2005، و(50.3)الف دولار قياسا إلى المتوسط العالمي البالغ (9.8) الف دولار عام 2011، وهكذا مع باقي الاعوام ، كما مؤشر في الجدول اعلاه.

وإن هنالك نقطة مرتبطة بمتوسط دخل الفرد ألا وهي: ان الاقتصاد الأمريكي قائم على عمليات اقتصادية حقيقية، وليس عن جراء تصدير لمواد ريعية، كما في اغلب دول الشرق الأوسط: (دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وغيرهما)، وبمعنى اخر: ان متوسط الدخل هنا دالة على مستوى الرفاهية الذي يتمتع به المواطن الأمريكي جراء قوة الاقتصاد قياسا للاقتصاد العالمي، كما يعبر عن انتاجية مرتفعة للعامل الأمريكي قياسا لغيره في دول العالم.

ثالثا: مؤشر التجارة الخارجية:

اما فيما يخص تجارتها الخارجية: بوصفها مؤشراُ آخر على قوة الاقتصاد الأمريكي، فإن بيان مدى قوة الولايات المتحدة هنا تحتاج إلى وقفة قليلة لبيانها، فالولايات المتحدة وكما مبين في الجدول المرفق (1- 8) تعاني وجود عجز في ميزانها التجاري، اي وجود خلل بين ما تصدره، وبين ما تستورده، وهو ما يؤشر إلى إن الولايات المتحدة تستورد اكثر مما تصنع، وكل العمليات التجارية تقوم بها شركات أو افراد، وليس الحكومة الأمريكية، والعجز يصل إلى مستويات مرتفعة اعلاها كان عام 2012.

لكن في المقابل، فإن الولايات المتحدة تعد ثاني اكبر دولة تجارية في العالم، على الرغم من ان الصين تفوقت على الولايات المتحدة بحجم التجارة الكلية، اذ وصلت تجارة الصين عام 2013، إلى (4160.6) مليار دولار، وبفائض قدره (259.8) مليار دولار، ويضاف له تجارة (هونك كونك) البالغة 983.3 مليار دولار، وبعجز قدره 64.5 مليار دولار، وتجارة مكاو البالغة (11.3) مليار دولار وبعجز بالغ 9.1 مليار دولار،فيما يكون تجارة (الصين) الكلية (5155.5) مليار دولار، وفائضها التجاري (186.2) مليار دولار[1]، إلا إن هذا المؤشر يبقى خاضع للمراجعة، كون الاقتصاد الصيني يعتمد على التصدير لمنتجات شركات كبرى رأسمالها اغلبه ليس صيني، وحجم مشاركة رأس المال الأمريكي في تلك الشركات والتجارة مرتفع، إي بمعنى إنه في الاصل تجارة دولية تصنع وتمر عبر الصين، وما زال حجم الايراد المتحقق من تلك التجارة (او الاستثمارات) لا يحسب في التبادلات التجارية الأمريكية، في حين ان التجارة الأمريكية إنما هي تصدير لمنتجات وسلع أمريكية جراء عمليات إنتاج حقيقية، اي ان الاقتصاد الأمريكي ينتج تلك الخدمات والسلع بشكل حقيقي.

وهذا المؤشر يعطينا دالة على ان الاقتصاد الأمريكي اقتصاد له دعامات صناعية قوية، اي ان القدرة على التصدير والتجارة مستندة الى قاعدة صناعية أمريكية، وليس إلى قدرات ليست أمريكية.

---

1 –United Nations .Monthly Bulletin of Statistics, September 2014, p: 158.

الجدول (1- 8): تجارة الولايات المتحدة الخارجية مع دول العالم للمدة بين العامي(2008- 2013):

العام	حجم التجارة الكلي بمليار دولار أمريكي	حجم الفائض بالتجارة الأمريكية بمليار دولار
2008	2112.1	696.1 +
2009	2661.2	549.2 +
2010	3247.5	690.6 +
2011	3746.2	785.6 +
2012	3882.2	790.8 +
2013	3912.2	750.1 +

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على:

احصاءات صندوق البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني العام 2015:
http://search.worldbank.org/data?qterm=Import+RUSSAIN+TRADE+%24&language=&for=mat

United Nations .Monthly Bulletin of Statistics, September 2014, pp: 156-157

والمؤشر الذي يمكن إستشفافه من الجدول (1- 8) اعلاه، يوضح مسالتين هما :

1-ان حجم التجارة الأمريكية إنما هو كبير جدا وياخذ، نسبة مهمة من التجارة العالمية تصل إلى نحو (13%) عام 2013، وهو يزداد سنويا من نحو (2112) مليار دولار عام 2008، إلى نحو (3247) مليار دولار عام 2010، والى نحو (3912) مليار دولار عام 2013.

2-وعلى الرغم من وجود عجز في الميزان التجاري ، وهو يؤشر إلى إن الولايات المتحدة تستهلك اكثر مما تنتج، إلا أن حساب ذلك الميزان من وجهات نظر مختلفة تبين إن الامر لا يحمل سلبية مرتفعة وإنما بعض من العجز راجع إلى: طريقة احتساب الميزان التجاري، فمثلا مع الصين تحسب الولايات المتحدة التصدير الصيني من الصين وهونك كونك وماكاو، في حين انها ، اي الولايات المتحدة، لا تحسب الا قيمة الصادرات التي تذهب إلى الصين مباشرة، ومن جهة أخرى، فإن بعضا من الصناعات الأمريكية التي وضعت في دول عدة: كإستثمارات إنما يعاد تصدير منتجاتها إلى السوق الأمريكية، ومن جهة ثالثة فإن بعضا من العلاقات التجارية الأمريكية مع دول العالم إنما وضعتها وصاغتها لتلبية متطلبات سياسية اكثر منه، مراعاة لمتطلبات اقتصادية صرفة، ومثاله: الشراكة مع الصين في تسعينيات القرن الماضي وغيرها.

رابعا: مؤشر الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية:

بدأت مكانة الدولار الأمريكي تظهر كعملة احتياط عالمية منذ نهاية القرن التاسع عشر، قياسا الى الجنيه الاسترليني، ثم ترسخت في مؤتمرات (برتن وودز) عام 1945 لإقرار نظام اقتصادي ونقدي

عالميين بعد الحرب العالمية الثانية، وما تمخض عنه من تاسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ثم مع اتجاه الولايات المتحدة الى فك العلاقة بين الدولار والذهب عام 1971، صار الدولار عملة احتياط عالمية من غير اللجوء لتحويله الى ذهب.

واليوم، فإن ما يعزز قوة هذه العملة في الاسواق العالمية هو الآتي[1]:

1-معظم الارصدة الدولية تحسب على اساس الدولار الأمريكي، ويتم حفظ الاحتياطي النقدي بالدولار.

2-ان اغلب التبادلات العالمية تتم بالدولار، اي بعد تحويل العملة المحلية الى دولار، ثم تحويل الدولار الى عملة محلية .

3-ما تقدم يجعل كل دول العالم تقبل على شراء الدولار تتعامل معه كعملة نقد واحتياطي عالمي

4-إنخفاض اسعار الدولار يجعل الصادرات الأمريكية ذات جاذبية ، في حين ان ارتفاعه قياسا الى العملات الأخرى يجعل السوق الأمريكية اكثر جذبا للاستيراد.

وبالمحصلة، فان قيمة الدولار تكسب الولايات المتحدة سنويا مزايا مهمة على صعد: (الاستيراد والتصدير، والاستثمار، والنفوذ،)، كما ان إستمرار بعض مراكز المال للتمسك بالدولار كعملة احتياطي لديها: (دول مجلس التعاون الخليجي) مثلا.. يجعل من هذه العملة واحدة من دعائم القوة الأمريكية.

خامسا: مؤشر القوة التكنولوجية :

ان الولايات المتحدة قوة اقتصادية عظمى بحكم ما موجود من صناعات على الارض، ويعزا قوتها الى: التكنولوجيا، فالولايات المتحدة تقدمت تكنولوجيا على باقي دول العالم بحكم ربط البحث والتطوير بالشركات، وليس بالدولة الأمريكية، وهي تنفق نحو (6%) من ناتجها القومي على البحث والتطوير، وبارتباطه بالشركات يكون البحث والتطوير معبر عن مؤشر حقيقي، كون الشركات تعمل وفقا لمنطق الربح والانتاجية والمنافسة، والبحث لديها يستجيب لكل ما من شأنه ان يعظم: اما الاحتكار او التنافسية للشركات الأمريكية عالميا، وهو ما جعل الولايات المتحدة تحظى بعوامل قوة حقيقية، واسبقية على غيرها بحكم إن العامل التكنولوجي يتحول الى القطاعات الأخرى: (عسكريا وصناعيا) ، على نحو يعطي للولايات المتحدة قوة مضافة.

واستنادا إلى المؤشرات اعلاه فإن الاقتصاد الأمريكي يعد اقتصاداً قوياً ، ويضاف له مؤشر اخر دال على قوته ألا وهو أحتلال الولايات المتحدة المرتبة الاولى عالميا بحجم احتياطي الذهب، اذ يبلغ

---

1 -تقرير: الدولار الأمريكي وعملة الاحتياط النقدي العالمي في المستقبل، استخرج بتاريخ: 30 نيسان العام 2005:
http://www.dollar-prices-day.com/2013/04/dollar-price-future-2050.html

وايضا: تقرير: روسيا تتفوق على الصين باحتياطيات الذهب، ، استخرج بتاريخ: 15 تشرين الثاني العام 2014 :
http://arab.rbth.com/economics/2014/08/29/27845.html

الاحتياطي لديها نحو (8133.5) طن في مستهل العام 2015، وهو يعادل ما نسبته (72%) من قيمة الاحتياطات المالية فيها، في حين ان نسبة الذهب في احتياطي الصين بلغت (1٪)، من قيمة الاحتياطات المالية لذات العام، وفي الهند (7٪)، وفي روسيا (10٪)، وفي اليابان(3٪)، وفي ألمانيا (68٪)، وفي فرنسا (65٪)، ومن ثم، يمكن النظر إلى زيادة احتياطيات الذهب كاتجاه إيجابي من ناحية تنويع هيكل الاحتياطيا الموثوقية، وهي احتياطات لا تتاثر بالتضخم ، ومن ثم لا تفقد قيمتها بمرور الوقت[1].

مع ذلك، فإن المؤشرات اعلاه التي تبين ان الاقتصاد الأمريكي قوي في النظام الدولي هي عرضة للنقاش، فهذا الاقتصاد يعاني عدة عوارض تجعله يعاني، وأهمها الآتي[2]:

القوة التنافسية للاقتصاد الأمريكي قياسا للاقتصادات العالمية الأخرى والتي هي في تراجع، اذ تنمو القوة التنافسية للاقتصادات الأخرى بمعدلات مرتفعة تفوق نظيرتها الأمريكية، وخصوصا لدى دول الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا الاتحادية، وحتى دول، مثل: تركيا والهند وجنوب افريقيا والبرازيل، وهو امر ينذر بتحول الولايات المتحدة على مدى عقدين قادمين من الزمن إلى قوة كبرى من بين عدة قوى في النظام الدولي.

وحسب تقرير التنافسية الدولي لعام 2014، فقد تراجعت الولايات المتحدة خلف المانيا في قدرتها التنافسية، وكما معلوم فإن حساب مؤشر التنافسية يقوم على حساب مؤشرات فرعية اهمها: الميزان التجاري ومعدل النمو في الناتج القومي ومعدل النمو في الانتاج الصناعي وحجم البطالة..، وبمراجعة لهذه المؤشرات يتبين: إن القوى المنافسة اعلاه بدأت تتفوق على الولايات المتحدة: (المانيا)، أو هي تقترب من الولايات المتحدة: (اليابان). ولعل ما اثر في قدرة الولايات المتحدة هو: الحروب الثلاثة التي خاضتها الولايات المتحدة على: (افغانستان والعراق)، وعلى ما اسمته بـ(الارهاب)، وتسبب لها بكلف إقتصادية غير منظورة لليوم.

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته هو ارتفاع سقف الدين الذي ترزح تحته الولايات المتحدة والذي تجاوز حاجز الـ (17) الف مليار دولار عام 2014، بعد ان كان يبلغ نحو (7) الف مليار دولار عام 2004، واستمرار العجز في الميزان التجاري (جدول 1- 8)، ناهيك عن الازمة المالية التي ضربتها عام 2008، وما زالت آثارها مستمرة حتى تاريخ الانتهاء من هذه الدراسة (مستهل عام 2015) في الاقتصاد الأمريكي ،وتسببت بركود اقتصادي عالمي واسع.

---

[1] –تقرير: أكبر احتياطيات الذهب في العالم، استخرج بتاريخ: 31 ديسمبر العام 2014:

https://insider.pro/ar/article/218/

وايضا: تقرير: روسيا تتفوق على الصين باحتياطيات الذهب، ، استخرج بتاريخ: 15 تشرين الثاني العام 2014:

http://arab.rbth.com/economics/2014/08/29/27845.html

2 –غسان الزي، سياسة القوة ، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص156، وص158.

المطلب الثاني: الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط بعد الحرب الباردة:

وبقصد تناول هذا المنظور، سنقسم هذا المطلب الى نقطتين، تتعلق الاولى منها بمرتكزات الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط، والثانية بمضامين تلك الرؤية.

اولا: مرتكزات الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط:

لبيان الرؤية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط، يجب تحديد عوامل القوة الذي يحدد المدى الذي تشمله تلك الرؤية، ويمكن عن طريقها تحديده وبيان معنى تلك الرؤية ومضمونها، وكالآتي:

1-القوة السياسية، وبضمنها عضوية مجلس الأمن .

2-القوة العسكرية.

3-الاحلاف الدولية الجماعية والعلاقات الدفاعية الثنائية.

وهذه العوامل، استخدمته الولايات المتحدة بطريقين او اسلوبين:

أ-مد المصالح والنفوذ الأمريكيين في العالم

ب-اللجوء الى تطبيق ما يعرف بالقوة الذكية، وهي حصيلة القوة الناعمة، والقوة الصلبة وهي مما يمكن بيانه كالاتي:

1-القوة السياسية:

ان الولايات المتحدة قوة سياسية عالمية، تعكسها عدة مؤشرات، أهمها[1]:

أ-القيمة السياسية والثقافية المعطاة لنظام حكمها والقيم السياسية التي يقوم عليه عالميا: فنظام حكم الولايات المتحدة المطبق منذ كتابة الدستور عام 1789، لليوم هو نظام حكم رئاسي يقوم على التداول السلمي للسلطة عبر آلية الديمقراطية (الانتخاب)، وهذا النظام تم إعمامه واقتباسه من قبل انظمة حكم عدة في العالم، وتحديدا بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث سقطت أو دفعت الانظمة الشمولية للتغيير وكان الاتجاه الذي عم مختلف دول العالم هو: باقتباس النظام السياسي الأمريكي،وأهم قيمه التي يشيع اعمامها في الخطاب السياسي هي:قيم الديمقراطية وقيمة الحريات وقيمة الانتخاب وتداول السلطة سلميا، وبهذا فإن الولايات المتحدة تتمتع بتأثير ثقافي-سياسي على بلدان عدة في النظام الدولي.

---

1 -ينظر مثلا:.محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص61، وص64. وايضا: .حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2013، ص11، وص13. وللمقارنة ينظر: سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية واثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2009، ص169، وص172.

ب–حجم علاقاتها السياسية مع دول العالم: وتكاد ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات مع مختلف دول العالم، ولا يستثنى منه إلا فئة قليلة من الدول التي لا ترتبط معها بعلاقات سياسية جيدة بشكل رسمي، واهمها إيران وكوبا وفنزويلا وكوريا الشمالية.

ج– عضوية مجلس الأمن: فهي منذ تاسيس الامم المتحدة عام 1945، ولليوم هي عضو دائم في مجلس الأمن إستنادا إلى كونها قوة منتصرة في تلك الحرب واستنادا إلى ما تملكه من عوامل قوة في العالم، وخلال وجودها في مجلس الأمن لم يمر قرار لم ترغب بمروره في المجلس، ولنتذكر مشروعات القرارات المتعلقة بالصراع العربي_ الإسرائيلي مما يتعلق بادانة (إسرائيل)، كما انها مارست ضغطها على كل دول العالم، وخصوصا اعضاء مجلس الأمن بعد عام 1990، واستطاعت ان تجعل المظلة الاممية، اي مظلة الامم المتحدة وقرارات مجلس الأمن مقدمة لأي عمل ترغب القيام به حتى العام 2001، لكنها بعد ذلك جوبهت بارتفاع في حدة المعارضة الروسية والصينية لما ترغب بتمريره في مجلس الأمن.

فغالباً ما تلجأ الولايات المتحدة إلى تمرير سياساتها العالمية عبر قرارات تحظى بشرعية دولية (فيها قرار من مجلس الأمن)، لكنها لا تكترث بأن تلجأ إلى العمل المنفرد أو في إطار تحالفات مصلحية محدودة ان اقتضت مصالحها ذلك، ومنها مثلاً قرار غزو العراق عام 2003.

المتغيرات في اعلاه تجعل الولايات المتحدة قوة سياسية قادرة على ان تؤثر في النظام الدولي ككل، وبـ التأثير في اغلب النظم الإقليمية في العالم.

2–القوة العسكرية:

وهي مؤشر آخر على القوة التي تملكها الدولة قياسا إلى قوة الدول الأخرى في النظام الدولي، وهذه القوة يمكن تاشيرها استنادا إلى مؤشرات عدة ، أهمها: الانفاق العسكري والأسلحة النووية والانتشار العسكري في العالم، وحجم اتفاقات التعاون والتحالف العسكرية.

وتتبع قوة الولايات المتحدة عسكريا يعطي او يؤشر الاتي على صعيد الانفاق العسكري، كما مؤشر بالجدول (1– 9) المرفق.

جدول (1- 9): الانفاق العسكري الأمريكي للاعوام مختارة (1995- 2013)

العالم	الانفاق العسكري الأمريكي بمليار دولار	الانفاق العسكري العالمي بمليار دولار
1995	336.6	789
2000	322.3	806.1
2001	414.4	864.1
2003	507.7	1291
2005	579.8	1423
2007	604.2	1528
2009	701.2	1715
2011	711.4	1749
2013	685.3	1842

المصدر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، 2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، 2014، ص257، وص258.

ان الجدول اعلاه يبين ان الولايات المتحدة قوة عسكرية عالمية، فهي أنفقت نحو (39.9%) عام 2000، ونحو(37.2%) عام 2013، من الانفاق العالمي، وهو معدل يفوق اي انفاق تقوم به اي قوة في العالم لمفردها، وهذا الامر يتيح لها الانفاق على أنشطة تتفق مع الغايات السياسية العالمية للدولة الأمريكية، والانفاق على قضايا البحث والتطوير في قطاع الأسلحة العسكرية المختلفة بنسب تسمح لها بمرونة في التفوق على باقي دول العالم.

ولا تتوقف قوة الولايات المتحدة العسكرية على معدل انفاقها العسكري، وإنما هناك انواع القدرات العسكرية التي تملكها،وأهمها: القدرات النووية، فالمعروف إن الولايات المتحدة اول دولة تستخدم الأسلحة النووية في الحرب العالمية الثانية، وهي تمتلك ترسانة ضخمة من تلك الأسلحة إستراتيجية منها وتكتيكية، ويقدر عدد الرؤوس النووية التي تملكها بنحو(2150) رأس نووي منشور في العالم، و(5550) رأس نووي جاهز للنشر وفقا للضرورات الامنية، سواء تم نشرها بالغواصات النووية أو الصواريخ البالستية أم القاذفات الحربية، وتملك الولايات المتحدة وسائل إستراتيجية لايصال الأسلحة النووية منها:(449) صواريخ إستراتيجية عابرة للقارات مركب عليها(500)رأس نووي، و(111) قاذفة إستراتيجية مركب عليها(300) رأس نووي، و(239)غواصة نووية مركب عليها(1152) رأس نووي، ناهيك عن وسائل أخرى تتضمن:

صواريخ متوسطة المدى، وبعضا من الطائرات الحربية الأخرى، واعدادها وانواعها متغيرة من عام الى أخر بحكم اعمال الإنتاج والتجديد والبحث والتطوير[1].

والاكثر من ذلك إن للولايات المتحدة انتشارا عسكريا في اغلب دول العالم، وفي المحيطات والبحار المختلفة على نحو يتيح لها القدرة على المواجهة والتعامل مع اي تحدي يجابه مصالحها. والخريطة (3)المرفقة بهذه الدراسة تبين حجم الانتشار العسكري الأمريكي في العالم.

3-الاحلاف الدولية الجماعية والعلاقات الدفاعية الثنائية:

وهي مصدر قوة الولايات المتحدة الاخير، وهي لا تأتي عن جاذبية الانموذج الأمريكي، كما في القوة السياسية وإنما تأتي من علاقات مصالح واقعية تعيها الدول الأخرى، وبموجبها تتحالف أو تتعاون مع الولايات المتحدة، وهذه العلاقات والتحالفات تعطي للولايات المتحدة عوامل قوة إضافية، وانتشارا عسكريا، وجهدا إضافيا في التعامل مع التهديدات لمصالحها في الاقاليم المختلفة، وللولايات المتحدة عدة تحالفات تقع في عنوانين:

-تحالفات عسكرية عامة: ويمثلها في الوقت الحالي (حلف الناتو) الذي يضم معها أغلب الدول الأوروبية، والذي أنشا عام 1949، للتعامل الدفاعي مع التهديدات التي تعصف بأوروبا الغربية. لكنه منذ عام ،1999 تغيرت عقيدته، وصار اداة هجوم ضد اي تهديد يتعرض له العالم الغربي[2].

-وهناك اتفاقات تعاون ثنائية: تأخذ صيغ مختلفة من اللالتزامات، ومنها مثلاً الاتفاقية الامنية مع اليابان التي تتجدد بين حين وآخر منذ عام 1945 لليوم، وفيها إلتزامات دفاعية متبادلة وحق الولايات المتحدة بنشر قواتها في اليابان، وهناك إتفاقية تعاون عسكري مع كوريا الجنوبية منذ عام 1953 لليوم، وأخرى مع دول الخليج العربية، وأخرى مع مصر ومع (إسرائيل) (التعاون الإستراتيجي عام 1981).، وتلك الاتفاقات والتعاون تشمل حزم مختلفة من التعاون، من ضمنها: تخزين أسلحة وحق استخدام اراضي الدولة الحليفة ومساعدة الدولة الحليفة للولايات المتحدة في عملياتها العسكرية الإقليمية، وتجهيز الولايات المتحدة للدولة الحليفة بالمعدات العسكرية والتدريب والمناورات المشتركة.

---

[1] – التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، 2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، 2014، ص387، وص388، وبشان قوة الولايات المتحدة عالميا، ينظر ايضا: د.يوسف العساف، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدية والاستقرارية الدولي، لشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2008، ص 381، وص390.

2 –خضر عباس عطوان، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (16)، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، خريف 2007، ص ص56–57؛ وايضا:محمد حسون ، إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الياردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، المجلد 24، 2008، ص501، وص504.

إن العوامل اعلاه اعطت للولايات المتحدة مكانة قوة عالمية مكنتها من اداء مهامها كقوة عظمى، وان تبقى على قمة الهرم الدولي، وان تكون قادرة على التعامل مع اشكال التهديدات المختلفة التي تجابهها.

وليس هذا فحسب، انما لجأت الولايات المتحدة في ظلها الى نوعين من السياسات التي تعبر من خلالها انها قوة عظمى:

أ–مد المصالح والنفوذ الأمريكيين في العالم

ان القوة الأمريكية التي تشمل على القوة العسكرية وعلى قوتها السياسية، قادتها الى توسيع نطاق المصالح الأمريكية والنفوذ الأمريكي عالميا، فالمصالح الأمريكية منتشرة في كل اقاليم العالم بحكم كونها قوة عظمى، واهمها انتشار شركاتها الكبرى في مختلف المجالات الاقتصادية، من شركات نفط واتصالات وتصنيع وخدمات مختلفة، مما يسمح لها بالتعبير عن مصالح الولايات المتحدة من جانب، ويسمح للولايات المتحدة بالتدخل عسكريا عند الحاجة، حماية لمصالح تلك الشركات.

وتتمتع الولايات المتحدة بسبب مصالحها، النفطية والتجارية والصناعية، مترافقا مع قوتها السياسية والعسكرية بقدرة على النفوذ في دول العالم المختلفة. وهي اليوم تتمتع كمصالح ونفوذ بالقدرة على التأثير في القرارات الدولية للدول الأخرى بشكل يتفق مع المصالح الأمريكية بشكل أو اخر[1].

ب–اللجوء الى تطبيق ما يعرف بالقوة الذكية، وهي حصيلة القوة الناعمة، والقوة الصلبة

منذ ان اصبحت الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي منفردة بتفكك الاتحاد السوفيتي، اثيرت عدة نقاشات بشان ما يمكن ان تصبح عليه تلك القوة، هل تدير النظام الدولي بلغة القيادة، ام بلغة الهيمنة، ام بلغة المشاركة والمنافسة. والواقع ان الممارسات التي سادت كانت اقرب الى المزاوجة بين لغة القيادة والمشاركة منذ عام 1993 ، بفوز الرئيس كلنتون بالرئاسة الأمريكية، واستمر بعدها جدل اخر منذ منتصف العقد التاسع، قاده السياسي جوزيف ناي، مساعد وزير الدفاع في حكومة الرئيس كلينتون، في كتابه الذي اخذ ذات التسميه (القوة الناعمة) [2]، مفاده ان الولايات المتحدة تمتلك عوامل قوة صلببة، سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وهي عليها ان تعيد الاساليب التي تستخدم بها تلك العوامل، لتنتقل بها من معنى القوة الصلبة الى معنى القوة الناعمة، اي التركيز ليس على استخدام تلك القوة الصلبة بقدر ما يكون التركيز على ممارسة التاثير باسلوب ولغة الاقناع، فكان التاثير الأمريكي باستخدام القوة الصلبة بعد عام 2000، من خلال استراتيجيتي الاستباقية (استباق الهجوم من قبل الخصم بمهاجمته) الوقائية

---

[1] –ديفيد سي. كورتن، عندما تحكم الشركات، ترجمة د.محمد درويش، بغداد، دار المامون للترجمة والنشر، 2007، ص ص282–291.

[2] –جوزيف ناي، القوة الناعمة ، وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة د.محمد توفيق البجيرمي، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004.

(الهجوم على مصادر تهديد خاملة قبل ان تنشط)، ان كان التركيز فيهما على القوة الصلبة، وهو ما قاد الى تحميل الولايات المتحدة كلف غير مسبوقة في الحرب المفتوحة في افغانستان (منذ عام 2001) والعراق (للمدة 2003– 2011) والحرب على الارهاب (للمدة 2001– 2010)، وهو ما دفع ادارة الرئيس باراك اوباما (2009–) الى تغيير السياسة الأمريكية نحو وجهة القوة الناعمة، ثم انتقلت بعدها في استراتيجية الامن القومي لسنة 2010 الى المزاوجة بين عاملي القوة الصلبة والناعمة، عبر اسلوب عرف بالقوة الذكية، اي الاستخدام الذكي لعوامل القوة الصلبة، ولعوامل التاثير والنفوذ، عبر لغة الاقناع اما بقبول التاثير او باللجوء الى لغة القسر[1].

ثانيا: مضمون المنظور الأمريكي للشرق الأوسط:

إن عوامل القوة اعلاه، وما اعطته من مكانة للولايات المتحدة في الهرم الدولي جعلتها تعطي منظورا شموليا للنظام الدولي وقضاياه، كافة، وبضمنها بالطبع النظم الإقليمي وقضاياها المختلفة، ومن ضمنها منطقة الشرق الأوسط.

اما مضمون الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط، فيمكن تحديدها بحسب ما تتماس معه الولايات المتحدة من قضايا، واهمية في إستراتيجياتها العالمية والإقليمية، ويمكن استعراض القضايا الآتية التي تشغل اهتمام صانع السياسات الأمريكية في تعامله مع هذه المنطقة[2]:

1-النفط والغاز الطبيعيين .
2-التجارة الثنائية .
3-تجارة السلاح .
4-الاستثمارات المتبادلة .
5-حماية أمن (إسرائيل) .

ويمكن بيان كل منها كالاتي:

---

[1] -ينظر مثلا: يحيى اليحياوي، اوباما واطروحة القوة الذكية، الجزيرة نت، استخرج بتاريخ: 20 نيسان 2015
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/11/18/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D9%8A%D8%A9

2 -فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، دراسات، العدد (10)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص 24، وص31.

1–النفط والغاز الطبيعيين :

ان الولايات المتحدة كما هو معروف دولة عظمى مستهلكة بكميات كبيرة للنفط والغاز الطبيعيين وكل انواع الطاقة الأخرى: كالفحم والطاقة النووية والطاقة الهيدرومائية والطاقة المتجددة الأخرى، ومبعث الارتفاع في حجم الاستهلاك هو: حجم الاقتصاد الأمريكي. ولكن كما ان معدل الاستهلاك للطاقة مرتفع في الولايات المتحدة، كما في الجدول (1– 10)، فإن معدل إنتاجها من موارد الطاقة مرتفع ايضا، والمهم هنا ان الولايات المتحدة ادركت إن من يسيطر على قطاع الطاقة عالميا إنما يتاح له فرصة للتحكم أو التأثير في الاقتصاد العالمي او في الاقتصادات المنافسة،[1] واهمها اقتصاد اليابان وأوروبا، ولهذا اتجهت الولايات المتحدة إلى ضمان سيطرتها على موارد الطاقة المختلفة في العالم: استثمارا واكتشافا وانتاجا وتكريرا ونقلاً وتصنيعاً عبر شركاتها الكبرى، ومنها: موارد الطاقة في الشرق الأوسط[2].

جدول (1– 10): الولايات المتحدة وموارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعيين) عام 2013

نوع الطاقة	المخزون لدى الولايات المتحدة	الانتاج المحلي	الاستهلاك المحلي
النفط	20.9 مليار برميل من النفط التقليدي أو 1.5% من الاحتياطي العالمي	8.4 مليون برميل/ يوم	18.2 مليون برميل/ يوم
	9 الف مليار برميل من النفط الصخري	3.3 مليون برميل/ يوم	
الغاز الطبيعي	4680 مليار م3[3] 3.3% من الاحتياطي العالمي	547 مليار م3	632 مليار متر3 نحو 29% من الاستهلاك العالمي

المصدر: الجدول من عمل الباحث إعتمادا على:

Source: -BP Statistics Review of World Energy. June 2014.

http://www.bp.com/liveassets/bp_internet/globalbp_uk_english/report_review_2014.pdf

وقد تم ايراد بيانات النفط والغاز الطبيعيين في الجدول اعلاه، وتم استثناء الاحصاء من باقي عناصر الطاقة: (النووية والفحم والطاقة المتجددة)، لكونها عناصر تنتج محليا بوفرة في الولايات المتحدة وتبين مصادر الطاقة المتعلقة بالنفط والغاز إن هناك عجزا أمريكيا فيها، يسد عبر الاستيراد، وهناك عدة مجهزون للولايات المتحدة عالميا، اهمهم: كندا والمكسيك وفنزويلا ونيجيريا والسعودية في

---

1 –ديفيد ل غولدون، بناء مخزونات إستراتيجية، في كتاب: الامن والطاقة (جان هـ كاليكي ، ديفيد ل غولدون– محرران)، مصدر سبق ذكره، ص776، وص782.

2 –فاليري مارسيل، عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص170، وص178.

3 –ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى ان احتياطي الولايات المتحدة من الغاز يبلغ (7717) مليار م3. ينظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، مصدر سابق ذكره، ص379.

تغطية العجز النفطي لديها، ليس هذا فحسب، وإنما تمد الشركات الأمريكية أنشطتها في مختلف مناطق العالم، ومنها الشرق الأوسط: (دول الخليج العربية، ودول وسط آسيا، وغيرها) رغبة بالحصول على عوائد التعامل مع سلعة النفط هذا من جانب، ومن جانب اخر التحكم بهذه التجارة واسعارها بما يقودها إلى ممارسة التأثير السياسي في المستهلكين الكبار في العالم[1]. اما اهمية الغاز الطبيعي فانها تتضح من خلال ارتفاع مؤشر نسبته في الاستهلاك الكلي للطاقة عالميا، من نحو(13%) عام 1990، لتصل الى نحو (23%) عام 2012، واهميته تتركز بكونه مصدر نظيف للوقود، وسهل الاستخدام، وعيوبه تكمن في تقنيات التكثيف، وفي طريقه نقله، وعدم القدرة على تحويله الى المشتقات صناعية أخرى على غرار النفط.

ويمكن بيان اهمية الشرق الاوسط في تجارة الطاقة من تذكر حجم الاحتياطي النفطي، واحتياطات الغاز الطبيعي فيه، ومن بيان مشاركة المنطقة في التجارة العالمية لهما، فدول الشرق الأوسط صدرت ما مجموعه (30) مليون برميل من النفط/ يوم، و (712.4) مليار/ م3 من الغاز الطبيعي عام 2012[2].

جدول (1- 11): الاحتياطي والانتاج والعمر الافتراضي للنفط التقليدي المؤكد في بعض دول الشرق الأوسط وكازخستان وتركمانستان لعام 2013 :

الدولة	الاحتياطي المؤكد بمليار برميل	النسبة من الاحتياطي العالمي %	الانتاج مليون برميل/يوم	النسبة من الانتاج العالمي %	العمر الافتراضي للنفط	احتياطي الغاز الطبيعي بمليار م3
العالم	1392.4		84.8		-	175400.1
السعودية	264.2	%22.7	9.5	%10.7	65 سنة	7167.2
العراق	151	%9.9	3.2	%3.1	78 سنة	3170.3
الكويت	101.5	%8.7	2.6	%2.3	92 سنة	1586.1
الامارات	97.8	%8.5	2.4	%2.2	89 سنة	6071.2
قطر	15.2	%1.2	1.6	%1.4	-	25630.1
مصر	3.7	%0.3	0.7	%0.8	-	1656.7
إيران	157	%10.4	4.2	%4.6	75 سنة	26850.3
كازخستان	30.2	%2.2	1.6	%1.8	-	2832.1
تركمانستان	0.7	%0.06	0.2	%0.2	-	2831.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:

-تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة، (الكويت: اوابك)، 2013، ص44، وص68.

-BP Statistics Review of World Energy. June 2014. P: 41.
http://www.bp.com/liveassets/bp_internet/globalbp_uk_english/report_review_2014.pdf

والجدول (1- 11) في اعلاه يشير إلى ان العالم يحتوي على نحو(1392) مليار/ برميل من النفط الخام المؤكد، واغلبه يتركز بالشرق الاوسط، ولا ننسى القول: ان (إسرائيل) قد دخلت على خط الانتاج النفطي بحكم الاكتشافات النفطية في شرق المتوسط، إلا أنه من غير المؤكد لليوم سياسات

1 -فاليري مارسيل، عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط،مصدر سبق ذكره، ص181، وص187.

2 -ينظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، مصدر سابق ذكره، ص380.

الطاقة التي يتبعها هذا الكيان، كما ان خطوط تقسيم المكامن النفطية والغازية ما زالت محط خلاف بين الدول المتشاطئة شرق المتوسط، وهو امر يحتاج إلى بضع سنوات حتى يمكن الوقوف على نتائجه على سوق الطاقة العالمي للنفط والغاز الطبيعي.

ولما كان الشرق الأوسط، يحتوي هذه الكميات من النفط، كما إن له مكانة في احتياطات الغاز الطبيعي، فإن ذلك صار مبعث إهتمام الولايات المتحدة وشركاتها، خصوصا وان القوى الاقتصادية المنافسة لها: أوروبا، واليابان والصين كلها دول مستهلكة ومستوردة للنفط والغاز الطبيعيين، وكذلك الحال مع الدول الصاعدة: (الهند وجنوب افريقيا والبرازيل).

2–التجارة الثنائية:

وهي دالة أو مؤشر آخر على اهمية الشرق الأوسط في المنظور الأمريكي، ولقد تم إيضاح حجم الولايات المتحدة في سوق التجارة العالمية بـ فقرة سابقة، وهنا يقتضي الحال الاشارة الى حجم تعاملاتها التجارية مع دول الشرق الأوسط.

وفي البدء يستدعي القول إن اغلب التبادلات التجارية الأمريكية تنصب للتعامل مع شركاء تجاريين رئيسين، وهم: (كندا والصين والمكسيك واليابان وألمانيا) بوصفهم أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، وإذ تصل نسب تبادلات الولايات المتحدة مع هؤلاء الشركاء الخمسة الى نحو (76%) من قيمة تبادلات الولايات المتحدة التجارية العالمية عام 2012، وقيمة تجارتها مع دول الشرق الأوسط عامة تصل الى نحو (7.2%) من اجمالي تجارة الولايات المتحدة الخارجية، ويمكن ملاحظة تلك العلاقات من الجدول (1 –12) ادناه.

جدول (1– 12): التبادلات التجارية بين الولايات المتحدة ودول مختارة من الشرق الأوسط بمليار دولار أمريكي:

العلاقات التجارية	سنة 2000	سنة 2012
الأمريكية–الإيرانية	(غير معروف)	(غير معروف)
الأمريكية–التركية	6.8	13.5
الأمريكية–دول مجلس التعاون الخليجي	21.2	43.2
الأمريكية–العراقية	0.4	15.3
الأمريكية–المصرية	3.4	7.2
الأمريكية–العربية	48.3	161.2
الأمريكية–الإسرائيلية	1.7	3.5

المصدر: الجدول من عمل الباحث إستنادا الى:

–ريز لطيف صادق، العلاقات الأمريكية–التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية 2003– 2011، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب والعلوم، 2011، ص132.

–التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي واخرون، ابو ظبي، 2013، ص163، وص166، وص414

ان الجدول (1- 12) يبين إن مراجعة تجارة الولايات المتحدة الكلية البالغة نحو(3882) مليار دولار عام 2012، وقياسها ومقارنتها بتجارتها مع دول الشرق الأوسط، يتبين إنالشرق الاوسط سوق محدودة للولايات المتحدة، قياسا لحجم التجارة الأمريكية الكلية، بمعنى، إنه يتبين مما تقدم: إن إجمالي تجارة الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط قليلة نسبيا، كما ان دول الشرق الأوسط اغلبها لا تعد الولايات المتحدة شريكا تجاريا رئيسيا، وإنما هي تركز في الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، فوفقا لاحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2013 مثلا، بلغت تجارة العرب الكلية للاعوام(2008 ، 2010 ، 2012)على التوالي:(1746 ، 1576 ، 2126.3)مليار دولار على التوالي، وكانت تجارة الولايات المتحدة فيها نحو:(144.8 ، 128.1 ، 161.2)مليار دولار على التوالي، بمعنى ان الولايات المتحدة لم تسهم الا بنسبة(8.3%) من التجارة العربية تصديرا واستيرادا، واغلب تجارة دول الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة تشمل تجارة السلع والخدمات، وبضمنه تجارة النفط والغاز الطبيعيين، في حين كانت دول الاتحاد الأوروبي شريكا بما نسبته(23.3%)من التجارة العربية، والصين(10.2%)، واليابان(8.7%) وباقي دول اسيا الأخرى بنسبة(20.1%)،والتجارة العربية البينية (9.3%)، والنسبة المتبقية هي مع دول افريقيا والأمريكيتين واستراليا وإيران وتركيا[1].

وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن اغفال: إن الاحصاءات اعلاه تؤكد: وجود اهمية اقتصادية لدول هذه المنطقة، تجاريا لدى الولايات المتحدة.

3-تجارة السلاح:

وهنا يتم استبعاد انتاج وبيع الأسلحة على الصعيد الوطني الأمريكي، بوصفها ليست تجارة دولية، اذا ما علمنا: إن الشركات المنتجة للسلاح في الولايات المتحدة هي شركات ليست حكومية، ومع هذا، فهي ليست حرة في بيع الأسلحة للسوق الدولية ،وإنما اغلب منتجاتها تباع للجيش الأمريكي، ومبيعاتها الدولية تخضع لرقابة الحكومة الأمريكية، فحجم مبيعات الشركات الأمريكية من السلاح الكلية بلغت (254.4) مليار دولار عام 2012، لكن ما كان منه في التجارة الدولية للسلاح لم يتعدى الـ (8.9) مليار دولار عام 2012، وحجم مبيعاتها من السلاح طيلة المدة ما بين (2008- 2012)، هو (40.5) مليار دولار، وحصة الولايات المتحدة من سوق السلاح الدولية لا تتعدى الـ (30%)[2].

1 -التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي واخرون، ابو ظبي، 2013، ص163، وص166، وص414؛ وايضا:

U.S. Exports to the Arab World to Reach $117 Billion by 2013, National U.S.-Arab Chamber of Commerce (NUSACC), Washington,, 2014, jn: 17 march 2014, pp: 5-6>

2 - التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، 2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، 2014، ص331-332.

اما اكثر الدول تلقيا للسلاح الأمريكي، فهي: منطقة الشرق الأوسط بنسبة (27%) من مبيعات السلاح الأمريكية ، ثم شرق آسيا بنسبة (19%)، ثم دول الاتحاد الأوروبي بنسبة (17%)، ثم اوقانيا (10%) وجنوب اسيا (10%)، واكبر الدول الشرق أوسطية تلقيا للسلاح الأمريكي هي السعودية، تليها الامارات، ثم (إسرائيل)، ومصر، وتركيا، وباقي دول مجلس التعاون الخليجي؛ اما العراق فقد تعاقد على شراء السلاح من الولايات المتحدة بمبالغ وعقود مختلفة إلا أن حجم التجهيز، وتنفيذ تلك العقود لم يتم تنفيذه بشكل كلي حتى منتصف العام 2015[1]؛ وبالطبع هناك الوجود الأمريكي في افغانستان وما يترتب عليه من وجود علاقات عسكرية بين الدولتين لا تتوقف على تجارة السلاح فحسب، وعقود السلاح والتدريب والمناورات العسكرية وصيانة الأسلحة وتخزين السلاح الأمريكي في المنطقة، وإنما هي مؤشرات على قوة العلاقات الأمريكية بدول المنطقة على نحو يفوق تأثير التعاملات التجارية التقليدية، كون الولايات المتحدة تنظر الى المنطقة استراتيجيا اكثر مما تنظر لها اقتصاديا.

4-الاستثمارات المتبادلة:

وتعد من القطاعات التي تربط دول الشرق الأوسط بالولايات المتحدة، وتحديدا بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، وكلها تعبر عن إعادة تدوير لعوائد بيع الموارد الهيدروكاربونية، مع وجود استثمارات للصناديق السيادية، واستثمارات محدودة للافراد.

اما الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط، فتكاد تغلب عليها الاستثمار في قطاع الطاقة،

واذا ما أتينا إلى حجم الاستثمارات المتدفقة للولايات المتحدة سنرى انه وفقا للتقديرات المتاحة والمتداولة قد بلغت نحو (168) مليار دولار عام 2012، وليس هناك احصاءات موثوقة لقيمة الاستثمار الشرق أوسطي في الولايات المتحدة، وإنما هي تقديرات متباينة مختلف عليها. اما الولايات المتحدة فقد استثمرت عالميا نحو (329) مليار/ دولار لذات العام، منها (17) مليار دولار حجم المتراكم من استثمارات في مصر، و(44.8) مليار/ دولار المتراكم من استثمارات أمريكية في السعودية، و (3.4) مليار دولار استثمارات أمريكية في تركيا لعام 2012 من اصل (13.2) مليار دولار تدفقات استثمارية اجنبية إلى تركيا[2].

---

1 - التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، 2014، المصدر السابق، ص ص334، وص339.

2 - تقرير الاستثمار العالمي 2013، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، الامم المتحدة، 2013، ص4، وص8؛ وايضا: تقرير، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا البنك المركزي التركي، الموقع الرسمي، استخرج بتاريخ: 3 كانون الاول 2014:

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/FDIinTurkey.aspx

5-حماية أمن (إسرائيل)

إن حماية أمن اسرائيل في منظور الولايات المتحدة للشرق الأوسط تعد من الاساسيات المهمة وذلك بحكم العلاقات الحضارية والثقافية بين اقطاب القوة والمصالح في الولايات المتحدة، والقوى الدينية وإسرائيل بوصفها كيان يحظى بالقدسية في نظر تلك القوى والمجموعات التابعة لها، ناهيك عن قوة وتنظيم اللوبي الإسرائيلي في التعبير عن المصالح الإسرائيلية واليهودية داخل دوائر صنع السياسات الأمريكية، إذ تلجأ الولايات المتحدة في سبيل المحافظة على أمن (إسرائيل) إلى الضغط على اجمالي السياسات الإقليمية وترتيبها، فضلا عن تقديم دعم غير المحدد للكيان الإسرائيلي[1].

ان العوامل اعلاه المتحكمة بالرؤية الأمريكية للشرق الأوسط انعكست باعطاء مضمون محدد لما تراه أو تتصوره الولايات المتحدة لهذه المنطقة من كونها منطقة فراغ قوة، ومنطقة رخوة أمنيا وسياسيا ومن يتحكم بها يتاح له فرصة للتأثير في القرار الدولي بطريقة أو أخرى. ولهذا رأينا إن الولايات المتحدة، ومنذ ان ادركت أهمية الشرق الأوسط استطاعت ان تدخل بقوة إلى المنطقة في اعقاب خروج بريطانيا منها[2].

واليوم تتحكم الولايات المتحدة باغلب خيوط الأنشطة السياسية في الشرق الأوسط، فهي من تملك اغلب اوراق الصراع العربي–الإسرائيلي، وهي تؤثر في دول مجلس التعاون الخليجي وفي سياسات مصر وفي تركيا في اطار علاقات ثنائية وفي اطار حلف الناتو، كما تؤثر على سياسات افغانستان وباكستان، بمعنى: ان الولايات المتحدة تتمتع بحضور قوي في الشرق الأوسط، ومبعث هذا الحضور هو: ادراكها لاهمية المنطقة سياسيا وامنيا[3].

ان القضايا في اعلاه، اكدت ان الشرق الأوسط مهم لدى الولايات المتحدة، وهي تنظر له بمنظور خاص، بدءا منذ عام 1990 اي منذ ان تفجرت ما يعرف بازمة وحرب الخليج الثانية، اذ استعرضت الولايات المتحدة قوتها في تلك الازمة، وابقت وجودها فيها، ولجأت الى صيغ الاتفاقات الامنية الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ناهيك بالطبع عن اتفاقاتها مع تركيا و(إسرائيل)، وتعاونها مع مصر.

وبعد تولي المحافظين الجدد التاثير على نظام الحكم في الولايات المتحدة عام 2000 بتولي الرئيس جورج بوش الابن الحكم، وحدوث حدث 11 ايلول 2001 في الولايات المتحدة، بدأت اتجاهات هذه الدولة نحو اعادة صياغة الشرق الأوسط، طالما ان جزء كبير من منفذي تلك الاحداث هم من

1-علي فايز يوسف الدلابيج، توزان القوى واثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص26-27.

2 كمال مظهر احمد، اضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، دار الحرية للطباعة بغداد، 1978، ص 102.

3 -ايهاب علي الشموري، مصدر سبق ذكره، ص28،و ص289.

سكان الشرق الأوسط، وهو ما يفيد ان هناك عدائية إقليمية للولايات المتحدة ظهرت في تلك الاحداث، رغم ان المؤشرات اللاحقة اظهرت ان تلك الاحداث من غير الممكن ان تقوم بها اي جهة اجنبية من غير تخطيط او مساعدة من جهات امنية أمريكية، المهم هنا، ان الولايات المتحدة وضعت في نظرها بناء شرق أوسط جديد، لكنها لما اطلقته عام 2003 كان بعنوان: الشرق الاوس الكبير، ولتمده من حدود المغرب العربي غربا الى افغانستان شرقا، ومن تركيا ووسط اسيا والبحر المتوسط شمالا، الى الصحراء الافريقية وبحر العرب جنوبا. هذا المجال الواسع كان حاضرا في استراتيجية أمريكية تسعى الى تفكيك المنطقة واعادة بناءها من اربعة محاور[1]:

-التسليم باعادة المنظور لمعنى السلطة، والسعي لتداولها سلما

-الاتجاه نحو راسمالية الاقتصاد، ومنع تدخل الدولة فيه

-تغيير مضامين التعليم الديني، ودفعه نحو القبول بالغاء تعليم بعض الاتجاهات الدينية ومنها التي تحض على الجهاد

-الدعوة الى مساواة المرأة بالرجل، ومنحها الحرية الكاملة في المجتمع.

ثم اردفت هذا الاتجاه باتجاه اخر يدعو الى ما عرف بالفوضى الخلاقة[2]، التي تتضمن دفع قوى المجتمع ان تتصارع بعضها مع بعض، وهي لا تتجاوز في طرحها حماية للمصالح الخمس في اعلاه: الطاقة، والتجارة، والسلاح، والاستثمارات، وامن إسرائيل، انما تهدف الى تعظيم حجم الحماية لها. وهنا وفي سبيل تنفيذ الولايات المتحدة مشاريعها في ضمان السيطرة على المنطقة، لجأت الى ضمان ان تكون المنطقة واقعة في اطار ما تطمح له هي، اي رفض اي سياسة خارجية يمكن ان تدفع الى صياغات جديدة للمنطقة، وبهذا فهي لم تسمح للطرح الاوروبي للشرق الأوسط الذي طرح عام 2004 ان يرى النور، لانه سعى الى تقديم المصالح المتبادلة في اعادة بناء الشرق الأوسط.

وخلال المدة التالية لما بعد عام 2005 وبسبب حجم الكلف المترتبة عن احتلال العراق، وحربي افغانستان والحرب على الارهاب، اتجهت الولايات المتحدة الى احداث مراجعة لاستراتيجياتها، فبدلا من ان تتعامل برؤية شمولية او بحروب كبرى، اتجهت الولايات المتحدة منذ عام 2007 بعد مراجعة ما انتهى اليه وضع العراق وما استقر عليه راي داخل المؤسسات الأمريكية، الى مراجعة السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك بالسماح بقدر من الحوار مع ايران بخصوص الشان العراقي.

---

1 – ينظر: تقرير: مشروع الشرق الأوسط الكبير، استخرج بتاريخ: 15 شباط العام2014:

http://www.tahalof.org/ftp/2008/middle_east_plan.pdf

2 – ينظر: سعد بن عبدالقادر القويعي، سياسة الفوضى الخلاقة.. والشرق الأوسط الجديد، استخرج بتاريخ: 11 شباط العام 2014:

http://www.al-jazirah.com/2013/20130106/ar4.htm

وايضا: الفوضى الخلاقه و الربيع العربي، استخرج بتاريخ: 12 شباط العام 2014:

http://arabspringchaos.blogspot.com/

ثم ما ان حل العام 2009، بتولي ادارة اوباما الحكم، حتى سمحت بتوسيع اكبر نحو تطوير الاطر الإقليمية في التعامل مع مشكلات الشرق الأوسط، صحيح ان بعض مناطق الشرق الأوسط فيها مستوى مرتفع من المخاطر: منطقة الخليج العربي، وافغانستان والصراع العربي الإسرائيلي، وهناك مناطق اقل اضطرابا منها: وسط اسيا، ومناطق قليلة المخاطر: الجزء الافريقي من الشرق الأوسط، الا ان هذه المعادلات والمستويات تغيرت عام 2010، عندما بسطت الثورات العربية جناحها في المنطقة، وتسببت برفع معدلات عدم الاستقرار الإقليمي، واكثر البؤر التي ظهرت كانت في: العراق وسوريا واليمن، وليبيا.

وتتبع الاستراتيجية الأمريكية المبنية على اهمية الشرق الأوسط، فان الأمريكان ادارو السياسة الدولية من وجهة نظر قائمة على توزيع مناطق النفوذ، فهم ابقوا شرق اسيا والمحيط الهادي باعتبارها منطقة مصالح أمريكية استراتيجية واقتصادية، وتواجدوا بها تواجدا عسكريا على نحو يحقق لهم كفاية امنية، ناهيك عن تحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية، واستراليا، واقصى المخاوف الأمريكية في المنطقة هي تلك المتعلقة بالصين وكوريا الشمالية، اما اوروبا فانها تعتبر اكثر المناطق استقرارا للمصالح الأمريكية، فهي واقعة في اطار ثنائي: تحالف عسكري وتنافس اقتصادي، يليها منطقة الشرق الأوسط التي تتركز المصالح الأمريكية فيما تم ذكره من مصالح خمسة: الطاقة، والتجارة، والسلاح، والاستثمارات، وامن إسرائيل، وبسببها اتجهت الولايات المتحدة الى الانغماس في التفاعلات الإقليمية الشرق أوسطية بمعدلات متزايدة منذ عام 1990، وهذا الوجود تسبب برفع معدلات الاخطار التي يتعرض لها الوجود الأمريكي، واهمه:

أ–نمو الحركات الراديكالية، البعض منه نما بشكل تلقائي تحت عناوين اسلامية، والبعض الاخر نمى بفعل إقليمي رغبة باستثماره لتحقيق مصالح إقليمية

ب–كما تسبب الوجود الأمريكي، وعمله على ادامة عوامل عدم الاستقرار الإقليمي، الى نمو حركة تسلح ، والبحث عن تغيير التوازن الإقليمي، وخاصة من جانب ايران وباكستان، وإسرائيل. وبعض اتجاهات التسلح ذهبت نحو اسلحة الدمار الشامل.

ج–كما نمت محاور، القصد منها التعامل مع السياسات الأمريكية، واهمه محور: ايران وسوريا وبعض حركات المقاومة في المنطقة، وهو ما صار يعطي احتمالات ان يتعرض للمصالح الأمريكية.

وهذه التهديدات، دفعت الولايات المتحدة بالمقابل الى:

- الاستمرار برفع معدلات الانفاق العسكري، ليس للتعامل مع التهديدات التي مصدرها الشرق الأوسط فحسب، انما للتعامل مع كل التحديات العالمية، ولرفد السيادة الأمريكية على العالم بعوامل قوة مضافة.
- الاتجاه الى تعزيز تحالفاتها، وبضمنها حلف شمال الاطلسي، والتحالفات الثنائية مع اليابان واستراليا وغيرهما، والاكثر منه انها اتجهت الى صيغة جديدة من التحالفات منذ عام 2003 الا وهي: تحالفات الراغبين، اي احلاف تظهر وتحتفي بمجرد انتهاء

الغرض من انشائها. ولا ننسى بالطبع ان الجانب الاكبر والاكثر اهمية في السياسات الأمريكية للتعامل مع التهديدات والتحديات في الشرق الأوسط هو الذي يتاتي من تطوير علاقات التحالف مع اوروبا، باعتبار ان اوروبا تشرف على الشرق الأوسط من جهة البحر الابيض المتوسط، وهذا البحر يقع ويشرف على اغلب مناطق الشرق الأوسط من شمالها: تركيا ومصر وبلاد الشام، وبتلك العلاقت تستطيع الولايات المتحدة ان تضمن جانب مهم من قدرة الضبط للتفاعلات الإقليمية.

- الاتجاه الى بناء منظومة جديدة من المفاهيم، في التعامل مع التحديات والاخطار التي تواجه المصالح الأمريكية، ومنها مثلا: الاتجاه الى تنظيم تسوية للازمة مع ايران الممتدة منذ عام 2005 بسبب برنامجها النووي، والاتجاه الى اعلان دعمها لدول الخليج وإسرائيل في مواجهة التحديات التي تشغلهما بصدد تمدد نفوذ ايران الإقليمي، والاتجاه الى البحث عن مخارج لعدم الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط عبر طرح خيارات التفكيك. ناهيك عن تطوير استراتيجيات للتعامل مع التهديدات التي تمثلها الحركات الراديكالية، وذلك عبر العمليات التي تقوم بها الطائرات الأمريكية ضد اهداف تلك الحركات في باكستان واليمن وسوريا والعراق وافغانستان.
- الاستمرار بالدعوى الى نزع اسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: الرؤية الاقتصادية الأمريكية للشرق الأوسط بعد الحرب الباردة:

لا تتوقف اهمية الشرق الأوسط في الرؤية والمنظور الأمريكي على الاهمية السياسية، وإنما هناك اهمية اقتصادية للمنطقة في رؤية الولايات المتحدة.

والاهمية الاقتصادية للمنطقة تتحد بكونها/ اولاً منتجة للموارد الهيدروكاربونية، وثانيا/ بوصفها سوق للتجارة الدولية، وثالثا/ بوصفها سوقا لتصدير الاستثمارات إلى الاسواق العالمية.

اما فيما يتعلق بتجارة الموارد الهيدركاربونية، فمن الواضح، وكما تم بيانه إن المنطقة فيها وفرة اقتصادية في هذه الموارد مما يجعل انتاجها يكون بكميات كافية للتصدير، وتصدر اغلب دول الشرق الأوسط كميات من النفط والغاز، اعلاها نراه في السعودية، ويتراوح باقي الانتاج المعد للتصدير ما بين (3) مليون برميل واقل، وهذه الموارد هي عبارة عن سلع يعود مقابلها ريع مالي للدول المصدرة.

ودول الشرق الأوسط في تجارتها للنفط والغاز الطبيعيين انما تكون عرضة لكي يقع عليها ضغوط سياسية، وربما أمنية من القوى المستهلكة، بسبب ضعفها عسكريا وسياسيا، وان كان الامر نسبي بين دولة وأخرى.

إذ تعد تجارة الموارد الهيدرواربونية مربحة بالنسبة للولايات المتحدة من زوايا مختلفة، فهي/ اولا تستورد جزء من احتياجاتها النفطية من السوق الشرق أوسطية، وقسم ثاني/ يدخل بالاستهلاك المباشر وقسم ثالثاً/ منه يذهب للخزين الإستراتيجي[1]، واخر للخزين التجاري[2]، واخر يباع كمادة اولية الى الدول والشركات المستهلكة له، وفي كل تلك العمليات تجارية هنالك حالة التصنيع ،إي عمليات صناعية مربحة للشركات الأمريكية[3].

ومن جانب اخر، فإن اغلب الأنشطة البترولية في الشرق الأوسط تقوم بها شركات نفطية غربية واغلبها أمريكية، وهي تقوم بكافة الاعمال من استكشاف وانتاج ونقل وتكرير وتصدير وتصنيع، وهذه الشركات تضخ عدة مليارات من الدولارات في صناعة النفط بـ الشرق الأوسط كاستثمارات لادامة الأنشطة الاقتصادية للتصدير، فعلى الرغم من دخول الصين والهند وروسيا إلى سوق النفط في المنطقة إلا أن دخول تلك الدول ما زال غير تنافسي للشركات الأمريكية ، امثال: (اكسون موبيل)، كون السوق النفطية ترتبط بالعوامل السياسية، وليس الاقتصادية فقط، ولكون تلك العوامل تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة لهذا نرى ان الشركات الأمريكية هي المتنفذة فيه، وخير ما يضرب المثل به هو العراق قبل عام 2003 عندما منح استثمارات بعشرات المليارات من الدولارات لشركات صينية وروسية في قطاع النفط، لكنه بعد عام 2003، تم الغاء تلك العقود، والامر يتكرر في الحالة الإيرانية منذ عام 1995، وصدور قانون (داماتو) الأمريكي الذي يمنع الاستثمار في حقول النفط الإيرانية بما يزيد عن (20) مليون/ دولار.

والميزة الأخرى لنفط الشرق الأوسط هو: إن كلف استخراجه منخفضة جدا: (0.5) دولار إلى (3) دولارات للبرميل الواحد، كذلك فإن كلف نقله إلى محطات التسويق والموانئ منخفضة جدا قياسا

---

1 – ويقصد بـ(الخزين الإستراتيجي) هو: قيام الولايات المتحدة، ومنذ عام 1975 على شراء النفط في اوقات انخفاض اسعاره بكميات تفوق حاجتها للاستهلاك، وتضعه في حاويات ضخمة، استعدادا لاي ظرف يعيق وصول النفط إلى الولايات المتحدة، والولايات المتحدة لديها خزين بلغت كميته عام 2013، نحو (800) مليون برميل، وهو ما يكفيها لقرابة شهر ونصف دون ان تحتاج إلى السوق العالمية للتزود بالنفط، وهي تطلق منه كميات متباينة للتأثير في السوق العالمية أو تزيد معدل الخزن كلما كان ذلك ملائما لها.

ينظر: د.كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (43)، 2012، ص46، وص49. وايضا: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، مصدر سبق ذكره، ص383.

2 – وهو: خزين تقوم به شركات أو دول بشراء النفط كلما انخفض ثمنه، وابقاءه في الباخرات العملاقة في متن البحار والمحيطات، انتظارا لارتفاع الثمن، ثم يتم بيعه، مستغلين الوصول به إلى اسواق الاستهلاك القريبة منه، وبذك انه في العام 2014، كان هناك قرابة (1.374) مليار/ برميل كخزين تجاري في المحيطات والبحار.

ينظر: تقرير شهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية والاقطار الاعضاء، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2013، ص9–10.

3 –فاليري مارسيل، عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط،مصدر سبق ذكره، ص261، وص272.

بالحقول الأخرى في العالم، وهذا الامر كله هو مما يخلق لدى الشركات الأمريكية إمكانية لتعظيم ارباحها في هذة السوق الواعدة[1].

ومن جانب آخر هناك حقل اعادة تدوير فوائض العوائد النفطية الشرق أوسطية، وهي نقطة أخرى يسعى صناع السياسات الأمريكان إلى اعادة تدويرها في الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني مشكلات عدة، أهمها: ارتفاع الاستهلاك الى الانتاج، وارتفاع معدلات المديونية، إذ واستطاع الأمريكيون اعادة تدوير كميات غير مقدرة من العوائد البترودولار الشرق أوسطي، والخليجي خصوصا في السوق الأمريكية سواء بشكل إستثمارات مباشرة مو عبر الصناديق السيادية أم عبر شراء الأسلحة، وتقديم الخدمات للدول الشرق أوسطية من أجل اتمام إعادة التدوير.

حيث تقدر بعض الاوساط، غير الاكاديمية حجم رؤوس الاموال الخليجية مثلا في السوق الأمريكية بنحو(1000) مليار دولار عام 2013، ولا توجد احصاءات اكاديمية يمكن الاعتداد بها كون اغلب عوائد تصدير النفط والغاز غير معروفة عربيا، وعلى العموم، فإن المؤشر على كمية تلك الاموال يمكن استشفاف نسبها التقريبية عبر رصد كم الاموال التي حصلت عليها الدول المنتجة للنفط والغاز منذ مدة معقولة، ولتكن منذ الثمانينات، ثم تقدير ما تم إنفاقه من تلك العوائد على الدولة والمجتمع، وبضمنه التسلح، وما يتبقى فهو وفرة مالية تذهب للبنوك الغربية عامة، والأمريكية خاصة[2].

ومن جانب ثالث هناك التسلح، والذي يعد جزءاً ثالثا من وظيفة الشرق الأوسط الاقتصادية بالمنظور الأمريكي، كون المنطقة/ اولا مليئة بالصراعات الإقليمية التاريخية والجغرافية والاثنية المختلفة، والسياسية، والتي يمكن إثارتها بسهولة بين دول المنطقة، وبالنسبة للشركات المنتجة للسلاح ،فالمهم هو الطلب على السلاح لاطراف الصراعات، أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن التجهيز قائم على اساس وجود علاقات قوية تكفي لكي لا يستخدم السلاح إلى الضد من مصالح أمريكية في المنطقة.

1- توفيق فارس العودات، الضحية الكبرى، الصراع الإستراتيجي للقوة العظمى في الشرق العربي، مصدر سبق ذكره، ص225، وص227.

2 -قدرت الاموال العربية في اسواق الولايات المتحدة وأوروبا واليابان عام 1990، بنحو (588) مليار/ دولار. ينظر: تقرير :فوائض البترودولار العربية خلال سنوات تراجع الفورة النفطية، استخرج بتاريخ/ 4 تموز العام 2014:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec042.htm

وبلغت قيمة تلك الفوائض بـ البنوك الأمريكية عام 2000 ،نحو (1055) مليار دولار، ينظر:

زكريا عبد الحميد باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد (3) العدد (3) خريف 2004، ص 139؛وايضا: مجدي صبحي، فوائض البتر ودولارات والاستثمار العربى فى الخارج، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجة ، القاهرة، العدد(202)،2002، ص 87،وص88.

فـ الولايات المتحدة مزود تاريخي لكل من دول مجلس التعاون الخليجي، والى (إسرائيل) ومصر وتركيا وباكستان بالسلاح، واضيف بعد عام 2002، افغانستان وبعد عام 2003، العراق، وهذه الدول بشرائها السلاح الأمريكي، فإنها تحرك جزء من أنشطة تجارية تتكفل بها شركات السلاح الأمريكية.

ومهما كان حجم أنشطة شركات النفط الأمريكية وشركات السلاح في منطقة الشرق الأوسط، فإن الامر المهم هو إن عوائد تلك الشركات من أنشطتها في الشرق الأوسط ترجع إلى الاقتصاد الأمريكي كما ان الارباح المتحققة من أنشطتها تعود إلى الخزانة الأمريكية[1]. كون كل عمل او نشاط اقتصادي يفرض عليه ضرائب ورسوم الى الخزانة الأمريكية، واكثر نسب الضرائب والرسوم هي التي تتأتى من قطاع الطاقة والسلاح.

وفي كل الاحوال، فإن تلك الأنشطة هي أنشطة اقتصادية بالمحصلة الاخيرة يعود فائدتها على قوة الاقتصاد الأمريكي.

وتاريخيا، فإن الولايات المتحدة بدأت بالدخول التجاري الواسع لمنطقة الشرق الأوسط عبر كل من: إيران والسعودية عبر الأنشطة النفطية فيهما. لكن مع إتساع نطاق الحرب الباردة عالميا مع الاتحاد السوفيتي اسست الولايات المتحدة لوجودها سياسيا وامنيا في إجمالي الشرق الأوسط، ومع انتهاء تلك الحرب فعليا عام 1989، ورسميا عام 1991، صارت منطقة الشرق الأوسط عامة منطقة مهمة اقتصاديا للولايات المتحدة، بغياب المسوغ الامني للسياسات الأمريكية وتصاعد قيمة المتغير الاقتصادي في تلك السياسة، وهو امر يمكن تتبعه عن طريق كل السياسات الأمريكية، في المنطقة[2]، فالسياسات الأمريكية باستثناءات متعلقة بـ (إسرائيل)، انما هي سياسات تدعم المصالح الأمريكية، وهي في الغالب مصالح اقتصادية يشكل النفط القسم الاعظم منها[3].

وما عملية غزو افغانستان وغزو العراق إلا في جزء منها محاولة لترتيب الوضع السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بما يضمن للولايات المتحدة صياغة منظومة شرق أوسطية تكفل لها الريادة في المتبقي من القرن الواحد والعشرين[4].

---

1 –علي حسين باكير، لخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط الجديد وفق الرؤية الأمريكية :
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=83:-f-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

2 سويم العزي، أمريكا وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط مركز دراسات الإستراتيجية، بيروت، 2007، العدد (124)، ص 45 ، وص47.

3 امين شبلي، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (109)، 2002، ص 29.

4 احمد سليم البرصان، ، تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الإستراتيجي الغربي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والانسانية، المجلد (3)، العدد (3)، 2006، ص 157.

ومما تقدم، وبعد ان تم توضيح اهمية الشرق الأوسط الاقتصادية لدى الولايات المتحدة، كما لدى روسيا الاتحادية من حيث مقوماته ودلالاته لدى الدولتين، وفيها تم استخلاص إن الشرق الأوسط يعد واحد من المناطق المهمة في العالم سياسيا واقتصاديا، فإنه ذلك يكون مدخلا لبيان ما اتبعته كل من: روسيا والولايات المتحدة من توجهات أو سياسات في تنافسها حول هذه المنطقة، وهو ما سيكون المحور البحثي للفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

توجهات التنافس الاقتصادي والسياسي الروسي والأمريكي على دول الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة:

تمهيد:

بعد ما تناولنا الفصل الاول معني الشرق الاوسط، ومنظور كل من: روسيا والولايات المتحدة له اقتصاديا وسياسيا، فاننا في هذا الفصل سنتناول موضوعة ترتبط به بالشكل الذي يحقق لنا تناول اوسع للموضوع، ألا وهو: تناول طبيعة التوجهات الروسية والأمريكية نحو الشرق الأوسط، ومضمون التنافس الذي ساد علاقاتهما منذ الحرب الباردة.

ومن اجل ذلك سعنمد الى تقسيم، الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كالآتي:

المبحث الاول: التنافس الروسي–الأمريكي الاقتصادي والسياسي وآلياته في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الثاني: القدرة التنافسية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الثالث: القدرة التنافسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الاول: التنافس الروسي–الأمريكي الاقتصادي والسياسي وآلياته في منطقة الشرق الأوسط:

يعد دعم التنافسية الوسيلة الرئيسة التي تعتمدها الاقتصادات الرأسمالية لرفع معدل الرفاهية الذي تتمتع به الدولة، وهو امر جعل التنافسية موضع تقدير الدول، والمنظمات الدولية، والشركات الكبرى بحيث يعني: هبوط معدلات التنافسية عامل مهدد لقدرة الدولة، هذا من الجانب الاقتصادي، اما من الجانب السياسي، فإن التنافسية تفيد بوجود إمكانية للتفاعل السلمي بين دولتين او اكثر

ان لكل من: روسيا والولايات المتحدة توجهات اقتصادية وسياسية نحو الشرق الأوسط، انتهى إلى جعل الدولتين يخوضان تنافسا يتفق وما يملكاه من عوامل قوة وقدرة، وفي هذا المطلب سنشير إلى التوجهات الروسية_ الأمريكية، والى مضمون تنافسهما، وسنترك قدراتهما التنافسية للمبحثين: الثاني والثالث.

المطلب الاول: مفهوم التنافس واليات التنافس الروسي الأمريكي:

للوصول إلى فهم لمعنى كل من: التنافس ووآلياته ، فإنه يقتضي الحال بيان الآتي:

–معنى التنافس بشكل عام .

–تحديد وجهي التنافس: السياسي والاقتصادي بين روسيا والولايات المتحدة .

–ثم بيان آليات التنافس بين الدولتين .

اولا: معنى ومضمون التنافس:

ان كل علاقة بين دولتين إنما تتحدد بالاتي:

1-مضمون العلاقة: هل هو يقع في نطاق التكامل(*) او التعاون(**) او التنافس(***) او الصراع(****) او الحرب(*****)، وهذه ابرز مضامين العلاقات الدولية التي يمكن ان تحدث بين اي دولتين، ويمكن في وضع عالم اليوم ان يقع مضمون او اكثر بـ الوقت ذاته في تلك العلاقات بحكم إن الدول صارت تميز بين مضامين علاقاتها السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية بحكم الكلف والمزايا التي يمكن ان تجنيها من تلك العلاقات، ولصعوبة الانعزال عن العالم الخارجي، ولحجم التداخل بين دول العالم.

2-المستوى او المجال الذي تتعلق به: وهو إما أن يكون علاقات عند المستوى الثنائي، مما يخص الدولتين قيد البحث، او يتوسعها ليكون عند المستوى الإقليمي ان كانت الدولتين فاعلين إقليميين او دوليين، او يمكن ان يمتد نطاقها إلى المستوى الدولي ان كانت الدولتين فاعلين عالميين.

---

* -يقصد بـ(التكامل) حسب رؤية (إيرنست هاس):" هو العملية التي تتضمن: تحول الولاءات والانشطة لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة". ينظر:

عبد الله مصباح زايد، السياسة الدولية، بيروت، دار الرواد،2002.ص142.

اما (لندبارغ) فيرى:"إن التكامل هو العملية التي ترى الدولة فيها نفسها راغبة أو عاجزة في إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها في بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة، أو هي العملية التي تقتنع عن طريقها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل انشطتها إلى مركز جديد". ينظر:

ثابت عبد الحافظ علي فتحي، النظرية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة،1997، ص217.

اما (كارل دويتش)، فيرى:" إن التكامل، هو الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية، وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور بشكل سلمي،أي حالة يحل فيها أفراد مجتمع واحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء إلى العنف". ينظر:

نصر مهنا محمد، النظرية السياسية والعالم الثالث،ط3، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1998، ص26.

وبمعنى آخر: ان (التكامل)، هو: عملية تهدف إلى: تحقيق اندماج بين الأطراف الفاعلة ، ويجب أن تكون عملية الاندماج (التكامل) طوعية وبتوافق الآراء. أما الاندماج الذي يجري بالقوة والقسر، فهو:(امبريالية).

* *-يعد (التعاون الدولي) من القضايا المهمة في العلاقات الدولية، ويفيد بوجود علاقات تعتمد وجود سقف مرتفع من التبادلات بين الدول.

* **- اما التنافس فـ يفيد: ان هناك علاقات بين الدول يمكن فيها اتجاه كل من الدولتين لتحقيق كسب فيها، رغم ان الدولة الثانية لا ترى في الامر خسارة محققة لها، لان امكانية ان تحقق هي ذاتها مكاسب ممكنة، لان العلاقات بينهما هنا لم تقترب من الصراع، ومثاله: التنافس لاستكشاف الفضاء، والتنافس في ميدان الاستكشاف المعرفي،..

* ***-والصراع هو: علاقة تقاطع وتنازع ارادات بين الدول بحكم إن إمكانية الربح لطرف لا تتحقق الا على حساب وجود خسارة لطرف آخر.

* ****-الحرب وهو دخول أطراف العلاقة باعمال عنف مادية عسكرية لتحقيق نتائج سياسية.

وبمعنى آخر: ان حقل العلاقات الدولية، والذي يدخل في اطاره العلاقات الاقتصادية الدولية، إنما يشهد انواع مختلفة من العلاقات بين الدول. ولكن ما يهمنا منها هو :(التنافس)، والذي يمكن ان يمتد من الصيغ الثنائية في علاقات الدولتين إلى الصيغ الإقليمية والدولية.

والتنافس في العلاقات الدولية يفيد: إن أطراف العلاقات يتفاعلون في مناطق لا تسبب لهما الصراع لحظة التفاعل، إذ لا يتولد الشعور إن هناك صراع بينهما، وإنما هناك ما يمكن تسميته بـ(الفراغ الممكن) ان يتحول في مدد زمنية لاحقة إلى صراع ان حصل تنازع في الارادات بشانه.

وفي جانب السياسة، فإن التنافس هو: عملية معقدة تنطوي على رغبات الأطراف بالحصول على شيء في النطاق المحلي او الإقليمي او الدولي، مما لا تعده الأطراف الاخرى صراعا معها، وإنما هو: يكيف في اطار المسموح والمتاح من قبل كل الأطراف المتفاعلة، ومثاله التنافس على كسب الاصوات، والتنافس في ميدان تطوير التكنولوجيا، والتنافس في ميدان الطاقة البديلة والمتجددة، وفي ميدان استكشاف الفضاء،.. رغبة بتحقيق مكانة افضل للدولة[1].

وفي جانب الاقتصاد، فإن التنافس مختلف في تعريفه[2]، ولا يتعدى المعنى العام له ، إذ و يقصد به :التزاحم بين البائعين او بين المنتجين، وقد تتم المنافسة بين سلع مختلفة تتنافس على القدرة الشرائية للافراد ، كما يمكن ان تتم المنافسة عن طريق تحسين النوعية، وتقديم الخدمات التي يعرضها المنتجون او البائعون او عن طريق الترويج او غير ذلك من الوسائل، وتوصف (المنافسة) بأنها: فعالة اذا امكن ان الى تؤدي النتائج الآتية[3]:

1-سيادة المستهلكين: ان إنتاج السلع والخدمات يتم تلبية للطلب الفعال من قبل المستهلكين .

2-اتجاه الاسعار للارتباط بالحد الادنى لتكاليف الإنتاج للازمة .

3-المرونة في اتخاذ القرارات لمواجهة التغيرات التي تطرا على طلبات المستهلكين دون التدخل من قبل سلطة مركزية.

ولاجل ان تكون المنافسة الاقتصادية فعالة يجب ان تتوفر الاوضاع الآتية للدول او الأطراف الداخلة في علاقات التنافس:

-حرية الدخول للنشاط الإنتاجي والخروج منه .

-توفر المعلومات حول السوق، ومعرفتها من قبل الجميع .

---

1 -هايل عبد المولى طشطوش، المقدمة في العلاقات الدولية، عمان، بلا، 2010، ص15-16.

2 - نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد (4)، 2006، ص22-23.

3 -دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية، وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط، بغداد، 1988، ص59.

-امكانية الإنتاج باصغر وحدة ممكنة .

والمنافسة الاقتصادية على انواع، واهم انواعها التي يشير اليها الباحثون هي الآتي[1]:

1-المنافسة الكاملة:

ويقصد بها: ان هناك سوق للمنافسة الكاملة سواء على مستوى الاقاليم ام على المستوى العالمي، إذ موجود فيه عدد كبير جدا من الشركات (البائعين) والمستهلكين (المشترين) في السوق، وكل بائع ومشتري صغير جداً يكون له تأثير في سعر السلعة.

اما خصائص ومميزات هذا السوق، فهي الآتي[2]:

أ- -وجود عدد كبير من المستهلكين (المشترين) والمنتجين (البائعين) للسلعة، اي بمعنى ضمان عدم تأثير أي مستهلك أو منتج واحد فقط على سعر السلعة في السوق.

ب- -تنتج الشركات العاملة في سوق المنافسة سلعة متجانسة، اي بمعنى أن تكون هذه السلعة متطابقة من ناحية الجودة والكفاءة وأداء الخدمة بغض النظر عن المنتج أو البائع الذي تم شراء السلعة منه .

ت- -حرية الدخول إلى السوق بالنسبة لجميع البائعين دون ان يؤدي ذلك إلى التأثير في مستوى التسعيرة السائدة، وذلك بسبب: عدم وجود أي عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق، وتستطيع عناصر الإنتاج أيضاً: الانتقال بسهولة من إنتاج سلعة إلى إنتاج سلعة أخرى.

ث- -توفر المعلومات بشكل كامل، حول السلعة وسعرها وطريقة إنتاجها والتكاليف المرتبطة بإنتاجها والتقنية المستخدمة في عملية إنتاجها، وبصورة تامة في سوق المنافسة الكاملة

---

[1] -دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية، مصدر سابق ذكره، ص59.

[2] -ينظر :محمد محمد النجار، د.محمد ابراهيم عواد، برنامج مهارات التسويق والبيع ، في التحليل الاقتصادي الجزئي، استخرج بتاريخ: 30 شباط 2015

http://www.olc.bu.edu.eg/olc/images/t7lil.pdf

2-المنافسة الاحتكارية او الناقصة:

حيث تتنافس الشركات داخل سوق بها ما يكفي من المنتجات المتمايزة لتحقيق درجة من قوة المنافسة الاحتكارية . وهو عادة ما ينتج من تطوير اسم تجاري قوي بما يكفي لمنع المنافسة القائمة على السعر، وهو اشبه بالسوق والمنافسة الكاملة، ويختلف عن سوق الاحتكار في كونه اكثر مرونة منه. وخصائص ومميزات هذا السوق هي كالآتي[1]:

أ- -وجود عدد ملائم من الشركات كبيرة نسبيا (اكثر من سوق الاحتكار) بحيث لا تستطيع أي شركة التأثير في سعر السوق .

ب- -سهولة الدخول للسوق (لكن ليست حرية مطلقة، كما في سوق المنافسة التامة).

ت- -السلع متشابهة لكنها غير متجانسة، حيث يمكن التفرقة بين السلع الموجودة في السوق .

ث- -وجود المنافسة غير السعرية، ويتمثل ذلك باستخدام طرق تنافسية كاستخدام وسائل الدعاية والإعلان، ويسمى ذلك بـ(التمييز السلعي) .

3-سوق احتكار القلة:

وهو سوق يحتوي عدداً صغيراً من المنتجين قد لا يتجاوز في بعض الحالات اثنين او ثلاثة، وهذه السوق هي اقرب إلى سوق الاحتكار التام، وخصائص ومميزات هذا السوق هي كالآتي[2]:

أ- -وجود عدد قليل من المؤسسات تسيطر على الصناعة: وهذه المؤسسات قد تكون اثنين او ثلاث مؤسسات، المهم هنا ان هذه المؤسسات تسيطر على نسبة تزيد على (50%) من إجمالي الصناعة.

ب- -احتكار القلة سيؤدي إلى منافسة قاتلة بين المنتجين تعود عليهم جميعاً بالخسائر والضرر.

ت- -وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق، وتعطي هذه الميزة قوة احتكارية نسبية للمنتجين في هذا السوق، وقد يتوفر في هذا السوق حوافز للاتفاق بين المنتجين في السوق على البيع بسعر معين أو تقسيم مناطق البيع بين المنتجين .

ث- -تكون السلعة المنتجة سلعة متميزة، إذ يكون هناك اختلاف بسيط كنوع التغليف أو خدمات ما بعد البيع.

---

[1] -ينظر:اسراء خضر العبيدي، المنافسة والممارسات المقيدة لها في ضوء احكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي رقم (14) لسنة 2010، استخرج بتاريخ: 12 ايلول 2014:
http://www.law.uodiyala.edu.iq/uploads/%D8%AF.%20%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A1%20%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A.pdf

[2] -ينظر: خالد طه عبد الكريم، الامثلية الاقتصادية في اسواق المنافسة الاحتكارية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (85)، بغداد، 2010، ص269، وص271.

ج- -السعر والكمية المثلى للإنتاج تعتمد على: ردود افعال بين المنتجين المحتكرين للسلعة المقدمة للمستهلكين.

ان أسواق المنافسة الكاملة نادرة بشكل كبير، في حين أن قلة من الشركات تتمتع بمزايا الشركات الاحتكارية الصرفة، وتنطوي حالة المنافسة الاحتكارية على وجود قلة من الشركات داخل سوق تنافسية في حين تستطيع كل شركة من هذه الشركات أن تميز منتجاتها عن منتجات الشركات الأخرى، سواء عن طريق الإعلان أم عن طريق الاختلافات الصغيرة في التصميم، وهذه الاختلافات تشكل عوائق أمام دخول شركات جديدة. ونتيجة لهذه الحالة بإمكان الشركات تحقيق أرباح أكبر ولكن ليس بحجم الأرباح نفسها التي تحققها الشركات الاحتكارية الصرفة.

4-المنافسة القاتلة:

وهو: سوق يسمح بوصول كافة المنتجين كافة المستهلكين فيه، بلا أي عوائق. وهذا الامر يتفاعل مع العولمة الاقتصادية؛ اي ازالة الحدود والقيود امام التدفق السلعي والخدمات في العالم، ويكون الحكم والفيصل هو: اذواق المستهلكين وطلباتهم، او ما يخلق من اذواق في هذا المجال. وكل منتج يضغط عليه في هذا السوق لكي يصل بالانشطة الإنتاجية إلى كلف ونوعية تحقق له قبولا في السوق[1].

5-الاحتكار التام:

الاحتكار هو الحالة التي يتم عندها إنتاج سلعة أو خدمة محددة من قبل شركة واحدة تمتلك ما يكفي من قدرة على التحكم بمستوى سعر تلك السلعة أو الخدمة وبكمية إنتاجها، وتمثل حالة الاحتكار اختلافا كاملا عن حالة المنافسة الكاملة التي لا يمكن عندها لأي شركة منفردة أن تؤثر في سعر ما تنتجه من سلع أو خدمات. واستناد إلى ذلك فإن الشركة المحتكرة تنتج في الأوضاع الاعتيادية، كميات من السلع والخدمات أقل، وتفرض أسعارا أعلى لما تنتجه في السوق اكثر مما تفرضه لو كانت في حالة المنافسة الكاملة، فالشركة المحتكرة تقرر مستوى السعر الذي تتقاضاه على منتجاتها عن طريق حساب كمية الإنتاج الذي تتساوى عنده الإيرادات الحدية مع التكاليف الحدية[2] لتقرر بذلك أي سعر يمكنها من بيع الكمية المنتجة. وهذا الامر في عالم اليوم ضيق جدا، بسبب وجود

[1] -ينظر: خالد طه عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص270-271.

[2] -ينظر مثلا:

داروسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص175، وص177.

وايضا: هاشم محمد العركوب ، اشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام – للمدة (1990-2004)،حالة دراسية لبعض البلدان العربية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العدد (13)، 2009، ص54-55.

منافسين في السوق العالمية، وانفتاح الحدود بحكم وجود تأثير منظمة التجارة العالمية، ويمكن ايضا الحد من تاثير هذا السوق عبر اجراءات اخرى، منها: تشجيع الدولة للمنافسة في السلعة المنتجة أو عن طريق تنظيم الأسعار عندما تكون حالة الاحتكار هي الحالة الطبيعية، وحالة المنافسة غير قادرة على تحقيق الكفاءة. فضلاً عن ذلك فإن مجرد وجود إجراءات مناوئة للاحتكار يدفع الشركات الاحتكارية الى تنظيم تصرفاتها بهدف تجنب المشاكل التي تترتب على إجراءات التحقيق الحكومية، والشكاوي من المستهلكين[1].

ويعد سوق سلعة ما سوق احتكار تام إذا تميز السوق بالخصائص الآتية[2]:

أ- -وجود منتج أو بائع وحيد في السوق، وهذا المحتكر يمثل سوق السلعة، فعندما يقوم المحتكر برفع الكمية المعروضة من السلعة، فإن سعر السلعة سوف ينخفض. أما عندما يقوم بتخفيض الكمية المعروضة، فإن سعر السلعة سوف يرتفع. ويعد المحتكر صانعاً للسعر، إذ لا يتحكم به السوق، كما في سوق المنافسة الكاملة، وتنبع هذه القوة بسبب قدرة المحتكر على التحكم بسعر السلعة.

ب- -عدم وجود بدائل قريبة لسلعة المحتكر، اذ ما يميز السلعة التي يقوم المحتكر بإنتاجها أو بيعها هو: عدم وجود بدائل قريبة للسلعة، اي ان مرونة الطلب السعرية لسلعة المحتكر مرونة منخفضة جداً.

ت- -وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق المحتكر. وقد تكون هذه العوائق عوائق قانونية (براءات الاختراع والامتياز)، أو عوائق حكومية (قوانين محلية)، أو عوائق إنتاجية (ملكية طريقة الإنتاج أو ملكية عناصر الإنتاج)، أو عوائق تقنية (التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج)، أو عوائق طبيعية،..

لقد تم الحديث في اعلاه عن معنى وانواع التنافس، والتنافس كخلاصة هو ترك الامر لقوى السوق ليحدد المدى الذي يأخذه التنافس إستنادا إلى معطيات عملية وواقعية، لكن في احيان كثيرة تتداخل عوامل عدة لتجعل من التنافس موجه، واهمها: العوامل السياسية، فالاقتصاد لا يعمل في محيط مثالي او منعزل عن غيره من الضغوط، والسياسة تخضع لضغوط المجتمع والبيئة الخارجية لتجعلها تؤثر في السوق بشكل او آخر، كما ان كل شركة منتجة لسلعة او خدمة بالضرورة تتمايز عن غيرها من الشركات في واحد او اكثر: كـ التكنولوجيا المستخدمة، الاوضاع التي تعمل فيها، واليد العاملة، وقدرة الادارة على التنظيم..، والمهم إن التنافس يرتبط اقتصاديا بوجود ميزات نسبية يمكن

---

[1] -ينظر: تقرير: الطلب والعرض، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، استخرج بتاريخ: 22 ايلول 2014:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/33_C21-1.pdf

[2] -ينظر: خالد طه عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص272-273.

للشركات ان توفرها للمستهلكين، ويمكن للدولة ان تتدخل لتضبط معدلات ونوع التنافس الموجود داخل سوقها.

ويبقى ان اي شركة تستطيع ان تجهز السوق والمستهلكين بإنتاج ذو كفاءة اعلى وسعر اقل، فإنه يستطيع ان يكسب السوق او جزء منه، استنادا إلى التفضيلات الموجودة.

ويقاس حجم التنافسية بين الشركات استنادا إلى مؤشرات مادية: كـ(الطلب على سلعها وخدماتها، ومقدار الربحية المتحققة لها خلال مدة تقويم محددة)، اما تنافسية دولة بشكل عام بين الدول، فإن الامر هنا يرتبط بمؤشرات اوسع قليلا مما تقدم، ومنها:

-معدل النمو في الناتج القومي .

-حجم ميزانها التجاري .

-تدفق رأس المال الاجنبي اليها .

والميزة التنافسية لبلد ما تقاس بقدرته على: تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة لأفراده، وما يؤشر ذلك هو: ارتفاع معدل الصادرات، ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي، والقدرة الشرائية لمتوسط الدخل الذي يحصل عليه المواطن، وان إمتلاك الدولة لشركات قادرة على التنافس في الاسواق المحلية او الدولية لا يعطي مؤشر ثابت فضلاً عن ان الدولة لديها قدرة تنافسية في العالم، في حين ان إمتلاك الدولة لقدرة تنافسية دولية يعطي مؤشرا يمكن اعمامه على اغلب شركاتها، وان تلك الشركات او اغلبها او اغلب من يتركز بيده رأس المال من بينها انما يمتلك قدرة تنافسية في الاسواق الدولية ،وليس المحلية فقط.

وفي عالم اليوم، فإن التنافس الاقتصادي أصبح يثير نقاط مهمة قابلة للدراسة، اهمها نقاط ثلاث هي:

1-العولمة والتعامل مع سوق عالمي مفتوح :

فالعولمة وفقا لاغلب التعاريف الموجودة تتحدد بكونها: ظاهرة تسارع في التفاعلات ماليا ومعلوماتيا وفي تنقلات البشر، اي ان هناك مجال متاح التعاملات كافة بلا قيود، فكلما كانت القيود اقل كانت الدولة متجهة نحو العولمة[1]، إلا أن القول بان العولمة قد تحققت بشكل كلي ما زال هو قول معرض للرد، كون ان هناك حمائية متباينة تتبعها دول العالم لحماية صناعاتها او اسواقها الوطنية.

---

[1] -ينظر مثلا: احمد عبد العزيز، د.جاسم زكريا، و فراس عبد الجليل الطحان، العولمة الاقتصادية وتاثيراتها على الدول العربية، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (86)، 2011، ص66-67؛

وايضا: عبد العزيز المنصور، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد (2)، 2009، ص561-562؛

وايضا: دادية العقون، العولمة الاقتصادية والازمات المالية : الوقاية والعلاج، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013، ص46-47.

2–ضاغط منظمة التجارة العالمية:
تأسست منظمة التجارة العالمية بعد جولة مفاوضات طويلة الامد، بقصد تحرير التجارة العالمية[1] وهي اليوم تضغط على جميع الدول الاعضاء من اجل ان تكون التجارة الدولية خالية من اي قيود[2] واذا ما صارت التجارة الدولية منظمة بشكل كامل من قبل منظمة التجارة العالمية فإن الحديث عندئذ سيكون عن وجود سوق عالمي يمكن ان تتسع فيه المنافسة الدولية.
3–الثقافة العالمية التي تميل إلى تعظيم الاستهلاك في سوق عالمي وليس محلي:
فالعالم بحكم وسائل الاتصال والتعليم والسياحة والهجرة نشأت بين افراده ثقافة عالمية بمشتركات رئيسة، وتلك المشتركات تتسع يوما بعد يوم، ويمكن ان يتحول بسببها وتحت تأثيرها العالم إلى قرية صغيرة واحدة اكثر مما موجود في عالم اليوم، وهذا الاتجاه خلق بالمقابل ثقافة تتجه إلى تعظيم الاستهلاك بحكم دفع الشركات الكبرى ووسائل الدعاية المختلفة بحكم الاتجاه إلى ارضاء اذواق المستهلكين او الاتجاه إلى التحكم باذواق المستهلكين او خلق اذواق مما ترضاه الشركات الكبرى[3].
هذه النقاط، تفتح افاق للتنافس بين الدول، اذا ما تم ضبط تأثيراتها، والإ فإن إمكانية تحديد التنافس امر ممكن بعد اتجاهه نحو التنافس التام.

ثانيا: اوجه التنافس الروسي–الامريكي:

بعد ان تم بيان مضمون ومعنى التنافس السياسي والاقتصادي، يبقى بيان وجهي التنافس الروسي الأمريكي، ثم آليات ذلك التنافس، بشكل عام، قبل تخصيصه وتحديده بمنطقة الشرق الاوسط والذي سيرد في المطلب الثاني من هذا المبحث. والنقطة المهمة هنا، ان تحقق التنافس بين دولتين يستلزم اولا ان تكون البيئة التي يوجدا فيها، هي بيئة تنافسية، يمكن من خلالها تصريف علاقات تنافس سياسي واقتصادي بين الدولتين، وهما هنا: روسيا والولايات المتحدة.

اما ما تعلق بتحديد وجهي التنافس: السياسي والاقتصادي بين روسيا والولايات المتحدة، فان الامر متعلق بالاتي: مكانة روسيا العالمية، ومكانة الولايات المتحدة العالمية، والمضمون الذي ينطوي عليه تنافسهما.

1 –أنشأت منظمة التجارة العالمية في عام 1995، على خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في اعقاب الحرب العالمية الثانية لتنظيم التجارة الدولية.

2 –ينظر مثلا: برزيق خالد، اثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولدو معمري–تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص51، وص65.

3 –فيرونيك ابو غزاله، دور الاعلام المرئي اللبناني في تفعيل ترشيد الاستهلاك وتعزيز ثقافة الإنتاج والادخار لدى اللبنانيين، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدكتوراه، الجامعة اللبنانية، 2011، ص13، وص15.

ﻫ سياسيا، وكما تم بيانه في الفصل الاول، فإن روسيا هي: قوة كبرى، واقتصاديا، تعد روسيا من بين القوى الكبرى في العالم، وهي واحدة من اعضاء مجموعة الثمان الكبرى[1]، كما انها ايضا واحدة من اعضاء مجموعة العشرين[2]، ناهيك عن عضويتها في مجموعة الكومنولث لدول الاتحاد السوفيتي السابق، وعضويتها في منظمة شنغهاي..، وهذا الامر يعطيها سعة نسبية في الحركة الاقتصادية عالميا، وهو تزامن مع الارتفاع في حجم الاقتصاد الروسي بسبب عائدات النفط والغاز الطبيعي خلال المدة ما بين العامي (2000- 2014)، وهو ما جعل روسيا خامس اقتصاد بـ العالم عام 2014 من حيث مؤشرات الناتج القومي الاجمالي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان والمانيا، كما ارتفعت مؤشرات روسيا في تقارير التنافسية الاقتصادية عالميا من وقوعها بالمرتبة(64) عام 2013، إلى المرتبة(53) عام 2014، من بين(144) دولة تم قياس قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية، وفقا لمسح صادر عن منتدى "دافوس" الاقتصادي السنوي، والذي يرتكز تقييمه للتنافسية العالمية على عشرات العوامل، منها: المؤسسات والبنية التحتية والصحة والتعليم وحجم السوق وبيئة الاقتصاد الكلي، ويأخذ التقييم في الحسبان آراء رجال الأعمال بشأن مدى كفاءة الحكومة[3].

اما تقرير التنافسية العالمي، فإنه يعتمد على اثنا عشر مؤشرا للقياس، يتم توزيعها في ثلاث مجموعات، وهي[4]:

---

1 -شكلت عام 1976، مجموعة عرفت باسم (مجموعة السبع الصناعية)، وهي تتالف من اجتماع وزراء المال للدول الصناعية السبع الكبرى: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان وايطاليا والمانيا وكندا، لمناقشة السياسات الاقتصادية في العالم، وطور عنه منتصف التسعينيات مجموعة تعرف بأسم (مجموعة الثماني)، وهي عبارة عن أجتماع سنوي لرؤساء حكومات الدول الصناعية الكبرى، وذلك بان تم ضم روسيا اليها. ينظر:

مصطفى العبد الله الكفري، مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ 2013، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (420)، 2014، ص72-73.

2 -مجموعة العشرين هو منتدى تأسس عام 1999 بسبب الأزمات المالية في التسعينيات من القرن الماضي. يمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم وأيضا يمثل أكثر من (90%) من الناتج العالمي، وهذه الدول هي: الصين والهند واندنوسيا واليابان وكوريا الجنوبية، والسعودية وجنوب افريقيا والارجنتين والبرازيل وبريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا وروسيا وتركيا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك واستراليا.

3 -تقرير: منتدى دافوس الاقتصادي العالمي: قدرة روسيا التنافسية تصعد إلى المركز 53 عالميا، استخرج بتاريخ: 6 شباط العام 2015:

http://arabic.rt.com/news/756930-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7/

4 -The Global Competitiveness Report , 2014- 2015, World Economic Forum, Geneva, 2014, pp: 6-9.

1–المتطلبات الاساسية للتنافسية:

وتشمل تلك المتطلبات تحقق (المؤشرات الاتية: العامل المؤسسي والبنية الاقتصادية والبيئة الاقتصادية، والصحة والتعليم الاولي).

2–عوامل ضرورية لتحقيق الكفاية الاقتصادية:

وتشمل المؤشرات الاتية: التعليم العالي والتدريب، وكفاية سوق البضائع، وفعالية وكفاية سوق العمل، ونمو اسواق المال، والكفاءة التكنولوجية، وحجم السوق

3–عوامل معززة للقدرة التنافسية:

وتشمل المؤشرات الاتية: الابداع، والقدرة المالية

وفي ظل تلك المؤشرات، فإن الاقتصاد الروسي يقع في المرتبة (53) حسب مؤشرات عام 2014. اما الولايات المتحدة فإنها قوة سياسية عظمى، كما بيناه في الفصل الاول، وهي ايضا قوة اقتصادية عظمى، بل ان حجم اقتصادها وناتجها القومي هو الاعلى في العالم، إلا أن قدرتها التنافسية إستنادا إلى المؤشرات اعلاه تجعلها تكون بـ المرتبة الثالثة عام 2014 ، وعلى الرغم من تقدمها مرتبتين عن عام 2013، (كانت بـ المرتبة الخامسة عام 2013) [1]، إلا ان الواقع الاقتصادي الأمريكي ينذر باحتمال تحولها إلى اقتصاد من بين الاقتصادات الكبرى في العالم خلال العقود القليلة القادمة.

ثالثا: آلية التنافس:

اما بخصوص آليات التنافس بين الدولتين، فإن دول بحجم كل من روسيا والولايات المتحدة، لا يمكن ان تتفاعل في المجتمع الدولي من دون ان تدخل في علاقات تنافس.

اما فيما يتعلق بالجانب السياسي من التنافس الروسي_الأمريكي، فإن آليات التنافس السياسي عموما تتمايز بين السياستين: الداخلية والخارجية، ففي مجال السياسة الداخلية/ تتحدد بالقدرة على الفوز في اطار تداول سلمي على السلطة بواسطة انتخابات حرة ونزيهة، وهذا ليس موضع إهتمام الدراسة على الرغم من انه متغير حاضر في رفع قدرة الدولة على الاستقرار الداخلي، اما في مجال العلاقات الدولية، فإن التنافس يتحدد بالقدرة على كسب حلفاء، والقدرة على النفوذ[2].

---

[1] –The Global Competitiveness Report , 2014–2015, op.cit,, pp: 6–9.

[2] – فلاح خلف كاظم الزهيري ، ا لديمقراطية والتداول السّلمي للسلطة000 حتمية الترابط، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية،كلية العلوم السياسية، العدد (22)، 2012،\ ص221، وص225.

وايضا: حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي فى العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي:

http://democraticac.de/?p=1775

وفي الاطار السياسي الدولي، وهو: موضع الاهتمام هنا، فإن النظام الدولي قد اتجه إلى ان يتأطر بالاحادية القطبية[1] بعد عام 1991، وهو تاريخ انتهاء الحرب الباردة[2]، وخلال المدة ما بين العامي (1991–2000)، اتجهت روسيا إلى قبول مبدأ الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، خاصة وانها كانت في عملية تحول من النظام الشيوعي إلى النظام الراسمالي الليبرالي، واتجهت للغرب في معالجة حالة الخلل في نظامها الاقتصادي، ناهيك عن حاجتها للغرب للتغلب على اعمال التمرد التي سادت ضمن اطار الدولة الروسية، وانفلات الامن نسبيا (احداث الشيشان)، لهذا ارتضت بان تقبل الادارة الأمريكية للنظام الدولي، اي ان النظام الدولي لم يشهد حالة تنافس سياسي بين الدولتين طوال تلك المدة[3].

وبدأت اولى حالات التنافس السياسي بين الدولتين بعد عام 2000، مع تولي (فلاديمير بوتين) رئاسة الدولة الروسية، عندما اتجه إلى اعلان الرغبة بالمحافظة على النفوذ الذي كان يتمتع به الاتحاد السوفيتي السابق من دون ان يكون هناك اعتبار للايديولوجية في العلاقات الروسية مع دول العالم الاخرى، وخصوصا الولايات المتحدة، اي انه لجأ إلى صياغة مضمون سياسة روسية تتجه إلى إستعادة المكانة، والدور الذي تم التخلي عنه خلال المدة ما بين العامي(1991– 2000)، واول اختبار واجه الرئيس بوتين هو حدث 11 ايلول 2001،في الولايات المتحدة، عندما تعرضت الولايات المتحدة لاحداث اعتداء طالت العمق الأمريكي نفسه[4]، وهو ما تسبب بدخولها إلى افغانستان عام

---

[1] –يوجد في النظام الدولي عدة اشكال لترتيب علاقات القوة فيه، وأهمها هي:

–تركز القوة المطلق بيد دولة واحدة، وهو ما يطلق عليه بـ(القطبية الاحادية)

–تركز نسبة مهمة من القوة بيد دولة واحدة، ويصاحبها مشروع سياسي بالهيمنة على العالم، ويسمى (عصر الهيمنة)

–توزع عناصر القوة دوليا بين دولتين، يدور في فلكهما اغلب دول العالم، ويطلق عليه (نظام ثنائي القطبية)

–توزع عناصر القوة بين عدد من الدول يزيد على اثنين، وهو ما يطلق عليه بـ(نظام تعدد القطبية)

–انتشار مطلق لعناصر القوة، وهو ما يطلق عليه بـ(الفوضى الدولية)، خصوصا وانه يصاحبه عدم قدرة المجتمع الدولي على حفظ التنظيم والنظام وانتشار الحروب على الصعد المختلفة.

ينظر: هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، بلا، عمان، 2010، ص35، وص42.

[2] –انتهت الحرب الباردة عمليا بسقوط جدار برلين بين الالمانيتين في عام 1989، ورسميا بتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، الا ان بعض الباحثين يعتبرون دخول العراق للكويت وظهور ازمة ما يعرف بالخليج في اب العام 1990، بدايات عملية للنظام ما بعد الحرب الباردة.

[3] – حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، ط2، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014، ص72، وص79.

[4] –توجد اراء عدة تقول ان حدث 11 ايلول ،'نما هو حدث مفبرك من قبل قوى داخل الولايات المتحدة بقصد دفع الولايات المتحدة او تبرير اعتمادها لسياسات القوة في النظام الدولي. ينظر:

J. Boone Bartholomees, Jr., U.S. Army War College Guide to National Security Issues, Strategic Studies Institute Book, NY, 2012, pp: 81–84.

2002 واعتمادها لما عرف بـ(الحرب على الارهاب)، ثم وضع الخطط لاحتلال العراق عام(2002)، واحتلاله عام (2003)، وخلال عامي (2001) و (2002) اتجهت روسيا إلى قبول السياسات الأمريكية على الرغم من ان حدث احتلال افغانستان يقع على حدودها الجنوبية، وقبلت المشاركة بجهود مكافحة الارهاب، إلا أن حدث احتلال العراق جوبه برفض روسي رسمي، ولما لجأت الولايات المتحدة إلى تنفيذ عملية الاحتلال خارج نطاق الشرعية الدولية، فإن روسيا شعرت ان نفوذها ومصالحها الدولية صارت تتطلب اظهار وجود لروسيا في النطاق الدولي. وهنا بدأ اتجاه روسيا بالتحول الفعلي من كونها قوة تتآكل (1991- 2000) إلى كونها قوة بدأت تعبر عن ذاتها في المجتمع الدولي، فاتجهت إلى اظهار سياسات تعبر عن وجود مصالح روسية، وأهمها الاتي:

أ-الاتجاه إلى كسب الحلفاء وحمايتهم، واهم حلفائها هم كل من: ايران وسوريا، اذ تعرضت ايران بعد عام 2005 إلى ضغوط غربية تتعلق ببرنامجها النووي الذي شرعت ببنائه بمساعدة من دول عدة اهمها روسيا والصين، وهنا وفرت روسيا حماية لايران في إطار البرنامج النووي ومنعت صدور قرارات من مجلس الامن تمهد لضرب ايران عسكريا، فضلاً عن إنها خففت الحدة الموجودة في العقوبات الاممية على ايران بـ قرارات مجلس الامن عام 2006 وما بعدها، كما اتجهت روسيا إلى ضمان وجود سياسة حماية سوريا منذ عام 2011، بعد ان اندلعت فيها احداث التظاهرات المناهضة للنظام السياسي والداعية إلى اعتماد اصلاحات سياسية في الدولة، وهو ما تسبب بموجة عنف حادة داخل سوريا تسببت بتداخل وتدخل إقليمي ودولي واسعين، لم تستطع الامم المتحدة ان تتدخل او ان تتخذ قرارا لوقف العنف في سوريا؛ بسبب الموقف الروسي الرافض لهذا التدخل.

ب-السعى لبناء تحالفات دولية، واهمها: إنشاء منظمة شنغهاي (مع الصين وعدد من دول آسيا الوسطى)، ومجموعة بريكس (مع الهند والصين وجنوب افريقيا والبرازيل)، فضلا عن تطوير علاقات ثنائية مختلفة.

المهم فيما تقدم، ان التحول في السياسات الروسية اشر إن النظام الدولي مع وجود عوامل عدة فيه، اهمها عوامل انتشار القوة بين اكثر من دولة، واهمها:(روسيا والصين واليابان والاتحاد الاوروبي)؛ فضلا عن دول متوسطة، مثل:(الهند وتركيا وجنوب افريقيا والبرازيل).. كلها اشرت تحولا فيه من مستوى الاحادية القطبية إلى حالة تتزاوج فيها الهيمنة العسكرية والتعددية الاقتصادية، وهو امر سمح بفتح باب للتنافس السياسي بين القوى الكبرى، واكثر الازمات التي اشرت تحولا في هذا المجال هي: الازمتين السورية الايرانية.

اما الولايات المتحدة، فكما بينا من عناصر قوتها السياسية العالمية في الفصل الاول، فهي قوة عظمى، ولما حدث تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، كانت قد استفردت بالنظام الدولي بلا منافس جدي، واستمر الحال حتى العام 2001، لتطلق مشروع للهيمنة متذرعا باحداث 11 ايلول عام 2001، ودفعت دول العالم المختلفة إلى دعمها والانخراط بمشروعها، والذي استمر حتى خريف العام

2002 عندما احدث موضوع العراق شرخ في التحالف العالمي لمحاربة الارهاب، وظهر ذلك في عدم مساندة روسيا والصين لمنح الولايات المتحدة تفويضا لضرب العراق، مما اضطرها إلى العمل المنفرد خارج الشرعية الدولية.

ومنذ عام 2003،اصبح النظام الدولي يعطي مؤشرات متزايدة بأنه سياسياً نظام متعدد الاقطاب، وهو ما سمح: بان تتنافس الولايات المتحدة مع دول اخرى على صياغة التحالفات، وعلى كسب النفوذ، واوضح مثال هو: حالة الحرب على العراق عندما صاغت ما عرف بإئتلاف(الراغبين)، ثم كررت الامر عام 2011 ضد ليبيا ، ثم في عام 2014، ضد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام المعروف اعلاميا بـ (داعش)، عندما جمعت بعضا من الدول في تحالف لمحاربة تنظيم اسلامي، والمسالة الاخرى هي ان الولايات المتحدة صارت تعمل من أجل تعزيز نفوذها ومكانتها في المجتمع الدولي ازاء حالة التراجع المستمرة بعناصر قوتها قياسا إلى النمو في عناصر قوة الدول الاخرى، ومنها مثلا: تعميق روابطها عبر جانبي الاطلسي مع الاتحاد الاوروبي ومع دول شرق آسيا.

اما فيما يتعلق بآليات التنافس الاقتصادي عموما فانها تتحدد بعدد من الاليات، ولبيان هذه الاليات نبين ان اتجاه العلاقات الدولية نحو التعاون ، اقتصاديا ، كان خلفه دافع يتمثل بارتفاع حدة المنافسة الاقتصادية العالمية، والشرق الأوسط، رأى نفسه عاجزاً عن القيام بدور فعال في التعامل مع المنافسة الاقتصادية الروسية_الامريكية، وخصوصا وان كل من الدولتين لجأت بحكم ما تملكاه من عوامل ومقومات قوة الى استخدام آليات مناسبة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والسياسية، ومن تلك الآليات الاتي[1]:

1-القوة الناعمة:

ارتبط الحديث عن (القوة الناعمة)؛ بكونها منظور يقابل المنظور الواقعي الذي يركز في استخدامات القوة والحروب في تصريف العلاقات الدولية، وابرز رواد من قالوا بـ(القوة الناعمة) واستخداماتها هو: نائب وزير الدفاع الامريكي في عهد الرئيس كلينتون، ومدير مجلس المخابرات الوطني الامريكي السابق (جوزيف ناي)، الذي ركز في ان للولايات المتحدة عنصري قوة، صلب: الذي يتمثل بالقوتين: العسكرية والاقتصادية، وناعم: الذي يتمثل بالجاذبية والاستمالة والتأثير بدلا من الاكراه، وهي لا تتاتى إلا بالبحث عن مشروعية التصرف الدولي، والاستناد الى عناصر القوة القومية[2]،واذا ما تصاعدت الجاذبية مع مقومات القوتين العسكرية والاقتصادية ، أصبحت الدولة قادرة على إمتلاك ما

---

[1] -ينظر: رعد قاسم صالح، العراق في ظل متغيرات السلطة العالمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (45)، 2013، ص8، وص10.

[2] -منى حبيب احمد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص8.

عرفه ب(القوة الذكية) ، والتي تكون عندها قادرة على تحديد اولويات الدول الاخرى بما يتفق مع اولويات واحتياجات الدولة[1].

وتاتي القوة (الناعمة لتؤثر) اقتصاديا في علاقات التنافس عن طريق تأثيرها في حركة السوق لدول الشرق الأوسط، ودفعها الى الارتباط بالاسواق التي تمارس التاثير من حيث السلوك الاستهلاكي (مستوى وانماط) ، فروسيا والولايات المتحدة كلاهما يعمل عبر استخدام هذه القوة الى تحقيق قدرة من الجاذبية واستمالة اسواق الشرق الأوسط، واستمالة اذواق المستهلكين في هذه المنطقة، فضلا عن تحقيق شراكات اقتصادية ناضجة مع هذه الدول بدلا من استخدام المقومات العسكرية والاقتصادية في تحقيق غايات الدولتين.

وفي عالم اليوم، حيث العولمة والشركات المتعددة الجنسية، ومنظمة التجارة العالمية، فان اسواق الشرق الأوسط مثلها مثل غيرها من اسواق العالم باتت مفتوحة ، وهذا الانفتاح يجعلها عرضة للانجذاب الى السياسات الناعمة التي تصدر عن كل من روسيا والولايات المتحدة، في حين انه يسمح لكل من :روسيا والولايات المتحدة باتباع سياسات تركز في تفاعل مقومات القوة الصلبة مع القوة الناعمة بما يجعلها قادرة على ممارسة الأثير في دول الشرق الأوسط.

2-تحرير التجارة وفتح الاسواق:

اي عدم التضييق على التجارة بالحمائية، والواضح إن كل من روسيا والولايات المتحدة تدعمان اجراءات تحرير التجارة وفتح الاسواق بحكم طبيعتهما الرأسمالية، وعضويتهما في منظمة التجارة العالمية.

3-استقطاب الاستثمارات الاجنبية:

وهو ما يفيد بجعل السوق الوطنية مركزا جاذبا لرؤوس الاموال الاجنبية، فـ الولايات المتحدة تعتمد في تعزيز نموها الاقتصادي منذ مدة ليست بالقصيرة على هذا التدفق الذي يرد إلى السوق الأمريكية اما بصيغة استثمارات او ودائع او بصيغة إعادة التدوير بالسوق الأمريكية عن طريق شراء سلع ومنتجات وخدمات أمريكية، اما روسيا فإنها إنفتحت على اسواق الاستثمار العالمية بعد عام 1991، كون نظامها لما قبل عام 1991، (في اطار الاتحاد السوفيتي) كان نظاما شيوعيا لا يعير تركيزا على مسالة جذب الاستثمارات الاجنبية، اما ما بعد عام 1991، فإن جزءاً من عجلة الاقتصاد الروسي اعتمدت على هذا الامر، وبقدر ما كان السوق الروسية مصدرا لخروج الاموال طوال المدة مابين العامي(1991-2000)، فان روسيا بعد عام 2001، صارت جاذبة لتدفق رؤوس الاموال بحكم كونها اقتصاد اظهر جانبا من القوة الاقتصادية[2].

---

[1] -ريهام مقبل، مركب القوة، عناصر واشكال القوة في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (188)، القاهرة، مؤسسة الاهرام، 2012، ص9.

[2] -ينظر: رعد قاسم صالح، العراق في ظل متغيرات السلطة العالمية، مصدر سبق ذكره

4–المعرفة التكنولوجية:

وهي تعد من اهم ادوات التنافس ، كونها تتيح لمن يمتلكها إجراء عمليات البث والتطوير إمتلاك قدرات التفوق، فالتكنولوجيا ترفع من دالتي استخدام الموارد بشكل اكثر كثافة وفاعلية، ووصول الإنتاج لإاعلى معدل، وباقل كلفة وبنوعية افضل. ومادام إن المعرفة التكنولوجية ليست حكرا على دولة ما، لهذا فان كل الدول يمكنها ان تمتلكه ، وهو ما يجعلها في موضع تنافسي دائم، لان من يمتلك السبق في قطاع ما ستكون قوته التنافسية اكبر، ومثاله إمتلاك الولايات المتحدة لميزات تنافسية اكبر من روسيا في العالم عسكريا واقتصاديا، وبضمنه الشرق الاوسط.

5–الشراكة:

وهي صيغة للعلاقات بين دولتين او اكثر تعتمد الاتفاق ، وفيه يتم تنظيم كل من: حدود الاختلاف، والتنافس، ومجالات التعاون، في الاطر التي يتم فيها: (سياسية و/ او عسكرية و/ او اقتصادية)، والمسالة هنا لا تتوقف على بناء الثقة، او منع الخطا ، وإنما تتعداه الى وضع اطر لتنظيم وتعزيز التعاون ، صحيح إن علاقات القوة تكون حاضرة في ان يضمن الطرف القوي مكانه اقوى في شروط ومضامين الشراكة إلا أنها تضمن ايضا للطرف الضعيف الاستفادة منها ايضا.

فـ إقتصاديا، تضمن الشراكة لأطرافها القدرة على تعظيم الإنتاج، وتدني التكاليف، وتوسيع الاسواق، اي بمعنى امتلاك ميزات نسبية في سوق محددة (سوق الشراكة)، والشراكة اما تكون نتيجة اتفاقات مكتوبة : (الشراكة الامريكية–الصينية، والامريكية–الهندية)، او تكون بحكم الامر الواقع، ومنها: (الشراكة الامريكية–الاوروبية)[1].

فـ منذ إنتهاء الحرب الباردة عام 1991، إتجهت الارادات الدولية الكبرى الى جعل (الشراكة) واحدة من خياراتها في تعزيز مكانتها الدولية لاسباب اهمها: ان النظام الدولي يعزز الاتجاه نحو خيار التكتلات الكبرى، وهذا الخيار يركز في الإقليمية لتكون الدول في اطار نظام إقليمي قادرة على المنافسة، الا ان الولايات المتحدة لم ترى في هذا الخيار، ولا في تأسيس منظمة التجارة العالمية خيارا يمكنها لوحده ان يحقق لها ميزة تنافسية في اسواق ليست إقليمية، فدخلت في شراكة مع دول، مثل : (إسرائيل) وتركيا ومصر والاردن وقطر والبحرين.

6–التكامل:

، ص8، وص10.

1 –منى حبيب احمد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص9

ومعناه خلق حالة من الاعتماد المتبادل بين طرفين على نحو يظهر الطرفان في ظل التكامل بارادة وقوة جديدة ، والتكامل يقترن بالاقتصاد اكثر من اقترانه باي نمط من انماط العلاقات الدولية، حيث تتجه الأطراف المعنية الى ضم وحدات إنتاجية في الدول التي تتفق عليه بهدف خلق وحدات إنتاجية اكبر قادرة على تدنية التكاليف، ورفع الإنتاجية، وتوسيع الاسواق، ومن ثم تحقيق تنافسية عالية ليس في سوق التكامل وحده انما في الاسواق الدولية عامة، وهو ما يميز التكامل عن الشراكة، وأن من اهم اشكال وصور التكامل الآتي: مناطق التجارة الحرة: (الصناعات ذات الاستثمارات المشتركة، وازالة التعريفات الكمركية،..)، ومثاله مناطق الكويز (المناطق الصناعية المؤهلة) بين الولايات المتحدة واسرائيل والاردن ، وبين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر[1]، وهناك حالات اخرى مختلفة ومنها السوق المشتركة، والتي تضمن: حرية حركة عوامل الإنتاج من رأس مال وعمل داخل منطقة التكامل الاقتصادي، والاتحاد الاقتصادي التي تشمل تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الداخلة فيه، إلا أن النوعين الاخيرين غير موجودين في علاقات روسيا او الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط[2].

7-تشكيل التكتلات الاقتصادية:

والملاحظ انه بعالم اليوم فان اي دولة لا تستطيع ان توفر بيئة ملائمة لنموها الاقتصادي، لهذا صار الاتجاه إلى توسيع نطاق الاسواق الإقليمية او العابرة للإقليمية، والتي تهيئ للاقتصاد الوطني فرصا اوسع للتفاعل، والاهتمام بهذه التشكيلات لا يرجع إلى تاريخ راهن، وإنما إلى تاريخ سابق له، عندما اتجهت الدول الاوروبية إلى تشكيل الجماعة الاوروبية في خمسينيات القرن الماضي، اما الولايات المتحدة فإنها شكلت ما عرف ب،(النافتا) مع المكسيك وكندا عام 1994، من اجل خلق فرص اقتصادية اكبر لنمو اقتصادها، ثم اتجهت إلى توقيع اتفقية (ابيك)، اي المنتدى الاقتصادي لاسيا الباسفيك عام 1996، وهو ما سمح بفتح اكبر لاسواق الدول الأمريكية والاسيوية قبالة الاقتصاد الأمريكية، ثم تزامن الامر مع ظهور منظمة التجارة العالمية ليبدء معها انفتاح اوسع للاسواق

---

[1] -ينظر، بروتوكول بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة (إسرائيل) بشان المناطق الصناعية المؤهلة، استخرج بتاريخ: 11 نيسان العام 2014:

http://www.ida.gov.eg/Arabic/Why_Egypt/Internationalconventions/Documents/Qiz.pdf

وايضا: دراسة حول اتفاقيتي: التجارة الحرة الاردنية الامريكية والمناطق الصناعية المؤهلة، غرفة تجارة عمان، عمان، 2018، استخرج بتاريخ: 11 آب العام 2014

http://www.ammanchamber.org/UploadedFiles/file21.pdf

[2] -منى حبيب احمد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص9

العالمية. اما روسيا فقد إتجهت إلى خلق اول كيان اقتصادي–سياسي ألا وهو: كومنولث مع دول الاتحاد السوفيتي منتصف التسعينيات، ثم أعقبها تأسيس منظمة (شنغهاي)، ثم تجمع (بريكس)، وكلها هدفت إلى: تعظيم الروابط الاقتصادية وتوسيعها مع دول ترتبط مع روسيا بعلاقات متعددة ومنها العلاقات الاقتصادية، ولا ننسى بالطبع عضوية الولايات المتحدة بمجموعتي: السبع والثمان الكبرى، وعضوية روسيا بمجموعة الثمان الكبرى[1].

وعن طريق تلك الآليات، فإن روسيا والولايات المتحدة تتنافسان إقتصاديا على الاسواق العالمية، وبضمنه اسواق الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: مظاهر التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط:

بعد ان تم استعراض معنى (التنافس) وآلياته بين الدولتين: الروسية والأمريكية، سنوضح في هذا المبحث مظاهر هذا التنافس في منطقة الشرق الأوسط، بـ جوانبه كافة .

ان روسيا قوة عسكرية وسياسية واقتصادية، ومثلها او تفوقها الولايات المتحدة، لهذا ما ان تكون هنالك مصلحة للدولتين في إقليم ما حتى يسارعا إلى التفاعل معه، ومحاولة ابعاد او التنافس او التعاون مع الدولة الاخرى بقصد تثبيت تلك المصالح.

فضلاً عن ان منطقة (الشرق الأوسط)هي: منطقة اقتصادية على الصعد الآتية: الموارد وسوق السلع والخدمات وسوق السلاح وتدفق رؤوس الاموال، ولهذا اتجهت روسيا وقبلها الولايات المتحدة من أجل إحتواء المنطقة واستثمارها حتى تبقى كل من الدولتين على قمة الهرم الدولي (الولايات المتحدة)، ورفع معدل التنافسية الدولية (روسيا).

ان مظاهر التنافس بين كل من روسيا والولايات المتحدة يمكن ان تشمل الآتي:

اولا: المظاهر الامنية والعسكرية:

تعد المظاهر الامنية والعسكرية من اهم مظاهر التنافس بين الدولتين على الشرق الأوسط عامة، فالشرق الأوسط يقع جيوبوليتيكيا في منطقة المصالح الاستراتيجية الروسية والأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية (حتى تاريخ الانتهاء من كتابة هذه الدراسة في مستهل عام 2015)، فاذا ما تم الرجوع الى شبكة المصالح الروسية في الشرق الأوسط امنيا وعسكريا فانها تشمل الاتي:

---

[1] –ينظر: رعد قاسم صالح، مصدر سبق ذكره، ص10–11.

1-ان منطقة الشرق الأوسط تعد منطقة مجال حيوي لروسيا بحكم وقوعها جنوب الدولة الروسية، واي اضطراب فيها يمكن ان يؤدي إلى زعزعة استقرار الدولة الروسية في تخومها الجنوبية بحكم التداخل الاثني بين شعوب المنطقة.

2-ان الشرق الأوسط بقي حلما يراود الروس في الوصول إلى مياهه الدافئة.

3-ان منطقة الشرق الأوسط هي الاقرب جغرافيا للتعرض عسكريا للدولة الروسية في اي صراع مع الغرب.

وقد رسم السوفيت في اثناء الحرب الباردة استراتيجيات للتدخل عسكريا في المنطقة، وتدخلوا بشكل محدود في الصراع العربي_الإسرائيلي في العام (1956) و (1967)، وتدخلوا ايضا عبر الصراعات الاثنية المتعلقة بالقضية الكردية في شمال العراق ما بين العامي (1961- 1974)[1]، اما بعد عام 1991، فالواضح: إن السوفيت أنهوا عهد الوجود السوفيتي عندما فوضوا الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية لادارة الازمة مع العراق بـ احداث الكويت عام (1990/ 1991)، وانتهى الوجود الروسي الفاعل خلال المدة السابقة للعام 2003، إلا أن الروس بدأوا يعيدون حساباتهم في التعامل مع المصالح العسكرية والامنية في الشرق الأوسط، بعد احتلال العراق، لانه تسبب بادراك الروس إن مصالحهم في الشرق الأوسط عامة بدات تتعرض للضرر، ومادام ان علاقاتهم مع الولايات المتحدة تشمل على :جوانب سياسية وعسكرية واقتصادية مختلفة، لهذا فقد إتجهت روسيا إلى التنافس مع الولايات المتحدة من أجل تعزيز وجودها عسكريا في هذه المنطقة، ومحاولة الدخول إلى اسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

اما الولايات المتحدة، فإنها منذ مستهل الخمسينيات وضعت الشرق الأوسط عامة في دائرة اهتمامها الاستراتيجي، وبحكم سيطرة بريطانيا انذاك على المنطقة، فإنها لم تتدخل فيها حتى انسحاب بريطانيا منها مستهل السبعينيات، حيث بدأت الدخول الواسع للشرق الأوسط بعد ان كانت مصالحها الحيوية موجودة في كل من: ايران وتركيا والسعودية، وبعدها اصبح الخليج العربي عامة ضمن مناطق النفوذ الأمريكية.

---

[1] -سمر فضلا عبد الحميد محمد، اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الزقازيق، 2010، ص198، وص201.

ثانيا: المظاهر السياسية:

وهي اهم سمة في التنافس الروسي_الأمريكي في الشرق الأوسط خلال المدة السابقة لعام 1991، بحكم علاقات الحرب الباردة[1]، كون روسيا المتعشقة في اطار الاتحاد السوفيتي قد حكمها منظور شيوعي، والولايات المتحدة حكمها منظور ليبرالي سياسي ورأسمالي اقتصادي، وهو امر دفعهما للاتجاه إلى ميادين الصراع والتنافس في العالم، وأهمها: اوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ففي الشرق الأوسط اتجهت روسيا صوب أنظمة الحكم في الدول التي عرفت باسم الدول التقدمية (العراق وسوريا واليمن الجنوبية)، وحركات التحرر القومية، في حين اتجهت الولايات المتحدة إلى دعم الأنظمة الشمولية والمحافظة (دول الخليج العربية وايران قبل 1979 وتركيا)، وهو امر تسبب بتوتر العلاقات ليس الدولية بين العملاقين وإنما توترت العلاقات الإقليمية الشرق أوسطية بسببها[2].

وبعد انتهاء الحرب الباردة، اتجهت العلاقات إلى الانتقال بين ثلاث مراحل متباينة نسبيا هي[3]:

-مرحلة المدة ما بين العامي(1991- 2000)، وغلب عليها: الخضوع الروسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، واجمالي العالم باستثناءات متعلقة بمنطقة شرق اوروبا، والتي عدتها روسيا جزءاً من امنها القومي؛ وتسببت ببعض الازمات المحدودة بين الدولتين. اما الشرق الأوسط فإن روسيا تركت للولايات المتحدة تصريف علاقاته وسياساته بشكل واسع جدا.

-مرحلة المدة ما بين العامي(2001-)2002، والتي شهدت بدايات تولي (فلاديمير بوتين) الرئاسة في روسيا، وحدث 11 ايلول 2001 في الولايات المتحدة، وخلالها استجابت روسيا للسياسات الأمريكية في ما ادعي إنها جهود مكافحة الارهاب دوليا، وبضمنه: اعتماد الولايات المتحدة لاستراتيجيات مختلفة في منطقة الشرق الأوسط للتعامل مع كل ما عدته ارهابا:(جهود التمويل والتدريب ونشر الفكر، والتنقل..)، واحتلت على اثره افغانستان برضا روسي، ومنه ايضا جهود الولايات المتحدة لادارة الصراع العربي_ الإسرائيلي اذ مُنحت الولايات المتحدة تفويضاً غير رسمياً بادارة ملفات هذا الصراع.

---

1 -الحرب الباردة: وهي إجمالي الصراع التي حدثت في المدة بين (1947- 1990) بين معسكرين: احداهما/ شيوعي يقوده الاتحاد السسوفيتي، والاخر ليبرالي تقوده الولايات المتحدة، ودخلوا في علاقات صراع وحروب بالوكالة استنزفت مقدرات وثروات كبيرة جدا للأطراف المتصارعة من أجل بسط رؤيتهما ومنظورهما على العالم. ينظر:
طارق محمد ذنون، العلاقات الأمريكية الروسية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص20، وص29.

2 -ينظر:خالد معمري، التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2008، ص123، وص132.

3 -ينظر: طارق محمد ذنون، العلاقات الأمريكية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص181، وص198. وايضا: وسام ابي عيسى، الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006- 2010، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص17، وص21.

-مرحلة المدة ما بين العامي (2003- 2015)، والتي بدأت بالحرب الأمريكية على العراق عام 2003، ومرورا بازمة برنامج ايران النووي وازمة سوريا، وفيها استشعرت روسيا إن مصالحها السياسية قد تعرضت لاذى بفعل اتجاه الولايات المتحدة إلى تغليب عوامل القوة في التعامل مع قوى حليفة لروسيا، رغبة بضمان تغيير التحول الحاصل في ميزان القوة عالميا لمصلحة استمرار الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، وتأخير تراجع مكانتها العالمية.

وخلال تلك المراحل المختلفة كانت عملية التنافس بمظاهرها السياسية تتجه إلى ان تتحدد بعلاقات روسيا مع الدول التي تواجه ازمة في علاقاتها مع الولايات المتحدة بشكل رئيس، اما الدول الحليفة للولايات المتحدة، فإن قدرة روسيا على النفوذ اليها كانت محدودة جدا، قبل احداث الربيع العربي[1]، وحيث استطاعت روسيا توسيع دائرة علاقاتها مع مصر بعد عام 2013، على نحو وسع من قدراتها لدخول منطقة الشرق الأوسط خارج دائرة حلفائها التقليديين: ايران وسوريا[2].

ثالثا: المظاهر الاقتصادية:

لقد تم ايضاح معنى: (التنافس) بانه_اصطلاحا_ :عملية من عمليات التفاعل في العلاقات الدولية عامة، يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق الهدف نفسه ، في اطار تفاعل يتميز بالطابع السلمي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاعات بالشكل الذي لا تنعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها من أجل تحقيق هذه المصالح والمكاسب موضوع التنافس، اي ان التفاعل يكون بعيدا عن التوتر والتنازع، على الرغم من انه يمكن ان يتحول في مراحل لاحقة إلى حالات نزاع وتوتر وربما صراع بين الدول ذات العلاقة اذا ما إستنفذت البيئة موضع التفاعل؛ كون مواردها تحقق مصالح الأطراف المتفاعلة دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف، واليوم من الصعب النظر إلى التنافس: كعملية وتفاعل قائمة لذاته، بسبب بروز الشركات المتعدية الجنسية: كفاعل في العلاقات الدولية، والاتجاه إلى التعامل مع انماط غير تقليدية في علاقات الدول: (إمكانية وجود الصراع والتعاون والتنافس في آن واحد في تلك العلاقات، وامكانية التكنولوجية لتحويل انماط

---

[1] -ينظر: الولايات المتحدة الأمريكية والربيع العربي، مركز باحث للراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013، ص69، وص80.

[2] - احمد السيد النجار،ا لعلاقات الاقتصادية المصرية - الروسية: الواقع والممكن، في: 9 شباط العام 2015:

http://moheet.com/details_article/2015/02/09/2214868/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9.html

العلاقات من صراع إلى تعاون، ومثاله التحول في النظر إلى الطاقة ، كونها مجالا يمكن ان يوسع دائرة الصراع الدولي إلى النظر اليها بوصفها ميدانا يمكن التنافس في اطاره)، خصوصا مع استكشاف تكنولوجيا توسع وتعظم من مزايا الموارد المتاحة :(تقليل الوحدة المستهلكة، واعطاء طاقة اكبر)، او ابتكار تكنولوجيا تستخلص موارد الطاقة من عناصر غير اقتصادية سابقا (الحقول النفطية قليلة الاحتياطي)، او ابتكار تكنولوجيا تحول موارد اخرى غير صناعية بشكلها الطبيعي إلى طاقة قابلة للاستهلاك (النفط الصخري)، او ابتكار طاقة من عناصر موجودة بالطبيعة :(الطاقة المتجددة).

وعموما، فأن مفهوم (التنافس) انتقل للحقل السياسي عن طريق بوابة الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تحدث بين الأطراف الدولية، خاصة مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وتعاظم المبادلات التجارية، ومنه: تطورت مفاهيم عدة للتنافس، فكان مصطلح (التنافسية) أقربها، والذي يشير إلى "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"، او إنه "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه يتم تحقيق زيادة بـ الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل". وهو بذلك المعنى يقيس درجة تقدم الدول وقدرتها على المنافسة الاقتصادية العالمية[1].

واذا ما تم الذهاب إلى قياس حجم التنافس الاقتصادي بين روسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط فيلاحظ الآتي: ان الاحصاءات المتوفرة تبين إن منطقة الشرق الأوسط (المشرق العربي ومصر وتركيا وايران) تستحوذ على ما نسبته (11.7%) من تجارة روسيا الخارجية عام 2012، في حين ان تجارة دول الشرق الأوسط مع روسيا لا تتعدى (10.2%) من اجمالي تجارة دول الشرق الأوسط الخارجية، وهي في الاجمال نسب منخفضة، ونصفها يتركز في العلاقات بين روسيا وتركيا.

لكن هل هذا الامر يعزى إلى ضعف في نوعية المنتجات الروسية وعدم قدرتها على تلبية متطلبات واحتياجات دول المنطقة؟ الواضح إن دول الشرق الأوسط وروسيا يشتركان في تصدير النفط والغاز، وهما سلعتان رئيستان في الصادرات لكلا الطرفان، وهي تستحوذ على ما نسبته (53%) من صادرات روسيا وتجارتها الخارجية، وهذا الامر يضاعف من اهمية التجارة الاخرى مع دول المنطقة، اما نسبة النفط والغاز في إجمالي تجارة دول الشرق الأوسط، فهي تبلغ نحو (87%)، وذلك الامر، اي تجارة النفط والغاز اذا ما تم طرحها من المبادلات التجارية لروسيا والشرق الأوسط مع باقي دول العالم يبين لنا إن روسيا حاضرة اقتصاديا في المنطقة[2].

---

1 – حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي فى العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي:

http://democraticac.de/?p=1775

2 –Russia's Top Import Partners, Op. Cit, p:4.

لكن ما يؤثر في قدرة روسيا على توسيع علاقاتها الاقتصادية، واستثمار مزاياها الاقتصادية هو: العوامل السياسية التي تجعل الدول العربية متجهة في تجارتها نحو الغرب (31.6%)، ومع اليابان بنسبة (8.7%)، والعقوبات المفروضة على ايران، وكلها عوامل لا تجعل الاقتصاد قادر على التنافس في اسواق حرة.

اما الولايات المتحدة، فانها تتعامل مع مبدأ رئيسي ألا وهو (السوق)، وجعل السياسة عامل مساعد على فتح الاسواق، وعامل السياسة حاضر في العلاقات الشرق أوسطية بصيغ تغلب على الاقتصاد، وان السوق الشرق أوسطي بلغت تجارته عام 2012 نحو (3100) مليار/ دولار، استطاعت الولايات المتحدة من ان تستحوذ منه (تجارتها الشرق أوسطية) على ما مجموع (213) مليار دولار، من مجموع حجم تجارة كلي بلغ (3882.2) مليار دولار[1].

ومما لا شك فيه: ان الصناعات الأمريكية تعد اكثر تنافسية من نظيرتها الروسية بحكم إنها صناعات مقامة على قاعدة اقتصاد السوق، وتدعمه قاعدة بحث وتطوير تسير وتمول وفقا لآليات شبه مستقرة . اما الاقتصاد الروسي، فإنه يستند إلى قدرة اقتصاد شيوعية سابقة تدعمه الدولة، ثم انفتح على اقتصاد السوق بعد عام 1991، وما زالت قدرته على التنافس في سوق حرة ضعيفة، على الرغم من ان الصناعات الروسية من حيث الجودة متينة. وذلك الامر مما يفسر جانبا من اسباب ضعف التبادلات الروسية الشرق أوسطية.

لقد تم فيما تقدم توضيح ، اهم مظاهر التنافس بين روسيا والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، عسكريا وسياسيا واقتصاديا، وعن طريقها يتضح ان هناك اختلاف في قدرات كل من الدولتين على اتيان التنافس وكسب دول المنطقة: (عسكريا وسياسيا واقتصاديا)، على نحو يتضح عن طريق اوزان كل من الدولتين في المنطقة.

---

1 –التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2013، مصدر سبق ذكره، ص412، وص414.

المطلب الثالث: دور التنافس الروسي الأمريكي في الامن الإقليمي للشرق الأوسط:

ان قدرة روسيا والولايات المتحدة على خوض التنافس في النظام الدولي عامة، وفي الشرق الأوسط تسبب بظهور تداعيات على المنطقة، وعلى الامن الإقليمي للشرق الأوسط.

ففيما يتعلق بالتنافس السياسي الروسي_الأمريكي عالميا، فالواضح إن كل من الدولتين لهما مشروع سياسي، كان متأطر بأطر ايديولوجية قبل عام 1991، إلا انه بعد ذلك اصبحت الدولتين في اطار النظام الليبرالي–الرأسمالي، فـ مشروع روسيا يكمن في: تغيير نظام القطبية الاحادية والوصول بالنظام الدولي إلى مرحلة التعددية القطبية، لهذا هي تتحرك في ضوء الآتي[1]:

1–تطوير صناعاتها العسكرية، اذ وسعت من انفاقها العسكري بنسبة (173%) خلال المدة ما بين العامي (2000– 2008)، وارتفع نصيبها من التسلح عالميا من (2.1%) عام 2000، إلى (4.3%) عام 2008[2].

2–بناء منظومات من العلاقات السياسية–الاقتصادية الدولية، واهمها مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي. فضلا عن توسيع علاقاتها مع الصين والهند وغيرهما.

3–إبداء قدر محسوب من المعارضة للسياسة الأمريكية، وهو ما يتضح في حال ازمتي برنامج ايران النووي والازمة السورية.

4–تعتمد في تحركها على الزمن، كون انتشار القوة عالميا يشتت جهود الولايات المتحدة في إدارة النظام الدولي ويضعفها.

---

1 –صابر آيت عبد السلام ، التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، موقع: جسور العلاقات الدولية، 16 أبريل، 2012:

http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_3335.html

2 –التسلح ونزع السلاح والامن الدولي 2009، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، بيروت، 2009، ص264–265.

اما الولايات المتحدة فإنها تتحرك في ضوء مشروع عالمي للهيمنة العالمية، ولسيادة العالم في القرن الحادي والعشرين، وقد فتح قبالتها مجال واسع لادارة العالم بعد الحرب الباردة، وتحركت في ضوء هدي الآتي[1]:

1-سياسيا: هي قوة كبرى طورت علاقاتها بمجموعة واسعة من الدول وربطتها بها، كما خططت لاستثمار حدث 11 ايلول في فرض اجنداتها على العالم اجمع.

2-عسكريا: تتمتع بدعم حلف الاطلسي، ومجموعة واسعة من العلاقات الثنائية التي تسمح لها بالحصول على دعم، وعلى الانتشار في اثناء حدوث ازمات دولية او إقليمية.

3-كما انها وعلى الرغم من الازمات التي مرت بها اقتصاديا خلال المدة ما بين العامي (1997و 2008) الا انها استطاعت ان تخرج منها متعافية، ويتوسع معها ناتجها القومي، ويزداد حجم تدفق الاستثمار الاجنبي اليها، على الرغم من السلبيات التي توجد في الاقتصاد الأمريكي. ومنه ارتفاع حجم الدين العام قياسا إلى الناتج القومي.

إلا أن اهم مؤشر على التنافس الروسي_الأمريكي في العالم هو مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الذي هو وليد طروحات الحرب الباردة الا ان اتفاقات سألت بين العملاقين لعامي (1972) و (1978) جمدتها، لتعيد الولايات المتحدة المبادرة نسبيا فيها بحرب النجوم عام 1983، لكنها اطلقت الامر للبحث والتطوير منتصف التسعينيات، ثم لتحاول وضعه موضع التجربة العملية مستهل القرن الحالي، وهو ما تسبب بتصدع نسبي في العلاقات الروسية_الأمريكية خلال المدة مابين العامي (2000- 2008)، وغاية المشروع هو ان تكون الولايات المتحدة قادرة على التعامل مع اي تطوير محتمل لقدرات صاروخية يمكن ان تهدد امنها بما يجعل تفوقها على روسيا مطلق،

ناهيك عن العلاقات السياسية والمكانة السياسية، فإن الولايات المتحدة تستخدمها بما عزز مكانتها، وجعلها تدير النظام الدولي بلغة تعتمد المزاوجة مابين: (اللجوء إلى المشاركة والحصول على الشرعية ان كان ذلك ممكنا، واللجوء إلى الفردية عند الضرورة التي تستوجبها المصالح الأمريكية)[2].

---

[1] -قارن: نعومي كلاين، عقيدة الصدمة، ترجمة نادين خوري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص460. وص469.

وايضا: .سرمد عبد الستار امين، العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط، وجهة نظر أمريكية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص4، وص18.

وايضا:.خضر عباس عطوان، سياسات القوة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 11 خريف 2006، ص 50، وص56.

[2] -جانيس ج تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005، ص211، وص215.

اي بمعنى: إن روسيا تبحث عن حصول تغيير بلغة يفرضها الواقع (تحول علاقات القوة) في النظام الدولي، في حين ان الولايات المتحدة تستخدم لغة (القوة) في الحفاظ على وجودها فوق قمة الهرم الدولي، وذلك الامر تسبب بحدوث بعض التصدع في العلاقات الدولية، وأهمها ادارة ازمة الدرع الصاروخي، والتي كانت مساوماته تدور بخصوص اعتراض روسيا على نشره بالقرب من حدودها، ومعارضته كفكرة كونه سيدفع إلى تشجيع سباق تسلح ما زالت هي غير مستعدة له، ناهيك بالطبع عن سلسلة من الازمات الإقليمية التي واجهت روسيا، وكانت الولايات المتحدة تقف خلفها، ومنها: ازمة جورجيا عام 2008؛ بسبب احداث اوسيتيا الجنوبية وابخازيا، والتي دفعت روسيا إلى استخدام القوة العسكرية لتاكيد مصالحها في الإقليمين بوجه جورجيا[1]، ثم احداث اوكرانيا عام (2013-2014)، والتي جاء جزء من مسبباتها؛ بسبب دعم الولايات المتحدة لخروج اوكرانيا من المظلة الروسية، وهو امر دفع روسيا إلى التدخل عسكريا في هذه الازمة واستقطاع شبه جزيرة القرم وضمها للدولة الروسية[2]، وبمعنى آخر إن التنافس بين الدولتين تحول في شق منه إلى توتر، واحيانا إلى صراع، ولم يتم انتظار ما يمكن ان تسفر عليه تحولات علاقات القوة في النظام الدولي.

والتنافس في النظام الدولي يخيم على إقاليم عدة في العالم، ومنه بالطبع الشرق الاوسط، الذي لم يكن ليعف نفسه من التداعيات المباشرة وغير المباشرة.

ان اتجاه روسيا إلى البحث عن دور في النظام الدولي، والبحث عن كل ما يمكن ان يعظم الاقتصاد الروسي جعلها تصطدم بالولايات المتحدة ليس في اطار اوروبا الشرقية فحسب، وإنما كلما اتجهت روسيا صوب الاقاليم المختلفة في العالم، فإنها ترى قبالتها شبكة مصالح أمريكية ذات امتداد تاريخي يصل إلى قرن من الزمن: تجاريا ونفطيا وتسليحيا، وبضمنها منطقة الشرق الأوسط. وهذا الامر يمكن ان نراه في الآتي:

1-ان روسيا قوة تنهض عسكريا وسياسيا، وهي تبحث عن حلفاء، وقد استطاعت ان تضمن وجود كل من: ايران وسوريا إلى جانبها.

2-واقتصاديا، فإن الشركات الروسية تبحث عن اسواق لمنتجاتها، كما تبحث عن رؤوس الاموال للاستثمارات، واستطاعت ان تحصل على نسبة من رؤوس الاموال العربية كإستثمارات بعد عام

---

[1] - عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية الامريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (26) ربيع 2010، ص54، وص58.

وايضا: .سعد السعيدي، تداعيات الازمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (42)، 2009، ص105، وص117.

[2] -عماد قدورة، محورية الجغلافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: اوكرانيا بؤرة للصراع، مجلة سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، العدد (9)، يوليو 2014، ص49-50.

2001، بسبب الاجراءات الغربية في التعامل مع رؤوس الاموال العربية الموجودة في البنوك الغربية القائمة على التقييد في عملية تحريكها ونقلها.

3-ان روسيا دولة رأت في صادرات النفط والغاز ما يمكن ان يدعم موازنتها بقدرات مضاعفة، وتجارة النفط والغاز تتحكم بنسبة مهمة منه الدول الشرق أوسطية (باستثناء متعلق بتركيا كونها دولة ترانزيت لبعض تجارته).

وفيما يتعلق بالنقطة (1) اعلاه، فانه اصطدم بالوجود الأمريكي، وما رسمته الولايات المتحدة من اعادة صياغة الخريطة الإقليمية للشرق الأوسط عبر اعادة صياغة الخرائط الموجودة المصاغة في الحرب العالمية الاولى، واهم اتجاهاتها هي: ان المنطقة لم تبنى على اسس قومية او لغوية او دينية (باستثناء إسرائيل)، وان العوامل الاثنية والينية يمكن استخدامها لخلق واقع جديد، ابرزه: صياغة خرائط الدول على اسس مذهبية واثنية، وهو امر يهدد بتقسيم كل من: (العراق وسوريا والسعودية واليمن ومصر وايران وتركيا)، وسيسمح بظهور دول جديدة منها مثلا دولة كردية: (تبدء بشمال العراق وربما تتوسع لتمتد إلى شمال غرب ايران وجنوب شرق تركيا)، او شيعية: (في شمال الخليج العربي تضم جنوب العراق والاحواز في ايران، وشرق السعودية)، او درزية او علوية،.. وهذا الاتجاه، وما يمكن ان ينتج عنه يهدد مصالح روسيا، وقدرتها على الحصول على مكانة تتناسب وما تملكه من عوامل قوة، ولهذا سيصير إحتمالات الصدام بين السياسات الروسية والأمريكية فيها متوقعاً.

إما فيما يتعلق بالنقطة (2) في اعلاه، فإن منطقة الشرق الاوسط تعد سوقاً تهيمن على مفاصله الولايات المتحدة، رغم ان حجم التجارة بين الطرفين محدودة، فالقرار الاقتصادي، اذا ما استثنينا ايران منه منذ عام 1979، هو بيد القرار السياسي، والاخير تؤثر فيه الولايات المتحدة[1].

كما ان الولايات المتحدة عملت منذ الازمة النفطية عام 1973، على إستقطاب رؤوس الاموال الشرق أوسطية، واعادة تدويرها في الاقتصاد الأمريكي: اما بصيغة مشتريات او بصيغة استشارات، وتوفير حماية او بصيغة ودائع او استثمارات، واستطاعت خلال المدة (1973- 2015) ان تحقق ما تصبو اليه، ولهذا فإن قدوم روسيا إلى السوق الشرق أوسطية للبحث عن موطئ قدم فيه، إنما هو سيصطدم مع المصالح والنفوذ الأمريكي، وخير مثال على ذلك هو الاستثمارات الروسية النفطية في

1 -ينظر: ايزوبيل كولمن، و تمارا كوفمن ويتس، التنمية الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط، في: ريتشارد ن هاس، واخرون، استعادة التوازن، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص225، وص227.

العراق قبل عام 2003، وفي ليبيا قبل عام 2011، اذ إتجهت الدولتان إلى إعادة النظر بعقود الاستثمار لديها[1].

ومنذ عام 2001، استفادت روسيا من وجود ازمة في العلاقات العربية_الأمريكية جراء اجراءات الولايات المتحدة في التعامل مع تدفق حركة رؤوس الاموال، وهو ما دفع بعضا من الاستثمارات العربية للسوق الروسية. وذلك الامر استمر بعدها، لكن بمعدلات محدودة، وليست مرتفعة.

أما فيما يتعلق بالنقطة (3)، فإن الولايات المتحدة تتحكم بتجارة النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط، ما عدا ايران التي يوجد فيها بعض الاستثمار الأمريكي بـ الحقول النفطية، على الرغم من ان الولايات المتحدة طوال المدة قيد الدراسة (1991- 2014) لم تستورد كميات كبيرة من النفط من الشرق الأوسط، وإنما استوردت ما يقارب (10%) من اجمالي وارداتها النفطية من المنطقة، وتعتمد بدلا منه على واردات النفط من كندا وفنزويلا ونيجيريا وانغولا..، وبعد عام 2014، صارت تتجه إلى تعظيم سد احتياجاتها عن طريق الموارد النفطية المعالجة (الصخور والسجيل النفطي)، وهو ما قلل معدل الاستيراد بشكل عام. وعموما، فان اكبر الشركات العاملة في الطاقة بالعالم انما هي شركات أمريكية، وهذه الشركات ناهزت رؤوس اموالها وحجم تجارتها في العالم بحدود نحو الفا مليار/ دولار عام 1993[2]، ويمكن بيان ذلك بالجدول (2- 1) الاتي:

---

1 -ينظر مثلا: د.عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وأفاقه المستقبلية، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (85)، 2010، ص301، وص303.

2 -الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، بيروت، بلا، 1994، ص13، وص29.

جدول (2– 1): الشركات النفطية الكبرى في العالم:

اسم الشركة بالعربية	الاسم بالإنجليزية	ملاحظات
ستاندرد أويل اوف نيوجرسي (إيسو) شركة النفط القياسية بنيوجرسي	Standard Oil of New Jersey (Esso)	اندمجت مع موبيل لتشكيل شركة اكسون موبيلExxonMobil
رويال داتش شل	Royal Dutch Shell	شركة بريطانية هولندية
انجلو-بيرسيان أويل كامبني (أبك) شركة النفط البريطانية الفارسية لاحقا عرفت بـ أنجلو-إيرانيان أويل كامبني (ايوك) شركة النفط البريطانية الإيرانية	Anglo-Persian Oil Company APOC Anglo-Iranian Oil Company AIOC	شركة بريطانية إيرانية عرفت لاحقا ب (Standard Oil of Indiana)
ستاندرد اويل كومباني اوف نيويورك (سوكوني) شركة النفط القياسية بنيويورك أصبحت شركة موبيل	Standard Oil Co. of New York Socony Mobil	اندمجت مع إيسو لتشكيل شركة اكسون موبيلExxonMobil
ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا "سوكال" الشركة القياسية للنفط بكلفورنيا عرفت فيما بعد بـ (شيفرون)	Standard Oil of California Socal Chevron	اندمجت مع شركة تكساكو Texaco لتكون شيفرون تكساكوChevronTexaco ثم خرجت تكساكو لتعود شيفرون
كلف أويل نفط الخليج	Gulf Oil	في 1985 معظم "جلف أويل" أندمج مع من شركة شيفرون(Chevron) ، وجزء أصغر أصبح ضمن شركة بي بي ومزارع كمبرلاند(BP and Cumberland Farms)، كان هذا في ذلك الوقت ، أكبر عمليات الاندماج في تاريخ العالم، هناك شبكة من المحطات في شمال شرق الولايات المتحدة ما زال يحمل هذا الاسم
تكساكو	Texaco	واندمجت مع شركة شيفرون (Chevron) في عام 2001 وعرفت لبعض الوقت ب"شيفرون تيكساكو"، لكن في 2005 عادت إلى اسم شيفورن(Chevron) ولا تزال شركة شيفرون تكساكو هو الاسم التجاري

–تسمى الشركات الاتية: اكسون موبيل ExxonMobil وشيفرون Chevron ورويال داتش شل Royal Dutch Shell وبريتيش بتروليوم) بي بي BP، بالرواد العظام او .(super majors)

المصدر: الاخوات السبع (الفط)، ويكيبيديا، استخرج بتاريخ: 30 نيسان العام 2013:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B9_(%D9%86%D9%81%D8%B7(

من هذا الجدول، يتبين ان اغلب الشركات النفطية الكبرى في العالم إنما هي شركات امريكية، ومن ثم فإن إمكانية ان تبرز روسيا في سوق النفط، عبر شركاتها تبقى إمكانية محدودة.

لهذا تكون تجارة النفط والغاز في العالم والتي اغلب شركاتها العالمية الكبرى هي: شركات أمريكية واقعة تحت تأثير الولايات المتحدة. ولما كانت روسيا دولة خارجة من رحم الشيوعية وصناعاتها ما زالت غير تنافسية بمعدلات تتفق او تكون بموازاة القدرة الأمريكية، لذلك حاول الروس معالجة الخلل عبر صادرات النفط والغاز الطبيعي، لكن ظلت القدرة على التحكم بالاسعار هي بيد الشركات الأمريكية، وليس بيد المنتجين او بيد روسيا، وقد حدثت ازمة الانخفاض باسعار النفط في نهاية عام 2014، إنما يعطي تصور عن حجم التاثير الأمريكي في صناعة الطاقة وتجارتها بشكل عام، فعلى الرغم من ان الطلب مرتفع، وان الواردات النفطية ملائمة لاحتياجات السوق، فإن الاسعار إنخفضت على نحو لا يتفق والمنطق الاقتصادي في علاقة العرض والطلب والنمو الاقتصادي، في حين ان الاسعار لم تنخفض بمرحلة الازمة المالية عام 2008[1].

ان ماتقدم ذكره في اعلاه اشرت: إن اتجاه روسيا صوب منطقة الشرق الأوسط قاد إلى تصادم في احيان، وتنافس في احيان اخرى مع الولايات المتحدة، وهذا الامر تسبب بحدوث تاثير في الامن الإقليمي عامة بمنطقة الشرق الأوسط.

ان الامن يقصد به اتيان مرحلة يقل فيها الخوف، ويزداد فيها الشعور بالامن، والاطمئنان والأمان، وهو يتحقق عن طريق تحقيق أمن الدولة ككل، كون الامن بشكل عام يرتبط بالدولة، ويطلق على هذه المسالة بالامن (الوطني او القومي) وما تعدى الدولة يكون الحديث عن أمن إقليمي وأمن دولي، والدولة تكون آمنة إذا ما قامت بإعداد نفسها بالأسلوب الذي يسمح لها بالانتصار في الحرب، او تقليل مقدار ما يمكن ان يحدث من تدخل مزعزع لاستقرارها الداخلي، وتتبع الدول سياسات مختلفة وترصد الموارد في سبيل المحافظة على وجودها وكيانها وقيمها وضمان رفاهيتها، وهو ما يسمى بـ(سياسات الامن القومي)، لكن اذا ما نظرنا إلى الامن الإقليمي للشرق الأوسط عموما، سنرى ان المنطقة غير مستقرة، ومليئه بالتحديات التي تسبب بضرر يصيب الامن الوطني لبعضها البعض وللامن الإقليمي[2]، فالضرر الذي يصيب الأمن الوطني ناتج عن رغبات إقليمية بالتوسع على حساب حالات عدم الاستقرار الإقليمي، وهذا الامر نراه في سياسات (إسرائيل) وايران وتركيا، وكلها ترغب بالتمدد على حساب الدول العربية عامة، مستغلة وجود نقاط غير محسومة عبر التاريخ: (جغرافيا واثنيا وسياسيا)، وذلك ما يسبب بضرر يلحق بالامن الوطني لدول المنطقة.

---

1 –علي دبية، تاثير الشركات النفطية العالمية على اسعار النفط (2001– 2011)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقالة، الجزائر، 2013، ص37–38.

2 –بشكيط خالد، دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011، ص21، وص29.

والضرر الذي يصيب الامن الإقليمي يمكن بيانه عن طريق : إن اغلب دول المنطقة صارت تستغيث بالقوى الكبرى من اجل حفظ امنها الوطني، لهذا صارت منطقة الشرق الأوسط مستباحة عالميا، واغلب امرها بيد القوى الكبرى.

والحديث هنا عن معنى الامن بشكل عام (سياسيا وعسكريا واقتصاديا)، فدول المنطقة ضعف فيها ولديها الامنين الوطني والإقليمي، وهي اليوم تعيش ازمة انكشاف حادة في كيانها ومصالحها وسياساتها.

اما العلاقات الروسية الأمريكية سواء كان كصراع او كتنافس فإنه صار يعرض الامن الإقليمي الشرق أوسطي للانكشاف اكثر نحو البيئة الدولية. فالمنطقة في عملية صنع سياساتها الامنية وطنيا وإقليميا ترى نفسها قبالة مصالح وسياسات روسية وأمريكية تتوخى حماية او تعزيز المصالح لكلا الدولتين، مما لا يمكن معه حماية دول المنطقة لامنهم الوطني. ولننظر إلى ما بذل من جهد روسي في الازمة السورية على نحو يستحيل معه ايجاد حلول سهلة لهذه الازمة، وبمعنى أخر إن المصالح ومنظومة التنافس الروسية_الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن اجل تعزيز كل من الدولتين لمصالحهما في المنطقة فإنهما صارا معنيان باضعاف الامن القومي للدول الشرق أوسطية عامة[1].

من كل ما تقدم في هذا المبحث، نرى ان هناك تنافس روسي_أمريكي على الشرق الأوسط، وذلك التنافس لا يمكن ان يكون عرضيا، فهو ذو مضمون عالمي، وذو مضمون إقليمي موجود جزء منه في الشرق الأوسط.

---

[1] –سعد شاكر ششبلي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، الحامد للنشر، عمان، 2013، ص95، وص100.

المبحث الثاني: القدرة التنافسية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط:

بعد ان تم استعراض ان هناك تنافس في العلاقات الروسية_الأمريكية، وان جزء منه يقع في منطقة الشرق الأوسط، سنبين هنا القدرة التنافسية لكل من: روسيا والولايات المتحدة؛ وذلك بمبحثين متتابعين، وفي كل منهما سنوضح حجم التجارة الخارجية وحجم الاستثمار وحجم التعاون العسكري مع دول المنطقة.

وفي هذا المبحث سيتم التركيز في القدرة التنافسية الروسية، ب نظيرتها وعلاقاتها الشرق اوسطية، وعلى وفق الآتي :

المطلب الاول: التجارة الخارجية والاستثمار الروسي مع دول الشرق الأوسط:

سبق وان تم التوضيح في الفصل الاول: إن روسيا في جزء من علاقاتها ومنظورها الشرق اوسطي يقوم على: وجود علاقات لها مع دول المنطقة.

وتم بيان ايضاً إن الشرق الاوسط مصطلح سياسي يضم خليط من الدول غير متجانسة لكن يجمعها القرب الجغرافي، وصممت منطقة الشرق الأوسط لتحقيق غايات من اطلقها في ابعاد العرب او جزء منهم من المنظومة القومية العربية، ودمجهم في منظومة غير قومية، كما تم استعراض ان تلك المنطقة فيها علاقات غير منسجمة مع روسيا تتباين من مدة زمنية لاخرى، ومن دولة لاخرى.

اولا: التجارة

اذا ما تم النظر إلى علاقات التجارة لروسيا مع دول المنطقة فيلاحظ الاتي:

-**اولا/** طوال المدة مابين العامي (1991- 2015)، اي على مدى ربع قرن تضمنت العلاقات الروسية تحول مهم، تبعا للتحول في اتجاهات الدولة الروسية من اتجاه نحو الداخل الروسي (1991- 2000)، إلى البحث عن العالمية بعد عام 2000 التي ابتعدت عنها عام 1991، وكل توجه منها اثر في توجه روسيا التجاري مع دول الشرق الأوسط.

-وثانيا/ ان علاقات روسيا مع جميع دول الشرق الأوسط اتسمت بالتباين، استثناءات متعلقة بايران، بحكم علاقات الموقع الجغرافي، وتأثير العوامل السياسية.

-وثالثا/ ان توسع روسيا الاقتصادي يجابه بضغوط غربية، اهمها: ان عائدات النفط والغاز الروسية بدات تتقلص على اثر تراجع اسعار النفط العامي (2014- 2015) ، كما ان قوة الموقف الروسي في تجارة الموارد الهيدروكاربونية مع اوروبا بدات تتقلص مع الاتي: اتجاه اوروبا إلى تعزيز خياراتها بالتجهيز بتلك الموارد، ومنها الاتجاه إلى اكمال بناء خط انابيب ما ويعرف بـ نابوكو (كما مرفق بالخريطة التالية، رقم 3)، واتجاه دول عدة إلى تطوير تقنيات استخراج النفط والغاز ومنها اكتشاف إسرائيل لاكبر حقل غازي في شرق المتوسط يمكنه ان يجهز اوروبا بالغاز بشكل اقتصادي، واكتشاف الولايات المتحدة لتقنيات تقلص كلف استخراج النفط من السجيل النفطي وجعله اقتصاديا. وذلك الامر سيحرم روسيا من اوراق اقتصادية عدة، وسيجعلها تسعى إلى تعزيز مداخلها لتطوير قدرة اقتصادها التنافسية في الاسواق العالمية[1].

ان حجم تجارة روسيا كما تم بيانه في الجدول (1- 4) قد ارتفعت من نحو (10.3) مليار دولار عام 1995، لتبلغ نحو(15.5) مليار/ دولار عام 2000، ثم ليبدأ مؤشر التجارة الخارجية الروسي الكلي بالصعود ليصل عام 2005 إلى نحو(362.4) مليار/ دولار والى(521.6) مليار دولار عام 2010، ثم إلى(841.1) مليار/ دولار عام 2013، واستطاعت روسيا ان تتجاوز العجز في الميزان التجاري منذ عام 2001، ليصبح الفائض لديها عام 2005

1 -تقرير أوروبي يكشف سر التدهور السريع للاقتصاد الروسي، موقع العربي الجديد، 22 ديسمبر العام 2014:

http://www.alaraby.co.uk/economy/80957640-768d-4fc9-b043-fc1b27e22347#sthash.HrHEZxXf.dpuf

نحو(116.2) مليار/ دولار، ونحو (168.1) مليار/ دولار عام 2010، ونحو (212.2) مليار/ دولار عام 2013[1].

واذا ما تم تتبع إجمالي تجارتها الخارجية مع دول الشرق الأوسط، يتبين من الرجوع إلى الجدول (1- 6)، ان حجم تجارتها الخارجية مع دول المنطقة بلغت عام 2000، نحو (23.3) مليار دولار، وارتفعت إلى (67.1) مليار دولار عام 2012، وهو ما لا يتعدى سقف الـ (14%) من تجارة روسيا الخارجية، اغلبه تبادل تجاري مع تركيا[2].

واذا ما تم تحليل سبب انخفاض التبادل التجاري بين روسيا ودول الشرق الأوسط، سنلحظ ان روسيا في تجارتها الخارجية تعتمد على النفط والغاز الطبيعيين، وهو يمثل نحو ثلثي صادرات روسيا الخارجية، اي نحو(560) مليار/ دولار عام 2013، ودخل في خزينة الدولة منها نحو(82) مليار/ دولار، كايرادت ضرائب ورسوم على تصدير النفط والغاز إلى السوق العالمية، واغلب تجارة دول الشرق الأوسط هي تجارة نفط وغاز طبيعيين كصادرات (وتمثل نحو:(95%) من ايرادات الدولة في حالة العراق ونحو(76%) في حالة السعودية، ونحو(61%) في حالة الامارات، ونحو(54%) في حالة ايران، ونحو(12%) في حالة مصر، في حين ان كل من تركيا وإسرائيل دولتان غير نفطية)، واستيراد سلع وخدمات مختلفة من الدول الصناعية، وهذا الامر يعف جانب

---

1 – احصاءات صندوق البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني العام 2015 :

=http://search.worldbank.org/data?qterm=Import+RUSSAIN+TRADE+%24&language=&format

also, United Nations .Monthly Bulletin of Statistics, September 2014, pp: 156-158.

2 –Şener Aktürk, Turkısh-Russıan Relations, 2002-2012, FROM THE PEAK TO THE DIP؟, Istanbul, CASPIAN STRATEGY INSTITUTE CENTER FOR POLITICS & INTERNATIONAL RELATIONS STUDIES, 2013, pP19.

Also: UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE

http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-russia

وايضا: فلاديمير يفتوشينكوف، العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون، استخرج بتاريخ: 2 نيسان العام 2014:

http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050119172805&art=20050202214752

كبير من تجارة الدولتين من امكانية التعاون والتبادل الا ما تعلق منه بتنظيم تجارتهما بقصد تحقيق مكاسب مشتركة، وهو امر مستبعد إلى اليوم (تاريخ الانتهاء من كتابة الدراسة) بحكم عدم عضوية روسيا في منظمة الاوبك، وعدم وجود منظمة مصدرة للغاز الطبيعي.

واذا ما اردنا ان نحلل تركز تجارة روسيا وعلاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط، نرى انها محكومة بثلاثة انواع من العلاقات هي [1]:

1-العلاقات القائمة على اساس مصالح اقتصادية صرفة:

فـ(الاقتصاد) هو: من يتحكم بعملية نموها وتوسعها بعيدا عن اعتبارات السياسة، وهذا النوع من العلاقات نراه في علاقات روسيا مع كل من: تركيا وإسرائيل ومصر، حيث ان التبادلات التجارية بين روسيا وتركيا تاخذ منحى تصاعدي، وذات قيمة اقتصادية مرتفعة نسبيا، فتركيا واحد من الشركاء لروسيا، واذا ما استثنينا تجارة النفط والغاز من تجارة روسيا مع دول اوروبا والصين فان نسبة الـ(5%) التي تشارك بها تركيا في تجارة روسيا الخارجية سترتفع إلى(12%)، وهذه التجارة هي في ارتفاع مضطرد، اذ كانت (3.9) مليار/ دولار عام 2000 واصبحت(31.1) مليار دولار عام 2012، وهي تشمل انواع مختلفة من السلع والخدمات التي يتم التجارة بين الدولتين بها: (غذائية وصناعية)، وبالطبع تستورد تركيا جزء من احتياجاتها من الطاقة من روسيا.[2] اما علاقات التجارة بين روسيا وإسرائيل فانها ايضا تقوم على الاعتبارات الاقتصادية على الرغم من عدم اغفال الجوانب السياسية التي تجعل روسيا تتطلع إلى إسرائيل لاسباب أقلها إنها تريد جعل إسرائيل واحدة من المداخل المعتمدة لتحسين العلاقة مع الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة، وايضا لارضاء الاقلية اليهودية المتنفذة في روسيا وايضا لجذب رؤوس الاموال اليهودية إلى روسيا. وعموما فان التجارة الروسية الإسرائيلية ارتفعت من نحو(1.2) مليار دولار عام 2000 إلى

---

[1] -ينظر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الايكونومست، تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية، استخرج بتاريخ: 30 كانون الاول 2014، ص20-21.
http://www.economistinsights.com/sites/default/files/Arabic%20final.pdf

[2] –Şener Aktürk, Turkısh–Russıan Relations, 2002–2012, op. cit, pP19.
Also: UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, op. cit, p: 6.

نحو(3.6) مليار دولار عام 2012، وهذا الارتفاع سببه كون سعة حجم سوق إسرائيل محدودة بحكم إنها كيان صغير في عدد سكانه (اقل من سبعة مليون انسان) على الرغم من ارتفاع مؤشر الاستهلاك والتصنيع داخله، والتبادل التجاري بين الدولتين يشمل: سلع وخدمات مختلفة صناعية وغذائية والكترونية..، ونحو(45%) من تجارة (اسرائيل) الى روسيا انما هي تجارة تتعلق بالماس والمعادن النفيسة، بينما تصدر روسيا اليها ما نسبته (35%) من اجمالي تصديرها على شكل طاقة نفطية وغازية، و(55%) تشمل: المكائن وأجهزة الاتصال الهاتفي والتلغرافي واللاسلكي ضمنا والأجهزة الطبية ومنتجات الصناعة الكيميائية والغذائية والمستحضرات الطبية. وتستند العلاقات الروسية الاسرائيلية الى الاتفاقية الروسية الاسرائيلية في نيسان 1994، الى قضت بمنح الدولتين نظام افضلية قصوى في التجارة. وشملت الاتفاقية فقرات تتعلق بتوسيع التعاون التقني والزراعي، والغاء الضرائب المزدوجة وتوسيع الابحاث الفضائية وفي تكنولوجيا المعلومات، وقطاع اعمال الماس.[1].

والعلاقة الاخرى المهمة هي علاقات روسيا مع مصر، فالاخيرة بها كثافة سكانية مرتفعة الا ان ما يعيبها ان القدرة الاستهلاكية فيها والقدرة الشرائية منخفضة، بحكم انخفاض معدل نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، ومع ذلك ارتفعت تجارة الدولتين من (0.6) مليار دولار عام 2000، إلى نحو (9.3) مليار/ دولار عام 2012، وهذا التحول في التجارة بين الدولتين اشرت ان روسيا ومصر اتجهتا إلى تحسين علاقاتهما بشكل عام ، صاحبه رغبة روسية بالتوسع في اسواق جديدة خارج اوروبا، وكانت هناك رغبة مصرية بفتح افاق جديدة امام الاسواق المصرية فضلا عن الاسواق الاوروبية والأمريكية، وعموما فان التجارة بين الدولتين تشمل سلع وخدمات مختلفة واهمها السلع الغذائية والصناعية والالكترونية، فمصر تستورد من روسيا: معادن ومواد غذائية مختلفة ومكائن، في حين تصدر لها: منتجات زراعية وسلع استهلاكية. وشهدت هذه العلاقات اول توسع

---

[1] –ينظر: العلاقات الروسية الإسرائيلية، استخرج بتاريخ: 3 نيسان العام 2014:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9

Aktürk, Turkısh–Russıan Relations, 2002–2012, op. cit, pP19.

Also: UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, op. cit, p: 6.

لها عام 2001، بزيارة الرئيس المصري الاسبق (حسني مبارك لروسيا) اعقبها بزيارات ثلاث اخرى لروسيا عام (2005) و (2006) و (2008)، شملت الاتفاق على انشاء منطقة صناعية خاصة في مصر يساهم بانشائها الراسمال الروسي، فضلا عن تعهد روسيا بانشاء محطة للطاقة النووية في مصر تستخدم في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة الذرية[1].

2-العلاقات القائمة على اساس المصالح السياسية اكثر منه على اساس المصالح الاقتصادية:

وهذا النوع من العلاقات نراه في علاقات روسيا مع كل من ايران وسوريا، فالمعروف إن كل من الدولتين تعانيان تداعيات العقوبات الاقتصادية الغربية عليهما منذ منتصف العقد الماضي وما بعده، وهذا يعني إن تعاملهما التجاري سيكون أما إقليميا او مع دول لا تدعم تلك العقوبات، وفيما يتعلق بايران فان روسيا تنظر إلى التعامل معها على اساس اعتبارات متعلقة بتعزيز قوة ايران سياسيا في المجتمع الدولي بحكم إنها منطقة نفوذ روسية او انها حليف لروسيا في النظام الدولي، او في ادنى اعتبار إنها ليست واقعة تحت الوصاية الأمريكية، وعلاقات الدولتين تطورت بشكل محدود قياسا إلى حجم السوق الايرانية وعدد سكانها، من نحو (0.7) مليار دولار عام 2000، إلى نحو (3.1) مليار دولار عام 2012، وهي اجمالا تبادلات محدودة كان يمكن ان تتسع إلى عدة اضعاف على غرار حالة تركيا؛ كون حجم الاقتصادين: التركي والايراني متقاربين نسبيا. اما بخصوص التبادلات التجارية بين الدولتين، فهي تشمل: سلع وخدمات مختلفة؛ اهمها (غذائية

1 -ينظر: روسيا توقع اتفاقا لبناء محطة كهروذرية لمصر، روسيا اليوم، استخرج بتاريخ: 2 شباط العام 2015:
http://arabic.rt.com/news/773604-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA/
also: Aktürk, Turkısh-Russıan Relations, 2002-2012, op. cit, pP19.
Also: UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, op. cit, p: 6.

وصناعية والكترونية.)[1].اما العلاقات التجارية مع سوريا، فالواضح: إنها تتعلق بالعوامل السياسية، كون اقتصاد سوريا يعكس كونها بلد صغير نسبيا، فضلاً عن انها ارتبطت على مدى عدة عقود بالسياسة الروسية، ومع اتجاه الغرب إلى فرض عقوبات على سوريا وحدثت الازمة السورية، فان روسيا توجهت اليها اقتصاديا على نحو يكافئ التوجه العسكري فيها، وبلغت تبادلاتهما التجارية عام 2000، نحو(0.2) مليار/ دولار وارتفعت إلى(1.3) مليار دولار عام 2012[2].

3-ويبقى هناك علاقات روسيا مع دول مجلس التعاون الخليجي:

إن تلك العلاقات تتميز: بكونها تعبير عن إنفتاح يزاوج بين السياسة والاقتصاد، فمن ناحية كل من الطرفين هو مصدر للموارد الهيدروكاربونية (نفط وغاز)، وحجم تجارتهما السلعية متباين، فروسيا تشكل التجارة السلعية فيها نحو ثلث تجارتها الكلية البالغة نحو (839) مليار/ دولار عام 2012، اما دول مجلس التعاون الخليجي فلا تزيد في افضل الاحوال (الامارت العربية) على(32%) وباقي

---

[1] - .سعد الحمداني، العلاقات الروسية الايرانية، 2003- 2010، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (21) ، 2012، ص35، وص41. وايضا:

Aktürk, Turkısh-Russıan Relations, 2002-2012, op. cit, pP19.

Also: UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, op. cit, p: 6.

2 - وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 03 أبريل العام 2012 :

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm

فرح زمان ابو شعير، العلاقات الإيرانية-الروسية: شراكة حذرة تميز حلف الضرورة، الجزيرة للدراسات، الدوحة،

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/201310710612251555.htm

وايضا: آنا بورشفسكايا، مصالح روسيا الكثيرة في سوريا، معهد واشنطن، استخرج بتاريخ: 24كانون الثاني/يناير العام 2013:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria

also: Aktürk, Turkısh-Russıan Relations, 2002-2012, op. cit, pP19.
Also: UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, op. cit, p: 6.

الدول تصل إلى (7%)، واغلبه يتعلق بتجارة (ترانزيت) او تجميع او مواد غذائية،.. والنقطة الاخرى المهمة هنا، ان دول مجلس التعاون ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات سياسية وعسكرية متينة، وهي تؤثر في توجهات دول المجلس الاقتصادية، بشكل آو بآخر.

وعموما فإن دول المجلس ومنذ عام 2001، اتجهت إلى البحث عن بدائل اقتصادية وسياسية لعلاقاتها خارج المنظومة الغربية بحكم القيود التي فرضها الغرب على دول المجلس خاصة في اطار سياسات غربية عامة للتعامل، والحد من ما سماه بـ(الارهاب)، وهو امر دفع التجار والمستثمرين الخليجيين إلى التوجه المحدود صوب روسيا وشرق آسيا، واذا ما نظرنا إلى التجارة الثنائية بين روسيا ودول المجلس سنراها كانت نحو (0.6) مليار/ دولار عام 2000، وارتفعت إلى نحو (5.2) مليار/ دولار عام 2012. وتشكل الصادرات الخليجية الى روسيا ما قيمته نحو (0.9) مليار/ دولار، واغلبه يتعلق بمنتجات هيدروكاربونية مختلفة. اما صادرات روسيا لهذه الدول فكانت بنحو (4.3) مليار/ دولار، وهو يشمل سلع وخدمات مختلفة منها: مكائن وسلع غذائية واستهلاكية ، ومحطات لانشاء الطاقة الكهربائية وبعض منظومات الاسلحة[1].

ويمكن ايضا عد العلاقات الروسية_العراقية واقعة في هذا التصنيف، فالعراق كان تحت نظام العقوبات قبل عام 2003، وكان امكانية تطوير العلاقات العراقية الروسية محددة، لذلك لم يتجاوز سقف التعاملات التجارية بينهما نحو (1.3) مليار دولار عام 2000، اما بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة، فان العراق قد صار مقيد بقيود سياسية جديدة، لكن حجم التوافق العراقي الأمريكي الرسمي ما زال غير متطابق بحكم كون النخب السياسية العراقية الحاكمة لها علاقات اقليمية لا تتفق او تتطابق مع الإستراتيجية الامريكية، إنما هناك خلاف بينهما، وخصوصا ما تعلق

---

1 – Aktürk, Turkısh–Russıan Relations, 2002–2012, op. cit, pP19.

Also: UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, op. cit, p: 6.

وايضا: فلاديمير يفتوشينكوف، العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون، استخرج بتاريخ: 2 نيسان العام 2014:

http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050119172805&art=20050202214752

وايضا: تقرير، منتدى روسيا – مجلس التعاون الخليجي يحتضن فرص أعمال جديدة، استخرج في: 27 شباط العام 2014:

http://arab.rbth.com/economics/2014/02/27/–_26303.html

منها بعلاقات العراق وايران، فايران كما نعرف إن علاقاتها غير ودية مع الولايات المتحدة، وهو الامر يجعل العراق في وضع غير مستقر بعلاقاته مع الولايات المتحدة ويتوقف امر تلك العلاقات على العلاقات الأمريكية الايرانية[1] هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فإن العلاقات العراقية مع الولايات المتحدة لم تحقق للعراق كل ما كان يصبو اليه، فاغلب التعاقدات بين الدولتين لم يتم تنفيذها وخصوصا العسكرية ، وهو ما دفع العراق إلى الانفتاح على اسواق مختلفة ومنها الروسية والاقليمية، وهو ما تم ملاحظته في ارتفاع التبادل التجاري بين روسيا والعراق إلى مستوى (4.2) مليار/ دولار عام 2012، ويتضمن التبادل السلعي والخدمات انواع متعددة منها اجهزة الكترونية ومكائن وسلع غذائية (الحنطة) وصناعية: (في الصناعات النفطية والكهربائية) وخدمية..[2].

ثانيا: الاستثمارات:

اما فيما يتعلق بـ(الاستثمارات) الروسية في دول الشرق الأوسط، والاستثمارات الشرق اوسطية في روسيا، فالواضح ان الاستثمار في عالم اليوم يأخذ جانبين: استثمارات في اطار ما يعرف بالصناديق السيادية (حكومي)[3]، واستثمارات فردية او في اطار شركات خاصة هذا من

---

1 –ينظر: باسم راشد، المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، 2013، ص32، وص35. وايضا:

Aktürk, Turkısh–Russıan Relations, 2002–2012, op. cit, pP19.

Also: UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, op. cit, p: 6.

2 –ينظر: تقرير، روسيا تزود العراق بصواريخ ومدافع بقيمة مليار دولار، موقع كتابات، استخرج بتاريخ 30 تشرين الاول العام 2014:

www.kitabat.com/ar/pdf/42150.html

also: Aktürk, Turkısh–Russıan Relations, 2002–2012, op. cit, pP19.

Also: UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, op. cit, p: 6.

3 –تقدر مثلا اقيام الصناديق السيادية، في الكويت بـ: (213) مليار/ دولار، وفي الامارات بنحو (875) مليار/ دولار، وفي السعودية بنحو (290) مليار/ دولار، والصين بنحو (311) مليار/ دولار، وروسيا بنحو (157) مليار/ دولار، وفق احصاء عام 2007، ينظر: عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر،، العدد (6)، 2009، ص3، وص5.

جانب، ومن جانب اخر فان كل من الطرفين: روسيا ودول الشرق الأوسط عامة انفتحت على النظام الراسمالي، واعدت الاستثمار طريق لتحقيق ثلاث غايات، وهي[1]:

1. توسيع منظومة العلاقات الثنائية، وتقليل حدة المنازعات بين الدول، فكلما ازدادت شبكة الروابط بين الدول كانت كلف التخلي عنها مكلفة، مما تجعل الدول تفكر قليلا في التخلي عن المزايا المتحققة منها.

2. البحث عن توسيع هامش الربح، عن طريق البحث عن فرص اقتصادية مغرية، فالاموال تتجه حيث موجود هامش ربح يغري للدخول فيه، ومادام انه في وضع المنافسة التجارية والاقتصادية تقل قيمة الحدود بين الدول، فإن رأس المال ينتقل إلى ان يجد اتفاقا له مع الربح المتوقع. وكلما توسع السوق كلما كانت إمكانية الحصول على فرص افضل في اقصى إحتمالاتها.

3. البحث عن مصادر تمويل للمشاريع المختلفة التي تعجز قدرة الدولة في النظام الرأسمالي او انها لا ترغب بتناولها او الدخول فيها وتتركها لرأس المال المحلي او الاجنبي، فالدولة في عالم اليوم لا تقوم بكل الوظائف الاقتصادية انما تترك تلك الوظائف للقطاع الخاص والاستثمار، وهي تدير مسألتين هما: تنظيم الانشطة الاقتصادية، وفرض الضرائب عليها. ومادام إن رأس المال المحلي لا يمكن ان يغطي كل الاحتياجات التنموية الوطنية، فإن الحاجة تصير إلى دخول الاستثمارات الاجنبية للبلد، فكلما كانت الفرص واعدة التي تمنحها الدولة للاستثمارات كلما كان امكانية تعجيل بناء الدولة اقتصاديا متاحا، فالاستثمار لا يأتي بصيغة رؤوس اموال جامدة فقط، وإنما يأتي معه التكنولوجيا التي يبنى بها المشروع الاقتصادي قيد الاستثمار.

---

1 – احمد زكريا صيام، اليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (3)، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص84، وص87. وايضا: قموح عبد المجيد، العلاقات التجارية الدولية، جامعة التكوين، تونس، 2013 ص15، وص17.
http://www.ao-academy.org/docs/al3ilaqat_altijariyah_aldowaliyah_2403009.pdf

ان مراجعة حالة روسيا ودول الشرق الأوسط على صعيد الاستثمار الاجنبي يبين الآتي:

ان دول منطقة الشرق الأوسط عامة باستثناء إسرائيل وتركيا هي دول مصدرة لرؤوس الاموال والاستثمارت إلى خارجها، في حين ان روسيا هي: دولة تستقطب الاستثمارات الاجنبية. لكن هذا الامر لا يؤخذ على علاته، فاذا ما أتينا إلى دول الشرق الأوسط سنلحظ الاتي:

ان هذه الدول؛ وبسبب الوفرة المالية المترتبة على تصدير الموارد الهيدروكاربونية صارت تتجه إلى استثمار او ايداع الوفرة المالية في البنوك الغربية، لكنها في الوقت ذاته بدأت تدرك إنها بحاجة إلى استثمارات تفوق قدراتها المالية لتاهيل بنيتها التحتية عامة: (تأهيل الحقول النفطية لتستمر بالانتاج، وبناء متطلبات الحياة المدنية والصناعية)، وهو امر جعلها تنفتح على الاستثمار الاجنبي.

واليوم، يمكن ملاحظة الاتي:

فيما يتعلق بروسيا، فان جاذبيتها على استقطاب الاستثمارات الاجنبية تاتي في المرتبة (120) عالميا في عام 2012، قياسا بقوة الجذب الأمريكية التي تجعلها تأتي في المرتبة الرابعة عالميا[1]. وعلى الرغم من ذلك، فإن تدفق الاستثمار الاجنبي إلى روسيا مرتفع نسبيا وقدر عام 2014 بنحو (57.5) مليار/ دولار، وهو اقل مما دخل الولايات المتحدة (178) مليار/ دولار، اما ما يتعلق بتدفق الاستثمارات الشرق اوسطية إلى روسيا فالواضح إن اغلب تلك الاستثمارات توجهت إلى روسيا في اعقاب القيود التي فرضتها الولايات المتحدة والغرب على حركة رؤوس الاموال الاجنبية بها في عام 2001، وقد بلغ المتراكم منها عام 2014، نحو (42) مليار دولار، واغلبه استثمار في الحقول الاتية:(المصارف، والصناعات، وقطاع الانشاءات)، واغلب تلك الاستثمارات اتت كالاتي: استثمارات الخليجيين العرب وتقدر بنحو (34) مليار/ دولار، واستثمارات عربية اخرى

1 -Deutsche Bank, Markets in 2012, Foresight with insight, Economics and Geopolitics, Global Head of Research: David Folker And Landau, 2013, p:7.

وايضا: عاطف لافي مرزوك، تحولات الاستثمار المباشر بعد الازمة العالمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العدد (8)، 2013، ص130،وص131.

تقدر بنحو (3) مليار/ دولار، واستثمارات تركية تقدر بنحو (7.3) مليار دولار، اما الاستثمارات الايرانية والسورية، فهي بسيطة جدا لا تتعدى بضع ملايين من الدولارات؛ ويبقى الاستثمارات غير المقدر حجمها هي الاستثمارات الإسرائيلية في روسيا[1].

اما فيما يتعلق بالاستثمار الروسي في دول العالم، فقد بلغ حجمه الكلي عام 2004، نحو (49.3) مليار/ دولار، وفي منطقة الشرق الأوسط، فانه اتجه إلى التوسع منذ عام 2000، بحثا عن تعظيم الفرص الاقتصادية والربح، وقد بلغ المتراكم منه عام 2014، الاتي: الاستثمارات الروسية في دول مجلس التعاون الخليجي يقدر بنحو (13) مليار/ دولار، وفي باقي الدول العربية بنحو (27.1) مليار/ دولار اغلبه في سوريا، وفي تركيا نحو (4.5) مليار/ دولار، وفي ايران نحو (27) مليون /دولار وياتي تواضعها بحكم العقوبات الغربية والاممية على ايران [2].

المطلب الثاني: التعاون العسكري الروسي مع دول الشرق الأوسط والتحالفات العسكرية:

يعد التعاون العسكري واحداً من اهم الدوال او المؤشرات على وجود علاقات جيدة بين الدولتين، ويمتد التعاون العسكري إلى حيز واسع، يشمل: (التسليح والتدريب والتجهيز والدعم العسكري)، وكلها سواء تمت باتفاقات عسكرية جماعية أم ثنائية أم من دون اتفاقات صريحة ،وإنما بتفاهمات ثنائية مؤشرات على وجود علاقات جيدة بين الدول ذات العلاقة.

ان دول الشرق الأوسط لا يمكن ان تصل إلى روسيا عسكريا من حيث إمتلاكها لقدرة تجهيز روسيا بالسلاح او التدريب او المعدات او ان تنشر قوات على الاراضي الروسية باستثناءات متعلقة بـ(إسرائيل) التي زودت روسيا بمراحل مختلفة ببعض الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية بعد عام 1991، وسببه مختلف بشانه بين كونها رغبة بالحصول على تكنولوجيا متقدمة تطورها اسرائيل، وتبيعها لاغراض تجارية، او نتيجة وجود ضغوط من قوى يهودية على روسيا من أجل توفير موارد

1 –سلام السعدي، إيران وروسيا تغيّران خارطة سوريا الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص3.

2 – ن. م محمدوفا، روسيا وإيران: التناقضات والمصالح المشتركة، مصدر سبق ذكره؛

وايضا: تقرير الاستثمار العالمي 2014، مصدر سبق ذكره، ص7، وص14.

تدعم عن طريقها موازنة الدولة الإسرائيلية، على الرغم من أنها لا تزيد عن بضعة ملايين من الدولارات[1]، اما باقي دول الشرق الأوسط فإنها تتعاون عسكريا بدرجات مختلفة مع روسيا.

اما فيما يتعلق بالاتفاقات العسكرية، فروسيا لا يجمعها حلف عسكري مع دول اخرى منذ تفكك حلف (وارسو) عام 1989، وهي ترتبط بعلاقات تعاون عسكرية مع كل من ايران وسوريا، وباقي الدول الاخرى، ومضمون هذا التعاون يشمل: (التسليح والتدريب والتجهيز والدعم العسكري)، واذا ما اتينا إلى التسليح، فإن روسيا تزود دول المنطقة كافة بأسلحة ومعدات بنسب وكميات مختلفة، فخلال المرحلة مابين العامي (1997- 2006) مثلا، زودت روسيا دول المنطقة بأسلحة ومعدات بلغت اقيامها كما في الجدول (2-2) الآتي:

1 -ينظر: *اتجاهات ومؤشرات صفقات السلاح العالمية*، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ، استخرج في: 8 ايار العام 2014:

http://www.ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/206

جدول (2– 2): الموردون الرئيسيون للأسلحة والمعدات العسكرية لدول الشرق الأوسط للمدة مابين (1997– 2006)، بمليون دولار:

البلد المتلقي	البلدان الموردة					
	الولايات المتحدة	روسيا	الصين	الاتحاد الاوروبي	بلدان اخرى	المجموع
العراق	63	68	–	131	135	397
ايران	–	3437	840	10	237	4524
إسرائيل	5503	–	–	1121	–	6624
سوريا	–	512	–	–	92	604
بلدان مجلس التعاون الخليجي	9972	404	89	10576	496	21537
المجموع	15538	4421	929	11838	960	33686

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي 2007، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، بيروت، 2007، ص591.

ومن الجدول اعلاه يتبين إن روسيا تتعاون عسكريا مع دول الشرق الأوسط، واغلبه يتعلق بتصدير اسلحة وبعض الاستشارات والخدمات العسكرية[1]، وحصة روسيا في سوق السلاح العالمي تزداد بشكل مضطرد، لاعتبارات تتعلق بكون الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي يضعون قيود امام استخدام السلاح المصدر منهم إلى دول العالم، وفي افضل الاحوال يضعون خبراء أمريكيون واوروبيون يشرفون على الادامة او حتى على الاستخدام، وهذا الامر يجعل الدول المستوردة تبحث عن موردون اخرون واهمهم روسيا والصين، والتسليح الروسي افضل في

[1] – نزار اسماعيل الحيالي، د.عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (56)، 2010، ص23. وص31. وايضا: ليونيد ايفاشوف، التعاون العسكري الروسي الإيراني، في: 3 ايلول العام 2014:

=http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1414&lang

تكنولوجياته من التسليح الصيني وهو ما يجعله اكثر مرغوبية من قبل الدول الموردة، ودلالة ذلك هو ارتفاع مؤشر بيع روسيا للسلاح عالميا.

لقد زادت روسيا صادراتها من الأسلحة الرئيسية بنسبة 28% خلال الفترة من 2009 وحتى 2013 ، قياسا بالمدة مابين العام (2004) ،وحتى (2008)، وسلمت روسيا أسلحة لـ (52) دولة خلال الفترة من 2009، وحتى 2013، قياسا ب (27) دولة للمدة مابين العامي (2004-2008)، ولكن ذهبت نصف صادراتها لثلاث دول فقط وهي (الهند والصين والجزائر)، وتلقت دول آسيا وأوقيانوسيا (65%) من صادرات السلاح الروسي خلال المدة من 2009، وحتى 2013، تليها أفريقيا بنسبة (14%)، والشرق الأوسط بنسبة (10%)، واكثر الأسلحة الروسية مبيعا هي: السفن (تعد روسيا أكبر مصدر للسفن خلال المدة من 2009، وحتى 2013، بنسبة (27%) من إجمالي عمليات التصدير العالمية)، والطائرات الحربية (ما قيمته (43%) من قيمة صادرات الأسلحة الروسية) والدروع والدبابات والمدفعية، ناهيك عن الأسلحة المتوسطة والخفيفة المختلفة.

ولا يتوقف الامر على ذلك، وإنما هناك قاعدة عسكرية روسية بـ ميناء (طرطوس) في سوريا[1]، وهي تقوم بمهام لوجستية ودعم للاسطول الروسي في البحر المتوسط، كما ان هناك اتفاقات روسية_ تركية تضمن لروسيا مرور اساطيلها عبر الموانئ التركية[2]،

اما دول الشرق الأوسط، فان وارداتها من الأسلحة ارتفعت بنسبة (3%) خلال المدة من عام 2009، وحتى 2013، عنها في المدة من عام 2004، وحتى 2008، وكانت الإمارات العربية المتحدة هي أكبر مستورد للأسلحة في منطقة الشرق الأوسط بنسبة (22%) خلال المدة من عام 2009، وحتى 2013، وتليها المملكة العربية السعودية بنسبة (20%) وتركيا بنسبة (15%). اما المزودون للسلاح فكما مبين الجدول اعلاه، فان نحو (42%) من واردات السلاح إلى منطقة

---

[1] – تشكّل القاعدة البحرية في سوريا (طرطوس) القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، وهي موجودة عملاً باتفاقية بين البلدين عام 1971، ولبقائها اعفت روسيا سوريا من ديون بلغت (9.8) مليار دولار عام 2006، إلى جانب حصول روسيا على بعض التسهيلات، و كذلك في اللاذقية.

[2] –محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية–الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ديسمبر 2014، ص4–5.

الشرق الأوسط تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو (13.1%) تأتي من روسيا، واغلب السلاح الروسي يتجه إلى كل من سوريا وايران، ومنذ عام 2013، انفتحت روسيا على سوقين جديدين للسلاح: احدهما مصر، والاخر العراق، فمصر لم تقف طويلا قبالة تعليق الولايات المتحدة لتجهيزها بالسلاح والاعتدة حيث اتجهت إلى روسيا واشترت منها بعضا من احتياجاتها الدفاعية، اما العراق فقد وقع صفقة لشراء أسلحة قدرت قيمتها عام 2013، بنحو (4.2) مليار دولار[1].

إذ تعد تجارة الأسلحة دالة مهمة على عمق الروابط السياسية بين الدول التي تتبادلها، لذلك فإن مؤشر تبادل الأسلحة يدل على وجود علاقات سياسية روسية وثيقة مع كل من: سوريا وايران، وبدأ تنامي علاقات اخرى مع مصر، ونسبيا مع العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصا مع الامارات العربية[2].

وقد شكلت الازمة في سوريا، بعد اندلاعها عام 2011 ، منعطفا لان تتجه روسيا إلى دخول الاحداث الشرق اوسطية بثقل سياسي وعسكري واضحين، إذ تبين لروسيا ان الولايات المتحدة تدير الاحداث لتغيير الخريطة السياسية في المنطقة[3]، وهو ما دفع روسيا لأن ترفع معدلات تجهيزها لكل من ايران وسوريا بالأسلحة، واشترت ايران منها أسلحة تقدر بقيمة (700) مليون/ دولار عام 2012، بعد ان كان معدل تجهيزها عام 2008، نحو (340) مليون/ دولار. اما سوريا فانها رفعت معدل تجهيزها بالسلاح بنسبة (511%)عام 2012، عنه عن عام 2010، وكانت نسبة

---

1 – التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، 2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، 2014، ص257، وص258.

2 –عماد فوزي شُعيبي، حرب القواعد والنفوذ الأمريكية الروسية، مجلة السياسي، لمعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ابريل العام 2012:

http://www.syasi.com/new/165/5058-2010-06-25-12-50-56

3 – وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص4.

التجهيز للسلاح إلى سوريا هي من الدول الاتية: (71%) من روسيا (960 مليون دولار)، و (14%)من ايران، و (11%) من بيلاروسيا و (3%) من كوريا الشمالية و (1%) من الصين[1].

مما تقدم يتضح: ان لروسيا حضور عسكري في الشرق الأوسط، وهو مع الحضورين: السياسي والاقتصادي يقود إلى: وجود روسي، وما كان لدولة ان توجد في محيط يسوده ثنائية الصراع–التنافس إلا دلالة على أنها تتمتع بقدرة تنافسية تؤهلها للتعامل مع التفاعلات الاقليمي في الشرق الأوسط، وقدرة تنافسية تؤهلها للتعامل مع القوى الكبرى التي لها مصالح في المنطقة وهي الولايات المتحدة.

---

[1] – معهد استوكهولم الدولي: استيراد سوريا السلاح ارتفع 5 أضعاف خلال 5 سنوات، الشرق الأوسط اللندنية، 19مارس 2013 العدد (12530)

المبحث الثالث: القدرة التنافسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط:

بعد ان تم بيان القدرة التنافسية لروسيا في الشرق الأوسط، سنعمد في هذا المبحث إلى توضيح القدرة التنافسية للولايات المتحدة في المنطقة، وعلى غرار الانموذج الروسي، وذلك عن طريق مطلبين نتناول في اولهما حجم التجارة الخارجية: سلعية وطاقة واستثمار أمريكي مع دول الشرق الأوسط، وفي آخر سنتناول موضوع التعاون العسكري الأمريكي مع دول الشرق الأوسط.

المطلب الاول: التجارة الخارجية والاستثمار للولايات المتحدة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط:

لبيان اتجاهات التجارة والاستثمار الامريكيتان مع دول الشرق الاوسط، يقتضي الحال ان يتم توضيح ما عليه تلك المصالح، وقبلها كيف اسست الولايات المتحدة لهما؟

اولا: التاسيس لمصالح الولايات المتحدة:

ان مما لا غبار عليه: ان الولايات المتحدة تتفاعل مع العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية بمستوى دولة عظمى، ترغب عن طريقها بالمحافظة على موقعها في الريادة العالمية، ومن هنا فإن تحليل قدرة وتعامل الولايات المتحدة التجاري والاستثماري مع دول الشرق الأوسط يقتضي التعامل مع مسالتين هما:

الاولى/ متعلقة بوضع الولايات المتحدة وكيفية تعاملها مع العالم، والآخرى/ متعلقة بكيفية تعاملها الاقتصادي مع دول الشرق الأوسط.

أما فيما يتعلق بالنقطة الاولى، فالواضح، ان الولايات المتحدة وكما تم توضيحه بالفصل الاول هي قوة عظمى وفقا لمؤشرات قابلة للادراك والمقارنة:(ناتج قومي، ومتوسط دخل الفرد، وحجم التجارة الخارجية ،والانفاق العسكري)،

وهي بتلك الصفة احتلت مكانة القوة العظمى في العالم، فصارت تتعامل وفقا لهذا المنطق مع كل الدول والاقاليم الموجودة على الكرة الارضية في كل القارات، ووضعتها بمستويات مختلفة في علاقات الامن القومي، فكانت أمريكا اللاتينية واوروبا الغربية وشرق آسيا والشرق الأوسط من دوائر الامن القومي التي يمكن للولايات المتحدة ان تستخدم كل الوسائل في سبيل المحافظة عليها تحت السيطرة الأمريكية.

ولما كانت عناصر القوة الأمريكية قد استقرت عام 1945 على معدلات غير طبيعية؛ بسبب وضع اوروبا وباقي دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تخرج باكثر من ثروات العالم وعناصر قوته، مما سمح لها ان تصوغ مؤسسات النظام الدولي لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية: (سياسياً/ بصياغة الامم المتحدة، ومجلس الأمن: كدالة على قوتها، واقتصادياً/ عبر صياغة مؤسسات برتن وودز،[1] وما رافقها من تشكيل صندوق النقد والبنك الدولي واتفاقات الكات، وكلها كانت دالة على قوة الولايات المتحدة كمركز للاقتصاد العالمي، وثقافياً/ بقت الولايات المتحدة حتى القرن الحالي مصدر لأغلب المعلومات المتدفقة في العالم، ومصدر للجاذبية في العالم، ومصدر تحتذي به دول وشعوب العالم في ميدان الادارة وطريقة الحكم والحريات، وعسكريا فان القدرات الذاتية وقدرات حلف الاطلسي جعلتها تتربع على قمة الهرم الدولي بلا مقيدات فعلية)، ورافق كل ذلك طرق ادارة لاعمال البحث والتطوير، مما سمحت لها بابتكار كل ما يساعدها على البقاء في قمة الهرم الدولي.

---

[1] –اتيش ريكس غوش، في مركز الصدارة، نشرة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر العام 2014:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/09/pdf/ghosh.pdf

وخلال تاريخها الحديث (1945– 2001)، شهدت الولايات المتحدة تراجعا في قدراتها على مستوى العالم، فعلى الرغم من ان عناصر قوتها تنمو إلا أن نموها لم يكن ليكافئ نمو قوة القوى الاخرى، واسترجاع القوى الاخرى لمكانتها الطبيعية التي تضررت في الحرب العالمية الثانية، فسرعان ما صعدت اليابان لتحتل موقعها الطبيعي، وصعدت قوى اوروبا الغربية، وصعدت الصين، وكان هذا الصعود في قيمته الكلية يفوق النمو في القدرات الأمريكية، لذلك شهدنا تراجع لمكانة الولايات المتحدة من كونها تستحوذ على (54%) من قوة العالم اقتصاديا عام 1946، إلى كونها تاخذ ما نسبته (26%) من قوة العالم اقتصاديا، ولكن الامر اخذ خلال العقود الاخيرة منحى اخر، فالعالم انفتح على تنافسية كانت الولايات المتحدة تدفع اليها بقوة، داعية إلى تحرير التجارة العالمية، إلا ان هذا المبدأ صار يشجع الدول الاخرى على تحقيق معدلات نمو تفوق نظيرتها الأمريكية، وتبين وجود اختلالات هيكيلية في الاقتصاد الأمريكي، وهو ما يمكن ان ينتهي إلى ان الولايات المتحدة ستكون قوة كبرى من بين عدة قوى خلال العقدين القادمين، وستفوقها الصين بعدة اضعاف من حيث الناتج القومي خلال ثلاثة عقود من الزمن، اما عسكرياً/ فان الولايات المتحدة بدأت تنسحب من الخوض في حربين في آن واحد، وهو مبدأ ساد حتى العام 2005، لتتبنى طرح يدعم الحلفاء على اداء ادوار نيابة عن الولايات المتحدة، ولتقوم الاخيرة باداء دور حامل الميزان في الصراعات الإقليمية، وهو امر اشره ايضا مسألتين مرافقتين: تقليل نسب إنتشار قواتها في مناطق شرق آسيا ووسط اسيا، والاتجاه إلى خفض كلي لعدد قواتها العسكرية المنتشرة في العالم، والاخرى/ الاتجاه إلى بناء عقيدة قتالية تشرك شركات امنية وجيوش صغيرة تقوم باداء مهام قتالية محدودة وصغيرة ويسندها أسلحة معدة لهذا الغرض، اي التحول من نظريات التعرض الكلية إلى نظريات الحروب الصغيرة والمحدودة[1].

اما سياسياً/ فان النظام الذي تم بناءه في عام 1945، متمثلا بمجلس الامن والثنائية القطبية سرعان ما دعت الحاجة لتعديله عام 1991، وما بعده، وظهرت اطروحات عام 1994، وما بعدها بضرورة تفهم التحول في علاقات القوة وضرورة اضافة اليابان والمانيا وجنوب افريقيا والهند

---

[1] –التكهنات العالمية فى العام 2014..السياسة الامنية الأمريكية فى مفترق الطرق، مجموعة باحثين في الأمن الدولي والإقليمي، ترجمة لواء اح م / محمود مرسى طلبة ، المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر العام 2013: http://democraticac.de/wordpress/archives/9943

والبرازيل ونايجيريا إلى المجلس ضمن طروحات عدة لتوسيع مجلس الامن[1]، وكلها اشرت الى ان النظام الدولي سياسيا لم يعد نظاما احادي القطبية إنما نظاما متعدد الاقطاب.

الوضع اعلاه قاد الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة سياساتها عام 2001، ثم في عام 2008، اما في العام 2001 فقد شهد بروز المحافظون الجدد[2] على قمة الهرم السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعهم الادارة الأمريكية إلى تبني القوة في التعامل مع الاحداث السياسية الدولية، مستغلة الخلل الواضح في القدرات بين الولايات المتحدة ومنافسيها، لذلك انخرطت الولايات المتحدة في جهود احتلال افغانستان، ومن بعده العراق، ومن بعدهما نشر الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية[3].

وانتهت تلك السياسة إلى جعل الولايات المتحدة تتقدم في اقاليم وسط آسيا، وفي احداث وتفاصيل الشرق الأوسط، وهو امر تسبب: بان ترتفع فاتورة الكلف الذي تتحمله الولايات المتحدة حتى قدره البعض بانه تجاوز حاجر الـ(3000) مليار/ دولار عام 2009[4]، وهو امر دفعها إلى تبني استراتيجيات جديدة تقوم على اساس الانسحاب من بعض التفاعلات الدولية، واشراك القوى الإقليمية الحليفة، والتحول عن نظرية خوض حربين في آن واحد إلى امكانية خوض حروب عبر

---

1 –ادريس لكريني، مجلس الأمن في عالم متحول: واقع الانحراف ومتطلبات الإصلاح، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد العاشر، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، شتاء 2008،، ص6، وص9.

وايضا: خلفان كريم، مجلس الامن وتحديات السلم والامن العالميين، مجلة الفكر، العدد (10)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص47، وص51.

2 – حسين حافظ وهيب، المرتكزات والتحولات الاساسية للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دراسات استراتيجية، العدد (110)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2013، ص39–40.

3 –علي بشار بكر اغوان، الفوضى الخلاقة ، العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013، ص301، وص318.

4 –جوزيف ستيغليتز، و ليندا بيلميز، حرب الثلاثة ترليونات دولار، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2009، ص 302.

ادريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لاحداث 11 سبتمبر، المطبعة والوارقة الوطنية، مراكش، 2007، ص ص17، وص22.

الشركات الامنية المتعددة الجنسية، والى تهيأة جيوش صغيرة لمهام قتالية محدودة، وليست دائمية[1].

ذلك التحول، كله كان بقصد: تقليل الكلف، والتحول إلى توفير الموارد بما يمكن الولايات المتحدة من تعزيز قدرتها التنافسية في العالم، وهذا الامر لم يعفها من الوقوع في شرك الازمة المالية العالمية عام 2008 وما بعده، لذلك رأينا: ان الولايات المتحددة اتجهت إلى طلب دعم القوى الحليفة لها من أجل ضخ اموال تكفي لنهوض اقتصادها الذي صار على حافة الانهيار عندما حدثت ازمة داخلية في الولايات المتحدة بشان الموافقة على رفع سقف الدين الداخلي، الذي وصل عام 2014، إلى نحو(17) الف مليار/ دولار[2]. وكان اتجاه الولايات المتحدة إلى مصادر الفائض في الاموال: (الصين والشرق الأوسط للاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية)، والى ضخ الاموال في الاقتصاد الأمريكي.

وخلال المدة مابين العامي 2001، و 2015 فان الولايات المتحدة اسست لحضور فاعل في الشرق الأوسط، لا يقوم على اساس محاكاة وجودها لما قبل العام 2001، إنما يقوم على اساس الآتي:

1-الولايات المتحدة لها مصالح في الشرق الأوسط عمرها يزيد على قرن من الزمن[3]:

لقد كانت تلك المصالح مستمدة من اتجاهات للقوى الفاعلة داخل الولايات المتحدة بالبحث عن اسواق للمنتجات الأمريكية، فوصلت المصالح الأمريكية للشرق الأوسط في القرن التاسع عشر، وقبلها في عام 1805، وصلت اولى السفن التجارية الأمريكية إلى سواحل المغرب العربي، واقيمت

---

1 – صالح عباس الطائي خضر عباس عطوان، الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، مجلة قضايا سياسية، العدد 25، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011، ص ص11-13.

[2] –ديفيد سنغر، ميزانية أميركا، عجز هائل قد يغير الوضع الداخلي والدور الخارجي، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (11390)، في 3 :فبراير 2010،

http://www.aawsat.com/email.asp?section=4&did=555626&issueno=11390

[3] – علاء بيومي، من تاريخ علاقات أمريكا الدبلوماسية بالشرق الأوسط، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات–واشنطن، استخرج في: 7 نيسان العام 2013:

http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/598.htm

علاقات تجارية بينهما، اما المشرق العربي والشرق الأوسط عموما، فإنه بدأ الاتجاه إلى التعامل معه عام 1823، عندما ثار اليونانيون على الدولة العثمانية، ودعم الأمريكيون هذا الاتجاه، وما بعده اتجهت الولايات الممتدة إلى تعظيم المصالح الاقتصادية في مناطق: الجزيرة العربية وفي ايران (بلاد فارس في وقته)، وارتبطت المصالح الأمريكية بموضوع النفط، والاستثمار فيه بـ تلك المناطق، بحكم أن السياسة الأمريكية قد حكمت بمبدأ مونرو والعزلة[1] ، كما ان الولايات المتحدة لم تتجه إلى الاصطدام بالمشاريع الكبرى: (بريطانيا وفرنسا)الموجودة في الشرق الأوسط، واستمر الحال حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما إتخذت قرارها بالتمدد في المنطقة بشكل فعلي، ومع اتخاذ بريطانيا لقرارها بالانسحاب من شرق السويس نهاية الستينيات من القرن الماضي اتجهت الولايات المتحدة إلى ملئ الفراغ، ولكن قبله كانت قد اسست لحضورها عسكريا وسياسيا واقتصاديا، فشاه ايران وتركيا وحلف بغداد كلها وقعت تحت تأثير الولايات المتحدة بشكل او اخر، وبانت سياساتها وقوتها في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، عندما فرضت على دول العدوان (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) غداة تاميم مصر لقناة السويس ان توقفت اعمالها العدائية، ثم توسع الامر بعده لتتدخل عسكريا في لبنان عام 1957، ثم تدخلت في حرب 1967، العربية_ الإسرائيلية عندما تدخلت لصالح إسرائيل،..[2].

ووصلت المصالح الأمريكية في المنطقة إلى ذروتها عام 1980، عندما اعلن الرئيس الأمريكي كارتر عن استراتيجيته المتعلقة بمنطقة الخليج ، كون تلك المنطقة تعد جزءاً من الأمن القومي الأمريكي، وان الولايات المتحدة ستستخدم كل الوسائل اللازمة لحمايتها (في اعقاب غزو الاتحاد السوفيتي لافغانستان عام 1978)، وانتهى الامر إلى تأسيس القيادة المركزية الأمريكية وقوات للتدخل السريع في المنطقة.

---

1 –.سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة 1918–1939، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد (49)، 2006، ص199، وص201.

2 –قارن مع: تيم واينر، ارث من الرماد، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص370–371؛

وايضا: عصام خليل محمد ابراهيم الصالحي، توجهات السياسة الأمريكية في الوطن العربي 1945– 1953، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد (97)، ص 4، وص7.

ولم يتم التوقف عند هذا الامر، إنما اتجهت الولايات المتحدة إلى التدخل عسكريا عام (1990-1991)، بـ احداث ازمة اجتياح العراق للكويت، واتجهت إلى صياغة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ، وعن طريقه إلى صياغة النظام الدولي عامة، وهو نظام يقوم على تأكيد مركزية الدور الأمريكي، والتأكيد على ان العالم يعيش حالة القطبية الاحادية في اعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو[1].

2-الولايات المتحدة تحتاج منطقة الشرق الأوسط بما يساعدها على الاحتفاظ بمكانتها ونفوذها العالمي:

فقد رأت الولايات المتحدة عن طريق تحليل طبيعة الانتشار في علاقات القوة، ومعدلات النمو المتحققة في العالم، والازمات والمشاكلات التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي، إلى ان الولايات المتحدة إنما هي: قوة تتجه إلى التراجع، اي ان معدلات النمو لا تتفق مع معدلات النمو الامريكية العالمية، وهو ما سيجعلها مجرد قوة كبرى خلال العقدين القادمين من الزمن[2]، وذلك الامر دفعها إلى تلمس اداتين هما:

الاولى/ البحث في كل ما يعزز قوتها العالمية، وأهمها: بناء قدراتها الاقتصادية، وتعزيز موقع شركاتها في العالم، والمساعدة في فتح الاسواق العالمية، وحرية التجارة، فضلا عن الانفاق على البحث والتطوير، واخيرا التركيز في مسالة صياغة احلاف وعلاقات تحالف واداء ادوار في ادارة التوازنات الإقليمية وعدم الانخراط فيها الا ان كان الامر يتطلب ذلك[3].

---

1 -Ibrahim Alomar, In Economy and Political History of Middle Eastern Oil, Munich Personal RePEc Archive, 2006, ppP 4-6.

2 -اسامة ابو ارشيد، سياسة ادارة اوباما الخارجية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص ص5-7. وايضا: حسام الدين علي مجيد، تجربة بناء الدولة-الامة واثرها في مستقبل الهوية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 39 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص139-142.

3 -J. Boone Bartholomees, Jr, U. S. ARMY WAR COLLEGE GUIDE

والثانية/ البحث في كل ما يعيق نمو قوة القوى الاخرى، وأهمها: توريط القوى المنافسة في منازعات مختلفة، ومثاله الازمة بين روسيا واوكرانيا عام 2014، وقبله الازمة بين روسيا وجورجيا 2008،... وهذا من شأنه ان يدفع القوى المنافسة على توجيه مواردها إلى التعامل مع الاحداث الطارئة والمشكلات الإقليمية اكثر منه الاستمرار بالتعامل مع دعم القدرات للتعامل و التنافس مع الولايات المتحدة.

لقد رأت الولايات المتحدة، في منطقة الشرق الأوسط ما يمكن ان يدعم قدراتها على التعامل مع الواقع الدولي القادم، فالنظام الدولي في الاعوام القادمة سيتجه نحو التعددية القطبية، والشرق الأوسط بحكم موارده وموقعه يتيح لمن يمتلك الافضلية والسبق فيه عناصر قوة: (موارد النفط والغاز، ورؤوس اموال وموقع جغرافي وسوق)..، وكلها تعطي ميزات اضافية للولايات المتحدة.

وبالمحصلة، فإن الولايات المتحدة، تجد في المنطقة ما يمكن ان يحقق لها مزايا نسبية، لذلك اتجهت إلى التعاون اقتصاديا معها[1]، واوجه التعاون الاقتصادي تتخذ جانبين: الاول التبادلات التجارية، والآخر التدفقات الاستثمارية.

ثانيا: التبادلات التجارية:

وفيما يتعلق بالتبادلات التجارية يلاحظ:

ان الولايات المتحدة دولة تجارية، وبلغت تجارتها نحو 3912.2 مليار دولار، عام 2013، وهو يشكل ما مجموعه 18% من التجارة العالمية، وهي تاتي في المرتبة الاولى عالميا، وهذه النسبة تؤشر قوة موقف الولايات المتحدة في السوق الدولية، وقوة مؤشراتها التنافسية، والتي تاتي

TO NATIONAL SECURITY ISSUES, op. cit, pp: 80-89.

1 –اريج دياب، سهر الهنداوي، دراسة حول اتفاقيتي التجارة الحرة الاردنية الامريكية (FTA) والمناطق الصناعية المؤؤهلة (QIZ)، غرفة تجارة عمان، وحدة الدراسات والاتفاقات الدولية، عمان، 2006، ص**5-6**.

في المرتبة الرابعة عالميا وفقا لمؤشر التنافسية العالمي لعام 2014[1]، وهو دالة على قوة الاقتصاد الأمريكي كمحصلة نهائية.

ان حجم التجارة مع دول الشرق الأوسط، والذي اوضحناه في الفصل الاول، فإن حجم التجارة الأمريكية مع دول هذه المنطقة بلغ نحو (174) مليار/ دولار عام 2013، منها (14.5) مليار/ دولار مع تركيا، ونحو(3.5)، مليار/ دولار مع إسرائيل، والباقي مع الدول العربية المحسوبة في الشرق الأوسط، واذا ما اتينا إلى حساب تقدير قيمة التجارة الثنائية إلى تجارة الولايات المتحدة الكلية، فانها تبلغ نحو(4.4%)، وهي نسبة منخفضة جدا قياسا إلى الاهمية السياسية التي تعطيها الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط، اما بحساب تجارة الشرق الأوسط الكلية، فإننا نجد الاتي[2]:

- تجارة العرب الكلية بلغت عام 2013، نحو (2386) مليار/ دولار ، واذا ما استثنينا منها تجارة دول المغرب العربية والسودان، فإن تجارة الدول العربية في الشرق الأوسط تبلغ نحو (1894) مليار/ دولار، وتجارتها مع الولايات المتحدة تبلغ نسبتها اليها نحو (8.2%).
- اما تجارة الولايات المتحدة إلى التجارة التركية الكلية البالغة نحو (403.4) مليار/ دولار،[3] اي ان تجارتها مع الولايات المتحدة لا تشكل اكثر من (3.5%) من التجارة التركية الخارجية.

[1] – احصاءات صندوق البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني العام 2015:

=http://search.worldbank.org/data?qterm=Import+RUSSAIN+TRADE+%24&language=&format

Monthly Bulletin of Statistics, September 2014, pp: 156-157 .United Nations

2 --ريز لطيف صادق، العلاقات الأمريكية-التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية 2003- 2011، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب والعلوم، 2011، ص132.

-التقرير الإقتصادي العربي الحدمو، صندوق النقد العربي واخرون، ابو ظبي، 2013، ص163، وص166، ص414.

3 -بيانات البنك الدولي، موقع البنك، استخرج بتاريخ: 20 تشرين الأول العام 2014:

http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD

Turkey Balance of Trade 1957- 2014, In: 11 Oct 2014

http://www.tradingeconomics.com/turkey/balance-of-trade

- اما تجارته مع (إسرائيل) التي تبلغ حجم تجارتها الخارجية نحو (127.7) مليار/ دولار، فإن حجم مبادلاتها التجارية تبلغ نحو (2.7%) من اجمالي تجارة (إسرائيل) الكلية.

وتلك الاحصاءات تبين إن الولايات المتحدة موجودة اقتصاديا في المنطقة ، لكنه وجود ضعيف قياسا إلى حجم وجودها السياسي، وعموما فإن التجارة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط تتنوع بخصوص السلع والخدمات الاتية:

-موارد الطاقة

-والسلع الصناعية والالكترونية والخدمات.

واذا ما تم الرجوع إلى تجارة النفط، فإنه من الملاحظ ان الولايات المتحدة مستورد للنفط والغاز بنسب تتباين على امتداد تاريخها، فهي مثلا استهلكت نحو (18.5) مليون برميل/ يوم، واستوردت نحو (11.1) مليون برميل/ يوم في عام 2010[1]، اما في العام 2014، فان معدلات الانتاج المحلي بدات ترتفع لاسباب تتعلق بالانتاج الصناعي للنفط من السجيل النفطي. ومع ذلك، فان استيرادها للنفط من المنطقة يقدر بنحو مليوني برميل/ يوم؛ والنسب تتباين بين مدة واخرى. والاهمية لا تتعلق بهذه الكمية المستوردة، إنما تسيطر الشركات الأمريكية على اغلب عمليات سوق

وايضا: مثنى عبد الرزاق الدباغ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في تركيا، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 4، كانون الأول 2005، ص 180. وايضا: نوفل قاسم علي ال عنين الشهواني، اتجاهات تطوير العلاقات التجارية العراقية – التركية، سلسة شؤون إقليمية، العدد (9)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006، ص40. وايضا:

إحصاءات التجارة الخارجية التركية،

استخرج بتاريخ: 3 اذار العام 2014:

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InternationalTrade.aspx

1 -خضير عباس احمد النداوي، تأثير العامل النفطي في السياسات الأمريكية ازاء الشرق الأوسط، مجلة قضايا سياسية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2011، ص 178.

النفط في الشرق الأوسط: (استخراج وانتاج ونقل وتكرير)، وهو ما يعطيها ميزة نسبية في تجارة موارد الطاقة في السوق العالمية[1].

اما بخصوص قطاع الاستثمارات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، فمن الواضح إن دول الشرق الأوسط هي: دول طاردة لرأس المال عموما، واغلب رؤوس الاموال الشرق اوسطية تتجه إلى الغرب عموما، والولايات المتحدة خصوصا، وتذهب اما بصيغ ودائع مصرفية او بصيغة استثمارات، وليس هنالك كما بينا في الفصل الاول احصاءات موثوقة لحجم الاستثمارات الشرق اوسطية في الولايات المتحدة.

ثالثا: الاستثمارات:

إن الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط المتمثلة بالاموال، والتي خرجت من الولايات المتحدة بقصد الاستثمار في العالم بلغت نحو (329) مليار/ دولار لعام 2012، وكان نصيب الشرق الأوسط منها نحو(65.2) مليار/ دولار؛ اغلبه في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا ومصر. وقدارتفاع مؤشر الاستثمار الأمريكي في الشرق الأوسط وذلك يعود إلى الرغبة بالاستثمار في قطاع الطاقة تحديدا، ناهيك عن قطاع الانشاءات والسكن، وان اهمية قطاع الطاقة تأتى من ان هذا القطاع مغري، وبه فرص واعدة من حيث الارباح. ناهيك عن أن احتفاظ دول الشرق الأوسط بمعدلات الانتاج النفطي ما(بين (30- 35%) من الانتاج العالمي) يتطلب ضخ استثمارات اكثر مما تستطيع بلدان الشرق الأوسط تحملها، وهو ما فسح المجال امام الاستثمار الاجنبي لدخول قطاع الطاقة الشرق اوسطي[2].

---

1 -ينظر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الايكونومست، تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية، مصدر سبق ذكره، ص18-19.

2 –وحسب احصاءات الاونكتاد، فان ما دخل من استثمرات اجنبية لتركيا عام 2012 كان بحدود 14 مليار دولار، وما دخل السعودية كان بحدود (13.5) مليار/ دولار، وما دخل الامارات بحدود (9.5) مليار/ دولار، وفي العام 2013 صارت (13.5)، و (9) ، و(10.3) مليار/ دولار على التوالي. ينظر:

الاونكتداد، وثيقة (UNCTAD/PRESS/PR/2014/15) ، 2014، ص3.

http://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR14015_ar_WIR_W%20Asia.pdf

وخلال العام 2012 مثلا، يلاحظ ان الولايات المتحدة استثمرت نحو (7) مليار/ دولار في مصر، و(44.8) مليار/ دولار المتراكم من استثمارات أمريكية في السعودية، و (3.4) مليار/ دولار في تركيا؛ في قطاعات الطاقة والانشاءات[1].

المطلب الثاني: التعاون العسكري الأمريكي مع دول الشرق الأوسط والتحالفات العسكرية:

ان علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط لا تتعلق باعمال التجارة والاستثمار، على الرغم من اهميتها، وإنما هناك علاقات اهم منها ألا وهي: التعاون العسكري، فمن المعروف: إن الولايات المتحدة تقوم سياساتها على اساس إن ما يحقق لها ميزة على منافسيها وخصومها في آن واحد هو قدراتها الاقتصادية، وقوتها العسكرية[2]. واذا ما نظرنا إلى قوتها العسكرية سنلحظ ان الولايات المتحدة تتمتع بالآتي:

1. نسبة إنفاق عسكري مرتفع قياسا إلى دول العالم، كما تم بيانه في الجدول (1- 9) في الفصل الاول، والذي بلغ في العام 2013، نحو (685.3) مليار/ دولار[3].
2. نسبة مرتفعة على اعمال البحث والتطوير العسكريين، وقد بلغت الكلف المدفوعة على هذا القطاع نحو (37.6 ، و 65.7 ، و 85.9) مليار/ دولار للاعوام (2000 ، 2005 و 2010) على التوالي[1].

---

[1] – تقرير الاستثمار العالمي 2013، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، الامم المتحدة، 2013، ص4، وص8. وايضا: تقرير، ر، البنك المركزي التركي، الموقع الرسمي، استخرج بتاريخ: 3 كانون الاول العام 2014:

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/FDIinTurkey.aspx

[2] –ينظر: مايكل بي اورين، القوة والايمان والخيال، أمريكا في الشرق الأوسط، ترجمة آسر حطيبة، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2013، ص166، وص171.

[3] –التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، 2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، 2014، ص257-258.

3. قدرات تسليحية متقدمة:(تقليدية واستراتيجية غير تقليدية)

4. تعاون عسكري ثنائي ومتعدد، وانتشار عسكرية واسع في دول العالم والمياه الدولية (737 قاعدة عسكرية خارج الولايات المتحدة بموجب إتفاقات تعاون عسكري متنوعة مع (156) دولة)، واهم القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط او قربها، هي: (قاعدة ديكوغارسيا في المحيط الهندي، وقواعدها في البحرين وفي قطر وفي ايطاليا والمانيا وفي افغانستان..)[2]، ولا ننسى بالطبع علاقاتها العسكرية الاستثنائية مع إسرائيل[3].

5. العقائد العسكرية التي تحملها الولايات المتحدة، وكلها اثبتت واقعية الولايات المتحدة في استخدام القوة لتحقيق غاياتها[4].

تلك الميزات تجعل الولايات المتحدة قوة عالمية كبرى، يمكنها ان تتدخل لحماية مصالحها في اي نقطة من العالم، اما فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط، فإن هناك تعاون وانتشار عسكري

---

1 –التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2013، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، بيروت، 2013، ص271–272.

2 – خضير عباس احمد النداوي، تاثير العامل النفطي في السياسات الأمريكية ازاء الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص194–195.

3 –ستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007، ص351، وص367.

وهناك من يرى ان الامر يتعدى تلك العلاقات العلنية، وان هناك علاقات سرية بين الولايات المتحدة وايران فيها مضامين سياسية وعسكرية، ينظر:

تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة، ترجمة أمين الايوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص290، وص310.

4 –ينظر: ريتشارد ن هاس، واخرون، استعادة التوازن، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص285، وص292.

وايضا:.سوسن العساف، استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2008، ص195، وص220.

أمريكي في/ مع الدول الاتية: (دول مجلس التعاون الخليجي[1]، واليمن ومصر والعراق[2] وتركيا، وإسرائيل)، وتقوم الولايات المتحدة بتزويد هذه الدول بأسلحة مختلفة ومعدات عسكرية، واحيانا تدريب ومناورات عسكرية.

ومن اهم الامثلة على التعاون العسكري مع دول الشرق الأوسط الآتي[3]:

1-تزويد دول المنطقة بالأسلحة، وتزود الولايات المتحدة دول الشرق الأوسط بنحو (27%) من مجموع الأسلحة والمعدات العسكرية التي تصدرها وفقا لاحصاءات عام 2012، اذ تعد دول مثل، مجلس التعاون الخليجي ومصر وتركيا وإسرائيل اكبر المتلقين للأسلحة الأمريكية[4]، واكبر المتلقين الشرق اوسطيين في ذلك العام هي: السعودية، ثم الامارات العربية ، فاسرائيل، .. ولا ننسى: إن العراق تعاقد على عدة صفقات للأسلحة مع الولايات المتحدة ضمن عقود متنوعة، إلا أنه لم يتم تنفيذ اغلبها حتى مستهل عام 2015، وان عقود تجهيز الولايات المتحدة للسلاح إلى دول المنطقة تشمل توريدات مختلفة، اهمها: (الطائرات والصواريخ المضادة للطائرات، ومختلفة أسلحة الدروع والدبابات والسفن الصغيرة والمتوسطة الحجم).

2-الاتفاقات العسكرية والانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة: ف للولايات المتحدة اتفاقات عسكرية ودفاعية من نوعين مع دول الشرق الأوسط: الاولى/ اتفاقات جماعية في إطار حلف الاطلسي، وتضم اليها تركيا، والآخرى/ اتفاقات ثنائية، وقد بدأتها الولايات المتحدة منذ السبعينيات مع دول الخليج العربية، وجددت اغلبها في التسعينيات، ناهيك عن إتفاقية للتعاون العسكري مع

---

[1] – فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص260، وص270.

[2] –ينظر: اتفاق بين جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأميركية بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه، موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء، جمهورية العراق

http://cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=8

3 –تقرير: اتجاهات ومؤشرات صفقات السلاح العالمية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ، استخرج في: 8 ايار العام 2014:

http://www.ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/206

[4] –ينظر: امين المشاقبة ،.سعد شاكر شبلي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص228، وص233.

مصر على اثر توقيع اتفاقية كامب ديفد عام 1979، وفي عام 2008، وقعت اتفاقية مع العراق للتعاون العسكري (اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق)،..

اما بخصوص الانتشار العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، فانه يمكن ان يلاحظ القواعد والاتفاقات العامة الآتية[1]:

- البحرين: وبها عدة قواعد اهمها قاعدة الجفير، والتي تتمركز في قيادة الأسطول البحري الأمريكي الخامس، حيث تعد البحرين من أكثر الدول العربية تعاوناً مع وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية الأمريكية، ومنها جهود ضرب العراق عامي 1991 و 2003.
- قطر: وتضيف قطر أهم بنية تحتية عسكرية أمريكية في عموم المنطقة، وذلك باستضافتها القيادة الجوية للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية (CENTCOM) من عام 2003، ومقرها في قاعدة العديد الجوية، وقد انتقل المقر الميداني للقوات الخاصة التابعة للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى إلى قاعدة السيلية القطرية عام 2001.
- السعودية: ومن أهم القواعد العسكرية الأمريكية فيها، هي:(13) مرفق عسكري تسمح السعودية للقوات الأمريكية باستخدامه، واهمها قاعدة الأمير سلطان الجوية، والظهران، وقاعدة الملك خالد.
- عمان: وأهم القواعد العسكرية الأمريكية فيها بموجب اتفاقية عام 1980، هي: خمس قواعد أمريكية تتبع مباشرة للقيادة الوسطى الأمريكية، وأهمها قاعدة عسكرية رابعة في المسننة، شمال غرب مسقط، كما ان هنالك اتفاقات تعطي الولايات المتحدة حق استخدام

---

1 –ينظر: احمد سيد احمد، دوافع وتداعيات إعادة انتشار القوات الأمريكية فى الخارج، الاهرام الرقمي، استخرج بتاريخ: 4 ايلول العام 2014:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221263&eid=45وايضا: تقرير: تساؤلات حول مدى فاعليتها في حماية مصالح واشنطن...التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط إلى أين؟، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات ، واشنطن، استخرج بتاريخ: 3 تموز العام 2014:

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/547.htm

(24) مرفقاً عسكرياً عمانياً غيرها. ويوجد فيها مخازن ضخمة للأسلحة والعتاد والذخائر الأمريكية.

- الكويت: واهم القواعد الأمريكية فيها، هي: معسكر الدوحة، ومعسكر عريفان .
- الامارات: وقد بدأ تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة عام 1994، سمح بمقتضاها بإنشاء مكتب عسكري للاتصال مع حصول الولايات المتحدة على تسهيلات، والعمل على إنشاء قواعد لوجستية بحرية في كل من ميناء زايد وجبل علي ودبي والفجيرة.
- تركيا: وهي الدولة الوحيدة العضو في حلف الأطلسي بالشرق الأوسط، وتربطها علاقات عسكرية قوية مع الولايات المتحدة، وفيها فضلاً عن تسهيلات عسكرية في معظم الموانئ والمطارات، واحدة من كبرى القواعد العسكرية للأطلسي في المنطقة، وهي: قاعدة إنجرليك الجوية.
- الاردن: ومن اهم القواعد العسكرية فيه، هي: قاعدتا: الرويشد ووادي المربع، وتسهيلات عسكرية أميركية في قاعدة الشهيد موفق الجوية بالزرقاء.
- مصر: ومن أهم القواعد العسكرية الأمريكية فيها، هي: وضع قاعدة (قنا) الجوية قرب الأقصر تحت تصرف القوات الأمريكية منذ عهد السادات، ناهيك عن تسهيلات بالموانئ المصرية،.. كما تتلقى مصر منذ عام 1979، نحو (2-3)مليار/ دولار مساعدات عسكرية أمريكية.

3-المناورات العسكرية الأمريكية في المنطقة، واهمها مناورات النجم الساطع التي تجري في مصر كل عامين منذ عام 1981[1]، وهناك مناورات (نسر الاناضول) بين كل من الولايات المتحدة وتركيا وقوات اطلسية و(إسرائيل)، وبعض الدول العربية واهمها الاردن منذ عام 2001، وهناك مناورات (عروس البحر الآمنة)، والتي تجري بين كل من: الولايات المتحدة وتركيا و(إسرائيل) فقط، تجري منذ عام 1998[2]، ناهيك عن مناورات غير دورية أجرتها الولايات المتحدة مع كل من: الاردن ومع السعودية.

---

[1] -مناورات النجم الساطع، استخرج في: 6 شباط العام 2014:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AC%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%B9

2 -مناورات أميركية تركية إسرائيلية، موقع الجزير نت، استخرج في: 3 اب العام 2014:

وعموما، فإن وجود وحضور عسكري أمريكي في الشرق الأوسط إنما يؤشر أهمية ومكانة المنطقة لدى الولايات المتحدة، وان المنطقة موجودة في ثنايا تفكير القيادات السياسية الأمريكية ، ودلالتنا في ذلك إن اهمية المنطقة لم تتراجع في التفكير السياسي الأمريكي.

ومما تقدم يتضح : ان منطقة الشرق الأوسط هي واحدة من المناطق التي شهدت تنافسا سياسيا وعسكريا واقتصاديا، روسيا_ أمريكيا بقصد تعزيز الدولتين لمكانتهما في النظام الدولي ككل.

---

http://www.aljazeera.net/news/international/2009/8/17/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9

الفصل الثالث

الافاق المستقبلية للتنافس الروسي–الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط:

تمهيد:

تم الاشارة في الفصلين: الاول والثاني، الى معنى (التنافس) الاقتصادي والسياسي لدى الدولتين: الروسية والأمريكية، وفي علاقاتهما المتبادلة تجاه الشرق الأوسط خاصة.

ففي هذا الفصل سيتم تناول شكل المستقبل الذي يمكن ان تستقر عليه علاقات التنافس بين الدولتين، في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريق تناول موضوعين هما: أهمية المتغير الاقتصادي والسياسي في تحديد شكل المستقبل الذي سيستقر عليه علاقات التنافس، والمعوقات قبالة علاقات التنافس الاقتصادي والسياسي، وبعدها سنشير إلى شكل المستقبل الذي يمكن ان يتحدد في ضوء مضامين التنافس والمتغيرات الضاغطة عليه، خلال المستقبل القريب، وذلك على وفق الآتي:

المبحث الاول: أهمية المتغير الاقتصادي والسياسي في مستقبل العلاقات التنافسية الروسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

لكي يمكن تحديد شكل المستقبل لما يمكن ان تستقر عليه التنافس في العلاقات الروسية الأمريكية، لذلك سنبدأ بتحديد أهمية الارتكاز إلى المتغيرين الاقتصادي والسياسي في نظرة كل منهما إلى الشرق الأوسط، وسنتناوله من زاوية ادارة الولايات المتحدة الأمريكية لعلاقات التنافس في منطقة الشرق الأوسط، ثم من زاوية ادارة روسيا للعلاقات التنافس في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الاول: أهمية العامل الاقتصادي والسياسي في ادارة الولايات المتحدة الأمريكية لعلاقات التنافس في منطقة الشرق الأوسط:

لتسليط الضوء على أهمية العوامل المؤثرة في علاقات وسياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط عامة، وفي علاقات التنافس خاصة، فإن الدراسات إنتهت إلى وجود عوامل متعددة، كلها تؤثر بالتوجهات والسياسات الأمريكية تجاه العالم أجمع وبضمنه تجاه الشرق الأوسط[1]. ولا يتوقف تأثير تلك العوامل في نوع محدد من علاقات الولايات المتحدة، وإنما يتاطر تأثيرها في كافة صور العلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط، وبضمنها: (علاقات التنافس).

---

1 – محمد طاقة، الابعاد السياسية والاقتصادية للعولمة الأمريكية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (13)، 2006، ص14، وص18.

اولا: التاسيس التاريخي لاهمية العاملين

لبيان أهمية العوامل السياسية والاقتصادية في علاقات الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط يقتضي الحال الاشارة إلى نقاط اساسية، تبين أهمية هذه المتغيرات في علاقات الولايات المتحدة، وأهم هذه النقاط هي: التدرج التاريخي لأهمية العاملين في السياسات الأمريكية عامة وتجاه الشرق الأوسط خاصة.

لقد بدأ العامل الاقتصادي يؤثر في السياسات الأمريكية منذ ظهور الولايات المتحدة، كونها دولة قامت على مبدأ التوسع والسوق المفتوح، وهو امر دفعها في مراحل لاحقة للتأسيس إلى خوض بعض الحروب الخارجية، ومادام انها لم تكن بحاجة إلى الموارد بحكم كونها قارة بكر فيها الكثير من الموارد الاولية اللازمة للصناعة، فإنها كانت بحاجة إلى الاسواق لتصريف منتجاتها، ولتثبيت وجودها عالميا، فقد استطاعت في مراحل لاحقا ومع نهاية القرن التاسع عشر إلى توسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية لتشمل أمريكا اللاتينية وشرق اسيا واوروبا والشرق الأوسط[1]. لكن إذا ما تم الرجوع إلى نمو قوة الولايات المتحدة عالميا بنسب ومستويات توسعها أو نمو تجارتها وعلاقاتها سنراه متوازنا، اي بمعنى إن التوسع والتمدد الأمريكي عالميا كان بنسب توازي نسب النمو في قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، وما ان حل بداية القرن العشرين حتى كانت الولايات المتحدة قوة تبرز اقتصاديا وسياسيا وعسكريا إلى مستوى ينافس القوى الكبرى التقليدية: (بريطانيا وفرنسا واليابان والمانيا وروسيا وايطاليا)، واستطاعت ان تؤسس لها حضورا قويا في عدة اقاليم خارج القارتين الأمريكيتين[2].

ثم جاءت الحرب العالمية الاولى لتؤثر في قوة القوى الكبرى التقليدية: (بريطانيا وفرنسا والمانيا وروسيا القيصرية واليابان وايطاليا)، والتي اجهدت بعضا من مواردها وقدراتها في تلك الحرب لتظهر الولايات المتحدة: كلاعب داخل اوروبا نفسها بعد ان كانت قد عكفت عن عدم التدخل بالشان الاوروبي منذ تصريح الرئيس مونرو عام 1823، بأن الولايات المتحدة لها مجالها الحيوي المحدد بالأمريكيتين، وان على الاوروبيين ان لا يتدخلوا فيه[3]، فتدخلت الولايات المتحدة بالحرب، وظهرت كقوة كبرى اشتركت بالإعداد لتسويات تلك الحرب.

---

1 – حسين حافظ وهيب، استراتيجية الادارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الأوسط، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (18)، 2011، ص4، وص8.

2 –اليكس كاليليكوس، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، استخرج بتاريخ: 6 كانون الاول العام 2014:

http://revsoc.me/wp-content/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%D9%8A%D8%A9.pdf

3 –المصدر نفسه.

وما بعد تلك الحرب، اتجهت الولايات المتحدة لتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في العالم مستخدمة قوتها العسكرية كداعم لنفوذها العالمي، فعلى الرغم من انها خلال مدة ثلاثينيات القرن الماضي اتجهت إلى الانكفاء عن التفاعلات الاوروبية، إلا أنه ما ان اتت الحرب العالمية الثانية حتى برزت الولايات المتحدة إلى قمة الهرم الدولي، نتيجة حجم الكلف التي تحملتها القوى الكبرى التقليدية في تلك الحرب[1]، فالقوى التقليدية تحملت كلف عجزت معها عن الاستمرار باداء الادوار التقليدية في النظام الدولي، فبدأت بريطانيا ومعها فرنسا وايطاليا بالانسحاب من التفاعلات العالمية، لاعادة اعمار ما دمرته الحرب، فضلا عن أنها جابهت تحدي الاتحاد السوفيتي الضاغط عليها.

فاتجهت الولايات المتحدة في اتجاهها إلى فرض وجودها العالمي إلى دعم عقد مؤتمر (بريتن وودز)[2]، ليكون النظام المالي العالمي متحكم به من قبل الولايات المتحدة وليكون الدولار الأمريكي العملة العالمية، وسيطرت على اهم المؤسسات العالمية الاقتصادية: (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وبعد تاسيس حلف شمال الاطلسي عام 1949، اكتمل لها السيطرة على اوروبا: (سياسيا وعسكريا واقتصاديا)، ولتظهر قوة عالمية عظمى لا يكافؤها إلا الاتحاد السوفيتي.

ان ابرز المجالات التي ظهرت فيها قوة الولايات المتحدة هي: قوتها العسكرية بفعل العامل النووي، وقوتها الاقتصادية، فالقوة الاقتصادية الأمريكية جاءت بفعل ثلاثة عوامل هي:

-نموها الاقتصادي والصناعي، فإقتصادها كان يعيش مراحل نمو مرتفعة، تغذيه الموارد الاولية والاسواق التي تستقبل المنتجات الأمريكية.

-وكونها قوة لم تصب منشآتها بالضرر من الحرب العالمية الثانية بسبب بعدها الجغرافي عن مناطق الحرب.

-ان الاقتصادات الاخرى قد لحقها دمار كبير، مما جعل السوق العالمية بلا منافس حقيقي للمنتجات الأمريكية.

---

1 -جورج كيري، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية، ج1، ترجمة سليم طه التكريتي، وبرهان عبد التكريتي، دار واسط، بغداد، 1990، ص37-38.

2 -انعقد مؤتمر بريتن وودز في نيوهامبشر بالولايات المتحدة في منتصف عام 1944، بقصد المحافظة على استقرار النظام المالي العالمي، وتشجيع التجارة، وازالة العقبات امام الاقراض في السوق الدولية.

وانتهى إلى النتائج الاتية: عدم السماح للدول بتخفيض قيمة عملتها الا بنسبة (10%) اذا ما رغبت بالاستفادة من التجارة الخارجية، وكل ذلك يكون امام قيمة الدولار كعملة مرجعية وامام الذهب (غطاء الذهب)، واسس في ضوء مقرراته البنكين الدوليين.

وانهت الولايات المتحدة في اب 1971، امكانية تحويل الدولار للذهب، وهو ما انهى نظام برتن وودز وجعل الدولار عملة احتياط الزامية لكل الدول.

Marc Uzan, Reinventing Bretton Woods?, 60 Years of Bretton Woods – The Governance of the International Financial System – Looking Ahead June 20 to 22, 2004, Oesterreichische National bank, Eurosystem, WORKSHOPS, No.3, 2004, pp: 20-21.

بمعنى آخر، إنه ومنذ عام 1945، تربعت الولايات المتحدة على قمة ابرز المؤسسات الدولية، وهو ما ساعدها للتربع على الهرم الدولي[1]، وقد كان من ابرز المؤسسات التي تربعت على قمتها هي: مؤسسات برتن وودز: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للانشاء والتعمير، إلا أنها ومنذ عام 1949، جوبهت ببعض التحدي من الاتحاد السوفيتي: كخصم سياسي-عسكري اكثر منه منافس اقتصادي. واستمر الحال حتى العام 1991، عندما رأت الولايات المتحدة نفسها وحيدة على قمة الهرم الدولي لتعيش لحظة الاحادية القطبية.

وبمعنى: إنه منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، (سياسيا واقتصاديا وعسكريا)، وهو ما سمح لها بان تكون في وضع تنافسي جيد قياسا للقوى الاخرى الموجودة في النظام الدولي.

ثانيا: عوامل القوة الداعمة للقدرة التنافسية:

اذا ما تلمسنا عوامل القوة الأمريكية بعد الحرب الباردة، سنرى ان الولايات المتحدة صارت على قمة المؤسسات الآتية :

1-حلف شمال الاطلسي:

لقد تأسس الحلف في عام 1949، بقصد: حماية دول غرب اوروبا من خطر التمدد الشيوعي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي، وقد كانت بدايته واحدة من المؤشرات على تصدع تحالفات الحرب العالمية الثانية، ومؤشر على اعلان الحرب الباردة بين القوتين العظميين آنذاك، واستمر الحلف بكونه مظلة لتوفير الامن لدول غرب اوروبا حتى انتهاء الحرب الباردة عندما طرحت مسألة الجدوى من بقاءه في ظل غياب الخطر الشيوعي، واستمر الجدل حتى مؤتمر واشنطن الاطلسي عام 1999، عندما تم الاتفاق على تعديل المادة (5) من ميثاق الحلف ليكون نطاق عمل الحلف الجديد ليس اوروبا الغربية، وإنما كل ما يسهم بحفظ مصالح الحلف[2].

وبعد الحرب الباردة استمرت الولايات المتحدة على قمة هذه المؤسسة، كونها دولة تحتكر التفوق النووي والاستراتيجي بمعدلات يصعب على القوى الاوروبية الاعضاء بالحلف مجاراتها.

---

1 - ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الامريكي السوفيتي في الشرق الاوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، بلا، ص105، وص107.

2 - خضر عباس عطوان، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة المجلة العربية للعلوم السياسية :(الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية- بيروت) عدد (16) خريف 2007، ص67، وص69.

2–مجلس الامن:

وهو اعلى هيئة في الامم المتحدة وضعت المواد والاحكام المنظمة لعمله في ميثاق الامم المتحدة، واعطي صلاحيات البت بكل ما من شأنه حفظ الامن والسلم الدوليين، وهي نوعين من الصلاحيات: الدعوة إلى حفظ الامن والسلم الدوليين إستنادا إلى الفصل السادس من الميثاق، وفرض اجراءات حفظ الامن والسلم الدوليين استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق.

وقد وضعت صياغات العضوية استنادا إلى مؤشرين هما[1]:

–عضوية دائمة: تعكسها نتائج الحرب العالمية الثانية وعلاقات القوة، فكان في قمة الهرم الدول الاتي: (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي (روسيا بعد عام 1991)، بريطانيا، فرنسا، الصين الشعبية).

–عضوية غير دائمة: تستمر كل عامين غير قابلة للتجديد الدوري، وتضم ممثلين عن القارات المختلفة وللاعضاء الدائمين حق نقض مشروعات القرارات الدولية ان كانت لا تستجيب لما يرونه تهديدا للامن والسلم الدوليين، اي بمعنى إنهم منحو حق (الفيتو)، في المسائل المهمة، وهو حق بامكان اي عضو من الاعضاء دائمي العضوية ان يوقف مشروع القرار، ويمنعه من التحول إلى قرار ملزم للدول الاعضاء. اما الاعضاء غير دائمي العضوية، فليس لهم مثل هذا الحق، إلا أن تاثيرهم يظهر في المسائل غير المهمة، اذ يتطلب الحال لتمرير مشروع القرار قبوله من تسعة اعضاء[2].

فمنذ عام 1991 إتجهت الدول الاعضاء بالامم المتحدة وبضمنه مجلس الامن إلى عدم معارضة الولايات المتحدة في توجهاتها العالمية، لان الاخيرة اختطت لنفسها مسلكا مفاده: التصرف في اطار الامم المتحدة ان كان ذلك ممكنا، والتصرف الاحادي خارج الامم المتحدة ان كان ذلك يحقق مصالحها، وفي الحالتين هي تتصرف وفقا لمشيئتها منذ العام 1991، ولم يتغير الحال إلا مع الازمة الإيرانية المتعلقة ببرنامج إيران النووي منذ عام 2005[3]، والازمة السورية منذ عام 2011، كون الوضع الدولي اعاق قدرتها على تنفيذ ما تريد سواء كان تحت مظلة الامم المتحدة أو بالعمل المنفرد.

3–البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

وهما مؤسستان ماليتان أسستا بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تنظيم قضايا محددة: اسعار الصرف، والاحتياطي المالي، والاقراض،.. ويرتبط البنك الدولي بعده وكالة متخصصة بالأمم المتحدة، كونه مؤسسة معنية بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، كون

---

1 – فخري رشيد مهنا، د.صلاح ياسين داوود، المنظمات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، 2012، ص276، وص279.

2 –المصدر نفسه، ص280، وص285.

3 –حبيب فياض، البرنامج النووي الايراني والقرارات الدولية، مجلة شؤون الاوسط، العدد (129)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2008، ص112، وص115.

الاخيرة تعرضت لتدمير واسع في بنيتها الصناعية والتحتية، والمساعدة التي قدمها هنا جعلته واحد من أكبر مصادر تقديم المساعدات المالية والفنية في العالم منذ عام 1946.

وأن الهدف العام من البنك هو: تشجيع إستثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنظمة إليه والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف اكثر من قدرتها على تمويل تلك المشاريع المستهدفة، والتي تساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة، ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي،

وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبا أو دولارات أميركية ما يعادل (18%) من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.

وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية.

والبنك الدولي اليوم يتألف من خمس مؤسسات، وهي[1]:

–البنك الدولي للإنشاء والتعمير: ويقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

–المؤسسة الدولية للتنمية: وتقدم المؤسسة الدولية للتنمية قروضاً دون فوائد تسمى (اعتمادات) ومنحاً إلى حكومات أشد البلدان فقراً في العالم.

ويشكل كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ما يعرف بـ "البنك الدولي".

–مؤسسة التمويل الدولية: وتقدم مؤسسة التمويل الدولية قروضا، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لتحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

–الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: وتتيح الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.

–المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: يقدم المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

اما صندوق النقد الدولي، فهو: وكالة متخصصة من منظومة (بريتون وودز) تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، وبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقرارا، ويعد اليوم الصندوق المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان

---

[1] –البنك الدولي، الموقع الرسمي، استخرج بتاريخ: 30 ايلول العام 2014:

http://www.albankaldawli.org/ar/about

المختلف، ويستهدف: منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات، والاهداف التي حددها الصندوق في وثائق الانشاء، هي: (تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان)، ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الصندوق بمراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء، وإقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت فقط، وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية، وتقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية. والمصدر الرئيسي لموارد الصندوق هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص، حيث وتدفع البلدان ماقيمته (25%) من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة (الذهب أو العملة الصعبة)، و (75%) بعملته الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة، وبحسب الحصص تتحدد عدد أصوات الاعضاء، وحجم التمويل المتاح لهم من الصندوق ونصيبهم من مخصصات حقوق السحب الخاصة؛ وبمعنى اخر ان نظام الحصص هنا يعكس حجم اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي، حيث تعد الولايات المتحدة، أكبر مشارك بنصيب اموال الصندوق حيث تبلغ حصتها(17.6%) من إجمالي الحصص[1].

ومن الواضح، ان الولايات المتحدة تتمتع بمزايا نسبية في البنك والصندوق بحكم رؤوس اموال الأمريكية المستثمرة فيهما، والتي تعطيها قوة تصويت مرتفعة قياسا إلى باقي الدول الاعضاء فيهما.

4-منظمة التجارة العالمية:

ظلت العلاقات الاقتصادية الدولية محكوم تنظيمها بجولات ما عرف بـ(الكات)[2]، ودخلت دول العالم بمفاوضات عدة لغرض التوصل إلى اتفاقات ناظمة للتبادلات التجارية، واستطاعت في العام 1994،

---

1 -صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الموقع الرسمي، استخرج بتاريخ: 20 ايلول العام 2014:

http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/imfwba.pdf

2 -الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة، أو ما يعرف بـ(الكات)، وعقدت في تشرين الأول 1947، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بـ(نظام الحصص)، وقد تضمنت: خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع. وقد تطورت الاتفاقية عام 1994، بعد جولة مفاوضات اورغواي إلى ما يعرف بمنظمة التجارة العالمية.(WTO)

برزيق خالد، اثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص7-8.

التوصل إلى صيغة لتأسيس منظمة التجارة العالمية تحكم التبادلات التجارية المختلفة بين دول العالم. وحكمت هذه المنظمة العلاقات التجارية ونظمته بقواعد في اطار مبدأ اقتصاد السوق والتنافس بين القوى الاقتصادية[1].

وان مبعث قوة الولايات المتحدة، ان اقتصادها مبني على قاعدة صناعية متقدمة، مما يعطيها قوة يمكنها بها ان تنافس اقتصادات العالم الاخرى، لذلك فهي تدعو إلى تحرير التجارة العالمية، وسياسات واجراءات المنظمة هي مع تحرير التجارة العالمية، لذلك فإن المنظمة تساعد الولايات المتحدة في التقليل من اجراءات الحماية، وغيرها من الاجراءات التي تضر بالتنافسية.

وبمعنى آخر: ان الولايات المتحدة هي: قوة اقتصادية، كما هي: قوة عسكرية كبرى، واذا كانت كذلك فهي ايضا ستكون موجودة إقليميا في الاقاليم التي تكون لها بها مصالح تستدعي حضورا أمريكيا.

ولغرض معرفة العاملين الاقتصادي والسياسي في إدارة الولايات المتحدة لعلاقات التنافس الإقليمية، سنسلط الضوء على اربعة محاور هي:

-الادوات الاقتصادية التي تستخدمها الولايات المتحدة في تعزيز قدرتها التنافسية بـ العلاقات الإقليمية للشرق الأوسط .

-الادوات السياسية التي تستخدمها الولايات المتحدة في تعزيز قدرتها التنافسية بـ العلاقات الإقليمية للشرق الأوسط .

-الميزات النسبية للاقتصاد الأمريكي، وقدرته على المنافسة في الشرق الأوسط .

-المكانة الدولية للاقتصاد الأمريكي، ومكانة الولايات المتحدة السياسية دوليا .

ثالثا: الادوات الاقتصادية الداعمة للقدرة التنافسية:

ففيما يتعلق بالادوات الاقتصادية التي تستخدمها الولايات المتحدة في تعزيز قدرتها التنافسية بالعلاقات الإقليمية للشرق الأوسط، فمن الواضح ان قوة بحجم الولايات المتحدة عالميا بيدها عدة ادوات يمكن ان تستخدمها على النطاق العالمي والإقليمي على حد سواء، وهذه الادوات متعددة، واهمها:

1-الشركات البترولية الأمريكية:

فمن المعروف إن قطاع البترول يعد من اكثر القطاعات في منطقة الشرق الأوسط دينامية بحكم إن اقتصادات هذه الدول تعتمد في ايراداتها ونموها وناتجها القومي بنسب مرتفعة جدا على صناعة البترول وتصديره.

---

[1] -المصدر السابق نفسه، ص8.

تم تسليط الضوء على علاقة الولايات المتحدة بصناعة وتجارة البترول في الشرق الأوسط، سنرى ان علاقتها ترجع إلى بدايات القرن العشرين عندما دخلت المنافسة في شمال العراق وفي السعودية وفي إيران وفي المغرب العربي، وكان دخولها لهذا القطاع بالتوازي مع وجود بريطانيا وفرنسا السياسي والعسكري، ودون ان تزاحم وجود القوى الكبرى التقليدية، ومبعث الاهتمام كان اقتصاديا، وقد استمر نمو علاقاتها الاقتصادية المرتبطة بالبترول حتى اواسط القرن العشرين عندما بدأت بريطانيا بالانسحاب، وصعدت الولايات المتحدة كقوة امبريالية تحمي المصالح الغربية[1]، ووصل التعشيق بين الولايات المتحدة وبترول الشرق الأوسط مداه في السبعينيات عندما تحولت الولايات المتحدة من كونها منتج مصدر للبترول، ثم إلى منتج مكتفي بالانتاج المحلي، ثم إلى كونها مستورد لجزء من احتياجاتها النفطية، وخلالها كانت الشركات الكبرى (الاخوات السبع) هي المتحكم بقطاع الطاقة البترولية في العالم، وبضمنه الشرق الأوسط[2]، اي بمعنى: ان عجلة الاقتصاد الأمريكي في جزء منها صارت رهن بالسوق العالمية فيما يتعلق بالطاقة، وليس لعوامل أمريكية داخلية، وضاعف من الامر اتجاه بعض الدول العربية إلى تطبيق سياسات الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة عام 1973، على اثر حرب تشرين عام 1973، بين العرب وإسرائيل، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى تنفيذ سياسات تقوم على مراعاة مصالح شركاتها النفطية العاملة في المنطقة مع تحقيق مزيد من التكبيل لارادة دول المنطقة سياسيا وعسكريا. وارتفع امر التكبيل لإرداة الدول الشرق اوسطية مع اتجاه المخزون الأمريكي من البترول إلى النضوب واتجاه الشركات الكبرى إلى البحث عن الاحتياطات النفطية الكبرى للاستثمار فيها، ففي احصاءات عام 2001، كان من بين (187) شركة نفط أمريكية مسجلة في الولايات المتحدة هناك 31 شركة منها تعمل على حقول خارج الولايات المتحدة، وبضمنها: شركات شيفرون: (التي اندمجت مع شركة تكساكو)، وكونوكو: (اندمجت مع شركة فيلبس بتروليوم)، واكسون: (اندمجت مع شركة موبيل)..، وضاعف من علاقة الولايات المتحدة بدول المنطقة العلاقة التي تربط الادارات الأمريكية بالشركات النفطية، وخصوصا ما تعلق منها بادارة الرئيس (جورج بوش/ الابن) التي لاغلب اعضائها ارتباطات بتلك الشركات، يقابله كون اكثر الـ (417) حقلا من الحقول العملاقة والكبرى في العالم للنفط موجودة في الشرق الأوسط[3]:

---

1 –غانم العنّاز، اتفاقية الخط الاحمر، لاحتكار نفط الشرق الأوسط، استخرج بتاريخ: 5 تشرين الثاني، 2014 http://ghanim-anaz.blogspot.com/2014/11/blog-post.html

2 –ايان رتليدج، العطش إلى النفط، ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص ص20-21. وايضا: مايكل بي، اورين، القوة والايمان والخيال، امريكا في الشرق الاوسط منذ 1776 حتى اليوم، ترجمة آسر حطيبة، ط2، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2013، ص301، وص403. وايضا: سويم العزي، الاستراتيجية الامريكية ونفط الشرق الاوسط، مجلة شؤون الاوسط، العدد (124)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2006، ص51، وص55.

3 –المصدر نفسه، ص24-25، ص 49.

-الحقل العملاق/ هو: ما يزيد احتياطي الحقل فيه على (500) مليون/ برميل، موجود منها (328) حقل، منها: الثلث في الشرق الأوسط.

-الحقل الجد عملاق/ هو: ما يزيد احتياطي الحقل فيه على 5 مليار/ برميل، موجود منها (87) حقل، منها (47) حقلاً في الشرق الأوسط

-الحقل العملاق للغاية/ هو: ما يزيد احتياطي الحقل فيه على (70) مليار/ برميل، موجود منها حقلان في العالم: حقل (غوار) في السعودية، وحقل (البرغان) في الكويت.

واليوم اذا ما تتبعنا الشركات العاملة في قطاع البترول بـ المنطقة سنرى ان الغلبة فيها هي للشركات الأمريكية، وان كانت تعمل هي _اي الولايات المتحدة _ومعها شركاتها بمنطق اقتصاد السوق فيما يتعلق بالاستثمار والانتاج والنقل والتكرير والصناعات البتروكيمايوية الاخرى والتصدير للسوق العالمية، واهم الشركات النفطية في المنطقة، هي: (شركة إكسون موبيل، وهي: أمريكية،و شركة شل، والغلبة فيها لرأس المال الفرنسي، شركة بي بي ، والغلبة فيها لرأس المال البريطاني، شركة شيفرون، وهي أمريكية،وشركة كونوكو فيلبس، وهي أمريكية، شركة توتال، والغلبة فيها لرأس المال الفرنسي).

وتعد شركة (اكسون موبيل) اهمها واكبرها، من حيث حجم اصولها النقدية (350 مليار دولار عام 2012)، ومن حيث حجم ارباحها (نحو 45 مليار دولار عام 2012)، وتتعامل مع نحو (6.5) مليون برميل من النفط يوميا وفقا لاحصاءات عام 2012[1].

وهذا ما يعطي للولايات المتحدة قدرة على إمتلاك قدرة للتنافس وربما احيانا إلى الاحتكار، مادام ان شركاتها النفطية مدعومة بآلة عسكرية وعلاقات سياسية مميزة مع كبار المنتجين للنفط في المنطقة.

2-الاستثمارات الأمريكية:

وهي الاداة الاقتصادية الثانية التي تملكها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فمن المعروف إن الاستثمار اداة اقتصادية مهمة في العلاقات الاقتصادية العالمية المعاصرة، وتتعزز قدرته التاثيرية من كون الصناعات في قطاع البترول بـ المنطقة أصبح متقادم ومتهالك بفعل الزمن، وان القدرة على الاستمرار بضخ الكمية ذاتها أو اكثر منه على نحو تلبي احتياجات السوق العالمي أصبحت موضع شك، وهي تحتاج إلى تدفق استثمارات هائلة لا تستطيع دول الشرق الأوسط توفيرها، لذلك هي بحاجة إلى تدفق الاستثمار الاجنبي، وهذا الاستثمار لا يمكن ان يتبع العوامل السياسية المرتبطة بدول الشرق الأوسط، انما يمكن ان تنظم عملية استقطابه الشركات النفطية الكبرى، وبالفعل تدفق إلى الشرق الأوسط استثمارات نفطية كبيرة استطاعت ان تحقق استمرارية بقدرة دول المنطقة على ضخ كميات من النفط تتناسب واحتياجات الطلب العالمي للنفط.

---

1 -إكسون موبيل وبريتيش بتروليوم: عملاقا النفط العالميان، نشرة: العراق في مراكز الابحاث العالمية، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (19)، ايار 2013، ص2-3.

ولا يتوقف الامر على الاستثمارات المتدفقة لقطاع الطاقة في الشرق الأوسط، على الرغم من انه الاهم، إنما هناك تدفق للاستثمارات في حقول اخرى،اهمها: الانشاءات والقطاعات الصناعية المختلفة.

ووفقا للاحصاءات المتوفرة، فان الشرق الأوسط تدفق له الاستثمارات الاتية[1]:

-تدفق إلى مصر عام 2013 نحو (10.9) مليار/ دولار.

-تدفق إلى السعودية نحو (18.6) مليار/ دولار.

-وما دخل تركيا كان بحدود (13.5) مليار/ دولار.

-وما دخل الامارات العربية بحدود(10.3) مليار/دولار، اي ان منطقة الشرق الاوسط استقطبت بحدود:(63.4)مليار/دولار؛ باضافة الاستثمارات في لبنان والاردن وباقي دول الخليج الاخرى.

ومنها بحدود (56.2) مليار/ دولار، استثمارات أمريكية من اصل (341) مليار/ دولار استثمارات خرجت من الولايات المتحدة عام 2013[2].

3-المنظمات الاقتصادية الدولية، واهمها: (البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية):

إذلا يتوقف تأثير الولايات المتحدة الاقتصادي بدول الشرق الاوسط على الشركات النفطية، وإنما هناك المنظمات الدولية، واهمها: البنك الدولي الذي اقرض دول المنطقة نحو (5.8) مليار/ دولار عام 2010، وتدخل البنك الدولي بسياسات الاقراض يتبعها تدخله بالسياسات الاقتصادية للدول المقترضة، ومادام ان الولايات المتحدة هي: المسيطر الاكبر على اصوات البنك، إذ هي التي تؤثر في ما يريده البك من الدول المقترضة.

كما ان عضوية دول الشرق الاوسط في منظمة التجارة العالمية جعلها تفتح اسواقها اما الشركات الاجنبية، وتخضع السوق الوطنية للمنافسة.

ومن المعروف: ان الولايات المتحدة تؤثر في سياسات كل من المؤسستين تجاه باقي دول العالم.

4-الشراكات الاقتصادية:

لجأت الولايات المتحدة منذ عقد التسعينيات إلى تصميم برامج للشراكة الاقتصادية مع الدول الاخرى،اي بمعنى: إن تكون في علاقة شراكة سياسية وعسكرية واقتصادية، عن طريق تلك الشراكة تستفيد الدول الاخرى بدخول السوق الأمريكية بقيود اقل، ناهيك عن المزايا التي يمكن ان تجنيها من

---

1 -السيد سليمان، الاستثمارات الأجنبية داخل مصر يعكس الإصلاحات الحكومية لتشجيع بيئة الاستثمار ودفع عجلة النمو إلى الأمام، الشرق الأوسط، في: 06 ديسمبر 2014.

وايضا: توقعات بنمو الاستثمار الأجنبي في السعودية بنسبة(4 %) في 2015، الشرق الأوسط، في: 10 فبراير 2015

2 -ينظر: الاونكتداد، وثيقة (UNCTAD/PRESS/PR/2014/15)، 2014، ص3.

http://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR14015_ar_WIR_W%20Asia.pdf

الارتباط بالسوق الأمريكية، فقد حققت الولايات المتحدة شراكات مع كل من: الصين[1] وروسيا والهند، وبعض دول الشرق الأوسط، واهمها: مصر وقطر والبحرين والاردن.
والشراكة الاستراتيجية التي إعتمدتها الولايات المتحدة، هي: واحدة من الادوات التي تزيد تعلق دول الشرق الأوسط بالولايات المتحدة، كون الوصول إلى السوق الأمريكية يفتح آفاق رحبة تسعى الدول وشركاتها إلى التماسه، كونه يعد مدخلاً لتطوير الاقتصادات الوطنية[2].

5-التبادل التجاري:

وهو :أداة اخرى تعتمدها الولايات المتحدة للتاثير بالشرق الاوسط ، كون هذه الدول صارت تتجه إلى اعطاء تقدير للتبادلات التجارية مع دول العالم، فضلا عن كونه يعطيها فرص لتعزيز فرص نمو اقتصادياتها بمصادر غير النفط، ناهيك عن سهولة تدفق السلع والخدمات إلى دولها.

ومن تتبع التبادلات التجارية الأمريكية مع دول الشرق الأوسط يتبين ان الولايات المتحدة أحد الشركاء الذين تعتمد دول الشرق الأوسط عامة عليهم في تبادلاتهم التجارية، وخاصة في سلع وخدمات تعتمد هذه الدول على السوق الأمريكية للحصول عليها، ناهيك عن التبادل التجاري المتعلق بالنفط، وهو ما تم بيانه ومؤشراته في الفصل الاول من هذه الدراسة.

6-القروض والمنح والمساعدات:

إذ تعد من الادوات التي تستخدمها الولايات المتحدة اقتصاديا للتأثير في دول الشرق الأوسط، وان اكثر الدول التي تتلقى المساعدات الأمريكية هي : (مصر وإسرائيل والاردن وتركيا)، وذلك الامر يتيح للولايات المتحدة فرص للضغط على سياسات هذه الدول، بقصد: جعلها اكثر تقبلا للسياسات الأمريكية عامة، وبضمنها الاقتصادية[3].

رابعا:**الادوات السياسية الداعمة للقدرة التنافسية:**

اما فيما يتعلق بالادوات السياسية التي تستخدمها الولايات المتحدة في تعزيز قدرتها التنافسية بالعلاقات الإقليمية للشرق الأوسط، فهي تتوزع على عناوين عدة، أهمها:

---

1 -بايتس غيل، النجم الصاعد، الصين، دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة دلال ابو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص286، وص298.

2 -ينظر مثلا: بن عزة محمد أمين، التحالفات الإستراتيجية بين المؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق الميزة التنافسية في ظل العولمة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (26)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2011، ص111، وص113.

3 -ينظر مثلا: عبد المنعم السيد علي، أزمة الديون الأمريكية ومستقبل الأقتصاد الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (27)، الجامعة المستنصرية، 2011، ص2-3.

1-العلاقات الاستراتيجية (إسرائيل وتركيا والاردن وقطر):

اتجهت الولايات المتحدة إلى تعزيز علاقاتها السياسية مع دول الشرق الأوسط، واهم تلك العلاقات التي يمكن عدها علاقات مميزة هي: علاقاتها مع كل من: إسرائيل و تركيا، إذ تتميز تلك العلاقات بالاستمرارية منذ نحو عدة عقود، وقد أطر العلاقات مع تركيا العلاقات في إطار حلف الاطلسي، اما العلاقات مع (إسرائيل)، فانها تتأطر بالدعم الأمريكي الذي يجعل (إسرائيل) قادرة على البقاء منذ عام 1947 والى اليوم، واضيفت علاقاتها مع كل من: الاردن وقطر منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، كون الدولتين انفتحت على علاقات استثنائية مع الولايات المتحدة على اساس إن الاخيرة حليف للدولتين[1].

وتلك العلاقات صارت تعطي للولايات المتحدة عوامل قوة مضافة للتأثير في إجمالي منطقة الشرق الأوسط، فتلك الدول تعيش وضعا اقرب للتحالف منه إلى علاقات التعاون في علاقاتها مع الولايات المتحدة.

2-الوجود العسكري في أو بالقرب من الشرق الأوسط:

لقد تسبب كل من: الطموح الأمريكي بقيادة العالم، وشبكة المصالح الأمريكية بالمنطقة، إلى ان تنشر الولايات المتحدة قواتها قرب المنطقة، وتحديدا بقاعدة (ديكوغارسيا)، في المحيط الهندي، ثم وسعت وجودها العسكري إلى الخليج العربي، ودول الخليج العربية، منذ السبعينيات، ثم زاد وجودها العسكري مع اندلاع ازمة وحرب الخليج الثانية (1990/ 1991)، ليكون وجودها العسكري واحد من اهم المقدمات بحفظ المصالح الأمريكية في المنطقة[2].

وبعد عام 2001، صارت الولايات المتحدة اكثر التصاقا باحداث المنطقة بفعل احتلال افغانستان واحتلال العراق، والوجود العسكري الأمريكي في الاردن ومصر، ناهيك عن وجودها في كل من: تركيا وإسرائيل منذ عدة عقود[3].

---

1 -ينظر مثلا: ملك الأردن: نحتاج علاقات أمريكية مصرية قوية لمواجهة التهديدات الإرهابية، صحيفة اليوم السابع، في: 14 نيسان العام 2015:

https://www.youm7.com/story/2015/4/14/%D9%85%D9%84%D9%83-%140504#.VTDcVPmUebU

2 -ينظر مثلا: محمود خليل، إعادة توزيع القوات الأمريكية فى الشرق الأوسط، الاهرام الرقمي، استخرج بتاريخ: 12 شباط العام 2015:

http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=221138&eid=4203

3 -ينظر مثلا: مارينا شلبي و إيان داف، تغيير الاتجاهات بشأن إيران في تقييم التهديدات حول العالم، تحليل السياسيات، العدد (2410)، معهد واشنطن، 2015، استخرج بتاريخ: 3 شباط العام 2015:

وذلك الوجود يعد من اهم الادوات التي تعطي للولايات المتحدة مصداقية للتأثير السياسي بالمنطقة، واعادة صياغتها على نحو يتفق والمصالح الأمريكية[1].

3-التعاون العسكري والامني:

اتجهت الولايات المتحدة إلى تنظيم وجودها السياسي في الشرق الأوسط عبر تنظيم عمليات التعاون العسكري والامني مع دول الشرق الأوسط، إذ تشمل: اعمال التنظيم انشطة مختلفة، منها: (التجهيز للسلاح والعتاد، والصيانة، والتدريب، والمناورات، والاستشارات، وتبادل المعلومات، ونصب اجهزة التجسس في بعض المناطق)..، وكل ماتقدم خلق قاعدة لوجود سياسي أمريكي يمتد ليشمل: كل الدول في الشرق الأوسط باستثناءات متعلقة بإيران وسوريا؛ ينظر الى الخريطة المرفقة (3).

4-الاعلام والمؤثرات الثقافية:

وهو الاداة الاخيرة التي تستخدمها الولايات المتحدة للنفوذ إلى الشرق الأوسط، وتشمل: حزم مهمة، ومنها: البيانات التي تتدفق عبر الوكالات الأمريكية، والحملات الاعلامية التي تهدف إلى التأثير في المنطقة، وايضا الجذب الثقافي للعلماء والمثقفين من منطقة الشرق الأوسط عبر تنظيم علاقاتهم مع نظرائهم الأمريكيين، على اساس: إن ذلك يعد مدخلا للتاثير في سياسات دولهم،..[2].

خامسا: الميزات التنافسية الامريكية في الشرق الاوسط:

بعد ان تم إيضاح كل من : التأسيس التاريخي لاهمية العاملين، وعوامل القوة الداعمة للقدرة التنافسية، والادوات الاقتصادية والسياسية الداعمة للقدرة التنافسية يبقى ان يتم معالجة مسألة الميزات التنافسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة، والتي تمكنها من البقاء في الشرق الاوسط.

وتلك النقطة تتعلق بمسألتين هما: ما تتمتع به من ميزات مباشرة، ومكانتها العالمية سياسيا واقتصاديا، وان ما يتعلق بالميزات النسبية للاقتصاد الأمريكي، وقدرته على المنافسة في الشرق الأوسط، فيمكن ايجاز تلك الميزات بالآتي:

1-أهمية الولايات المتحدة كاكبر اقتصاد في العالم، من حيث: حجم ناتجه القومي ومتوسط دخل الفرد فيها: وهو امر يعطيه ميزات للتنافس تمكنه من الدخول إلى اي منطقة واي سوق، كما ان الدول كافة ترغب ان تتطور علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة بحكم جاذبية وقوة الاقتصاد الأمريكي، وسعته الاستهلاكية المرتفعة.

---

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/changing-iran-trends-in-the-worldwide-threat-assessment

1 -سليم كاطع علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 45، 2010، ص138،ص141.

2 -ينظر مثلا: حميد حمد سعدون، السلوك السياسي الخارجي الامريكي ومرتكزاته الثقافية، المجلة السياسية والدولية، العدد (21)، لجامعة المستنصرية، 2012، ص9، وص11.

2–ان اقتصادها تحركه قوى السوق، وليس العوامل السياسية أو الموارد الريعية، وهو عامل آخر يجعله مركز جاذب وليس طارد، فقوى السوق هي من تحركه في الاستهلاك والمضامين، والاسعار، لذلك فالنمو فيه حقيقي ولا يعتمد على الريع كما في دول الشرق الأوسط عامة، وحجم تاثير العوامل السياسية في تحديد علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية تكون في ادنى مستوى له[1].

3–الصناعات الأمريكية تحضى بقبول عالمي: فهي من اكثر الصناعات جودة، فعلى الرغم من دخول منتجين عدة؛مثل (اليابان والصين والمانيا) إلى الاسواق العالمية إلاأنه دخول يعتمد على خفض التكاليف؛ نتيجة انخفاض في عوامل الانتاج، لكنه في المحصلة تبقى جودته دون جودة الصناعات الأمريكية[2].

4–قوة القطاعات المختلفة: (الخدمية والصناعية والتجارية والمعلوماتية والمالية)،اذ لا يعتمد الاقتصاد الأمريكي على نوع واحد من القطاعات الانتاجية، انما هناك مشاركة فعلية القطاعات كافة، فالقطاع الزراعي يشارك بنحو(2%)من الناتج القومي، قطاع الصحة والخدمات الاجتماعية بنحو(18%)، قطاع الصناعات بنحو(18%)،قطاع المالية والتامين والعقارات بنحو(19%)،قطاع الانشاءات بنحو 4%، قطاع التجارة بنحو (16%)، قطاع النقل والاتصالات بنحو(10%)،الحكومة بنحو(11%)[3].

5–حجم التجارة الدولية للولايات المتحدة، اذ تبلغ نحو(3912.2) مليار دولار عام 2013، اي أنها تشكل نحو(19%)من التجارة العالمية[4]. وهذا يشكل واحد من اكبر المساهمات بحقل التجارة العالمية، وتسعى اغلب الدول إلى تعزيز علاقات التبادل التجاري مع الولايات المتحدة كون التبادل التجاري مما يعزز القدرة الاقتصادية على النمو.

---

1 –ينظر: جيهان شريف الحديدي، تأثير التيارات الفكرية الأمريكية في سياسة واشنطن تجاه الصين، الاهرام الرقمي، استخرج بتاريخ: 4 نيسان العام 2015:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2298.aspx

2 –ينظر: سلمان علي حسين، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الامريكي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (27)، الجامعة المستنصرية، 2009، ص91، وص93.

3 – عبد الكريم محمود عبد، القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العدد (22)، 2009، ص51، وص56.

وايضا: علي فريد عبد الكريم، الازمة المالية العالمية وخطة الانقاذ الأمريكية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمار، بغداد، 2013، استخرج بتاريخ: 2 اذار العام 2014:

http://www.cbi.iq/documents/Ali–2.pdf

4 –احصاءات صندوق البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني 2015:

http://search.worldbank.org/data?qterm=Import+RUSSAIN+TRADE+%24&language=&for=mat

Monthly Bulletin of Statistics, September 2014, pp: 156–157 .United Nations

6-اعتماد الدول على الدولار الأمريكي كعملة احتياطي استراتيجي عالمي، وهو ما تم اعتماده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعزز الامر بعد قرار ادارة الرئيس ريتشارد نيكسون عام 1971 بانهاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، ليكون على دول العالم الاحتفاظ بالدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية[1].

7-رغبة الدول المختلفة بالاستثمار داخل الولايات المتحدة، بحكم إنها اكثر الدول جاذبية للاستثمار الاجنبي عالميا، فالسوق الأمريكية يستقطب معدلات عالية من الاستثمار الاجنبي، ومنه:(الاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية)، وتعد الولايات المتحدة الاكثر جاذبية عالميا على قبول الاستثمار الاجنبي باقل القيود.

اما بخصوص المكانة الدولية للاقتصاد الأمريكي، ومكانة الولايات المتحدة السياسية دوليا، فيمكن بيانها كالاتي:

1-قوة اقتصادها قياسا لقوة اقتصادات القوى الكبرى الاخرى، وهو كما يتضح من مؤشرات عدة، بيناها في مواضع مختلفة من الدراسة، واهمها: حجم ناتجها القومي قياسا إلى حجم الناتج القومي العالمي، ومتوسط دخل الفرد فيها، وحجم تجارتها، وحجم الاستثمارات الأمريكية، وقوة الدولار عالميا، والقدرة التنافسية، إذ وتكاد تكون اقرب الاقتصادات قوة إلى الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد الصيني[2]، من حيث حجم الناتج القومي البالغ نحو(9.8) الف مليار/ دولار عام 2013، وحجم التجارة البالغ نحو (3.8) الف مليار/ دولار عام 2013، إلا أنه يبقى الاقتصاد الصيني به عيوب كثيرة، اهمها اعتماده على التجارة في النمو، كما ان متوسط دخل الفرد قياسا إلى عدد السكان هو: دون الوسط، فالمتوسط الأمريكي هو (53.2) الف دولار عام 2013، والمتوسط الصيني هو (4.2) الف دولار، وبهذا يبقى الاقتصاد الأمريكي الاقوى في العالم، وسيستمر خلال العقدين القادمين[3].

2-اتجاه الولايات المتحدة إلى اعتماد اسلوب الشراكات الاستراتيجية مع القوى الكبرى والإقليمية، وهو ما تم ايضاحه سابقا بوصفه واحد من المداخل التي اعتمدتها الولايات المتحدة لجذب القوى الاخرى نحو الولايات المتحدة، وللحصول على قدرات مضاعفة بالتاثير في دول العالم المختلفة[4].

---

1 -حسين عباس حسين الشمري، مرحلة تحلل نظام بريتون وودز ومرحلة النظام المالي الحديث،، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، 10 كانون الاول العام 2013:

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=32649

2 -بايتس غيل، النجم الصاعد، الصين، ديبلوماسية أمنية جديدة، مصدر سبق ذكره، ص321، وص324.

3 - عبد المنعم سيد علي، أزمة الديون الأمريكية ومستقبل الأقتصاد الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (30)، الجامعة المستنصرية، 2011، ص3.

4 -اسامة ابو ارشيد، سياسة ادارة اوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، تحليل سياسات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران 2014، ص3. وص5.

3–اتجاه الولايات المتحدة إلى تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الاخرى، وهو: اتجاه تدعمه الولايات المتحدة منذ اتجاهها إلى الانخراط في النظام الدولي، وخصوصا بعد الحرب العالمية الاولى، ومع ذلك، فان اتجاه الولايات المتحدة إلى رفع سقف تبادلاتها التجارية واعتماد منطق التجارة الحرة شابه بعض الشوائب خلال العقدين الاخيرين، واسباب ذلك تكمن في تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي نسبيا قياسا بنمو القدرة التنافسية للقوى الاخرى، وظهور التنظيمات والتكتلات الاقتصادية المنافسة: (الاتحاد الاوروبي ومنظمة شنغهاي..)، وارتفاع حدة العجز في الميزان التجاري والدين الأمريكيين، لذلك صارت تتجه إلى ممارسة بعض اشكال الحمائية، واهم صورها الآتي: إقامة تكتلات اقتصادية واهمها النافتا، وتشجيع شركاتها على الاندماج، ومنها مثلا: اندماج شركة (فورد) مع شركة بي ام وفولفو، واندماج شركة (اكسون) مع شركة موبيل،.. وفرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تتسبب بالضرر للمصالح الأمريكية، واخيرا تعزيز العلاقات التجارية الثنائية [1].

4–اتجاه الولايات المتحدة إلى اعتماد إسلوب منح القروض والمنح والمساعدات إلى الدول الاخرى، وهذه السياسة المتبعة مكنتها من إمتلاك قدرة التأثير في منطقة الشرق الأوسط، كون دول الشرق الأوسط، وتحديدا مصر والاردن ولبنان متلقية للمساعدات الاقتصادية الأمريكية.

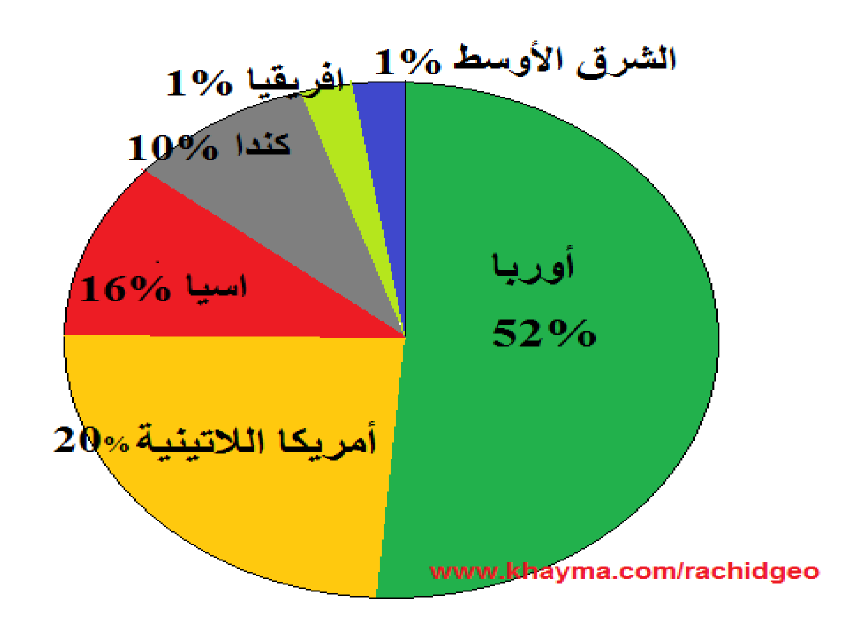
5–عضوية الولايات المتحدة في اكثر من تنظيم اقتصادي عالمي: (الابيك والنافتا ومنظمة التجارة العالمية)، ناهيك عن مؤسسات (برتن وودز)، ومجموعة (G–7)، ومجموعة (G–8)، وتلك المنظمات تدعم القدرة الاقتصادية والسياسية الأمريكية عالميا وليس فقط في الشرق الأوسط.

6–الاستثمارات الأمريكية في دول العالم، حيث تتوزع الاستثمارات الأمريكية عالميا وفقا لاحصاءات عام 2013، كالاتي:

---

1 – عبد الكريم محمود عبد، مصدر سبق ذكره، ص53، وص59.

الشكل (3- 1): توزيع الاستثمارات الأمريكية عالميا عام 2013:



المصدر:

موقع الخيمة، استخرج بتاريخ: 2 آب العام 2014:

www.hkhayma.com.rachidgeo

والمعروف عن انتشار الاستثمارات فإنها دالة على العلاقات الاقتصادية الجيدة للدولة، وعلى ان الدول المستقبلة لها تتوخى دائما استمرار تلك الاستثمارات بقصد :إدامة عجلة النمو فيها.

المطلب الثاني: أهمية العامل الاقتصادي والسياسي في ادارة روسيا لعلاقات التنافس في منطقة الشرق الأوسط:

اولا: التاسيس التاريخي لاهمية العاملين السياسي والاقتصادي

ترجع قوة روسيا إلى بدايات ظهورها كقوة اوروبية اتجهت للتوسع على حساب الاوروبيين والآسيويين والدولة العثمانية، وانتهى حالها إلى ان تكون عملاق جغرافي مع مستهل القرن العشرين.

حيث بدأت روسيا القرن العشرين باكبر حدث ألا وهو: التحول من النظام القيصري الاقطاعي إلى النظام الشيوعي عقب الحرب العالمية الاولى، بكل ما يحمله ذلك النظام من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة عما يسود في اوروبا والعالم في تلك المرحلة ضمن رؤية تعطي للدولة مستويات شاملة للتدخل، وترفض ان يعمل السوق بآلياته ليكون هو الحكم والفيصل في تقرير الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وذلك التحول ساعدها على تركيز قدراتها الاقتصادية بيد الدولة، والمساعدة على بناء قدرات اقتصادية كبرى، اسهمت بانطلاقة السوفيت نحو مصاف القوة النووية والعالمية بعد الحرب العالمية الثانية، فالاتحاد السوفيتي بعد بدايته في عشرينيات القرن الماضي اتجه إلى تأسيس مركزه العالمي، والمساعدة على التحول الشيوعي في العالم، إلا أنه لم يتجه إلى صياغة محور أو حلف الا بعد التأسيس للحلف الاطلسي عندما اسس حلف (وارشو) مع دول اوروبا الشرقية والوسطى[1].

ان انخراط السوفيت بزعامة العالم الشيوعي جعله يبتعد عن التعاملات الراسمالية لنظام برتن وودز، والنظام المالي العالمي، وهو ما اثر على معدلات نموها اللاحقة، وجعل اقتصادها يعاني خلال المدة بين الخمسينيات والثمانينيات، كونه اقتصاد تحمل كلف التنمية ليس داخل الاتحاد السوفيتي فحسب، انما داخل المنظومة الشوعية ايضا، وهو عامل لعبت عليه الولايات المتحدة، وانتهى الحال بالاقتصاد إلى ان يتسبب بتفكك الاتحاد السوفيتي، بعد ان وصل إلى مرحلة الافلاس بسبب عمليات التسلح المفرطة التي دعته اليه الولايات المتحدة في اعقاب غزو افغانستان عام 1978، واصبح بعدها غير قادر على الاستمرار باللحاق بالولايات المتحدة وتمويل عمليات التسلح[2].

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي تحولت روسيا نحو النظام الرسمالي، الا ان هذا التحول واجهته عقبات كبرى، أهمها: إن مؤسسات الدولة بنيت على مدى سبعة عقود على الفلسفة الشيوعية، وانهاء دور القطاع الخاص، ولما صار التحول بعد عام 1992، كانت روسيا محطة غير جاذبة لعمل قوى السوق، ورؤوس الاموال تهرب من روسيا اكثر مما تفد اليها، ولم تسعف القروض التي حصلت عليها في وقف الانهيار المتسارع في الاقتصاد الروسي.

1 –اليكسي فاسلييف، روسيا في الشرقين الادنى والاوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، بلا، 17–32. وايضا: سيرغي كارا–ميرزا، الاتحاد السوفيتي، الاتحاد الروسي والمستقبل، مجلة شؤون الاوسط، العدد 112، مركز الدراسات الاستراتيجية، خريف 2003، ص40، وص42.

2 –سجيع هاني العفير، بعض الاسباب الفكرية والاقتصادية الانهيار الاتحاد السوفيتي، المجلة السايسية والدولية، العدد 2، الجامعة المستنصرية، 2006، ص34، وص36.

وخلال التسعينيات اتجهت روسيا إلى السوق الدولية، والى الغرب تحديدا من أجل دعم عمليات التحول فيها، وهو ما جعلها تقترض من المنظمات الدولية، ومن المموّلين الكبار مبالغ قدرت اقيامها بنحو (165) مليار/ دولار عام 2000[1]. وهذا الامر تسبب بنتيجتين هما:

-اقتران السياسة الروسية بشكل عام باتجاهات تتفق أو لا تعارض السياسات الأمريكية في كل العالم باستثناء شرق اوروبا،اي بمعنى ان سياساتها الشرق الأوسطية حاكت المطالب والمصالح الأمريكية[2].

-ونمى بالمقابل تيار روسي يدعو إلى احياء القومية الروسية، واحياء مكانة روسيا كقوة عظمى.

وانتهى التيار القومي إلى إظهار زعامة الرئيس (فلاديمير بوتين) عام 2000، ليعيد توجيه روسيا نحو مسار النمو بعيدا عن الخضوع للغرب[3]، واستطاع خلال مدة قليلة، مستفيدا من الصادرات النفطية والغازية ان يعيد لروسيا قدراتها العالمية، وان تقف في وجه السياسات الأمريكية التي تتعارض مع مصالحها، ومنها موقفها من البرنامج النووي الإيراني بعد عام 2005، وموقفها من الازمة السورية بعد عام 2011.

وبمعنى آخر: إنه مع انتهاء القرن العشرين شهدت روسيا بوادر تحول في الوضع الاقتصادي من كونها دولة مدينة باعباء كبيرة إلى كونها دولة قادرة على وقف التدهور فيها، واستطاعت خلال الاعوام الاولى من حكم الرئيس (فلاديمير بوتين) من التحول من وضع العجز التجاري إلى الفائض التجاري، مستفيدا من مجموعة اوضاع، اهمها: تصاعد اسعار النفط والغاز في السوق العالمية، واتجاه الولايات المتحدة إلى محاربة الارهاب الدولي، مما جعلها تلجأ إلى منح الحلفاء والمنافسين مجموعة امتيازات لبقائهم إلى جانبها، ناهيك عن اتخاذه مجموعة حزم سياسية واقتصادية توقف التدهور في الاقتصاد، كما توقف نزيف وهروب رؤوس الاموال خارج روسيا، وتشجع على جذب الاستثمارات الاجنبية إلى روسيا. وانتهى الحال إلى ان ينمو اقتصاد روسيا بمعدلات مرتفعة، واحتلت مكانة مرموقة بين الاقتصادات العالمية الكبرى، ودخلت ضمن ما يعرف بمجموعة (G-8).

---

1 - عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (35)، 2008، ص179.

2 - نورهان الشيخ، العلاقات العربية الروسية، شراكة الماضي في ثوب المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص4-5.

3 -فلاديمير شوبين، عقيدة السياسة الخارجية الروسية، مجلة شؤون الاوسط، العدد (112)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2003، ص44، وص46.

ثانيا: عوامل القوة الداعمة للقدرة التنافسية:

اذا ما تم تتبع قوة الاقتصاد الروسي وقدرته التنافسية: وقدرته على ولوج منطقة الشرق الأوسط والتنافس فيها، فيلاحظ ان روسيا تمتلك ميزات اقتصادية، وسياسية مهمة، اهمها[1] :

1-حجم اقتصادها:

فالاقتصاد الروسي وفقا لحجم ناتجه القومي قد نما خلال الاعوام القليلة بمعدلات عالية جدا، فقد ارتفع من مستوى (395.5) مليار/ دولار عام 1995، إلى (1255.6) مليار/ دولار عام 2005، والى (3328.1) مليار/ دولار عام 2013[2].

2-عضويتها في بعض المنظمات:

وهو: دالة اخرى على قوة روسيا في النظام الدولي عامة، وبضمنه الشرق الاوسط ، فروسيا عضو في منظمة (شنغهاي) للتعاون، وعضو في رابطة بريكس، كما انها عضو في رابطة ابيك (تجمع دول اسيا الباسفيك) [3]، وعضو مراقب في تجمع الاسيان (لدول جنوب شرق اسيا)، وهذه التجمعات الاقتصادية تعين روسيا على فتح الاسواق الدولية قبالتها، خصوصا وان كل تجمع عبارة عن: سوق اقتصادي ضخم، ومن ثم فإنه يضع روسيا قبالة القدرة على المنافسة بسوق مفتوح.

3-تجارة النفط والغاز الطبيعيين:

تعد روسيا من كبار المنتجين العالميين بموردي النفط والغاز الطبيعيين، واهم اسواقها هي: (اوروبا والصين وتركيا والهند)، وتلك الاسواق ترفدها روسيا باغلب احتياجاتها من الطاقة، وعائدات التصدير ترفد الموازنة الروسية بعوائد مالية مهمة اسهمت بتحقيق نمو اقتصادي مهم خلال الاعوام ما بين (2000 – 2014).

---

1 -عز الدين عبد الله ابو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الاوسط، 2000-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر-غزة، 2013، ص110، وص118.

2 -احصاءات صندوق البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني العام 2015:

http://search.worldbank.org/data?qterm=GNP+WORLD&language=&format=

وايضا: احصاءات البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي، استخرج بتاريخ: 12 كانون الثاني العام 2015:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?page=2

3 -منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك)، موقع الجزيرة، استخرج بتاريخ: 20 كانون الاول العام 2014:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizations/2014/12/4/%D9%85%D9%86%D8%D9%8A%D9%83

4-عضويتها في مجلس الامن:

تعد عضوية روسيا في المجلس دائمة، مكنتها من تعزيز مكانتها السياسية بعد عام 2000، واسترجاع جانب من مكانة روسيا قبل عام 1991، لكن من دون محتوى ايديولوجي وصراع مع الغرب، وتلك العضوية مكنت روسيا من ان تتجه إلى تثبيت واعلان مصالحها في الشرق الأوسط وفي شرق اوروبا، بوصفها قوة كبرى.

5-سعة المساحة والموارد:

ان روسيا لا تعاني على صعيدين: المساحة الجغرافية، والتنوع المناخي فضلاً عن كثرة الموارد الطبيعية فيها، فمساحة روسيا الجغرافية تقدر بـ(17.1 مليون/ كم2)، وامتدادها مابين شمال اوروبا وشرق آسيا، ونزولا إلى البحر الاسود ووسط آسيا، سمح بأن يكون لديها تنوع مناخي مهمين، كما تنوع قومي وديني مهم، وروسيا لا تعاني صعيد امنها الغذائي، والاكثر منه إن الارض الروسية تحتوي بداخلها اغلب المعادن الفلزية وغير الفلزية بمعدلات تجارية، لذلك فان الوفرة التي تحتويها الارض الروسية تسمح لها بأن تكون بوضع اقتصادي وسياسي قوي عالميا، كونه يخلصها من الاعتمادية الدولية.

ونظرا، لادراك روسيا لأهمية الاقتصاد والسياسة في نهوضها، واحتلالها مكانة بين القوى الكبرى، فقد استغلت قدراتها الاقتصادية لتلمس ادوار سياسية عالمية. وهو ما اتضح عن طريق المؤشرات الآتية:

-رفع سقف انفاقها العسكري من مستوى (50.5) مليار/ دولار عام 2005 إلى مستوى (95.6) مليار دولار عام 2013، وبضمنه وضع خطط لاعادة التسلح الاستراتيجي لروسيا[1].

-جعل الاقتصاد أداة للضغط بها على دول اوروبا، وهو ما إتضح خلال ازمة جورجيا عام 2008[2]، وحققت نتائج فيها بأن سعت اوروبا إلى تسوية الازمة على نحو حقق لروسيا مكاسب عالمية عدة اهمها اثبات روسيا لوجودها عالميا[3].

-ناهيك بالطبع عن إظهار قوة الدولة بالداخل الروسي، وهو امر تسبب: بان تتجه روسيا إلى اعلاء المشاعر القومية بين مواطنيها، وتتجه الدولة نحو مزيد من استقطاب رؤوس الاموال، وتقليل الاموال التي تتجه نحو الخارج.

---

1 - التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، 2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، 2014، ص257-258.

2 -نعوم تشومسكي، صناعة المستقبل، الاحتلال، التدخلات، الامبراطورية والمقاومة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بروت، 2013، ص91، وص93.

3 - سعد السعيدي، تداعيات الازمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية، مجلة درسات دولية، جامعة بغداد، العدد (42)، 2009، ص92، وص95.

ولغرض معرفة العاملين الاقتصادي والسياسي في إدارة روسيا لعلاقات التنافس الإقليمية، وبذلك نقصد علاقات التنافس في منطقة الشرق الأوسط، سيتم تسليط الضوء على اربعة محاور:

1-الادوات الاقتصادية التي تستخدمها روسيا في تعزيز قدرتها التنافسية بالعلاقات الإقليمية للشرق الأوسط.

2-الادوات السياسية التي تستخدمها روسيا في تعزيز قدرتها التنافسية بالعلاقات الإقليمية للشرق الأوسط.

3-الميزات النسبية للاقتصاد الروسي وقدرته على المنافسة في الشرق الأوسط.

4-المكانة الدولية للاقتصاد الروسي، ومكانة روسيا السياسية دوليا.

ثالثا: الادوات الاقتصادية الداعمة للقدرة التنافسية:

ففيما يتعلق بالادوات الاقتصادية، فيمكن ملاحظة اتجاه روسيا إلى استغلال قدراتها الاقتصادية، لتعزيز مكانتها العالمية، وأن من اهم الادوات الاقتصادية التي استخدمتها روسيا لهذا الامر، هي:

أ-تصدير النفط والغاز:

تعد روسيا دولة منتجة ومصدرة، وان نطاق الاسواق التي تستهلك اغلب منتجاتها البترولية هي: (اوروبا والصين وتركيا والهند)، وتلك الدول تسعى إلى تنويع مصادر استيرادها، وان لا تعتمد على الشرق الأوسط كونه يعد منطقة غير مستقرة، لهذا اتجهت اوروبا إلى الاعتماد بشكل رئيسي على روسيا لاستيراد البترول، ووسعت كل من الصين وتركيا استيرادها منها، وهو ما اعطى لروسيا ادوات مهمة بالتاثير في القرارين الاقتصادي والسياسي لهذه الدول[1].

ب-الاستثمارات الروسية:

إن الاستثمارات كما بيناها ، إنما هي واحدة من المؤشرات على قوة الدولة في عالم اليوم، وهي على نوعين:

-استثمارات اجنبية في السوق الروسية.

-استثمارات روسية في الاسواق الدولية.

---

1 -تقرير: تأثير العقوبات الاقتصادية الروسية على الاتحاد الأوروبي، استخرج بتاريخ 3 شباط العام 2015: http://arabic.euronews.com/2014/08/26/escalation-of-eu-russia-sanctions-sparks-fears-for-business-on-both-sides/

إذ يعد مؤشر الاستثمار في الحالتين دالا على قوة الاقتصاد الوطني[1]، كونه يربط الاقتصاد الوطني بالاسواق الدولية، ويفتح آفاق للتعاون بين الدولة وغيرها من الدول الاخرى.

امافيما يتعلق بحجم الاستثمار الذي خرج من روسيا إلى الاسواق الدولية فقد بلغ عام 2014، نحو (49.3) مليار/ دولار، في حين دخل روسيا نحو (57.5) مليار/ دولار استثمارات اجنبية[2]. واتجهت نحو (41.8) مليار/ دولار من الاستثمارات الروسية للشرق الأوسط، في حين ان الاستثمارات الشرق اوسطية في روسيا بلغت نحو (44.7) مليار/ دولار[3].

وهذه الاحصاءات تبين إن الاستثمار اتجه إلى ان يكون اداة اقتصادية مؤثرة في علاقات روسيا، خصوصا وان ارتفاعها جاء في اعقاب اتجاه روسيا إلى تركيز إهتمامها في دول الشرق الأوسط، واتجاه هذه الدول إلى البحث عن خيارات سياسية واقتصادية خارج المنظومة الغربية.

ج–المنظمات الاقتصادية الدولية:

ومن اهم المنظمات التي ترتبط بها روسيا، هي: منظمة (شنغهاي) ومجموعة (بريكس): حيث تعد تلك المنظمات من الادوات التي تستخدمها روسيا لتعزيز قدراتها في الاقتصاد العالمي، كونها توسع من نطاق السوق الذي تتعامل معه، فكلما توسع السوق كلما زادت الفرص قبالة التنافسية لكي تنمو وينمو معها اقتصاد الدولة.

د–التبادل التجاري:

وهو اداة اقتصادية اخرى سعت روسيا إلى استخدامها في علاقاتها العالمية والشرق اوسطية، فاليوم، الاقتصاد يتحرك ليكون واحد من اهم الادوات في العلاقات الدولية، كون الادوات السياسية والعسكرية والثقافية على قدر اهميتها فانها ليست بقوة وأهمية الادوات الاقتصادية واهمها التبادلات التجارية بين الدول، كون الدول في عالم اليوم لا تستطيع ان توفر كل احتياجاتها بلا الاعتماد على الاسواق الخارجية، وعن طريق منطق إختلاف المزايا النسبية لكل سوق، واختلاف التطور التكنولوجي، وإن الامر يتسبب بظهور صناعات متباينة الوفرة والجودة بين الدول، وهو ما يتسبب بامكانية ان يحدث نمو للتبادل التجاري، والذي يظهر: اما تحت دواعي الضرورات الاقتصادية، أو بفعل مسببات سياسية

---

1 –حسين عباس حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد (8)، كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، 2013، ص172،وص177.

2 –تقرير الاستثمار العالمي 2014، مصدر سبق ذكره، ص6، وص16. وايضا: تقرير: عجلة الاستثمارات الأجنبية تدور في روسيا، مصدر سبق ذكره.

3 –العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون، مصدر سبق ذكره؛ وايضا: سلام السعدي، إيران وروسيا تغيّران خارطة سوريا الاقتصادية، مصدر سبق ذكره.

دافعة له، واليوم تعد روسيا واحدة من القوى التي تنشط بمجال التجارة الدولية، وتتوسع علاقاتها التجارية مع دول الشرق الأوسط عامة، ومع تركيا خصوصا[1].

هـ–القروض والمنح والمساعدات:

وتلك السياسة تعد روسيا فقيرة فيها، كونها قد خرجت من دائرة الاقتراض المباشر قبل عام 2000، إلى دائرة سداد ديونها للجهات المانحة، ولكن مع ذلك، فان روسيا اتجهت إلى اقراض الدول المنظوية تحت الاتحاد السوفيتي سابقا، وخصوصا : بيلا روسيا؛ (التي اقرضتها عام 2013،نحو ملياري دولار)، وكازخستان، واوكرنيا (قبل عام 2014؛ حيث اقرضتها نحو مليار/ دولار واستثمارات بنحو(15) مليار/ دولار عام 2013)، وسوريا (قبل عام 2015،عندما اقرضتها نحو(9) مليار/ دولار،لكنها رفضت نهاية عام 2014 اقراضها(3) مليارات دولار؛ بسبب الازمة التي تسبب بها انخفاض سعر النفط، وازمة اوكرانيا ورغبة روسيا في الانفتاح على معادلة تجمع وتوازن بين النظام والمعارضة في سوريا) [2].

وفي إعتمادها على تلك الادوات الاقتصادية في تنظيم عملية تاثيرها في الاسواق الدولية، وفي منطقة الشرق الأوسط، ركزت روسيا في العوامل الاتية:

أ–اقامة مصالح اقتصادية مع دول عدة، واهمها اوروبا والصين واليابان والهند، ودول في أمريكا اللاتينية وسوريا..، وذلك على اساس: إن تلك لعلاقات دالة على ان روسيا لا تربطها بالنظام الشيوعي أو بالاتجاهات الايديولوجية رابط، وانما هي تركز في المصالح السياسية والاقتصادية بكونها هي من يحكم طبيعة علاقاتها وتوجهاتها.

ب–الاتجاه إلى استغلال سياسات الغرب تجاه بعض الدول: (إيران وسوريا وكوريا الشمالية وكوبا.)، بتوسيع شبكة علاقاتها مع تلك الدول، فالغرب نظر إلى هذه الدول نظرة غير ودية، فيما نظرت الولايات المتحدة تحديدا إلى كل من كوريا الشمالية وإيران بعدها جزء من محور الشر عام 2002، وهو ما سمح بان تتجه روسيا إلى تحقيق بعضا من المكاسب بسبب هذه السياسات، ومستندة إلى ان تلك الدول تربطها بروسيا علاقات ومصالح مختلفة، وان روسيا يمكن ان تكون خيارا بديلا عن الغرب في تعزيز قدرات تلك الدول على الاستمرار[3].

---

1 – عدنان حسين يونس، ألازمة المالية العالمية وآليات إصلاح الاقتصاد الرأسمالي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (8)، جامعة الكوفة، 2012، ص34، وص36.

2 –المأزق: الروس رفضوا تقديم القروض والإيرانيون تعهدوا إعلامياً، استخرج بتاريخ: 2 كانون الثاني العام 2015: http://orient-news.net/?page=news_show&id=83645

3 –الكسندر دوغين، اسس الجيوبولتيكا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة د.عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص288، وص292. وايضا: فيض اللاييف، ايران القوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب، مجلة شؤون الاوسط، العدد (128)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2008، ص59، وص63.

ج–الاتجاه إلى توسيع مضمون علاقاتها التجارية، بان تكون بمضامين متنوعة، فضلاً عن عدم قصرها على التسلح أو على التبادل السلعي، وإنما رفعت من معدل استثماراتها العالمية. ففي السابق، اي قبل عام 1991، كانت اغلب مضامين علاقات روسيا (الاتحاد السوفيتي) ترتكز على التسلح والعلاقات السياسية، اما بعد ذلك فقد اتجهت روسيا إلى جعل العلاقات الثنائية متعددة المضامين، والتسلح لا يشكل الا نسبة صغيرة منها، ومن مجموع العلاقات التجارية والاقتصادية الكلية مع دول العالم[1].

رابعا:**الادوات السياسية الداعمة للقدرة التنافسية:**

واما فيما يتعلق بالادوات السياسية التي تستخدمها روسيا بتعزيز قدرتها التنافسية في العلاقات الإقليمية للشرق الأوسط فهي تشمل حزم متنوعة كلها كانت ادوات رئيسة او مساعدة على تحسين مكانة روسيا في النظام الدولي، وفي تعزيز قدراتها التنافسية في المنطقة، واهمها الآتي:

أ–التسلح:

فروسيا تستخدم التسلح كوسيلة للوصول إلى الدول الاخرى، والتأثير في سياساتها لمصلحتها، فالولايات المتحدة ومعها دول اوروبا تشترط شروط محددة على تجهيز السلاح لدول العالم، ومنها عدم استخدامه في ظروف محددة (الانتهاكات او الاعتداء)، وعدم تجهيز بعض انواع الاسلحة الاستراتيجية، والتوقف عن الصيانة أو عن تجهيز قطع الغيار.. كل ماتقدم دفع دول الشرق الأوسط إلى تلمس التجهيز من روسيا، ومثالها سوريا وإيران، والعراق بعد عام 2013، ومصر بعد عام 2014، مع بعض المشتريات الإماراتية من روسيا.[2].

1 –علي اسماعيل نصار، تقرير عن حال روسيا، مجلة شؤون الاوسط، العدد (57)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، نوفمبر 1996، ص115، وص119.

2 –س.غ. لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة هاشم حمادي، دار المدى، بيروت، 2012، ص80، وص89. وايضا: ديفيد شينكر، اريك تراجر، صفقة الأسلحة المصرية مع روسيا: التكاليف الاستراتيجية المحتملة، معهد واشنطن، المرصد السياسي 2218، مارس 2014، استخرج في: 2 كانون الاول العام 2014:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-arms-deal-with-russia-potential-strategic-costs

ب–التحالفات السياسية مع الدول التي ترتبط بعلاقات عداء مع الغرب:
وان من اهم تلك التحالفات هي مع إيران وسوريا، بحكم ان هذه الدول ترتبط بشبكة مصالح واسعة مع روسيا من جانب، ومن جانب آخر فإن تقاطع علاقاتها مع الولايات المتحدة جعلها قبالة فرص محدودة تتيحها روسيا لاستمرار تأثيرها في المنطقة، وهو ما اعطى لروسيا فرصة لتوسيع قدرتها التاثيرية[1].

ج–توسيع دائرة التعاون مع الدول كافة في الشرق الأوسط:
وهو اتجاه استخدمته روسيا كدالة على التخلص من العامل الايديولوجي في علاقاتها، ولجأت بموجبه للانفتاح على العلاقات الإقليمية كافة، ومثاله تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي في الحقول الاقتصادية المختلفة: (تجارة السلع والخدمات، والتعاون في مجالي الاستثمارات والطاقة)[2].
هذه الادوات عموما، عززت من قدرات روسيا على المنافسة عالميا، وبضمنه الشرق الاوسط .

خامسا: الميزات التنافسية الامريكية في الشرق الاوسط:
وبعد ان تم إيضاح كل من : التاسيس التاريخي لاهمية العاملين السياسي والاقتصادي في القدرة التنافسية الروسية بالشرق الاوسط، وعوامل القوة والادوات الاقتصادية والسياسية الداعمة للقدرة التنافسية الروسية، يبقى ان يتم معالجة مسألة الميزات التنافسية التي تتمتع بها ، والتي تمكنها من الوجود والتنافس في الشرق الاوسط.
وتلك النقطة تتعلق بمسالتين: ما تتمتع به من ميزات مباشرة، ومكانتها العالمية، سياسيا واقتصاديا.
اما ما تعلق بالميزات النسبية للاقتصاد الروسي وقدرته على المنافسة في الشرق الأوسط، فمن الواضح إن الاقتصاد الروسي يتمتع بالاتي:
أ–إنه إقتصاد كبير الحجم نسبيا، وان روسيا سوق ضخم يمكن لاقتصادات الشرق الأوسط ان تستفيد من المزايا النسبية فيه.

---

1 – ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013،ص302،وص305. وايضا: باسم راشد، المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، سلسلة اوراق، مكتبة الاسندرية، الاسكندرية، 2013، ص19، وص25.
2 – بوبوف، العلاقات الروسية –العربية : الشراكة في زمن الاقوياء، مجلة شؤون الاوسط، العدد (128)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2008، ص31،وص34.
ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، مصدر سبق ذكره، ص269، وص278. وايضا: أحمد سيد حسين، لسياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط، مجلة قضايا ديمقراطية، العدد (52)، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ابريل العام 2014:
http://democracy.ahram.org.eg/News/795/Subscriptions.aspx

فكما بينا في الجداول السابقة، والوصف للاقتصاد الروسي، فإن روسيا تعد واحدة من الاقتصادات الكبرى في العالم، قياسا إلى اسواق واقتصادات دول الشرق الأوسط، وحجم الاقتصاد الروسي مع حجم السوق الذي تتمتع به (نحو 143 مليون انسان وفقا لاحصاءات عام 2013)، وهو ما يجعلها محط انظار الشركات والمنتجين، إلا أن نقطة القصور الموجودة هي في كون روسيا مصدرة للنفط والغاز الطبيعيين، وهي: السلعة الابرز لدول الشرق الأوسط، وهذا ما يجعل احتمالات تعزيز العلاقات التجارية بين الطرفين محدودة نسبيا، كون التركيز في المنتجات المعدة للتصدير كان على الموارد الهيدروكاروبنية ومشتقاتها من المواد الصناعية الكيمياوية، وهي بهذا تقلل من احتمالات تطور العلاقات التجارية في بعض المفاصل التجارية[1]، كون كل من الطرفين يركز في تصدير المنتجات الهيدروكاربونية، مما لا يسمح بخلق حالة من التكامل او الاعتمادية بينهما.

ب-إنه إقتصاد رأسمالي لا يتاثر بالعوامل السياسية في توجهه إنما يتحدد بقوى السوق:

إن ما يميز روسيا منذ عام 1991، إنها إتجهت إلى اعتماد قوة السوق: كقوة محركة لاقتصادها، وهي بذلك تكون قد خضعت لتحكم قوى السوق من حيث العرض والطلب، وبارتباطها بمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الإقليمية أو الدولية تكون قد اكدت انها دولة راسمالية تتحرك في ضوء العوامل الاقتصادية، وليس السياسية[2].

ج-ترتبط روسيا بعلاقات اقتصادية مهمة مع عدد من دول العالم، ومع تركيا من دول الشرق الأوسط، وهو عامل اخر في جاذبية روسيا اقتصاديا، فروسيا كما بينا تتجه إلى ان توسع علاقات التعاون مع جميع دول الشرق الأوسط، واهم تلك الدول هي: (تركيا)، كونها تحتاج الى استيراد النفط والغاز الروسيين، وهو ما سمح بنمو قدر من الاعتمادية في العلاقات الثنائية.

اما فيما يتعلق بالمكانة الدولية للاقتصاد الروسي، ومكانة روسيا السياسية دوليا، فمن الواضح إن روسيا قوة اقتصادية عالمية، تعكسها عدة نقاط بارزة، تم بيان مؤشراتها الرقمية سابقا، وأهمها الآتي:

أ-حجم اقتصادها: الذي ناهز ناتجه القومي نحو (3328.01) مليار/ دولار عام 2013.

ب-عضويتها في المنظمات الدولية: واهمها (شنغهاي والبريكس والابيك).

ج-تجارتها العالمية: والتي قاربت (841.1) مليار/ دولار عام 2013

د-حجم الموارد المتاحة لها: وتحديدا ثروتي النفط التقليدي والغاز الطبيعي

---

1 -جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وافاقها، دراسات استراتيجية، العدد (53)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،، ابو ظبي، 2001، ص82، وص93. وايضا: تقرير، النفط الروسي ينافس نفط الشرق الأوسط في آسيا،موقع ما وراء العناوين، استخرج بتاريخ: 2 كانون الاثاني العام 2015:

http://arab.rbth.com/russian-world-economy/2015/03/02/29477.html

2 -مروان اسكندر، الدب ينقلب نمرا، روسيا الولادة الجديدة، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 2011، ص401، وص411.

ه–عضويتها في مجلس الامن: فهي عضو دائم تمتلك حق النقض.

و–قدراتها العسكرية: النووية والاستراتيجية تحديدا، وقدرتها على البحث والتطوير.

ن–وجودها السياسي في إيران وسوريا: والذي تعزز خلال العقدين الاخيرين من الزمن.

كل ماتقدم عكس وجود مكانة لروسيا في الشرق الأوسط، وهو وجود سياسي يرتفع قيمته لتكون روسيا قادرة معه على الحضور اقتصاديا.

المبحث الثاني: المعوقات والكوابح لاستمرارية التنافس الروسي-الأمريكي في منطقة الشرق الاوسط:

لقد بينا فيما تقدم، تم بيان ان كل من روسيا والولايات المتحدة قوتان اقتصاديتان في العالم، ويتباين تاثيرهما عالميا وفي الشرق الأوسط، وهما قوتان إنفتحتا على علاقات التنافس اكثر منه على علاقات الصراع، وتحديدا بعد عام 2000، على الرغم من ان هناك دوافع حادة تقودهما نحو الصراع.

وبينا ان من ابرز اشكال التنافس بين الدولتين وآلياته: التحالفات الاقتصادية، والقوة الناعمة والشراكات الاقتصادية، واستخدام كل وسائط الجذب، (واهمها: العسكرية والسياسية) لربط دول الشرق الأوسط بالدولتين، وتم ملاحظة هنا ان تلك الاليات ومظاهر التنافس الذي صاحبها، انتهت إلى اتباع كل من الدولتين لمسالك مختلفة بقصد تحقيق غاياتهما في بلوغ مرتبة الريادة العالمية، وتعزيز القدرة على التنافس في الاسواق العالمية.

ويلاحظ ان التحرك الاقتصادي –السياسي الروسي_ الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط قد غلب عليه معنى ومضمون التحرك الراسمالي المصلحي، وليس الايديولوجي، إلا أنه تم بين اقتصادين ودولتين ليستا متكافئتين، انما الكفة راجحة للولايات المتحدة لاسباب عدة، ولكل منهما دوافع متباينة في التحرك السياسي-الاقتصادي تجاه الشرق الأوسط، فاذا كانت الولايات المتحدة تتمتع بتعامل ذو افضلية لدى اغلب دول الشرق الأوسط ، فإن روسيا قد اخذت تشق طريقها نحو هذه المنطقة، لتنافس الولايات المتحدة فيها.

واليوم نرى ان كل من روسيا والولايات المتحدة يعتمدان منطق اقتصاد السوق وحرية التجارة في دخول الشرق الأوسط والتنافس عليه، وتبقى المشكلة الاكثر حساسية لدى الدولتين هي: المشكلة السياسية المتمثلة في استشعار روسيا ان هناك سياسات أمريكية مقصودة لثنيها عن ممارسة ادوار الدولة الكبرى، خصوصا مع استهداف الدول التي تحسب على روسيا سياسيا (إيران وسوريا)، وقبلهما (العراق وليبيا).

واذا كانت كل من روسيا والولايات المتحدة قد اتفقتا على منع ظهور قوى يمكن ان تنافسهما في الشرق الأوسط، اي بمعنى إن منع ظهور اي دولة يمكن ان يتسبب بطرد الوجود الروسي والأمريكي منها، فهما بالمحصلة قوى كبرى متفقة على حدود اللعبة السياسية في النظام الدولي، إلا أنهما يتنافسان من منطلق ان الريادة على النظام الدولي تتطلب ذلك التنافس.

واذا ما تابعنا مستويات التبادلات التجارية السلعية والخدمية والاستثمارات لكلا من الدولتين مع دول الشرق الأوسط، سنرى ان الشرق الأوسط يعكس مستويات منخفضة من التبادلات في شتى المجالات، قياسا بتبادلات الدولتين مع دول العالم الاخرى. وذلك لا ينف: ان تلك التبادلات هي تبادلات مهمة، لانها تعكس تعلق منطقة الشرق الأوسط بكل من الدولتين، وبغيرهما.

وترتيبا على ما تقدم، فقد سعت كل من الدولتين إلى تعظيم وجودهما في الشرق الأوسط، وبما يدعم التفوق لكل منهما في النظام الدولي.

ان قدرة كل من: روسيا والولايات المتحدة لاستمرار التنافس في الشرق الأوسط بالاعوام القادمة ليست مسالة يسيرة أو سهلة، وإنما هناك جملة من الكوابح والمعوقات، تشكل اختلالات متباينة التاثير على كل من الدولتين اثناء تنافسهم بالشرق الأوسط، بعضها متعلق بالدولتين والاخرى متعلقة بدول الشرق الأوسط.

في هذا المبحث سنشير إلى اهم تلك الكوابح والمعوقات: (سياسيا واقتصاديا وعسكريا) في ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: معوقات سياسية.

المطلب الثاني: معوقات اقتصادية.

المطلب الثالث: معوقات امنية وعسكرية.

المطلب الاول: معوقات سياسية:

تواجه كل من: روسيا والولايات المتحدة في تعاملها مع الشرق الأوسط عدة كوابح ومعوقات سياسية، تعيق بمجملها قدرة الدولتين على استمرار تنافسهما على المنطقة سياسيا واقتصاديا. وتلك الكوابح والمعوقات تقع في عدة مستويات، منها على صعيد روسيا والولايات المتحدة، ومنها: على صعيد البيئة الإقليمية لدول الشرق الأوسط، ومنها: على صعيد البيئة الدولية عامة:

1-المستوى الداخلي، والمتعلق بدول ومجتمعات الشرق الأوسط:

فالتنافس الذي نحن بصدد دراسته متعلق بمنطقة مليئة بالاضطراب وعدم الاستقرار السياسي، فمنطقة الشرق الأوسط إنما هي: منطقة غير مستقرة، وعدم استقرارها يخلق ارضية لان تتغير بعض من التفاعلات الدولية والإقليمية تجاه هذه المنطقة.

واذا ما تم النظر إلى منطقة الشرق الأوسط عامة بمنظور سياسي بقصد: استشفاف ما يمكن ان يؤثر على التنافس الروسي الأمريكي، يلاحظ ان المنطقة تحتوي عدة كوابح سياسية تعيق استمرار هذا التنافس أو إحتمالات تعزيزه خلال الاعوام القادمة. ولعل اهم الكوابح في هذه البيئة هي:

أ–السلطة، والتداول عليها:

إن عامة دول الشرق الأوسط باستثناءات متعلقة بـ(إسرائيل) وتركيا، تعيش حالة من الانغلاق السياسي، تجاه مسالة السلطة وتداولها، والانتخابات فيها تتراح مابين الصورية والنتائج التي يجري فيها ممارسة ضغوط على الناخبين، بقصد توجيهها لتكون ضمن الاعتبارات الفئوية الاثنية.

ومشكلة السلطة في الشرق الأوسط لا ترجع إلى التاريخ الراهن،إنما هي: مشكلة تاريخية، تتعلق بكون هذه الدول لم تستطع التحول إلى عقلية الدولة والمؤسسات وانما ظلت ضمن حلقة السلطة والقبلية والطائفية، وهو ما انعكس على سياساتها والمؤسسات التي حاولت ان تنشأها بعد الاستقلال[1].

والامر المتعلق بالسلطة وتداولها له انعكاسات عدة، أهمها: المتعلق باستقرار دول الشرق الأوسط، فهذه المشكلة تتسبب بظهور مشكلة اخرى متعلقة بوجود فسحة من عدم الشرعية تعانيها الانظمة السياسية لدول الشرق الأوسط. وتلك الفسحة تزداد كلما ازدادت حدة مشكلة السلطة داخل الدولة.

وذلك الامر باثارته، بشكل أو باخر، لا يساعد على خلق منطقة مستقرة، في حين ان التنافس يتطلب بيئة مستقرة، تدفع كل من روسيا والولايات المتحدة إلى ان يغلبوا نزعة التنافس على نزعة الصراع، وطالما ان البيئة غير مستقرة، فإن احتمالات ان تتجه القوى الكبرى إلى تغليب لغة الصراع على التنافس بقصد تحقيق مزايا نسبية هو امر متوقع[2].

ب–العدالة الاجتماعية:

وهي مشكلة ثانية تسود داخل دول الشرق الأوسط، ومفادها ان تلك الدول مادام تعاني مشكلة الشرعية، وعدم القدرة على بناء مؤسسات دولة على الرغم من مضي عقود عدة على الاستقلال، إلا أنها ما زالت لم تميز بين بناء الدولة، وبين التعامل الحزبي والاثني. وهو الامر الذي ينعكس بوجود تمايزات داخل الدولة في تولي المهام والوظائف، وهو ما يظهر بغياب المساواة والعدالة الاجتماعية، وفي تكافؤ الفرص وفي توزيع الخدمات والثروات..[3].

ذلك الامر يخلق قاعدة عريضة من أجل عدم الاستقرار الإقليمي، ومن ثم فان امكانية ان توجد بيئة ملائم للتنافس السلمي بين القوى الكبرى في محيط يسوده عدم الاستقرار امر غير مؤكد، بل ان

1 – زيد عدنان محسن، الاصلاح السياسي في العالم العربي بين (الدوافع والمعوقات)، المجلة السياسية والدولية، العدد 16، الجامعة المستنصرية، 2010، ص82، وص87.

2 –محسن دلول، العرب إلى اين؟ الحرية الضائعة .. المستقبل المجهول، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص203، وص208.

3 –نفسه المصدر، ص307، وص310. وايضا: مروة نظير، الاجيال المتعاقبة لمفهوم وتطبيقات العدالة الانتقالية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 194، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، اكتوبر 2013،ص 5، وص8.

احتمالات ان تندفع القوى الكبرى إلى الصراع من أجل الحصول على مزايا مضاعفة من المنطقة هو الامر الاكثر ترجيحا.

ج–الشرعية، وانظمة الحكم الداخلية

وهذه النقطة ترتبط بما تم تناوله اعلاه، فالمخرج المتوقع هو إن تكون مسألة شرعية النظام السياسي موضع شك، خصوصا وان الشرعية لما تطرح تستند إلى اسس يقل الاعتراض على قبولها في اثناء التعامل مع النظام السياسي، فكلما كان النظام السياسي مستند إلى اسس من الشرعية عامة ومقبولة اجتماعيا، كان اكثر استقرارا، والملاحظ ان الانظمة السياسية في المنطقة اغلبها تعاني عند التعامل مع الشرعية، كون اسس الشرعية لدى اغلبيتها لم يتأت من خيارات اجتماعية–سياسية صحيحة، وانما: اما جاءت بفعل الغلبة، وفرضت على الشعب، أو انها تستند إلى اسس اثنية أو قبلية، وفي كل الاحوال، فإن مسالة الشرعية قضية مطروحة منذ عهد الاستقلال لليوم، ولا يتوقع الانتقال عنها خلال السنين القادمة كون مجتمعات الشرق الأوسط لم تستطع ان تبني اساسا لدولة مؤسسات ؛ على الرغم من حدث الثورات العربية الذي حصل بعد عام 2010[1].

وذلك الامر يقلل من احتمالات اتجاه الشرق الأوسط نحو الاستقرار، ومن ثم فإن بيئة غير مستقرة، إنما تشجع على اتيان الصراع بين القوى الكبرى اكثر منه التنافس، بقصد الحصول على مكتسبات من الدول الموجودة في المنطقة.

د–التنوع الاثني والديني

إن منطقة الشرق الأوسط يسودها تنوع اثني وديني واضحين، فاثنيا/ هناك قوميات كبرى: (العرب والاتراك والاكراد والفرس والاشوريين والارمن والتركمان)..، ودينيا/ هناك: المسلمين بتنوعات انتماءاتهم الفكرية والمسيحيين كذلك، واليهود، والصابئة، والاعتقادات التي تزاوج بين الاعتقادات السماوية والارضية (الازيديين والعلويين والدروز، والبهائية،..)، والاعتقادات الارضية (المجوسية). وهذا التنوع بقدر ما كان يفترض ان يخلق ارضية لدينامية سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أنه ساعد على مزيد من الانقسام، وعدم الاستقرار، بسبب تعلق السلطة بمجموعة اثنية دون سواها، وليكون التعددية في السلطة تعددية صورية[2].

---

1 –جورج قرم، تاريخ الشرق الأوسط، ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص253، وص257.

2 –جوين دايار، الفوضى التي نظموها، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص70، وص79.

وان عدم الاستقرار المرتبط بهذا العامل انسحب على إجمالي العملية السياسية، وعلى علاقات دول الشرق الأوسط بدول العالم، وبضمنها القوى الكبرى، كون بعض القوى الكبرى لعبت على مسألة دعم بعض الاثنيات والانتماءات داخل الشرق الاوسط، وهو ما انتهى الى ان يقل معها احتمالات اللجوء إلى التنافس ،واحتمالات اللجوء إلى الصراع بين القوى الكبرى على المنطقة، كونه اكثر تحقيقا لمصالح تلك القوى.

هـ–عدم الاستقرار السياسي الداخلي:

وهو امر يرتبط بالمتغيرات في اعلاه، واسبابه الاخرى متعلقة بالصراعات الداخلية، وارتفاع مؤشرات عدم الرضا السياسي جراء ضعف الاداء الحكومي، وقصور في الخدمات، وارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة،..[1].

وهو ايضا مؤشر يرتفع معه معدلات عدم الاستقرار ويؤدي كمحصلة إلى تشجيع القوى الكبرى على اتيان حالة الصراع اكثر منه اتيان حالة التنافس في العلاقات مع الشرق الأوسط.

و–ضعف سلطة القانون:

وهو مؤشراً واضحاً في اغلب دول الشرق الأوسط، قياسا بقوى العلاقات الولائية وعلاقات القرابة، وتسيد مجموعات اثنية موجودة بالسلطة على القانون، بمعنى ان القانون يتراجع عندما يكون بتماس مع السلطة، ومع المجموعة الاثنية التي في السلطة، أو حتى مع علاقات الولائية، وهو امر ادى الى عدم المساواة بين المواطنين، بل خلق اكثر من مجموعة وطنية، حسب الماسك بالسلطة أو القريب منه، وبالبعيد عنه[2].

وذلك الامر ايضا تسبب بان تتجه العلاقات السياسية إلى رفع معدل التذمر السياسي ، وعدم الاستقرار، ومن ثم شجع على اتيان حالة الصراع في علاقات القوى الكبرى مع دول الشرق الأوسط وتغليبها على علاقات التنافس، وهو امر يرتبط بمسبب اكبر ألا وهو إن العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط يسودها منطق الصراع على التعاون.

2–المستوى الإقليمي، المتعلق بالبيئة الإقليمية لإقليم الشرق الأوسط:

ان منطق العلاقات الإقليمية، إنما يسوده الصراع،لاسباب تاريخية، وجغرافية وقومية ودينية وسياسية، وضاعف منها: إن الحدود التي اقرت بين دول المنطقة، وإنما هي حدود سمحت بتداخل واسع في

---

1 –حسن محمد الزين، الربيع العربي، اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، بيروت، 2013، ص236، وص241.

2 –مارينا اوتاواي، وآرون، الشرق الأوسط الجديد، مركز كارينغي للسلام الدولي، بيروت، 2008، ص54. وص56.

التركيبة الاثنية والدينية، وخلق ولاءات عابرة للحدود تفوق الولاء الوطني، وهو امر هيأ الارضية لعدم استقرار إقليمي اوسع، كون الدول الموجودة رهنت ارادتها بالقوى الكبرى، وسمحت لها بالتدخل في المنطقة، اكثر مما سعت إلى تنظيم نفسها باطر إقليمية تعاونية.
وذلك الصراع والتبعية للقوى الكبرى قاد إلى توليد كوابح سياسية تقف بوجه ان تكون البيئة مهيأة لنمو علاقات التنافس، واهم الكوابح السياسية في هذه البيئة، هي:

أ-الحروب والتوترات والنزاعات والازمات:
وتلك الخاصية على الرغم من عدم قصرها على منطقة الشرق الأوسط، إلا أن ما يميز الشرق الأوسط فيها هو: خاصية الدوام، وعدم الاتجاه إلى ايجاد بدائل سياسية لانهاء التوترات والنزاعات والازمات والصراعات الموجودة، لذلك فقد شهدت المنطقة اكثر من حرب، ومنها الحروب العربية الإسرائيلية، والحرب العراقية الإيرانية، والحرب العراقية مع الولايات المتحدة وحلفائها عامي (1991) و (2003)، وغيرها من الحروب المتعلقة بتزاوج الحروب الداخلية بالبيئة الإقليمية والدولية في لبنان وسوريا وباليمن وبافغانستان، وبتركيا[1].
تلك الحروب، انتهت: كمحصلة إلى توسيع نطاق عدم الثقة ومظهره البارز هو الانفاق على التسلح الذي يتضخم عاما بعد آخر، والى توسيع نطاق عدم الاستقرار، ومن ثم الاتجاه إلى دفع القوى الكبرى إلى الانسياق وراء الصراع اكثر منه الى التنافس في العلاقات الإقليمية.

ب-وجود جذور تاريخية: اثنية وجغرافية ودينية، وسياسية للصراع الإقليمي:
بمعنى آخر، ان الحدود السياسية لما أقرت في اثناء وبعد الاستقلال، لم تراع ان تكون الدولة متصلة باثنية وديانة وانتماء مذهبي محدد، وهو ما سمح بان تكون كل دولة تحتوي داخلها تكوينات وانتماءات متعددة، والقصور ليس في ماتقدم إنما في عقلية السلطة، فالسلطة إنما بنيت على عقلية الاستحواذ الاثني والمذهبي، وهو ما جعلها قادرة على إستيعاب التعددية الاثنية والمذهبية داخل الدولة، وانتهت إلى توليد صراعات داخل الدولة وبين الدول، خصوصا وان الاثنيات ما زالت محكومة

1 - علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص545-546. وايضا: توفيق فارس العودات، الضحية الكبرى، الصراع الاستراتيجي للقوة العظمى في المشرق العربي، دار نينوى، دمشق، 2012، ص406-407.

بالتاريخ اكثر من كونها محكومة بالحاضر والمستقبل ، وتغذي صراعات التاريخ قوى متعددة لان وجودها يعتمد على هذه الادامة[1].

ج–وجود (إسرائيل) في النظام الإقليمي:

وهو مسبب آخر للصراع الإقليمي، كون (إسرائيل) تعد جسماً غريباً بكل معنى الكلمة، زرعت زرعا في المحيط العربي لتكون دولة يهودية قائمة على تجميع اليهود من كل دول العالم، بعيدا عن صدق روايات الشتات والعودة، فإن الامر انتهى إلى اظهار الغرب لدولة يهودية كبرى في الشرق الأوسط، يتم عن طريقها ادامة تفوقها بجهد غربي، ونتيجة عقلية التوسع الذي تقوم عليه (إسرائيل)، وفي مناطق يعدها المسلمون مقدسة دينيا، فأن الشرق الأوسط أصبح منطقة يرتفع فيها عدم الاستقرار [2].

د–بحث كل من: إيران وتركيا وإسرائيل عن توسيع لادوارها الإقليمية:

وهو سبب اخر للصراع ،وعدم الاستقرار الإقليمي، فالشرق الأوسط وقع تحت ضاغط القوى الكبرى، وهذه القوى اتفقت ضمنيا على اضعاف العرب وتعزيز قدرات القوى الإقليمية، وذلك الامر ادى بكل دول الجوار إلى ان تبني مشاريعها الإقليمية على حساب العرب، بل صار توجهها باتجاه التمدد باتجاه المنطقة العربية، وخلق كيانات هزيلة وتابعة، وهذا الامر يهدد بتوسيع نطاق عدم الاستقرار الإقليمي، ومن ثم يعمق من حالات الصراع اكثر من تعميق حالات التعاون أو التنافس بين القوى الكبرى، كون كل قوة إقليمية ستبني لها مجالات نفوذ وعلاقات مع احدى القوى الكبرى[3].

هـ–ظهور ثلاثية متأزمة في العلاقات الإقليمية: التيارات الدينية والعلمانية والقومية:

فالقوى الإقليمية بنت عناصر قوتها على اساس انماء واحدة من عناصر الاثنية أو واحدة من التيارات السياسية وانكرت الباقي، في خضم ما تعيشه هي،ومنطقة الشرق الأوسط من تعددية وتداخل وصراع تاريخي. فتركيا تبنت مشروعا علمانيا واثنيا، اما إيران فتبنت مشروعا فارسيا–اذريا مذهبيا، اما

---

1 –رامي خوري، أمريكا ، الشرق الأوسط والخليج، كلية الشؤون الدولية، جامعة جورج تاون–قطر، بلا، ص2–3. وايضا: يحيى احمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص184، وص189.

2 –جمال واكيم، سورية ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010، ص90، وص98. وايضا: فولكر برتس، نظام الصراع في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997، ص52، وص59. وايضا: مصطفى عبد الواحد الولي، أمن (إسرائيل) الجوهر والابعاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001، ص20،وص29.

3 –عصام فاهم العامري، خصائص ترسانة (إسرائيل) النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001، ص93، وص99.

(إسرائيل) فتبنت مشروعا عبريا–يهوديا، ومن بين الاثنيات التي أهدرت مصالحها: العرب والاكراد، وكل من تلك المشاريع في توجهه نحو المنطقة العربية انما يعمق قوة المجموعات المرتبطة به بعلاقات تبعية، وذلك الامر ضاعف من علاقات الصراع الإقليمي[1].

و–ارتهان علاقات الإقليم بالنظام العالمي:

وهو امر آخر عظم من شأن سيادة منطق الصراع على التنافس في العلاقات الإقليمية، كون القوى الإقليمية وباقي الدول الاخرى في الشرق الأوسط بقصد: تعزيز وجودها، فإنها إتجهت إلى ربط وجودها بارادة القوى الكبرى، وانتهى الحال إلى استباحة الشرق الأوسط من قبل القوى الكبرى: (إيران وسوريا) وارتباطهما بروسيا، و(الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي) وارتباطها بالغرب وبالولايات المتحدة، وإسرائيل وارتباطها بالغرب..[2].

تلك الارتباطات والتوترات الإقليمية عمقت الاتجاه نحو تعظيم علاقات الصراع على التنافس، فالانطلاق في اعمال منافسة بالشرق الأوسط تطلب وجود بيئة ميسرة، وليس بيئة يسودها الصراع.

3–المستوى العالمي، المتعلق بالبيئة العالمية، اي بيئة النظام الدولي ككل:

وتلك البيئة تتيح إمكانية لاتساع علاقات الصراع على علاقات التعاون أو التنافس، وتحديدا منذ عام 2000،اي منذ صعود الرئيس الروسي(فلاديمير بوتين)، فالنظام الدولي بعد عام 1991، اتجه إلى اضهار الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، وتراجع حاد في قدرة القوى الاخرى على اظهار رغبتها بمنافسة الولايات المتحدة، فانطلقت الاخيرة بتصريف احداث وقضايا النظام الدولي، والذي بدأته بحدث العراق عام(1990/ 1991)، وانتهى الامر إلى:استخدام مفرط للقوة العسكرية ضد العراق، بقصد:اخراجه من الكويت، ولم تستطع اي قوة في النظام الدولي من ثني الولايات المتحدة عن تحقيق مقاصدها في ابعاد النظام الدولي عن الاحادية القطبية التي كان يعيشها، واستمر النظام بعيدا عن التعددية، وكانت معيشته للاحادية مسوغاً لقيام الولايات المتحدة بتنفيذ كل ما من شانه حفظ وضعها الريادي في النظام الدولي، ومع قدوم الالفية الجديدة بدأت اتجاهات تؤشر تحول النظام الدولي نحو

---

1 – محمد عبد حسين، يوسف ابو سمرة، تاريخ الشرق الأوسط الجديد، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص248، وص251.

2 –محمد عبد المعطي الجاويش، الرؤية الدولية لضبط انتشار اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2002، ص47، وص54. وايضا: سرمد عبد الستار امين، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، اعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشر قالأوسط، مجلة درسات دولية، العدد (49)، جامعة بغداد، 2011، ص63، وص76. وايضا: هيثم مزاحم، نحو تفسير لاسس العلاقة الامريكية – الاسرائيلية، مجلة شؤون الأوسط، العدد (112)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2003، ص 132-133.

التعددية، بسبب انتشار عوامل القوة عالميا بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا والصين واليابان وغيرها من القوى، وهو امر ينذر بتراجع في مكانة الولايات المتحدة، ويجعلها تتحرك في ضوء هدي بعض العوامل التي تركز في اعاقة تاخر مكانتها ، واعاقة تقدم القوى المنافسة لها[1].
وهذا الامر فيه، مما يمنع المنافسة بين روسيا والولايات المتحدة ويحول اتجاهات العلاقة نحو الصراع، كون الدوافع والاتجاهات في الحركة العالمية متناقضة، وهو ما سيتسبب بعدم جدوى استمرار التنافس في مقابل جدوى الصراع في العلاقات الدولية، على الرغم من ان السلاح النووي والحروب وسباق التسلح تجعل الكلف مرتفعة لاي صراع دولي، والعلاقات الاقتصادية فيها مزايا يمكن الابتعاد عنها وعدم جني فوائدها في حالة غلبة الصراع على التعاون أو التنافس. واهم الكوابح لعلاقات التنافس الروسية _الأمريكية في الشرق الأوسط، المتعلقة بهذا المستوى تتعلق بالاتي:

أ-التحول في المكانة الدولية للقوى الكبرى جراء انتشار عناصر القوة عموديا وافقيا:
فكما تم الاشارة سابقا فان عوامل القوة صارت اكثر إنتشارا بين القوى الكبرى، وحتى الإقليمية ، وهذا الاتجاه بدء منذ عدة عقود، واليوم الانتشار وسع من إمتلاك القوى الكبرى لعوامل القوة، حتى ان الولايات المتحدة تراجع نسبتها في الاجمالي العالمي لامتلاك عوامل القوة عالميا، واستمرار هذا المنحى يمكن ان يحول الولايات المتحدة إلى مجرد لاعب من بين عدة لاعبين كبار، يمتلكون كلهم نسب من التأثير في الاحداث العالمية[2].
اما روسيا فإنها تنمو، ويمكن ان يستمر نموها قياسا بحجمها الجغرافي وبمواردها وبامكاناتها العلمية، اي انه يتوقع ان تنمو فوق المعدلات التي تتمتع باعلى صعيد عوامل القوة دوليا: (عسكريا وسياسيا واقتصاديا)، ذلك الامر يدفع الولايات المتحدة لان تكون اكثر صراعا واقل تنافسية وتعاونية، في العالم اجمع وبضمنه في الشرق الأوسط، على الرغم من ما يمكن ان يتبع ذلك من كلف في خوض الصراعات، وربما الحروب، وخسارة مزايا التعاون الاقتصادي؛ لذلك رأينا الولايات المتحدة قد طورت استراتيجيات جديدة تقوم على الآتي:
-جعل الاستثمارات أداة منشطة لحركة التبادل التجاري الدولي، فضلا عن الشركات المتعدية الجنسية[3].

1 -مايكل بي، اورين، القوة والايمان والخيال، امريكا في الشرق الأوسط منذ 1776 حتى اليوم، مصدر سبق ذكره، ص511، وص521.
2 - حيدر علي حسين ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، ط2، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014، 194، وص215.
3 -المصدر نفسه، ص251، وص259.

-جعل إمكانية ان تقع العقوبات على قطاع أو ربما شركة واحدة، وتبقى باقي العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الاخرى قائمة[1].

-جعل امكانية ان لا تقع حروب كبرى بين الدول، وإنما ان تقع عمليات عسكرية محدودة وتعرضية تتوخى تدمير اهداف محددة دون ان يحدث انتقال في العلاقات بين الدولتين إلى مستوى الحرب أو الصراع، وربما يتم نقل الاعمال العسكرية المحدودة إلى شركة امنية وعسكرية عالمية، ولا تقوم بها الدولة بذاتها[2].

ب-بروز ظاهرة الصراع الحضاري إلى جانب اشكال الصراع الاخرى: العسكرية والاقتصادية

فالنظام الدولي، اتجه إلى اظهار انواع متعددة من الصراعات، بعضها شامل وبعضها الآخر جزئي محدود وبعضها إقليمي، سواء ما كان منه عسكريا أم اقتصاديا أم حضاريا، وذلك الاتجاه يعد من اكثر حالات النكوص عما وصلته الانسانية من اشكال للتعاون الإقليمي والدولي منذ الحرب العالمية الثانية[3].

ج-ظهور عالم تتقارب حدوده بشدة بفعل المعلوماتية والاعلام والاتصال والعولمة:

وهو: متغير اخر صار يؤثر في العلاقات الدولية، فبقدر اتجاه القوى والدول المختلفة إلى التاطر بالحدود السياسية والسيادة، فان هناك عامل اخر يضغط باتجاه مختلف ألا وهو العولمة والمعلوماتية والاعلام والاتصال والثقافة والوعي الانساني، والسياحة،.. كل ذلك جعل البشر يعون: إن قدرهم ان يكونوا على كوكب واحد، وان الفواصل الجغرافية والسيادية مخترعة ومصطنعة، وإن بعضهم اقرب للبعض الاخر منه قياسا لابناء وطنهم الواحد. وذلك الاتجاه تعززه حركة البشر والافكار والمعلومات، وربما سيكون هذا الاتجاه اقوى في تاثيره خلال الاعوام أو العقود القادمة بالتاثير في العلاقات الدولية[4].

---

1 -رحمن عبد الحسين ظاهر، خيارات الستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسية والدولية، العدد (24)، الجامعة المستنصرية، 2014، ص329، وص334.

2 -سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة الدراسات الدولية، العدد (42)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009، ص161، وص169.

3 - زيد عدنان محسن ، ا لغرب والاسلام (حوار ام صراع)، المجلة السياسية والدولية، العدد(11)، الجامعة المستنصرية، 2009، ص52، وص59.

4 -دانا علي صالح، المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، 2011، ص164، وص165.

د–بروز ظواهر جديدة في الاهتمامات السياسية العالمية: مكافحة الارهاب، والبيئة، ومواجهة الازمات الاقتصادية، والبحث عن ادامة للموارد التي تشهد نضوبا مستمرا..

وذلك الامر مبعثه هو: ان الانسانية صارت قبالة تحديات جسام، واهمها: إن النمو المتحقق والرفاهية المرافقة له لا يمكن ان تستمر الا بطرق محدودة:(ابتكار تكنولوجيا تعظم من منافع ومزايا البدائل الصناعية للموارد)،واهمها: الطاقة، وهذا الامر لا يعالج إلا بتطوير التكنولوجيا، أو ان يستحوذ القلة على الموارد ويعيشوا بوفرتها، ويحرم منها بقية سكان الارض، وذلك الامر لا يتحقق إلا بالصراع[1].

والواقع: ان كل من الاتجاهين الان يطغى على العلاقات الدولية، فالموارد هناك اتجاه لاحتكارها في اطار عقود إستثمار طويلة الاجل، والتكنولوجيا يتم تطويرها ايضا، وكل من الاتجاهين عمقا فجوة بين عالمين: العالم المتقدم والعالم النامي،فالاول يتسع في ثرواته وقدراته، والاخر ينكمش في ثراته وقدراته، على الرغم من الفارق السكاني الكبير والجغرافي الكبير بين العالمين. وذلك الامر سيخلق موجات من التذمر وربما اساسا للصراع بين العالمين بشكل أو آخر، لا تستطيع قوى السلطة في العالم النامي ان تحد منه. وهو امر سيدفع بالقوى الكبرى إلى سلوك طريقين: التعاون فيما بينها مادام انها لا تستطيع انهاء بعضها البعض الاخر، والاتجاه إلى دول العالم النامي لشراء تبعيتها بطريقة أو اخرى،وهو امر ينذر في بلدان الشرق الأوسط بتقاطع أمريكي مع القوى الكبرى الصاعدة، وخصوصا: الصين وروسيا[2].

4–المستوى المتعلق بروسيا وبالولايات المتحدة، كدولتين:

ويبقى المتغير غير المحسوم لليوم هو المتعلق بكل من الاوضاع الداخلية في كل من روسيا والولايات المتحدة ، ونظرة كل منهما للاخر، فالداخل الروسي ومنذ التحول الذي حصل عام 1991، اتجه إلى الانشطار بين مجموعتين:مجموعة تعظم أهمية الانفتاح على الغرب مهما كان السبب، وهي التي قادت روسيا رسميا بين عامي(1992–2000)، ومجموعة اخرى ترى ضرورة العودة إلى الارث القومي الروسي، والعظمة السوفيتية سواء بمحتوى ايديولوجي (كما يرى الشيوعيون) أم بدونه

1 –ايريل تيلفورد، رؤية استراتيجية عامة للاوضاع العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ، 2004، ص54،وص59. وايضا: د. صلاح ياسين محمد الحديثي، التأثيرات السلبية والايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاجتماعية، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، العدد 1، جامعة الانبار، 2011، ص530، وص535.

2 –مايكل كلير، دم ونفط، أمريكا واستراتيجيات الطاقة، ترجمة احمد رمو، دار الساقي، بيروت، 2011، ص332، وص335.

(القوميون الروس) [1]، وذلك الاتجاه صار الاقرب إلى السلطة منذ العام 2000، وحتى الانتهاء من كتابة هذه الدراسة (مستهل عام 2015).

اما على صعيد الولايات المتحدة، فان الداخل الأمريكي يتوزع بين قوى متعددة، منها من يرى ان روسيا هي واحدة من ابرز الخصوم للولايات المتحدة يجب احتواءها وتقليم عناصر قوتها[2]، وهناك من يرى: إن روسيا قوة غربية في كل الاحوال، وما يحسب على الغرب يتم تنظيم سلوكه لا دفعه للعزلة. وهناك من يرى: ان روسيا يمكن ان يتم الاستفادة منها اذا تم التعامل معها مصلحيا،وذلك يعني هنا إنه يحتاج المزيد من سحب روسيا إلى العالم الغربي اقتصاديا، ومنع الاحتكاك بالمصالح الروسية سياسيا وعسكريا[3]

المطلب الثاني: معوقات اقتصادية:

والواقع ان علاقات التنافس الروسية_الأمريكية عامة، وبضمنه (التنافس) في منطقة الشرق الأوسط لا تتاثر بالكوابح السياسية فحسب، وإنما هناك جملة من الكوابح الاقتصادية التي تؤثر بشكل أو آخر في علاقات التنافس، فتحد منه، أو تمنع استمراره لمصلحة ظهور علاقات الصراع،

واذا ما اتينا إلى العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام، وبضمنها علاقات التنافس بين روسيا والولايات المتحدة ، سنرى ان هذه العلاقات محكومة بمضامين متعددة، تؤثر في العلاقات الاقتصادية، وتدفعها نحو وجهة محددة، مفادها ان الشركات اصبحت مسيطرة على اغلب النشاط الاقتصادي الروسي، في حين انها المهيمن على النشاط الاقتصادي للولايات المتحدة. وذلك الامر يفسح المجال قبالة العوامل الاقتصادية ان تفرض شروطها على التعاملات الاقتصادية بين الدولتين. والعوامل الاقتصادية هنا ليست دائما ايجابية وداعمة للتعاون أو داعمة للتنافس، كما ان بعضها يقع في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط، وبعضها الاخر يقع في البيئة الروسية والأمريكية.

وعموما، تواجه كل من روسيا والولايات المتحدة في تعاملها مع الشرق الأوسط عدة كوابح ومعوقات اقتصادية. وتلك الكوابح والمعوقات تقع في عدة مستويات وهي:

---

1 –مروان اسكندر، الدب ينقلب نمرا، مصدر سابق، ص134، وص146. وايضا: محمد دياب، من يحكم روسيا؟ الصراع بين الكرملين والاوليغارشيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد 112، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2003، ص72،وص76.

2 – طارق محمد ذنون، العلاقات الأمريكية الروسية، مصدر سابق،ص244، وص251. وايضا: ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، بلا، ص65–66.

3 –امجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص131، وص135.

1-المستوى الداخلي، المتعلق بدول ومجتمعات الشرق الأوسط:

إن مبعث الكوابح هنا ان دول الشرق الأوسط إنما هي دول مصدرة للموارد الاولية، اي ان اغلب اقتصادها يقوم على الريع هذا من جانب، ومن جانب اخر، فإن علاقاتها الاقتصادية محكومة بالعلاقات مع العالم الغربي، اكثر منه العلاقات مع روسيا، والمسألتان تدفعان إلى: توليد بعض القيود على علاقات روسيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط[1]. وعموما، يمكن تلمس الكوابح أو القيود الاقتصادية على تطور مستويات التنافس الروسي –الأمريكي بالاتي:

أ-ان اغلب دول الشرق الأوسط هي دول معتمدة على الريع النفطي، باستثناء تركيا وإسرائيل ومصر، اي انها تعتمد على الريع النفطي في تكوين الناتج المحلي،

وتكوين الريع على اساس تصدير النفط والغاز الطبيعيين يفيد مسالتين: اولا/ السوق الذي ستتوجه له موارد الطاقة، واغلبه يتعلق بالعالم الصناعي الغربي وبشرق اسيا، وبالشركات التي تتعامل مع هذه المادة استثمارا وتنقيبا وانتاجا ونقلا وتكريرا واستهلاكا، واغلبها هي شركات غربية، ومادام: ان دول الشرق الأوسط وروسيا هما مصدرين خالصين لموردي الطاقة، اذن لا يمكن تصور ان تتطور تجارتهما أو علاقاتهما الاقتصادية إلا بحدود دنيا، في حين ان الولايات المتحدة ومعها اوروبا لا تستورد إلا كميات محدودة من النفط والغاز من منطقة الشرق الأوسط، لكن هذه المادة هي محل صناعة وتجارة للشركات الغربية والأمريكية منها خاصة، لذلك نتصور ان يرتفع معدل التبادل التجاري بين الطرفين: الشرق اوسطي والأمريكي، اذن السوق الشرق اوسطية غير مؤاتية لعلاقات تنافس بين روسيا والولايات المتحدة اقتصاديا، قدر تعلق الامر بتجارة النفط والغاز الطبيعيين[2].

والامر اعلاه له مسبباته، فما زالت اقتصادات الشرق الأوسط لم تتم اقتصادات صناعية أو انتاجية حقيقية،اي بمعنى: إن القطاعات السلعية ما زالت مساهمتها في الناتج المحلي منخفضة، وهذا الامر واحدة من مسبباته حجم الريع المتاتي من تصدير الموارد الهيدروكاربونية، وغياب الدافع الحقيقي لانماء عملية تحول في الاقتصاد الوطني لدول هذه المنطقة، باستثناءات متعلقة بتركيا وإسرائيل ، ومصر نسبيا. فتلك الدول، ونتيجة غياب النفط والغاز بكميات تجارية فيها نمت اقتصادها على صناعات وخدمات مختلفة تحقق نموا حقيقيا فيه، ومن ثم فإن تبادلاتها التجارية تكون متنوعة مع دول العالم، ولا تركز في تجارة النفط والغاز.

---

1 – .بيلنكايا، الشرق الأوسط الكبير بين روسيا والسبعة الكبار، مجلة شؤون الأوسط، العدد (128)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2008، ص69، وص74.

2 –سالم النجفي، اشكالية النفط الاقتصادية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 124، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، خريف 2006، ص32، وص37.

ب–معدلات الاستهلاك:

وهي ما زالت منخفضة في الشرق الأوسط، وذلك الامر مع وجود اقتصادات قائمة على استيراد كل ما يتم استهلاكه، فيكون حجم ما يتم استيراده محدد، ومادام انه محدد فإن السوق الشرق اوسطية تبقى سوق غير ممكن تصور نموها على نحو يغري بتوسيع التبادلات التجارية مع القوى الاخرى،اي بمعنى: إن التنافس يبقى محدد بسعة نمو السوق الشرق اوسطي.

ويمكن ان نضيف عامل آخر، إلا وهو: ان الاقتصادات الشرق اوسطية رهنت ارادتها بالدولار الأمريكي، وهو ما جعلها ترتبط بالاقتصاد الأمريكي، وتتاثر بازماته، ومادام ان الولايات المتحدة تستمر بسياسة خفض الدولار بقصد تعظيم تجارتها، فإن هذا الامر لدول الشرق الأوسط يقود إلى نتيجة عكسية، كونها دول استيراد، وليس دول تصدير، وهو ما جعل موازنات هذه الدول تتحمل تكاليف اكبر لوارداتها[1]. ومن ثم تاثر معدل الاستهلاك فيها بالسلب.

ج–الارتهان إلى اسواق النفط العالمية، يجعل الدخل القومي للدول الشرق اوسطية متقلب بحكم كون الاسعار تتعرض للتقلب:

ان اقتصادات الشرق الأوسط هي: اقتصادات ريعية، وهذا يعني: ان حجم اقتصادها ونموها ودخل الفرد، وحجم التبادلات التجارية،.. كلها تتأثر باسعار التصدير. وهذا الامر تسبب بمشكلات جمة لدول المنطقة، فالارتهان بالسوق العالمية يرتبط به ارتهان لمستوى الاسعار ولتقلباتها، وذلك التقلب واضح في السوق العالمية، فمثلا خلال السبعينيات ارتفعت الاسعار، وهو ما حقق وفرة لاقتصادات الشرق الأوسط، ثم حدث تراجع حاد في الثمانينيات، وعادت الاسعار بالارتفاع منذ عام 1991، صعودا حتى العام 2014، عندما اصابها انكسار حاد اثر في وضع الاقتصاد في هذه الدول. والتاثير هنا شمل كل المرافق الاقتصادية واهمها تأثر التجارة الخارجية، فلا تستطيع هذه الدول الاستمرار بمعدلات الاستيراد المرتفعة، ومن ثم فان انخفاض الاسعار يخفض قيمة التبادلات

---

1 –تقرير، الخبراء يؤكدون أن الارتباط بسلة عملات أفضل من الدولار، موقع السياسة، استخرج بتاريخ: 2 شباط 2015:

http://al-seyassah.com/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D8%A8%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA/

التجارية، وذلك الامر لا يساعد على تحقق مستوى من التنافسية بمستوى الطموح في العلاقات الروسية الأمريكية المعنية بالشرق الأوسط[1].

د-ارتفاع معدلات نمو الشباب إلى المعدل العام للسكان في دول الشرق الأوسط، ويقابلها ارتفاع معدلات البطالة

وهو عامل اقتصادي اخر، يؤثر في القدرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط عامة، فالقوة الاقتصادية يمكن قياسها من قوة العمل نسبيا، إلا أنه في المقابل، فإن ارتفاع معدلات الشباب في قوة العمل في اقتصاد خامل يفيد بوجود مشكلات جمة يمكن ان يتعرض لها الاقتصاد الوطني، والتي تتمثل بارتفاع معدل البطالة فيه، وهذا حال الشرق الأوسط، فدوله يسودها الارتفاع بنسبة الشباب في ظرف ليس فيهانشطة اقتصادية حقيقية، وهو امر تسبب بمعاناة اقتصادية لها، وهو امر لا يتوقع حدوث تحول عنه خلال هذه المدة[2].

هـ-ان الثروة المالية والارصدة المتحققة لدول الشرق الأوسط، وحجم الاستثمارات في الاسواق العالمية لا تعكس قدرات حقيقية لدول الشرق الأوسط انما هذه الدول تعاني من انكشاف عال جدا: فاقتصادات هذه الدول تتاثر بتجارة النفط العالمية، والاخيرة تتأثر بالتجارة الدولية، فكلما انكمش الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعيين، أو تراجعت اسعارهما، فإن ذلك يقود إلى تراجع العوائد التي تحصل عليها هذه الدول، ومن ثم يتسبب الامر بمازق لموازناتها السنوية. وباتت كل الجهود التي بذلتها هذه الدول بتعظيم الاستثمار في دولها ان تكون متواضعة بحكم عوامل عدم الاستقرار المحلية التي تتسبب بخروج راس المال، وليس بإستيطان المحلي منه أو باستقدام الاجنبي منه[3].

و-ما زالت اغلب دول الشرق الأوسط غير قادرة على تطوير مهارات الابداع والابتكار عن طريق البحث والتطوير:

---

1 -نعيمة شومان، صدمة النفط، مجلة شؤون الأوسط، العدد (124)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2006، ص62، وص64. وايضا: تقرير، سمات الدولة العربية الريعية، جامعة بابل، استخرج بتاريخ: 3 كامنون الاول 2014

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_24416_446.pdf

2 -تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الطريق غير المسلوك، البنك الدولي، واشنطن، 2007، ص6-7.

3 -الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ، ترجمة بسام خليل، بلا، بيروت، 1992، ص34-35.

إذ يعد البحث والتطوير واحد من اهم دعائم الاقتصادات النشطة في عالم اليوم، وإن اغلب دول العالم تنفق عليه ما يقارب (2–6%) من ناتجها القومي، إلا إن منطقة الشرق الأوسط باستثناء (إسرائيل)، لا تعطي لهذه النقطة اهتماما حيويا، وهو ما جعلها اقتصادات اسيرة للتجارة وموارد الريع وليس لانشطة اقتصادية حقيقية. وذلك يعني إن امكانية نمو اقتصادات هذه الدول لتكون بمستوى المنافسة التجارية مع القوى الكبرى أو ان تكون محط تنافس بين القوى الكبرى، إنما هي مسالة نسبية ومحدودة، ولا يتوقع ان ترتفع اسهم المنطقة اقتصاديا في السوق العالمي[1].

ن–كما انه لم توجد لليوم سياسات اقتصادية في ادارة الموارد غير الريعية، ومنها رأس المال البشري والمعرفة

فاغلب دول الشرق الأوسط مع بعض الاستثناءات ، ما زالت لم تول التنمية البشرية اهتماما يذكر، بوصفها العامل الاول في التنمية، وتغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، وسبب ذلك العزوف هو عاملين: الاول/ متعلق بالسلطة، والرغبة باستمرارها بشتى الطرق، ومهما كانت الادوات المستخدمة لمعنى التغيير، والسلطة ترغب باستمرار الطاعة والخضوع لها ماليا وولاءا. والآخر/ متعلق بالمال، فتوزيع الثروات يتم استنادا لعامل الولاء، والقرب من السلطة استنادا إلى معايير غير مهنية، اما في ظل إنماء عامل راس المال البشري والمعرفة، فإن الامر يتسبب بحتمية تغير عامل الثروة نحو تطوير ودعم المعرفة، وليس لدعم علاقات الولاء والانتماء والسلطة. ومثل هذا التحول غير ممكن تصوره خلال هذا العقد من الزمن في الشرق الأوسط[2].

2–المستوى الإقليمي، المتعلق بالبيئة الإقليمية لإقليم الشرق الأوسط:

إن امر المعوقات لا يقتصر على البيئة الداخلية لدول الشرق الأوسط، وإنما يمد إلى اجمالي البيئة الإقليمية لهذه الدول، فهي تهيئ لمشاهد لا تعين على اتيان حالة التنافس بين القوى الكبرى، إنما تمهد لحالة الصراع.

فإذا ما اتينا إلى حالة النظام الإقليمي الشرق اوسطي، سنراه يطرح المعوقات الآتية بوجه التنافس الروسي الأمريكي[3]:

---

1 –وليد خالد صالح، دور التكاليف على أساس الانشطة في تنفيذ الستراتيجيات التنافسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، العدد (4)، 2012، ص297. وص302.

2 –تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الطريق غير المسلوك،، مصدر سبق ذكره، ص8–9.

3 –جولي سي. هيريك، واخرون، الشرق الأوسط المتغير نظرة جديدة إلى الديناميات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص67، وص77. وايضا: توفيق المديني، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010، ص103، وص110.

أ–ان اغلب دول الشرق الأوسط هي دول ريعية، تعتمد على تصدير النفط والغاز الطبيعيين:
وقد بينا تأثيراتها في اكثر من جانب، وبينا ان تأثيرها الابرز: انها تخلق اقتصادات غير مستقرة، ومرتهنة بالبيئة والاسواق العالمية لاستهلاك النفط والغاز وهو ما يجعل اقتصادات الشرق الأوسط عامة غير مستقرة، كما انه لا يخلق قاعدة واسعة لتبادلات تجارية حقيقية بين دول المنطقة نفسها او بينها وبين روسيا كون الاخيرة ايضا تعتمد في الجزء الاعظم من مواردها على تصدير النفط والغاز، إلى الاسواق العالمية.
ب–ان اقتصادات الشرق الأوسط لم تعتمد على قاعدة صناعية تنافسية، بحكم كون المجتمع فيها غير صناعي، وإنما هو مجتمع يميل إلى المزاوجة بين: (البداوة والريف والاستهلاك):
والنقطة الاخرى المرتبطة بالشرق الاوسط، وان تلك المنطقة على الرغم من ما حققته عائدات النفط والغاز الطبيعيين من تغير محدود بالاستهلاك، إلا أنه لم يحدث تحول في عقلية الانتاج، وظلت تعيش مرحلة تتزاوج فيها قيم البداوة والريف، مع شيوع انماط جديدة من الاستهلاك، وغياب حقيقي لعامل الانتاج، باستثناءات متعلقة بتركيا وإسرائيل؛ ومصر وإيران نسبيا.
ج–اعلاه يعطينا دللالة على ان اقتصادات الشرق الأوسط تتميز: بسعة الانكشاف على الاقتصاد الدولي، كما ان عضوية دول الشرق الأوسط في منظمة التجارة العالمية خلق أو سيخلق لها وضعا سلبي غير طبيعي: بحكم إن المنتجات المصدرة هي اما مواد هيدروكاربونية خام، أم مصنعة تصنيعا اوليا، وهي مملوكة للدولة، وتحتاج هذه الدول إلى حماية وادخار ثرواتها لمصلحة الدولة، ولكن طبيعة عمل منظمة التجارة هو: ان كل العمليات والانشطة التجارية تخضع لقاعدة المنافسة، مما يجعل الصناعات البتروكيمياوية تواجه احتمالات التعرض لمسألة عدم التنافسية، أو ربما وجود دعم حكومي لها،..[1].
د–ما زالت البيئة الاقتصادية للشرق الأوسط تتعرض لضغط العوامل السياسية، المحلية والإقليمية والدولية، مثلاً سياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد العراق وإيران عام 1993، وقانون (داماتو) الذي فرضته الولايات المتحدة عام 1994، وأقرت بموجبه عدم السماح للشركات الاجنبية ان تستثمر اكثر من (20) مليون/ دولار في إيران، وألا تتعرض للعقوبات الأمريكية،.. تلك العوامل السياسية تعيق امكانية ان تتعامل القوى الكبرى بمنطق المنافسة الكاملة في الاسواق الشرق اوسطية.

3–المستوى العالمي، المتعلق بالبيئة العالمية، اي بيئة النظام الدولي ككل:

1 – 220مليار دولار حجم استثمارات الصناعات البتروكيماوية في دول الخليج، صحيفة الرياض السعودية، العدد (17029)، استخرج بتاريخ: 8 شباط العام 2015:
http://www.alriyadh.com/1019590

إذ تمتد المعوقات التي تعيق جعل المنافسة تامة بين روسيا والولايات المتحدة في المنطقة إلى وجود معوقات في البيئة العالمية، وهذه المعوقات يمكن ادراجها بالآتي:

أ–ارتباط الناتج القومي لدول الشرق الأوسط بتجارة النفط، وهذا الامر يجعله متقلب، فالبيئة العالمية تقوم على اساس: قاعدة الانتاج الصناعي واذواق الاستهلاك العالمية في اطار اسواق عالمية كبرى في اسيا واوروبا والأمريكيتين، وتلك الاسواق تتعامل مع متغيرات عديدة جلها ليس اقتصادية، وعموما، فإن استهلاك النفط والغاز الطبيعيين بعده المصدر الرئيس لعائدات الشرق الأوسط، إنما يكون محكوم باوضاع الاقتصاد العالمي. وتلك الاوضاع تشهد موجات من الطلب الكثيف وموجات من تقلص معدلات الطلب، بحسب النمو الاقتصادي، على الرغم من ان العلاقة بينهما ليست جازمة، فبعض الاستهلاك لا يمكن التراجع عنه وان كان هناك كساد في السوق العالمية، وهو ما اشرته المرحلة مابين العامي(2008– 2014)،(الازمة الاقتصادية العالمية)، وفي ظل وجود وفرة طبيعية من الامدادات النفطية، كما ان اسعار الطاقة لا تتعلق بطبيعة الانشطة الاقتصادية فحسب، ومثاله ما جرى نهاية العام 2014،فعلى الرغم من ان هناك نشاط اقتصادي وان التجهيز لا يقدم فائضا نفطيا غير طبيعي الا ان الاسعار هبطت إلى معدلات غير متوقعة. وذلك التقلب في سوق الطاقة العالمي يؤثر في الوضع الاقتصادي للشرق الأوسط وفي امكانية ان يكون سوق مفتوحة في وجه التنافس الدولي[1].

ب–ارتباط دول الشرق الأوسط واقتصادها بالحالة السياسية للنظام الدولي:

وهي النقطة المتعلقة بكون منطقة الشرق الأوسط جزء حساس لتقلبات النظام الدولي عامة، ولتوجهات القوى الكبرى في جعلها اداة لبلوغ مراتب الريادة في النظام الدولي، فقد استطاعت القوى الكبرى ان تدخل الشرق الأوسط، وان تفرض علاقات تبعية لدولها للقوى الكبرى، ووصل تدخل القوى الكبرى في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط إلى ان تكون لاعبا إقليميا، كما هو الحال مع الولايات المتحدة مع اغلب تفاعلات الشرق الأوسط، وحال روسيا في تعاملها مع احداث سوريا منذ عام 2011[2].

وفكل تلك الكوابح اتجه تاثيرها إلى ان تحد من معدلات التنافس في العلاقات الروسية_ الأمريكية في المنطقة، وتساعد على تحويل الاهتمام إلى الجوانب السياسية، والى الصراع بشكل اكبر.

4–المستوى المتعلق بروسيا وبالولايات المتحدة، كدولتين:

---

1 – احمد حسين الهيتي، د.بختيار صابر محمد، اثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء اسواق الاوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجللة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (7)، جامعة الانبار، 2011، ص5، وص7.

2 –محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص130، وص145.

وهو المتغير الاخير في الكوابح الاقتصادية، وهو: متعلق بالحالة الاقتصادية لروسيا والحالة الاقتصادية للولايات المتحدة

فإذا ما نظرنا إلى الاقتصاد الروسي، سنرى انه اقتصاد مدعوم بقاعدة بحث وتطوير مهمة، وقاعدة صناعية مهمة، ناهيك عن اعتماد الاقتصاد الروسي على عائدات النفط والغاز بنسبة مهمة، إلا أن الاقتصاد الروسي ما زال يعاني وجود قدر من التدخل السياسي في ادارته ، ومن وجود هروب لرؤوس الاموال منه بسبب كثرة الازمات السياسية في العلاقة مع الغرب، وتلك النقطة تخلق نوع من عدم الثقة بقدرة الاقتصاد الروسي، وقد اتضحت بعد احداث اوكرانيا وانخفاض اسعار النفط، اذ تعرض الاقتصاد الروسي لهزة عنيفة[1]،

في المقابل، فإن الاقتصاد الأمريكي مبني على قدرات اقتصادية تنافسية كبيرة، وهو يعتمد قطاعات انتاجية حقيقية. ولكنه اقتصاد يعاني، وأن من اهم اوجه معاناته: الديون الكبيرة، وارتفاع معدلات الاستهلاك قياسا إلى القدرة الانتاجية الأمريكية، والعجز الواضح في الميزان التجاري مع دول العالم، والحاجة إلى تدفق الاموال إلى الداخل الأمريكي، وارتفاع في مؤشر البطالة. تلك المؤشرات تدفع الاقتصاد الأمريكي إلى البحث عن اسواق مفتوحة، وشيوع اجواء التنافس عالميا.

والاتجاهين المتعارضان، مادام ان التوجهات السياسية تتجه إلى ان تتعارض بشكل اكبر بين الدولتين. وذلك ما يقلل من امكانية ان تتجه الدولتان إلى استمرارية التنافس، مقابل اشكال اخرى من العلاقات بينهما.

وبالمحصلة، فإن هنالك كوابح اقتصادية عدة تمنع استمرارية المنافسة بين روسيا والولايات المتحدة مستقبلا.

المطلب الثالث: معوقات امنية وعسكرية:

ولا يتوقف امر اعاقة التنافس الروسي–الأمريكي في الشرق الأوسط على الكوابح السياسية والاقتصادية، انما هناك كوابح من نوع اخر، متعلقة بالجوانب الامنية والعسكرية، حيث تواجه كل من: روسيا والولايات المتحدة في تعاملها مع الشرق الأوسط عدة كوابح ومعوقات امنية–عسكرية. وتلك الكوابح والمعوقات تقع في عدة مستويات يمكن ادراجها بالآتي:

1–المستوى الداخلي، المتعلق بدول ومجتمعات الشرق الأوسط، وبالبيئة الإقليمية لهذه المنطقة:

والواقع، ان هذه المنطقة مفتوحة امنيا وعسكريا على انواع غير محددة من العلاقات والظواهر، والتي تمارس تاثيرها في دول المنطقة وفي القوى الكبرى التي تتفاعل معها. وعموما، فأننا نرى هنا عدة تحديات ومعوقات ابرزها الآتي:

1 –خالد اسماعيل سرحان ، عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (7)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2014، ص112، وص119.

أ–ان هناك مشكلة متعلقة بالامن الداخلي لاغلب دول الشرق الأوسط، كونه امن قائم على الخوف، وليس من تلمس واتباع اجراءات صحيحة:

فالشرق الأوسط منذ ان استقلت الدول فيه بالقرن العشرين تعلقت باجراءات الامن ، وكثفت جهودها في هذا المجال، وهو ما يتضح عن طريق كم الانفاق على قطاعات الامن، وعدد منتسبي افراد الاجهزة الامنية، والصلاحيات التي يفوض بها هذه الاجهزة خارج سياقات الدستور والقانون، ونوع الانتماءات الاثنية والدينية التي يتم اشتراطها ضمنا أو قانونا لمن ينتمي إلى تلك الاجهزة..، وكلها اجراءات تنم عن ان هناك مشكلة حقيقية موجودة، يخشى ان يتم اعتماد تصريح بها لاتمام الاجراءات السليمة ومعالجتها[1].

ولعل جوهر المشكلة الامنية إنما هو تركزها في جوانب حفظ النظام الحاكم وشخوصه اكثر من كون سياسات واجراءات الامن متعلقة بحفظ الدولة والشعب ومصالحهما. ومادام ان الغائب هو الدولة والشعب، والحاضر هو: أمن النظام وشخوصه، اذن تظهر جوهر المشكلة في كون الخوف هو اساسها، ومفاد الخوف: إن النظام الحاكم يخشى من الشعب اكثر من خشيته من المتغيرات الاخرى، ولهذا فهو يستنجد بالبيئة الخارجية لدعم العصبية والولاءات التي انشاءها، وهذا الامر لا يحقق إمكانية لتنافس خارجي على البيئة الشرق اوسطية، وإنما يحقق علاقات تبعية تؤثر في مجرى العلاقات الاقتصادية[2].

ويمكن تلمس حالة الخلل الامني في بعض الدول، وتحديدا الخليجية منها، والتي تعاني من تبعية امنية للخارج، كون الامن غير ممكن تحقيقه بسياسات واجراءات وطنية، وحال سوريا هو ايضا مؤشر اخر على هذه الحالة،..

ب–ان احتلال العراق للكويت كشف عن وجود خلل في المنظومة الامنية للشرق الأوسط، ومثاله ايضا احداث التدخلات الإسرائيلية في الشرق الأوسط:

فالشرق الأوسط يعاني جملة من المشكلات الامنية التي تتسبب بتوتر العلاقات الإقليمية، واهمها: وجود مشكلات غير محسومة تاريخيا، واهمها: المشكلات المتعلقة بالتداخل الاثني: (الجغرافيا والمكونات القومية والدينية)، نتيجة كون الحدود تم وضعها استنادا إلى اتجاهات غربية، وليس لحقائق اثنية أو جغرافية، وبعضها الاخر/ وضع لاعتبارات تتعلق باعمال توسع لبعض الدول الإقليمية على حساب الاخرى، وهو ما خلق تداخلات صار يتسبب بمشكلات امنية، ولننظر إلى إيران التي تتداخل

---

1 –جولي سي. هيريك، واخرون، مصدر سبق ذكره، ص315، وص320.

2 –وضحه ذيبان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج 2003– 2011، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص67، وص73.

مع العرب في إقليم الاحواز، والاقاليم الشرقية المطلة على الخليج العربي، وتتداخل مع العراق في المناطق الشمالية الشرقية منه المتعلقة بالوجود الكردي، وتتداخل مع تركيا واذربيجان بالوجود الاذري، ومع تركمانستان وارمينيا في شمالها ايضا، والامر نفسه يتكرر مع حدودها مع كل من باكستان وافغانستان، والامر لا يقتصر على إيران، وإنما يشمل: دول المنطقة كافة، فكلما اتجهنا إلى الدول العربية يظهر نوعين جديدين من التداخل، وهما التداخل المذهبي والتداخل القبلي، وتنوع الانتماءات ليس دلالة على الصراع انما ارتهانه بعوامل تاريخية وارادات سياسية وغياب حقيقي لمشروع الدولة، وسيادة منطق السلطة، وظهور مشكلة شرعية السلطة،.. كل ماتقدم عمق مشكلة الانتماءات، وجعلها واحدة من مسببات الصراع الامني في العلاقات الإقليمية الشرق اوسطية. بمعنى آخر، ان الحدود والتاريخ والتداخل القومي بين إيران والدول العربية (الاحواز)، وبين إيران وتركيا (الاذريين)، وبين تركيا والعرب (لواء الاسكندرونة) ما زالت قضية امنية شائكة تعيق بناء الثقة بين هذه الدول[1].

ولما غزا العراق الكويت، عام 1990، ظهرت مشكلة الامن في الشرق الأوسط كمشكلة طافية، يصعب ايجاد حلول لها ما لم يكن هنالك حل لمشكلة الانتماءات وتقاطعها، واظهار الارادة السياسية للتعايش في المنطقة، وهذا الامر لم يكن بارزا خلال المدة التي تغطيها الدراسة، بل الامر مستمر في ظل استمرار وجود الصراع العربي_ الاسرائيلي، كون (إسرائيل) دالة على استمرار التوتر الإقليمي، وغياب لمنظومة يمكنها ان تجمع الارادات الإقليمية على التعاون الامني.

ج–ان دول الشرق الأوسط تنظر لبعضها كمصدر تهديد اكثر من منظورها وان التهديدات خارجية للامن الإقليمي، وهي تتحالف مع الدول الاجنبية من أجل تحقيق امنها الوطني على حساب الاستقرار الإقليميوذلك الامر بدأ بالظهور مع وجود مشكلة السلطة وشرعيتها، ورغبة الحكام بالاستمرار في تولي مهام حكمهم، ولكبح الشعب عن المطالبة بالتغيير فقد اتجهت ارادة الانظمة إلى توسيع المنظومة الامنية، ومادام ان الموارد المتاحة لا تكفي للعسكرة التامة، لذلك كان بناء المنظومة العسكرية ضعيفا، ومادام ان العلاقات الامنية والعسكرية متوترة إقليميا كما بينا في اعلاه، لذلك لم يكن غريبا ان تتجه الارادات الإقليمية لزعزعة الاستقرار لبعضها البعض الاخر، وبضمنه التعدي على امن النظام الحاكم، ولذلك كانت الانظمة الحاكمة موجودة في الشرق الأوسط إن مصدر الخطر على امنها ووجودها متعلق بالبيئة الإقليمية، وليس بالبيئة الدولية، وهو ما جعل بعضها يتجه إلى البيئة الدولية تلمسا للحماية أو تعزيزا لقدراتها وادوارها[2].

1 –Shaista Shaheen Zafar, Turkey's 'Zero Problemswith Neighbours' , Foreign Policy; Relations with Syria, Journal of European Studies No3, 2011,, pp: 143-145.

2 –وفاء داود، حول معني ومؤشرات "الثقة السياسية"، سلسلة الديمقراطية، الاهرام الرقمي اكتوبر العام 2011:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749756&eid=5608

وتشكل الهواجس الامنية والعسكرية: عدم ثقة واسع النطاق في العلاقات الإقليمية، ومؤشره هو: التسلح، وارتفاع معدله في الشرق الأوسط، وهو عامل يرتبط مع التوجهات، كلاهما اذا ما تم التدقيق به سنرى ان مصادر التجهيز بالسلاح لدول الشرق الأوسط، انما هي من تكون مرتبطة معها بعلاقات امنية وعسكرية: (علاقات دعم ونشر للقوات وحماية)..، واهمها الولايات المتحدة[1].

د–ان الاساس الذي يبنى عليه النظام السياسي في دول الشرق الأوسط يشهد انقساما بين الاتي: اساس (اثني– عقائدي) لدى إيران، و(علماني–قومي) لدى تركيا، و(ديني) لدى إسرائيل، و(قبلي) لدى دول الخليج العربية، و(غير محدد المعالم) لدى العراق ومصر وسوريا.
وذلك الانقسام يتسبب بصراعات امنية مضاعفة، ويخلق اساسا لتوجهات متباينة بين دول المنطقة، ومن الملاحظ: ان الولايات المتحدة تحتضن كل من: (إسرائيل) وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، في حين ان روسيا ترتبط بعلاقات جيدة مع كل من: إيران وسوريا. وهو ما يدل على ان القوى الكبرى ترتبط بعلاقاتها من منظور مصالحها، عكس دول الشرق الأوسط التي ترتبط بعلاقاتها الدولية من منظور رؤية نظام حكمها[2]، والفرق بين الاثنين إن الاولى/ تحقق استمرارية واستقرار في علاقاتها في حين ان الآخرى/ تخلق تبعية في علاقاتها، وهو ما لا يساعد على نضج علاقات التنافس في المنطقة من منظور اقتصادي أو سياسي.

هـ–ما زالت قضايا القومية الكردية من اهم الشواغر الامنية في منطقة الشرق الأوسط:
فمنذ ظهور الدول المستقلة بالمنطقة في القرن العشرين ظهرت المشكلة الكردية بوصفها من اكبر المشكلات التي لم يتم ايجاد حلول لها، فالكرد هم قومية كبرى يفوق عددهم نحو الـ(50) مليون انسان، اي انهم اكبر من القومية الفارسية، واكبر من عدد سكان بعض دول آسيا الوسطى التي تتمتع بوضعية دولة، وكان وضعهم قبل عام 1921، هو التقسيم بين كيانين احدهم/ قومي:(الدولة الفارسية)، والاخر/ ديني هو الدولة العثمانية، وكان وضعهم داخل الدولة العثمانية محتوى كون العامل القومي كان غير طافي في علاقات الدولة الداخلية والخارجية باستثناءات متعلقة بتولي جمعية الاتحاد والترقي الحكم في الدولة العثمانية، وبروز بعض نزعات الاحتجاج القومية بين العرب في بلاد الشام مستهل القرن العشرين، اما الاكراد فظهرت مشكلتهم في اعقاب اعلان الحلفاء المنتصرين على الدولة العثمانية معاهدة (سيفر) 1919، والتي تمنح (ارمينيا): حق اعلانها كدولة قومية، وحق الكرد

1 –محمد عبد السلام، قضايا التسلح العربي، شؤون الأوسط، العدد (106)، مركز الدراسات الاستراتيجي، بيروت، ربيع 2002، ص51، وص57.

2 –ينظر: شامل سلطانوف، روسيا والعالم الاسلامي والصراع ضد الارهاب العالمي، مجلة شؤون الأوسط، العدد (128)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2008، ص85، وص89.

في تأسيس كيان قومي. لكن ارادة الحلفاء تغيرت بعد ان سيطر الاتراك على ماتبقي من الدولة العثمانية غير الخاضع لاحتلال بريطانيا وفرنسا واليونان وروسيا، وكان من ضمنه: الجزء الاكبر من كردستان الموجودة في الدولة العثمانية، وفي ظل اتجاه بريطاني لخلق مشكلة وتبقي منطقة الشرق الأوسط تحت وضع: عدم الاستقرار، وتمثل بتوزيع القومية الكردية بين عدة دول، وابرزها: تركيا وإيران والعراق، وهو ما تم بتنصلهم عن معاهدة (سيفر) بالاعلان عن معاهدة (لوزان) عام 1923 والتي تعترف بحدود سيطرة تركيا وحدودها مع جوارها وضمها لبعض السكان الكرد[1]، في حين استقر القسم الاخر منهم في ايران والعراق.لكن تلك المشكلة استمرت تتفاقم حتى وصلت حدود الرفض الكردي المغذى بعوامل ودفوع من قوى كبرى إلى حدود قصوى تمثل باتجاه تركيا إلى الانكار التام لوجودهم كقومية، والى اتجاه حكومة العراق إلى اجتياح مناطقهم مابين عامي (1988-1991)، واتجاه إيران الى تمايزهم القومي من الناحية الفعلية بعد عام 1979، ولم يتغير الحال لوضع هذه القومية دوليا إلا بعد عام 1991، عندما اعترفت الولايات المتحدة: بان القومية الكردية في العراق (وليس في تركيا وايران) يجب ان يتغير وضعها، فوفرت لهم الحماية لعوامل سياسية، وليس لعوامل قومية؛ ومؤشره انكار ذلك على الكرد في تركيا وإيران؛ واستمر تمتع الكرد بميزات الاستقلال النسبي عن الدول العراقية حتى العام 2003، عندما أطر وضعهم في إقليم فدرالي، لكن بقت مشكلتهم لليوم مستمرة؛ بسبب وجود اتجاهات قوية بين ظهراني الكرد العراقيين إلى تاسيس كيانهم القومي. ولكن هذا الاتجاه ما زال يصطدم باحتمالات الرفض والتدخل التركي والإيراني، كونه سيسبب بانفصال نحو ربع جغرافية وسكان تركيا، ونحو ربع مساحة إيران، و(12%) من سكانها، وذلك الامر لاتقبل به الدولتان لليوم. وهو ما يخلق اساسا لزعزعة الاستقرار الامني الإقليمي ومن ثم لا يهيىء الارضية لبيئة تساعد على نمو التنافس السلمي بين القوى الكبرى[2].

2-المستوى العالمي، المتعلق بالبيئة العالمية، اي بيئة النظام الدولي ككل، وبالعلاقات بين روسيا وبالولايات المتحدة، كدولتين:

وهنا يلاحظ، ان العالم اتجه منذ الحرب العالمية الثانية إلى السير بطريقين متزامنين: الاول/ ومفاده: انماء العلاقات التعاونية درءً لاحتمالات ظهور مسببات لحرب عالمية جديدة، فتطورت فكرة الإقليمية الجديدة، وتطورت المنظمات العالمية والدولية والإقليمة والحكومية وغير الحكومية، والآخر/ تطور ايضا الانفاق العسكري والانفاق على البحث والتطوير العسكريين، وانماء لتحالفات عسكرية عالمية، والى اذكاء لكل مسببات الصراعات الإقليمية، وهو ما اقتضاه الصراع في اطار الحرب الباردة، والذي

---

1 -Marianna CHAROUNTAKI, Turkish Foreign Policy and the Kurdistan Regional Government, PERCEPTIONS, Winter 2012, Volume XVII, Number 4, pp. 191-197.

2 -Ibd, pp: 198-201.

انتهى إلى انقسام حاد في النظام الدولي، والى ظهور الكثير من الصراعات الإقليمية التي كان يمكن السيطرة عليها وتخفيف غلواء مظاهرها ومسبباتها. والحال استمر حتى نهاية العقد الثامن من القرن الماضي عندما انتهت الحرب الباردة، ولينطلق العالم من جديد في خضم اتجاهين[1]:

–الاول/ ومفاده: اتجاهات الولايات المتحدة لاحكام قبضتها العسكرية على العالم من منظور القطب الواحد، وبداته بالعراق عام (1990/ 1991)، وتوسيع إنفاقها العسكري، واعادة نشر قواتها في كوريا الجنوبية واليابان والمانيا على نحو يعكس علاقات القوة الجديدة.

–والآخر/ ومفاده: الاتجاه نحو إنماء علاقات تعاون دولي ضمن منظور جديد للإقليمية، وهي: الإقليمية العابرة لحدود النظم الإقليمية فظهرت (الابيك)، ناهيك عن (النافتا)، وغيرها من المنظمات الدولية، والتي يعد اهمها: منظمة التجارة العالمية، كما ظهرت محاولات لاعادة النظر بتركيبة مجلس الامن والامم المتحدة، وتحويلها: اما إلى لقاء اوسع يعكس حقائق علاقات القوة الجديدة أو تحويلها إلى اتجاه يمكن ان تظهر منه حكومة عالمية لاحقا.

اما روسيا، فإنها ظلت خاملة عسكريا خلال المدة مابين عامي (1991– 2000)، بسبب سيطرة الاتجاه الداعي إلى طلب ارضاء الغرب اكثر منه طلب تعزيز الكيان القومي الروسي، اما في الولايات المتحدة فإن الاتجاهين الاخيرين كانا فاعلين بالتزامن حتى العام 1998، عندما بدات معالم سيطرة المحافظون الجدد[2] على السياسة الأمريكية. وقد استطاعوا التاثير في مجرى تلك السياسة بشكل كبير خلال المدة مابين عامي(2000– 2004)، وهو ما جعل الولايات المتحدة تركز في الجانب العسكري في علاقاتها الدولية، وتفرض سيطرتها على كل من: افغانستان والعراق، وتخوض حربا شاملة مفتوحة على ما عدته ارهابا عالمياً كنوع من الرد على تداعيات احداث 11 ايلول 2001، والتي تشير اغلب المؤشرات التي تم تجميعها لاحقاُ إنها لا يمكن ان تخرج عن كونها عملية تمت برعاية الدولة الأمريكية أو بعضا من اجهزتها الرسمية كوسيلة لتسويغ سلوكها اللاحق عالميا[3].

وتسببت السياسة الأمريكية بتصعيد الاتجاهات الروسية القومية، ومنها: صعود زعامة (فلاديمير بوتين)، وهو ما رأى ان سياسات الولايات المتحدة في: التوسع بحلف الاطلسي إلى حدود روسيا، ونشر منظومة الدرع الصاروخي، واستهداف الدول الصديقة لروسيا في العالم..، كل ماتقدم كان بمثابة اجراءات تهدف إلى تطويق روسيا، وهو ما تسبب برد فعل الاخيرة ودفعها نحو العودة إلى

---

1 –حتحوت نور الدين، خصائص العلاقات الدولية في ما بعد الحرب الباردة واطروحات العولمة، مجلة العلوم الانسانية، العدد (22)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2011، ص214، وص217.

2 – محمد عبد القادر فهمي، العقائد الدينية واثرها في منهج التفكير السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، العدد (35)، جامعة بغداد، 2007، ص23، وص30.

3 –علي فايز يوسف الدلابيج، توازن القوى واثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003– 2011، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص26، وص28.

تعريف مصالحها القومية الإقليمية والدولية، وبضمنها اعادة اطلاق استراتيجيتها في إنماء قوتها العسكرية[1].

وقد اتجه تصاعد العوامل العسكرية والامنية في العلاقات الروسية–الأمريكية ثنائيا وعالميا بشدة بعد عام 2010، بسبب اتجاه الولايات المتحدة إلى احداث تغيير كبير في خرائط الشرق الأوسط واعادة رسمها من جديد باستخدام ورقة (الربيع العربي)؛ مستغلة تذمر الشعوب في هذه المنطقة من انظمة الحكم، ولكنه اتجاه اصطدام اولا/ مع مصالح روسيا فيها، وهو ما تسبب بتدخل روسي، واتجاه أمريكي نقل الصراع إلى حدود روسيا، والذي تمثل بظهور واستفحال ازمة اوكرانيا عام (2013 / 2014)، تزامنا مع الازمة السورية[2].

وذلك الامر، إنما يخلق اتجاها يساعد على الصراع اكثر من المساعدة على الارتقاء بعلاقات التنافس الروسية–الأمريكية عالميا أو إقليميا.

مما تقدم تم الاشارة الى ان هناك كوابح تعيق إحتمالات استمرار التنافس بين روسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط ضمن المستويات التي شهدها خلال المدة مابين عامي (1991–2014)، وتلك المعوقات في حالة استمرار تاثيرها فإن ذلك ينذر باتجاه العلاقات الروسية _الأمريكية على صعيد منطق التنافس إلى واحد من عدة مشاهد، وهو ما سيكون موضع نقاش المبحث الاخير من هذه الدراسة.

1 – خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2008، ص48، وص51.

2 –Stephen J. Blank, CENTRAL ASIA AFTER 2014, Strategic Studies Institute And U.S. Army War College Press, Washington, November 2013, pp: 50–55.

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبلية:

يعد قراءة المستقبل واحدة من اكثر القضايا اثارة بحكم ما يعتريه من صعوبات، إلا أن أهمية في عالم اليوم، فالدول تبنى سياساتها على اساس إن خياراتها للمستقبل وليس للحاضر، فعلى الرغم من ان حاضر الدول وواقعها يمكن ان يكون ضاغط على السياسات الحكومية، وعلى العلاقات الدولية للدولة سياسيا واقتصاديا، إلا أن المستقبل، اي ما يمكن ان يكون عليه الحال في الغد إنما يمثل الهدف الاسمى لاي سياسة تتبعها الدولة.

وحتى يتم الوصول إلى المستقبل المنشود من قبل الدولة يقتضي الحال ان تكون للدولة رؤية لحاضرها ولمستقبلها، وكلمة إن تكون لها رؤية تتسع لتشمل وجود منهج يعالج بدقة الاهداف والتحديات والكوابح والغاية النهائية، وما يمكن ان يتم تحقيقه من تلك الغاية في خضم وجود علاقات دولية متداخلة.

ولا يمكن قراءة المستقبل في سلوك دولة وفي علاقاتها، إلا عن طريق تحديد أهمية التوجه الذي تنوي اعتماده، ودراسة للمعوقات والكوابح الممكن ظهورها، وايضا امكانياتها في الوصول إلى المستقبل الذي تنشده أو في اقل الاوضاع الحصول على مزايا ما يمكن ان يظهر من مستقبل أو تقليل الكلف من ظهور مستقبل ما، لا تستطيع تحديه أو مواجهته، وانما عن طريق الاستعداد لما تستطيع التكيف معه.

والمستقبل في لغة علم السياسة ليس واحد، وإنما له منظور زمني، وكل منظور زمني له اهميته وله خصائصه، وفيه صعوباته، وهو عموما يتحدد بواحد من المديات الزمنية الاتية[1]:

–المستقبل المباشر (اقل من عامين)، وسمي بـ(المباشر) كونه يأتي في نطاق ما يتم التفاعل معه من احداث الحاضر واستمرارا لها، وخلاله لا يتوقع ان يحدث تحولات كبيرة غير مؤشرة، إلا أن تعلق الامر بكوارث طبيعية أو أخطاء بشرية غير مقدرة (تفجير نووي مثلا أو حدوث عملية خطا في تفسير حدث سياسي يتسبب بحدوث تداعيات خطرة)

---

1 –الفين توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة محمد علي ناصيف، ط2، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، 1990، ص11، وص18. وايضا: محمد بريش، المنهج في استشراف المستقبل، استخرج بتاريخ: 4 ايلول العام 2014:
http://www.alukah.net/culture/0/69523/#ixzz37HqwQvjq

-المستقبل القريب، ويكون مابين (2- 5) اعوام، وهذا الشكل يكون اكثر دينامية، كونه ينطوي على احتمالات لظهور مؤشرات يمكن ان تعيد صياغة بعضا من جوانب العلاقات أو الظواهر كليا أو جزئيا، كون خمسة اعوام كافية لظهور مؤشرات جديدة على الظواهر والعلاقات الدولية

-المستقبل المتوسط، ويكون مابين (5-15) عاماً، ويكون ذلك الشكل والاشكال اللاحقة عليه اكثر دينامية من الشكل السابق في احتمالات حدوث تطورات قابلة للدراسة والبحث، كون مؤشرات التطور للظاهرة أو العلاقة تكون كبيرة، ومن ثم يبدأ سقف توسيع الاحتمالات يتوسع من هنا، ليعطي سقفا اوسع في المشاهد أو السيناريوهات.

-المستقبل البعيد ، ويكون مابين (15-25) عاماً، وذلك الشكل في لغة الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا يعطي احتمالات عالية لصياغة مشاهد متنوعة، بحكم إنه مدة كبيرة تتيح امكانية لظهور متغيرات عدة ، قد يكون بعضها غير موجود لحظة إنطلاق الدراسة، اي ان الحاضر لا يتضمنها لكنها يمكن ان تظهر خلال مسيرة تلك العلاقات ضمن هذا النطاق الزمني.

-المستقبل البعيد جدا، ويكون مابين (25- 50) عاماً، وذلك الشكل للمستقبل يكون واسع الاحتمالات بشكل كبير جدا قياسا لسابقه، فالحيز الزمني كافي لظهور تطورات تكنولوجية يمكن ان تغير المشهد الاقتصادي برمته وربما المشهد السياسي وتحالفاته، وبمعنى اخر إن إمكانية حدوث تطورات اقتصادية وسياسية غير قائمة في الوقت الذي تم الانطلاق منه للبحث والدراسة هي احتمالات عالية جدا بحكم تغير البيئة واوضاع التفاعل خلالها.

-المستقبل غير المنظور، وهو ابعد من (50) عاماً القادمة. وذلك يعد من قبل التنظير غير القابل للتأكيد، كونه يتعامل مع افتراضات وخيال اكثر من التحدث عن واقع قابل للتطبيق، كون مدة المستقبل تكفي لظهور متغيرات وظواهر على الارض غير قابلة للتصور في الغالب بحكم طبيعة تطور الصناعات والتكنووجيا وتطور الحياة الانسانية عامة وبضمنها تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول والشعوب.

والواقع: إنه في الدراسات السياسية عامة، وبضمنه: حقل العلاقات الدولية، فإن الابتعاد بالزمن نحو المستقبل ، يعني إنه كلما زادت عدد الاعوام فيه كلما ارتفع احتمال الخطأ في التقدير، كون المتغيرات التي يجب دراستها ستكون عديدة، وكل منها يحتوي نسبة خطأ في تقديرها، وبعضها يكون متغيرات ممكنة الظهور خلال المستقبل بطريقة غير قابلة للتوقع، فكلما زادت اعوام

الاستشراف. لذلك سنشير إلى المستقبل القريب في هذا المبحث دون غيره من اشكال المستقبل، كونه اكثر الاشكال واقعية ويمكن الاستعداد له بوضع الخطط سواء كان لتعظيم الفرص أو لتقليل الكلف.

اما بخصوص المنهج المتبع في دراسة المستقبل واستشرافه[1]، فإنه يقوم على: وضع الاحتمالات أو السيناريوهات، بعده اكثر المناهج المتبعة في رصد الممكنات والتحديات والفرص التي يمكن ان تظهر في اي علاقة دولية، وبضمنه العلاقات الاقتصادية الدولية. كما ان هذا المنهج يصور المستقبل على انه عبارة عن اكثر من احتمال، اي انه لا يستقر على احتمال محدد، وكل منها له مسبباته واوضاعه والقوى التي تدفع اليه، ومجموعة الاحتمالات تعطينا تصور بمستوى ثقة عال عن شكل المستقبل الذي يمكن ان يظهر.

ومن أجل اعطاء تصور عن المستقبل في إطار مشهد الاحتمالات، قسمنا المبحث إلى المطالب الآتية:

_المطلب الاول: سيناريو الاندفاع نحو الامام في تطور علاقات التنافس الاقتصادي الروسي – الأمريكي دون احداث تغيرات حادة مع دول الشرق الأوسط.

_المطلب الثاني: سيناريو توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية الروسية والأمريكية مع دول الشرق الأوسط.

_المطلب الثالث: سيناريو تباعد العلاقات الاقتصادية والسياسية الروسية والأمريكية مع دول الشرق الأوسط.

---

1 –ساحلي مبروك، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، جامعة ام البواقي، الجزائر، استخرج بتارخ: 4 نيسان العام 2014:

http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56387/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%AC%20%D9%88%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7.pdf?sequence=1

المطلب الاول: سيناريو الاندفاع نحو الامام في تطور علاقات التنافس الاقتصادي الروسي –الأمريكي دون احداث تغيرات حادة مع دول الشرق الأوسط:

إن فكرة المشهد تقوم على اساس إن يكون للاقتصاد دور في تنظيم علاقات التنافس السلمية غير التصارعية بين روسيا والولايات المتحدة، كما ان العلاقات السياسية تتجه للتنافس اكثر منه إلى الصراع، وهذا الاحتمال هو فكرة أو فرض يمكن ان يتحقق مادام ان عوامل التقديم له موجودة على ارض الواقع، ويبقى ان يكون لها اوضاعها للاستمرار، وعدم الاعاقة أو الكبح من قبل البيئة الإقليمية لدول الشرق الأوسط أو من قبل روسيا و/او الولايات المتحدة، أو من قبل البيئة العالمية.

وبمعنى اخر: ان المشهد يتصور هنا: ان تبقى العلاقات الروسية_ الأمريكية متجهة نحو التنافس سياسيا واقتصاديا في علاقاتهما مع دول الشرق الأوسط، وفي توجههما نحو هذه المنطقة، وان لا ينكصا نحو الصراع في علاقاتهما السياسية والاقتصادية أو في توجههما تحت اي مسوغ، وربما يأخذ المشهد بعض التغير في مضمون التنافس إلا أنه تبقى العلاقات واقعة في اطار التنافس لا اكثر.

ومن تتبع ذلك الامر في العلاقات الروسية_الأمريكية، إنما يجعلنا واقعين في تحديد مضمون هذه العلاقة بمضامينها المختلفة في اطار الافكار الآتية:

اولا–احتمال تطور العلاقات الروسية–الأمريكية، بشقيها السياسي والاقتصادي:

إي بمعنى إنه لا يمكن ان نتصور ان تستمر علاقات تنافس بين قوتين كبريين في النظام الدولي ما لم يكن مضمون علاقاتهما متجهة نحو التعاون، وشيوع مظاهر التنافس الايجابي اقتصاديا وسياسيا، وان تكون قضايا الخلاف السياسية أو العسكرية قابلة للتحكم بها وضبطها ضمن معدلات ومستويات غير مؤثرة أو غير حرجة لكل منهما، سواء كان ذلك في علاقاتهما الثنائية أم ضمن المستويات العالمية المختلفة بحكم ان كل منهما قوة كبرى لها مصالحها ورؤاها وسياساتها العالمية.

واذا ما تتبعنا موضوع تطور العلاقات الروسية_ الأمريكية عالميا سنرى ان مضمون أو احتمالات التعاون، وتشجيع لغة المنافسة موجودة قاعدته في ثنايا العلاقات المتبادلة. فكل من الدولتين لهما من الامكانات العسكرية الكثير، وهو عامل يدفع بهما نحو خفض اي مستوى من التوتر الثنائي، والدفع باتجاه تعزيز علاقات بعيدا عن لغة التوتر، كون العلاقات المتوترة والصراعية تكلفهما الكثير، وخصوصا الخوض في سباق التسلح والتحالفات المضادة ووضع الاستراتيجيات الصراعية، في حين ان لغة التعاون ولغة التنافس يمكن ان تنمي لدى كل منهما المبادرة للتطور وهو امر تحبذه كل القوى الفاعلة في الدولتين، ويساعد على ذلك المنطق الاقتصادي والاستثمارات المتبادلة بين الدولتين أو المتوجهة منهما نحو الشرق الأوسط ، فهي خلقت مصالح لا يمكن ان تنمو الا في ظل التنافس، وليس الصراع[1].

مع ذلك، فإن هناك جوانب صراعية، وتيارات داخل كل من روسيا والولايات المتحدة تدعو إلى الاحتساب والتهيؤ لعلاقات صراع، وربما إحتمالات حرب في العلاقات بينهما؛ شاملة كانت أم محدودة. ولذلك فالحديث عن تقارب أو تطور تلك العلاقات ليس بالامر السهل، اي ان يكون هناك تشاور وتعاون، وربما التحول إلى انماء طابع مؤسسي في العلاقات الروسية الأمريكية على المستوى العالمي، وبضمنه: الشرق الاوسط،إي بمعنى ان الكوابح التي سبق- وان ذكرناها في المبحث الثاني من هذا الفصل- تعيق إمكانية التحول صوب التعاون والتنافس التام، وتهيئ لظهور مشهد الصراع. وذلك الامر يسوغ الحاجة إلى ان تنفذ كل من الدولتين استراتيجيات تحقق تهيأة لبيئة التنافس، وليس الصراع[2].

ومع ذلك، هناك عدة عوامل يمكن ان تقود إلى تطور العلاقات الروسية _الأمريكية، سواء باتجاه تشجيع التعاون أو التنافس، وعلى ثلاثة مستويات:

---

1 – عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (26)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ربيع، 2010، ص54، وص57.

2 –تسفي ماغين، روسيا في الشرق الاوسط، سياسة في امتحان، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013، ص16، وص19.

أ-على المستوى الداخلي الروسي والأمريكي:

وهو كما تم ذكره متعلق بوجود قوى تحرك السوق والاقتصاد في كل من الدولتين، وتدفع به نحو التنافس والتعاون في آن واحد، فكل من روسيا والولايات المتحدة تتبنيان فلسفة (الاقتصاد الرأسمالي)، وهذه الفلسفة تترك لاقتصاد السوق وقواه فرصة تصميم ليس سياسات الدولة داخليا، إنما حتى التاثير على مضامين علاقاتها خارجيا. اما على الصعيد السياسي فان الامر فيه يتم بعض الحاجة لوقفة سريعة، كون الولايات المتحدة تتبنى فلسفة الحاجة إلى استمرار ريادتها على النظام الدولي وان كان عبر استخدام قوتها العسكرية، وهو امر لا يقود على تشجيع لغة التنافس بينها وبين حلفائها، أو بينها وبين القوى الكبرى الاخرى. اما روسيا فإنها صعدت من العامل القومي في سياساتها وذلك العامل صار يضع السياسات الأمريكية العالمية كعامل دافع للصراع، وليس للتنافس؛ لانه يضر بمصالح روسيا العالمية[1].

ب-على المستوى الدولي:

وهو الاحتمال الذي يمكن ان يظهر ، اي تطور علاقات التعاون والتنافس الروسية-الأمريكية، بفعل ضواغط البيئة الدولية. وهذه البيئة تتحمل وجود متغيرات عدة خلال الاعوام القليلة، القادمة اهمها: حدوث تغيرات مناخية كبيرة تجبر الدولتين على التعاون وفتح باب المنافسة وليس الصراع في علاقاتهما، واحتمالات ان تتجه العلاقات الإقليمية مثلا في شرق اوروبا أو وسط آسيا أو في جنوب آسيا إلى علاقات صراع حادة او الى علاقات حرب، وهذا الاحتمال لا يمكن السيطرة عليه إلا عبر التتعاون مابين روسيا والولايات المتحدة، ضمن منطق إن الوضع الدولي يمكن ان يقودهما إلى حمل كلف هما غير مستعدين لتحملها، أو يمكن ان يخلق الوضع الدولي اوضاعاً لا تخدم مصالح كل من القوتين.

ج-على المستوى الإقليمي المتعلق بالشرق الأوسط:

مادام: ان موضوع الدراسة متعلق بالشرق الأوسط، فإن الشرق الأوسط فيه شكلين من المتغيرات، احداهما/ يدفع القوى الكبرى إلى الصراع عليه، والاخر/ تدفع القوى الكبرى إلى التنافس عليه، واخطر ما موجود في الشرق الأوسط من قضايا هي المتعلقة بالاتي: قضية الطاقة، وقضية

---

1 - عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص64-65.

الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية السورية، وقضية ملف إيران النووي، وقضية إعادة تقسيم الشرق الأوسط ضمن خرائط اثنية ودينية، وذلك الامر ينذر باحتمالات ان يخرج الشرق الأوسط عن السيطرة، ومن ثم ينتشر الاضطراب إلى مناطق اوسع من الشرق الأوسط، كما ان المنطقة تقدم للقوى الكبرى مصالح وموارد يمكن ان تعظم لتلك القوى منافعها وتعطيها امكانية لتعزيز موقعها في الهرم الدولي.

واذا ما تتبعنا تأثير المنطقة في العلاقات الروسية–الأمريكية، سنرى ان العلاقات الروسية_ الأمريكية تكتسب أهمية خاصة لدول الشرق الأوسط عامة، بحكم تاثير كل من الدولتين في المنطقة، واهم تأثيراتهما هي:

- التأثير المتعلق بالتوازنات الإقليمية: فحدث مثل احتلال العراق، وحدث الثورات العربية تسبب بتداعيات خطرة على الشرق الأوسط، وانتهى إلى حدوث اختلال حاد في التوازنات الإقليمية، يفسرها البعض على إنها لمصلحة إيران، أو لمصلحة اسرائيل[1]، ولكن تتبع القوى المستفيدة يظهر: إن إيران تتحالف مع روسيا، واسرائيل تتحالف مع الولايات المتحدة، فهل ان الولايات المتحدة قامت أو دفعت باتجاه الحدثين وغيرهما لكي تحقق مصالح تفيد روسيا؟ ان الامر هنا يقودنا إلى توليد سقف اوسع من التوقعات، والذي مفاده ان التغير الذي دخلته المنطقة عموما من: توسيع لقاعدة الاضطراب والتمدد الإيراني والتفوق الاسرائيلي هل يخدم مصالح الولايات المتحدة؟ وهل يقع ضمن السقف الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة؟ ان الاجابة تحدده استمرار الولايات المتحدة بدعم حدث الثورات العربية، وهو ما يظهره الحدث اليمني والسوري، ولغة التشويش الذي تمارسه الفضائيات والاعلام الذي يبث افكار تشجع على التناحر والفوضى في اجمالي الشرق الأوسط لا لغاية الا لاعادة التقسيم لخرائط الحرب العالمية الاولى[2].

وبمعنى اخر: ان التغير الذي حصل بالتوازنات في الشرق الأوسط، إنما كان تحت السيطرة، وضمن المقاسات التي تريدها الولايات المتحدة، وربما يكون هناك قدر من التنسيق الرسمي أو

---

1 –Stephen J. Blank, Op. Cit, pp: 20–24.

2 – .محمد عبد الرحمن يونس، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية، مجلة دراسات إقليمية، العدد (10)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2013، ص31، وص34.

الضمني مع روسيا، لا تظهره المعطيات والمستندات والوثائق الراهنة، لكن سيكون شنها واضحا في الاعوام القادمة.

- التاثير المتعلق بالتوازن الدولي: ومفاده ان التوازنات الدولية تعطي صورة عن موقع كل من روسيا والولايات المتحدة في الاعوام القادمة في النظام الدولي، فانتشار القوة يبين إن مكانة الولايات المتحدة في تراجع، وان المحافظة على واقعها وتاثيرها يتطلب منها ليس الدخول في حروب مع القوى الكبرى، وإنما الخوض في واحد من خيارين أو كلاهما: اما توسيع الانفاق على البحث والتطوير لابتكار تكنولوجيا عسكرية تعظم فارق القوة بينها وبين المنافسين الدوليين، او ان تدخل في احلاف عسكرية عالمية أو إقليمية تعطي للولايات المتحدة قدرات دعم اضافية، اما روسيا الاتحادية، فإن إمكانية ان تنمو قوتها عالميا امر ممكن، كون قوتها العسكرية لا تتناسب ومساحتها الجغرافية ولا مع قدراتها العلمية ولا مع مواردها، والتوسع الممكن في القوة الروسية العسكرية يتيح لها ان تكون في بوضع افضل في التوازنات الدولية. وذلك الامر يفرض على الولايات المتحدة اختيار مسلك التنافس مع روسيا وليس الصراع والحرب معها، كون التنافس يمكن ان يجذب للولايات المتحدة حلفاء يدعمونها ، وامكانية لنمو قاعدة البحث والتطوير بدلا من الانشداد إلى الانفاق على الصناعات الحربية للتعامل مع استراتيجيات الصراع الدولي[1].

ثانيا–احتمالات التكيف والملائمة في العلاقات الروسية الأمريكية:

وفيه نتصور: ان تبقى علاقات التنافس على حالها بين روسيا والولايات المتحدة، وان لا يتجه الطرفان نحو الصراع مع بعضهما البعض، إي بمعنى: ان لا تتجه علاقات كل من الدولتين إلى رفع سقف تعاونهما، ومن ثم السماح بقدر عال من المنافسة، إنما ان تحافظ كل من الدولتين على مضمون علاقاتهما (حتى مستهل العام 2015)، والذي فيها قدر من الصراع والتعاون والتنافس، وان يتم احتواء حالات الصراع الحادة: اما احتماء من مخاطرها، وخاصة كلف الانسياق وراء الصراعات والمواجهات بين قوتين بحجم روسيا والولايات المتحدة، أو ادراكا للفرص التي تم هدرها بين الدولتين، في حين ان المنطق الاقتصادي هو المسيطر عليهما، وذلك الامر يدفعهما

---

1 –وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، خريف 2008، ص42، وص46.

إلى تكييف وضبط حالات الصراع، وابقائها ضمن المعدلات القابلة للسيطرة أو ضمن السقف الطبيعي لتطور العلاقات، والدفع بدلا منه نحو توسيع قاعدة التنافس بينهما مادام ان قوى السوق هي المتحكم الرئيس باوضاع الدولتين وتوجهاتهما وسياستهما[1].

وفي ظل ذلك المشهد، ستتجه الدولتان إلى تطوير علاقات التنافس مع دول الشرق الأوسط، كون المنطقة فيها مصالح تخص الدولتين، ومادام إنهما دولتان متفاعلتان في اكثر من قضية دولية وثنائية، اذن الشرق الأوسط هو مما سيؤثر على علاقاتهما، ومادام ان منطق الصراع مكلف، وان منطق التعاون والتنافس فيه مزايا تحقق مصالحهما الثنائية، اذن سيكون متصورا إنه خلال المستقبل القريب هنالك انفتاح للدولتين على علاقات التنافس، وليس علاقات الصراع[2].

ومع ذلك، فإن ترجيح هذا المشهد في العلاقات الروسية_ الأمريكية لا يخلو من الصعوبة، لانه يتطلب مناقشة مستفيضة لاحتمالات عدم تطور العلاقات الروسية_ الأمريكية نحو الصراع، وبقائها تراوح بين المنافسة والتعاون على الصعيد العالمي، لان الصعد الإقليمية عامة ما هي إلا انعكاس أو صورة اخرى من صور العلاقات العالمية بين الدولتين. واحتمالات الصراع في العلاقات امر متوقع وممكن، ومادام ان من يتولى شأن السياسة هم البشر من الروسيين كانوا أم من الامريكيين، فان امر سوء التقدير المباشر أو بدفع من اطراف ثالثة هو امر ممكن، كما ان العلاقات تحتوي الكثير من المؤثرات التي يمكن بسهولة ان تحولها إلى وجهة الصراع، وليس التنافس أو التعاون[3].

وعموما، فإن ما يؤثر في ذلك المشهد ثلاثة عوامل، يمكن تحديدها بالآتي:

---

1 – عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص65-66.

2 –russian–American Security relations After Georgia, carnegie moscow center, Moscow, 2008, pp: 5-6.

3 –CELESTE A. WALLANDER, US–Russian Relations: Between Realism and Reality, CURRENT HISTORY, Washington, October 2003, pp: 307-308.

أ-عوامل داخلية روسية وأمريكية:

واهمها: استمرار الاتجاه في كل من الدولتين إلى ادراك أهمية عدم التحول بعلاقات الدولتين إلى مستوى الصراع السياسي،إي بمعنى: السيطرة على مستويات التوتر الموجودة منذ العقد الاول من هذا القرن بفعل مدركات روسية، وان ما تفعله الولايات المتحدة إنما يهدد مصالح وأمن روسيا ، ومنه: الدرع الصاروخي، وضرب حلفاء روسيا في إيران وسوريا،.. وادراك الولايات المتحدة ان ما تفعله روسيا في الشرق الأوسط من تعطيل لمشاريع الولايات المتحدة من تفكيك لحدود الحرب العالمية الاولى وصياغتها من جديد، إنما يهدد المصالح الأمريكية، وان رفع مستويات التسلح الروسية، وصياغة استراتيجيات روسية جديدة للتعامل مع الامن الروسي انما فيه رفع لمستوى العدائية للولايات المتحدة، وذلك الامر ان تم السيطرة عليه لدى الروس والأمريكان، فإن علاقاتهما ستبقى ضمن سقف ما يمكن التحكم به[1].

ب-عوامل إقليمية شرق اوسطية:

وهو ما يفيد باحتمالات تطور علاقات التنافس الروسية_الأمريكية في الشرق الأوسط هو: إن الشرق الأوسط مقبل على تغيير في خرائطه السياسية والجغرافية ، وذلك التغيير نهاياته مفتوحة، خصوصا ما تعلق منه بالعوامل الاثنية والدينية في رسم الحدود، والقدرة على النفوذ في الشرق الأوسط.، وتتداخل كل القوى الكبرى لتكون نهاياته في مصلحتها لا ان تندفع في علاقات صراع مع بعضها البعض على نحو يجعل الشرق الأوسط يملك الخيارات لبناء ذاته بعيدا عن القوى الكبرى[2].

ج-عوامل دولية:

ومفادها: إن دول الشرق الأوسط تدرك مسبقا إن امنها العسكري والسياسي والاقتصادي مرهون بارادة القوى الكبرى، وان القوى الكبرى سائرة في طريق الحراك بحكم انتشار عوامل القوة بعيدا عن الولايات المتحدة. وذلك الامر يدفع دول الشرق الأوسط إلى توسيع خياراتها العسكرية

1 -Ibd , pp: 308-309.

2 -حسن محمد الزين، البيع العربي، اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، بيروت، 2013، ص201، وص211.

بعيدا عن الولايات المتحدة، إي بمعنى ان توسع علاقاتها مع روسيا وغيرها من دول العالم، وذلك التحول ينذر باحتمالات عالية؛ لان تكون الولايات المتحدة اكثر واقعية في قبول التنافس، وليس الصراع في علاقاتها مع روسيا في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: سيناريو توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية الروسية والأمريكية مع دول الشرق الأوسط:

بعد ان بينا في المشهد السابق: إن العلاقات الروسية –الأمريكية يمكن ان تتجه إلى الاستمرارية بمعدلاتها، الراهنة، مع عدم الاتجاه صوب الصراع لعوامل عدة، إي بمعنى ان إحتمالات ان تستمر المنافسة محتملة في ضوء المتغيرات التي ذكرناها، فإن هناك امكانية لان تتغير بعض مضامين العلاقات الروسية–الأمريكية خلال المدة التي يتم تغطيتها في هذا الفصل، إلا وهي: الخمسة اعوام القادمة، ومضمون التغير أو التحول هو مشهد توثيق روسيا والولايات المتحدة لمضمون علاقاتهما سياسيا واقتصاديا.

واذا ما اتينا الى مضمون هذا المشهد، سنرى ان محتواه لا يتعدى ان تكون العلاقات الروسية_الأمريكية ضمن واحد من احتمالين:

اولا–اما تكون عبارة عن علاقات تعاون:

اي ان تقتنع قيادات كل من الدولتين بان تتجه علاقاتهما نحو التعاون، وبكل المستويات، إي بمعنى: ان تتجه علاقاتهما نحو تعزيز علاقات التعاون إدراكا منها ان مصالحهما تقتضي ذلك.، ومضامين علاقات التعاون لا تتوقف عند حدود محددة، وإنما تشمل القضايا السياسية ثنائيا وعالميا، والاقتصادية ثنائيا وعالميا، والعسكرية ثنائيا وعالميا، وبحكم امكانات كل من الدولتين فإن تداعيات وتاثيرات التعاون ستمتد إلى تنظيم مسار علاقاتهما في الشرق الأوسط بحيث يصاغ الشرق الأوسط وفقا لرؤى الطرفين، وتصاغ علاقاتهما بالشرق الأوسط وفقا لتوزيع الادوار بينهما.

وهو منطق التعاون الذي يفوق منطق التنافس، فالعلاقات لا يحكمها منطق الاقتصاد انما يحكمها منطق السياسة والاقتصاد في آن واحد، كما تم بيانه من المؤشرات في الفصل الاول[1].

والاتجاه نحو التعاون يرى ضروراته بكون صناع السياسة في الدولتين قد وصل والى مرحلة حرجة في تفسير اسباب الصراع ونتائجه، وانه لا يمكن القبول بتصعيد العلاقات إلى ذلك المستوى، في حين ان تنظيم العلاقات بمنطق التعاون يفسح المجال قبالتها لكي تتجه مواردهما نحو مجالات اخرى، واهمها إنماء عوامل القوة الذاتية أو مواجهة حالات صراع اخرى.

ثانيا-او تكون عبارة عن علاقات تنافس:

وهو إحتمال آخر لعلاقات التعاون، وفيه يعني: إن تتجه الدولتين إلى تنظيم إرادتهما على التعاون ضمن منطق لا تتعشق فيه الارادة السياسية، وتضغط على الارادة الاقتصادية، إنما ان تترك الارادة السياسية مسالة تنظيم العلاقات وفقا لمنطق السوق، اي التنافس، وان تضع الدولتين الشرق الأوسط وعلاقتهما به وفقا لسيادة منطق ان من يستطيع ان يقدم نفسه بشكل افضل في هذه المنطقة، فهو الاقدر على تحسين وضعه فيها. وتلك النقطة ممكنه التصور في العلاقات الروسية -الأمريكية، كون كل من الدولتين فيهما تاثير لقوى كبرى متمثلة بـ(قوى السوق)، وهو ما لا تستطيعان التخلص منه أو التاثير في مضامينه، فالنظام السياسي الأمريكي مبني على اساس إن قوى السوق هي من تحكم السياسة وليس العكس، وتلك النقطة تجعل العلاقات مفتوحة في تعاونهما على التنافس، وليس على إلغاء أو تجميد التنافس[2].

وفي الحالتين سواء انطلقت الدولتان نحو تأطير علاقاتهما بالتعاون وليس التنافس، أم بالتنافس، فان ذلك الامر يسمح لهما بتطوير علاقات تعاون متبادلة مع دول الشرق الأوسط، بعيدا عن استقطابها إلى الضد من ارادة الطرف الاخر، فالاستقطاب لا يحدث الا عندما تبتعد الدولتان عن منطق التعاون أو التنافس، وترى الدولتان في المنطقة بيئة خصبة لنمو علاقات الصراع.

---

1 - حسين حافظ وهيب، استراتيجية الادارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الأوسط مجلة السياسية والدولية، العدد (18)، الجامعة المستنصرية، 2011، ص21، وص23.

2 -Zbigniew Brzezinski, Putin’s Choice, THE WASHINGTON QUARTERLY , The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Insti-tute of Technology, WASHINGTON, PRING2008, pp: 102-106.

ومن الواضح: ان منطق التعاون في تلك العلاقات سواء كانت بصيغته التعاون فحسب، ام التعاون والتنافس، فإن البيئة العالمية للعلاقات الروسية–الأمريكية تهيأ لحصوله، كون الكلف مرتفعة لعلاقات الصراع التي تحد من إمكانية اللجوء للصراع، وفرص التعاون أو التنافس مغرية على نحو يعصب تجنبها أو عدم استثمارها[1].

اما على صعيد البيئة الإقليمية للشرق الأوسط، فإن كلف الصراع عليها ليست بالامر المغري لكل من القوتين العظميين، اما فرص التعاون والتنافس على المنطقة فإنه يهيأ للقوتين الكبريين السعي لكسب الاسواق والدول معا عبر عرض مزايا علاقات التعاون من قبل كل من: روسيا والولايات المتحدة عليهما[2].

مع ذلك، فإن إحتمالات التراجع عن هذا المشهد متوقعة، والاحتمالات هنا تتعلق بوجود صعوبات في طرح مشهدي التعاون والتنافس بين القوتين الكبريين، للظهور في علاقاتهما تجاه دول الشرق الأوسط، وإن من اهم الكوابح ان الشرق الأوسط مقبل على مزيد من التفكك، وهو ما ينذر بعدم ايجاد بيئة تدعو القوى للتنافس، وإنما تفرض عليها الخوض في منطق الصراع فحسب.

المطلب الثالث: سيناريو تباعد العلاقات الاقتصادية والسياسية الروسية والأمريكية مع دول الشرق الأوسط:

لا يمكن ان نتصور وفقا لمنطق المشاهد: ان تكون العلاقات الروسية_الأمريكية محصورة بمشهد التعاون، أو التنافس في الاعوام القادمة، فإمكانية ان ينكص عنها تحت تاثير اي متغير هو امر ممكن، والنكوص يتحقق عندما تكون بيئة العلاقات الثنائية أو العالمية أو في الشرق

---

1 –Sarah E. Mendelson and Theodore P. Gerber, Us and Them: Anti–American Views of the Putin Generation, , THE WASHINGTON QUARTERLY , The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Insti–tute of Technology, WASHINGTON, PRING2008, pp: 135–138.

2 –محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، في: يوسف خليفة يوسف واخرون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضايا الراهن واسئلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص231، وص236.

الأوسط لا تتحمل ظهور علاقات التعاون أو التنافس، أو ان تكون توجهات الدولتين ومصالحهما، مما يدفعهما إلى خوض علاقات الصراع، وليس غيرها.

ومضمون ذلك المشهد هو: ان تكون العلاقات الروسية_الأمريكية تاخذ واحد من احتمالين:

- اما تكون عبارة عن: علاقات صراع مفتوح في كل اشكاله ومضامينه، بمعنى ان تكون علاقات الدولتين وفقا لمؤشرات البيئات المختلفة ومنطق التوجهات والمصالح لهما دافعا نحو الصراع، والذي يغطي مساحات وتفاعلات مختلفة المضامين.
- او تكون عبارة عن: علاقات صراع محدود بمنطقة الشرق الأوسط، اي ان تكون علاقات الدولتين غير منطوية على علاقات الصراع إلا بقدر تعلقها بالشرق الأوسط، والسبب يكمن في قدرة كل من روسيا والولايات المتحدة على السيطرة على مضامين علاقاتهما في البيئة الدولية عامة، وقناعتهما إن تلك البيئة هي مما لا يمكن الصراع فيها، بسبب الكلف المرتفعة لعلاقات الصراع، وان الحل هو في: تركيز علاقات الصراع في الشرق الأوسط دون غيره[1].

وظهور علاقات الصراع في العلاقات الروسية_الأمريكية، سواء كان في اطار النظام الدولي عامة، أم في اطار النظام الشرق اوسطي، انما ينذر باحتمالات اندفاعة منهما كلاهما أو احدهما نحو الشرق الأوسط بقصد: استقطاب المنطقة ككل أو مجموعة من دولها إلى احد القوتين: روسيا أو الولايات المتحدة، إلى الضد من ارادة الطرف الاخر، والامر لا يقتصر على الاستقطاب فحسب، وإنما جعل البيئة الإقليمية للشرق الأوسط غير مؤاتية لمصالح الطرف الاخر[2].

واذا ما اردنا ان نحلل اسباب إمكانية اتجاه كل من القوتين الكبريين نحو الصراع، كليا كان أم جزئيا، فإننا سنرى الاسباب تكمن في واحد من المستويات الاتية:

---

1 –لمى مضر جريء الامارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتاثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص36، وص42.

2 –ينظر:

KeithC.Smith, Russian Energy Policy and its Challenge to Western Policy Makers, Center for Strategic and International Studies, Washington, March2008, pp: 3-4.

1-على المستوى العالمي:

إذ يظهر فيه ان الهرمية الدولية ومكانة الولايات المتحدة فيها تتعرض للاهتزاز جراء إنتشار عناصر القوة، وكون كفة روسيا في تحولات علاقات القوة راجحة، والنمو في قوة روسيا هو الاقوى عالميا قياسا بقوة الولايات المتحدة.

وذلك التفاوت بالنمو في عوامل القوة، والتدني في مكانة الولايات المتحدة يمكن ان يخلق توجهات تميل نحو العنف في السياسات الأمريكية، وتخلق سياسات طموحة لدى الروس، وهو ما يهيئ لنمو علاقات الصراع في ثنايا سياسات الدولتين تجاه بعض عامة، وبضمنه الشرق الاوسط[1].

2-على المستوى الثنائي:

وهو مستوى آخر يمكن قبوله للتحليل في العلاقات الثنائية مابين روسيا والولايات المتحدة. وإن من اهم المتغيرات التي يمكن ان تدفع الدولتين للصراع هو إن هناك قوى في روسيا واخرى في الولايات المتحدة تنظر للعلاقات كونها لا يمكن ان تتحمل منطق التنافس أو التعاون وإنما تتجه إلى تعظيم علاقات الصراع، فبعض الروس ينظرون إلى الولايات المتحدة كقوة عدو وليس منافس، في حين ان بعض الأمريكيين ينظرون إلى روسيا كدولة منافسة إنما هي دولة عدو. وذلك التعارض لا يعني شيء ان كانت القوى المعارضة بعيدا عن صناعة القرار، لكن مراجعة إلى مكانة تلك القوى وقوتها في سياسات الدولتين يبين إنهما اقرب إلى صناعة السياسة فيهما.

3-على مستوى الشرق الأوسط:

وهنا لا ننسى بالطبع: إن هناك إحتمالات لتدهور العلاقات الروسية_الأمريكية، اذ تحتوي علاقات الدولتين عدة ملفات شائكة وخلافية، أهمها:

- التسلح: فروسيا دولة تستخدم تصدير السلاح كوسيلة لشراء النفوذ ، ولغرض الحصول على عوائد اضافية تدعم الاقتصاد الروسي، في حين إن الولايات المتحدة تستخدمه لاغراض سياسية لزيادة ربط الدول المستوردة له بالولايات المتحدة، ولاغراض تجارية،

---

1 -تسفي ماغين، روسيا في الشرق الاوسط، سياسة في امتحان، مصدر سبق ذكره، ص20، وص22.

وتقليديا الشرق الأوسط سوق للسلاح الأمريكية، ودخول روسيا وتوسع تجارة السلاح مع دول الشرق الأوسط لا يدفع للمنافسة على هذا السوق بقدر ما يدفع نحو الصراع.

- مستقبل النظام الدولي: وهو: ملف خلافي مرتبط بالشرق الأوسط، أو صار اكثر ارتباطا بالشرق الأوسط منذ نحو عقد من الزمن، كون الولايات المتحدة قد تعرضت لخسائر كبيرة في كل من العراق وافغانستان، مما قلل من مكانتها وهيبتها في النظام الدولي عامة، وليس في الشرق الأوسط خاصة، وهذا الامر ان استمر سيعرض الموارد الأمريكية للاستنزاف، وسيستهلك من رصيدها ومكانتها العالمية[1].

- العلاقة بين روسيا وحلفائها في الشرق الأوسط: واهمها التاثير على علاقات روسيا مع كل من إيران وسوريا، وإذ تعد تلك العلاقات : (الروسية–الإيرانية)، و(الروسية–السورية) من الاسباب التي تدفع إلى الصراع الروسي_الأمريكي، وربما يتفاقم الامر خلال الاعوام القادمة، كون روسيا ترى الحفاظ على إستقلالية إيران وسوريا عن الولايات المتحدة مما يعظم مكانتها السياسية في النظام الدولي[2]. في حين ترى الولايات المتحدة استمراره مما يضر بهيبتها ونفوذها الدولي.

وعموما، فان فكرة المشهد تقوم على اساس ان يكون للاقتصاد كما السياسة دور في تنظيم علاقات الصراع بين الدولتين، فالعلاقات السياسية تتجه للصراع ضمن المستويات الثنائية والعالمية والشرق اوسطية، وذلك الاحتمال هو فكرة أو فرض يمكن ان يتحقق مادام ان عوامل التقديم له موجودة على ارض الواقع، ويبقى ان يكون لها اوضاعهاً للاستمرار، وعدم الاعاقة أو الكبح من قبل البيئة الإقليمية لدول الشرق الأوسط أو من قبل روسيا و/او الولايات المتحدة، أو

---

1 –ينظر، بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة، بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2010، ص130، وص137.

2 – جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، شركة المبطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص205، وص210. وايضا:

Heather A.Conley, Russian soft power in the 21 st century, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2011, pp: 2-3.

من قبل البيئة العالمية، والعلاقات الاقتصادية هي الاخرى تدفع نحو سيادة منطق الصراع بحكم كون الاقتصاد هو وسيلة لتركيز النمو في عوامل القوة لكل القوى الكبرى، وبضمنها روسيا والولايات المتحدة، والاقتصاد هو واحد من مؤشرات تراجع مكانة الولايات المتحدة، في حين انه دالة ومؤشر على قوة روسيا، وهو عند كل المستويات الثنائية والدولية والشرق اوسطية تؤشر ان احتمالات الصراع بسببه بين القوتين الكبريين،إنما هو الراجح على غيرها من التفاعلات الدولية[1].

وبمعنى اخر: ان المشهد يتصور هنا: ان تبقى العلاقات الروسية_الأمريكية متجهة نحو الصراع اكثر منه نحو التنافس أو التعاون سياسيا واقتصاديا، وسيكون الصراع حاضرة في علاقاتهما مع دول الشرق الأوسط. اما احتمالات التنافس أو الصراع فهو من اقل المشاهد امكانية للظهور في علاقات الدولتين بالشرق الأوسط.

وان تتبع امر علاقات الصراع في العلاقات الروسية_الأمريكية، إنما يعطي التصورات الآتية لتلك العلاقات:

1-إحتمال تطور العلاقات الروسية_الأمريكية بشقيها: السياسي والاقتصادي نحو وجهة الصراع، وليس التنافس:

ان الحديث عن تقارب أو تطور تلك العلاقات ليس بالامر السهل، اي ان يكون هناك تشاور وتعاون، وربما التحول إلى انماء طابع مؤسسي في العلاقات الروسية_الأمريكية على المستوى العالمي، وبضمنه الشرق الاوسط. اما الانتقال بالعلاقات نحو الصراع، فهو امر متصور، خصوصا وان واقع العلاقات خلال العقد الاخير قد هيأ ارضية لسيادة هكذا احتمال: (الازمة الجورجية عام 2008، والازمة الاوكرانية 2013/ 2014، والازمة السورية منذ عام 2011).

ولا ننسى بالطبع: ان منطقة الشرق الأوسط يشقها عدة قضايا غير محسومة، اهمها: (قضية الطاقة، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية السورية، وقضية الغلو في التفسيرات الدينية)، وتلك النقاط هي مما تتقاطع فيها الولايات المتحدة مع روسيا، كون المسبب الاول للمشكلات الموجودة هو الولايات المتحدة.

---

1 -ينظر: امجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص161، وص166.

2–احتمالات التكيف والملائمة في العلاقات الروسية_الأمريكية ضمن سقوف دنيا من الصراع:
بمعنى اخر، ان الشرق الأوسط سيحتفظ بوجود علاقات صراع بين روسيا والولايات المتحدة ، لكنه صراع جيوبوليتيكي وليس ايديولوجي، بل هو صراع يرغب فيه كل من القوتين الكبريين بالسيطرة عليه وعدم انفلاته ليكون اداة للصراع بينهما في مناطق اخرى من العالم.
وفي ظل هذا المشهد ستتجه الدولتان إلى تطوير طرق التعامل مع علاقات الصراع بين الروسيين والأمريكيين، في الشرق الأوسط، اما ترجيح هذا المشهد في العلاقات الروسية الأمريكية على بقية المشهدين السابقين فإنه آمر لا يخلو من الصعوبة، لانه يتطلب مناقشة مستفيضة لاحتمالات تطور العلاقات الروسية الأمريكية نحو التنافس أو التعاون ، أو على الاقل لاحتمالات قدرة روسيا والولايات المتحددة إلى التمييز بين مستويات التفاعل، والاحتفاظ بعلاقات صراع عند مستوى الشرق الأوسط فقط[1].

مما تقدم تبين إن هناك ثلاثة احتمالات في العلاقات الروسية_الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، اولهما/ هو: ان يبقى التنافس موجودا في العلاقات بين القوتين، والثاني/ هو: ان تتجه الدولتان نحو علاقات التعاون الكثيف، مما يتسبب بتراجع التنافس لاعتبارات التنافس، والاحتمال الثالث هو ان تتجه العلاقات نحو الصراع، سواء بقي محصورا في الشرق الأوسط أم تعداه إلى المستوى الثنائي أو الدولي.

ونحن هنا اكثر ترجيحا للاحتمال الثالث، اي إحتمال ان تكون العلاقات الروسية_الامريكية اكثر صراعية منها إلى التنافس خلال المستقبل القريب.

1 –تسفي ماغين، روسيا في الشرق الاوسط، سياسة في امتحان، مصدر سبق ذكره، ص44، وص48.

الخاتمـــــة:

ان البحث في موضوعة التنافس بين روسيا والولايات المتحدة يقود الى موضوع يتسم بالدينامية، كون القوتين من اقطاب النظام الدولي، وان اي سياسة يتبعانها، إنما تؤثر ليس في الدولتين فقط، إنما يمتد تاثير سياساتهما في النظام الدولي قاطبة بشكل او باخر، ولقد بينا في هذه الدراسة ان العلاقات الروسية–الأمريكية إحتوت قدرا من التنافس، كما إحتوت التعاون والصراع.

والتنافس بين الدولتين لم يكن مقتصرا على الجانب الاقتصادي، وإنما امتد الى الجانب السياسي، كون كل دولة منهما سعت وتسعى الى حماية مصالحها وتوسيع دائرة نفوذها، وهو ما قادهما الى اعتماد كل الوسائل المتاحة في سبيل تحقيق غاياتها.

وبحكم حجم الامكانات والقدرات الروسية والأمريكية، فإن العالم قاطبة كان ميدانا لعلاقات الدولتين، وبضمنه: الشرق الاوسط، تلك المنطقة التي تمتد على رقعة جغرافية تشمل غرب اسيا ومصر، ضمن ما يتفق عليه، على اساس ان هذه المنطقة تحتوي الامكانات ما يمكن للقوى الكبرى ان تدعم بها عوامل قوتها. وقد تنافست كل من: روسيا والولايات المتحدة على المنطقة، سياسيا واقتصاديا رغبة بتوسيع دائرة نفوذهما العالمي.

ولقد توصل الباحث عن طريق دراسته لموضوع التنافس بين القوتين الكبريين–، الى الاستنتاجات الآتية:

1–ان كل من: روسيا والولايات المتحدة محكومان بدوافع داخلية تتمثل بالرغبة بالريادة العالمية وتعزيز الرفاهية الداخلية، وتلك الدوافع تقود كل منهما الى إعتماد وسائل مختلفة في سبيل تحقيق مقاصدهما.

2–ان كل من القوتين اعتمدت من بين الوسائل المتوافرة (التنافس)، بعده اكثر الوسائل المرغوبة او غير الحساسة على اساس ان علاقات الصراع تثير القوة الثانية وتدفعها الى اعتماد وسائل الصراع، وهذا سيحمل كل من القوتين كلف عالية يرجعهما الى وضع الحرب الباردة، مجرد منه العامل الايديولوجي فحسب، والتنافس تم قبوله على اساس ان الاكفء والاقدر هو من يستطيع التوسع بالمجالات الموجودة في النظام الدولي عامة.

3–ان منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من وجود اختلاف في تحديد حدودها، إلا أنه على قدر الحدود الجغرافية للمنطقة التي يتفق على كونها شرقا أوسطيا، ترتبط تلك المنطقة بالنظام العالمي بروابط عدة، اهمها: التبعية الاقتصادية والعسكرية والسياسية

4-ان منطقة الشرق الأوسط تعد منطقة تتقبل وجود مصالح القوى الاخرى وتفاعلاتها فيها، وهو امر سمح بتمدد غير مسبوق للمصالح الكبرى فيها، وبضمنها مصالح الولايات المتحدة و روسيا، واذا ما تتبعنا هذه المصالح سنرى ان القوتين كل منهما إعتمد وسائل مختلفة في سبيل حماية مصالحه في الشرق الأوسط وانمائها.

5-ان القوتين لجأتا الى اعتماد اكثر من إسلوب لادارة علاقاتهما عالميا، وفي الشرق الأوسط؛ ومنها: الصراع كما التعاون كما التنافس، وكان حيز التنافس فرصة لتتوسع وتنمو مصالح القوتين وتتفاعل في المنطقة، وتدفع الى بلورة مصالح وسياسات ومنافع ليس للقوتين وإنما حتى لمنطقة الشرق الأوسط، كون التنافس يدفع الى: تعزيز كل من القوتين لقدراتهما على كسب السوق الشرق أوسطية، وكسب دول الشرق الأوسط وسياساتها.

6-اذا ما تم تتبع الوسائل التي إعتمدها كل من: روسيا والولايات المتحدة لخوض تنافسهما في الشرق الأوسط، يلاحظ انها تمتد لتشمل اكثر من وسيلة، ومنها: القوة الناعمة والقائمة على الاقناع واغراء دول الشرق الأوسط، والشراكة مع دول المنطقة لتكون اكثر ارتباطا باحدى القوتين، والاستثمارات سواء كان القادمة منها الى الشرق الأوسط أم بالعكس.

7-ان ما يعيق نمو علاقات التنافس الروسية_الأمريكية في الشرق الأوسط عدة عوامل، منها على الجانب الروسي: ان روسيا واغلب دول الشرق الأوسط تتعامل مع تصدير الموارد الهيدروكاربونية، في حين ان التبادلات السلعية لا تشكل اهمية كبيرة في تجارتهما، و ان الولايات المتحدة تركز في تجارتها على اسواق اوروبا وشرق آسيا والأمريكيتين، اما دول الشرق الأوسط، فإنها لم تركز تجارتها في نحو كبير مع دولة واحدة، ويبقى اهم محاور التنافس هو الابعاد والجوانب السياسية، كون كل من القوتين يسعى الى التوسع في المنطقة، وإن اكثر الادوات يسرا هي: الوسائل السياسية.

8-ان اقتصاد وسياسة روسيا، إنما تجعلها قوة كبرى في النظام الدولي، ويجعلها تمتلك من الامكانات ما يعينها على اداء ادوار فاعلة سياسيا واقتصاديا في النظام الدولي، واذا ما أتينا الى الاقتصاد الروسي فروسيا دولة ضمن مجموعة (G-8) الكبار في العالم، ناهيك عن نمو في تجارتها وناتجها القومي، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، وسياسيا هي دولة عضو دائم في مجلس الامن، وذلك ما يجعلها قادرة على التنافس.

9-اما الولايات المتحدة، فإنها تتمتع بموقع على قمة الهرم الدولي، اقتصاديا وسياسيا، فاقتصاديا فان كل المؤشرات التي تم النظر بها في فصول الدراسة: (ناتج قومي، متوسط دخل الفرد، حجم التجارة الخارجية، الناتج الصناعي).، وكلها تؤشر قوة الولايات المتحدة ومكانتها في الاقتصاد العالمي. اما سياسيا، فان الولايات المتحدة تتربع على قمة الهرم الدولي، وبحكم قدراتها وتحالفاتها، فانها قادرة على تؤثر في العلاقات الدولية بالعالم قاطبة.

10-اذا ما تم تتبع المراحل الزمنية لعلاقات التنافس الروسية الأمريكية منذ عام 1991 سنرى ان المرحلة الممتدة مابين عامي(1991- 2000)، كانت مرحلة تفوق الوجود الأمريكي في عموم الشرق الأوسط، اي بمعنى ان الولايات المتحدة اعتمدت سياسات اقتصادية وسياسات عامة خارجية تنبع من هيمنتها على الشرق الأوسط، مع عزل العراق وايران وسوريا نسبيا، في حين ان روسيا كانت غير معنية بتتبع ومراعاة مصالحها في المنطقة عامة. اما بعد عام 2000، فان روسيا اعادت تعريف مصالحها في الشرق الأوسط اقتصاديا وسياسيا، وبقدر لجوئها الى الصراع لحفظ تلك المصالح فانها لجأت الى تلمس التنافس مع القوى الاخرى في كسب السوق الشرق الأوسطي، والى التحرك السياسي من اجل دعم وجودها في المنطقة. وتسبب ذلك الامر بعدم تقبل الولايات المتحدة باحتكاك المصالح بحكم ان الولايات المتحدة قد اتجهت الى اعتماد استراتيجيات اعادة صياغة خرائط الشرق الأوسط منذ عام 2001، وبحكم رؤية الباحث الى ان حدث 11 ايلول 2001، ما كان الا وسيلة للشروع بمخطط أمريكي اكبر الا وهو صياغة خرائط جديدة للشرق الأوسط تتناسب مع المصالح الأمريكية. وإن اكثر المناطق التي حدث فيها الصراع هي في ملف ايران النووي وبشأن الازمة السورية.

11-ان العلاقات الروسية_الأمريكية، في اتجاهها تسير نحو اعطاء حيز للتنافس لان ينمو في علاقاتهما بشكل عام، وبضمنه في منطقة الشرق الأوسط، سياسيا واقتصاديا، وإنما مرجعه الى عوامل تنبع بالداخل الروسي والداخل الأمريكي، كون القوتين هما قوتان اقتصاديتان، تشجعان على ان يكون لاقتصاد السوق قوة في تحديد مسار التفاعل الذي يقومان به على المستوى الثنائي وعلى المستوى الدولي عامة. وهذا الامر يمكن ان يتوسع خلال الاعوام القادمة، وبما يسمح بنمو التنافس اكثر منه بنمو علاقات الصراع، كون كل من القوتين تنظران الى الكلف الممكنة لاي علاقات صراع بينهما بعدها غير ممكنة القبول.

12–اما الشرق الأوسط، فمن الواضح انه خلال الاعوام القليلة القادمة، سيتجه الى تقليل عوامل الصراع القادمة من القوى الكبرى بحكم اتجاه جميع دولها الى الانفتاح على علاقات عامة مع جميع دول العالم، باستثناءات متعلقة بايران وسوريا التي تعاني من عزلة دولية بفعل التقاطع بين سلوك نظامهما مع المعايير التي يدعو لها المجتمع الدولي، ومثل هذا التوسع سيتيح خيارات عدة لدول الشرق الأوسط، وبضمنه الاتجاه الى قبول التنافس اكثر منه الى قبول الصراع القادم من القوى الكبرى، إلا أن اهم كابح في هذا المجال هو عدم الاستقرار الذي يعانيه الشرق الأوسط بفعل عوامل اغلبها داخلية وإقليمية. واذا ما تم ضبط تلك العوامل، فإن انفتاح المنطقة على علاقات التنافس سيكون اكبر منه انفتاحها على علاقات الصراع.

وعن طريق تتبع موضوعة الدراسة، فان المشكلة التي تم الانطلاق منها والتي مفادها: ان الشرق الأوسط محط لعلاقات دولية عدة، ومنها العلاقات الروسية_الأمريكية، نظرا لاهميته، وإذ ان العلاقات بين القوتين تحمل قضايا عدة وانماط متباينة من العلاقات بضمنها (التنافس)، إلا أن قيمة الشرق الأوسط ومزاياه لدى القوتين يطرح عدم اليقين بمخرجات حالة التنافس التي تسود العلاقات الروسية الأمريكية بشان هذه المنطقة، اي بمعنى ان حالة التنافس التي تتطبع بها العلاقات الروسية–الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط انما ستنتهي إلى مخرجات يغلب عليها عدم اليقين.

وتلك المشكلة وعن طريق تحليلها يتبين: ان منطوق الفرض العلمي للدراسة يكمن في: ان منطقة الشرق الأوسط (متغير مستقل) ستحقق لمن يتغلب بمضمون علاقات التنافس لكل من روسيا والولايات المتحدة حالة من التفوق في النظام الدولي (متغير تابع)، صحيح ضمن دالة طردية موجبة، اي انه بوجود اهمية للشرق الأوسط فانه تتحقق للقوى المتنافسة عليه مكانة في النظام الدولي عامة.

وعن طريق مضمون الدراسة واستنتاجاتها، تم تحقيق الاهداف التي تم رصدها ، الا وهي:

1–بيان مضامين التنافس في العلاقات الروسية_الأمريكية بوصفه واحد من التفاعلات المهمة في العلاقات الدولية، وبضمنها: العلاقات الاقتصادية الدولية.

2–بيان مضامين التنافس بين روسيا والولايات المتحدة، وتوجهاته باتجاه منطقة الشرق الأوسط.

3–كما تم البحث في التصورات المستقبلية الممكنة لهذه العلاقة، ومن الراجح هو: اتجاه العلاقات الروسية–الأمريكية الى تغليب لغة الصراع على التنافس في منطقة الشرق الأوسط خلال المستقبل القريب.

اما التوصيات الممكن ان تقدمها الدراسة، للمختصين واصحاب القرار، فمفادها:

1–ان كل من: روسيا والولايات المتحدة قوتين كبريين مؤثرتين في النظام الدولي عامة بحكم إمكاناتهما وقدراتهما، وان تأثيرهما يصيب كافة دول العالم كافة بشكل او بآخر، ومن ثم فعلى صانع السياسة العراقي ان يراعي: إن مضامين العلاقات الدولية تنعكس على العراق بشكل او آخر.

2–ان مضامين العلاقات الدولية للقوى الكبرى: روسيا والولايات المتحدة تتجه الى تغليب لغة التنافس على الصراع، مع امكانية ان يظهر الصراع في النظم الإقليمية البعيدة عن اراضي كل من: روسيا والولايات المتحدة، وهذا الامر يطرح تصورات صانع السياسة العراقية، الا وهما: ان علاقات القوى الكبرى يسودها التنافس بينهما إذ لا يمكن ان تتجه القوى الكبرى للصراع ما لم يتماس مع مصالحها، وقياسا بحجم المنافع في علاقات التعاون والتنافس بين القوى الكبرى، وحجم الكلف الممكنة عن علاقات الصراع، فإن علاقات الصراع ممكنة التصور في علاقاتهم بالشرق الأوسط، وهذا ما يفرض على صانع السياسة العراقي ابعاد العراق عن مضامين علاقات الصراع الدولي عليه، بان لا ينخرط كطرف داعم لاحد الخصوم في اي علاقات دولية.

3–لكي يكون العراق في وضع افضل يشجع القوى الاخرى على التنافس عليه، لذلك تقع عليه ان يقدم نفسه كسوق ممكن ان يتم التنافس عليها، ودولة يمكن التنافس عليها سياسيا، وهذا الامر يفرض ان يحضى العراق بقدر من الاستقرار في سياساته، ووضوح في سياساته الاقتصادية وفتح اولوية للاستثمار كمدخل لتحقيق التنمية.

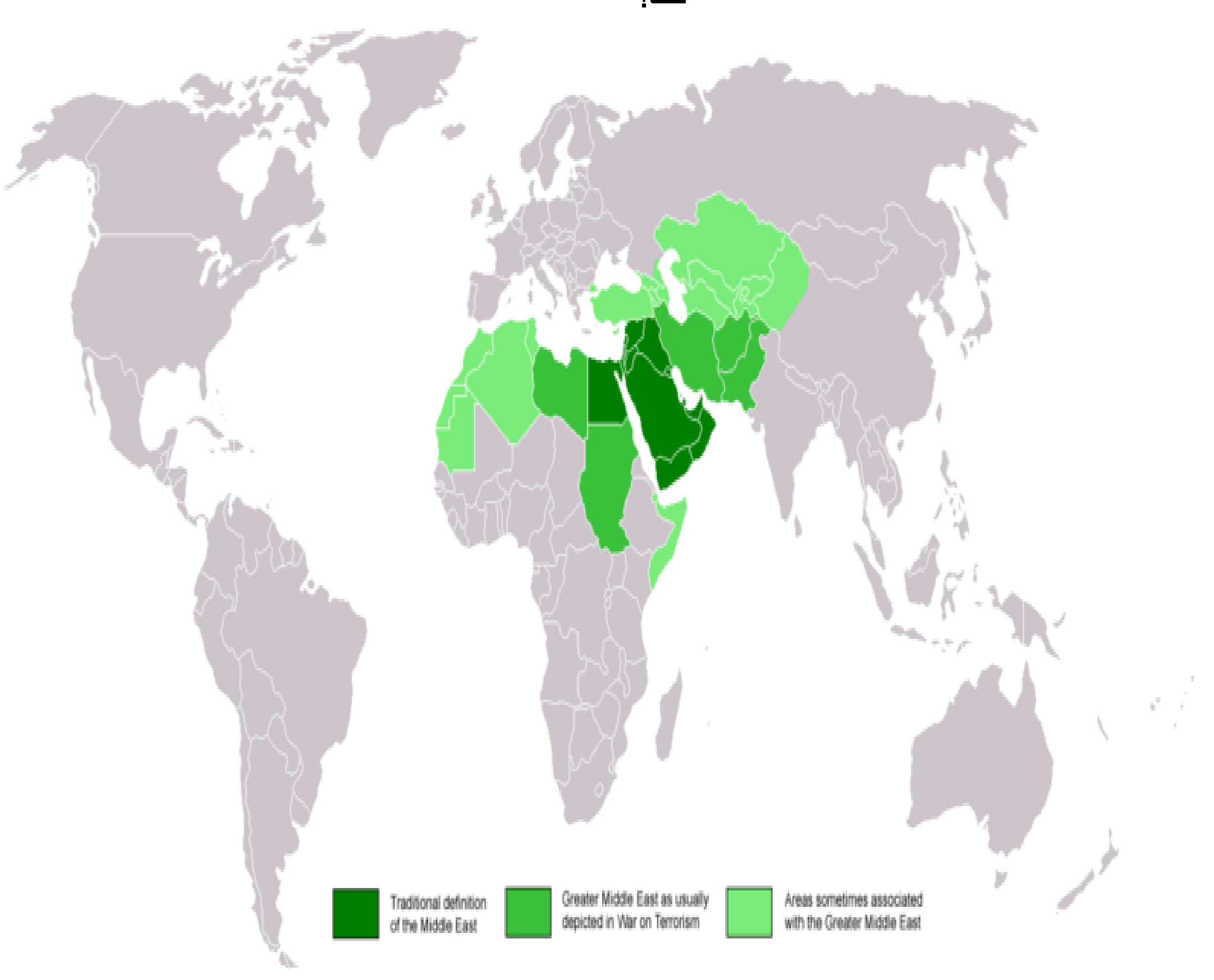
4–ويمكن للعراق ان يستغل علاقات الراع والتنافس الروسي–الامريكي، بان لا يظهر التزاما لمصالح احدى القوتين على حساب مصالح القوة الاخرى، وهذا الامر من شانه تعزيز مكانة العراق الاقتصادية والسياسية لدى كل من روسيا والولايات المتحدة

الملاحق



خريطة (1) الشرق الأوسط للعالم:

خطأ!



الاخضر الفاتح جدا: اخر حدود ما يعرف بنظام الشرق الاوسط الكبير

والاخضر الغامق: دول مختلف باضافتها للشرق الاوسط

والاخضر الغامق جدا: دول متفق على انها تمثل قلب الشرق الاوسط

المصدر: موقع شبكة المعارف، استخرج بتاريخ: 30 تموز العام 2014 :

http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%84%D9%81:GreaterMiddleEast.gif

خريطة (2): شبكة انابيب نابوكو لتجهيز اوروبا بالموارد الهيدروكاربونية:

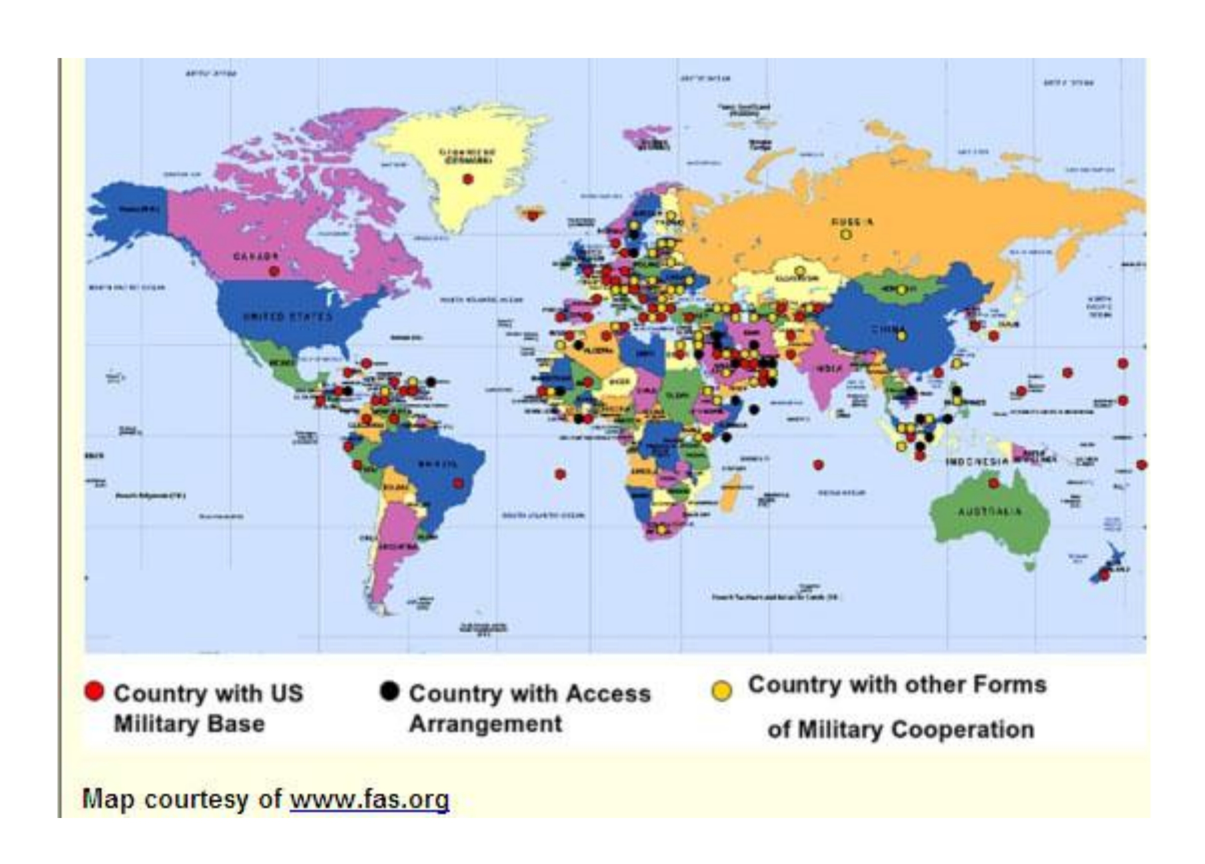


المصدر:

مخاوف روسية من فقدان مكاسب خط الغاز لأوروبا:

http://saudi-stock.net/vb/showthread.php?t=104006

خريطة (3): تبين التعاون والوجود العسكري الأمريكي في العالم:



المصدر:

موقع الجيش العربي، استخرج بتاريخ: 5 شباط العام 2014:

http://www.arabic-military.com/t50858-topic

الفهرسة:

فهرسة الخرائط:

فهرسة الاشكال:

فهرسة الجداول:

الملخص

يثير موضوع العلاقات بين روسيا_والولايات المتحدة ، في الجانبين السياسي والاقتصادي، اهمية علمية وعملية، كونه يناقش موضوع لا يمكن لاي منطقة او اقليم في العالم ان يكون بمنأى عنه، بحكم ما تتمتع به روسيا والولايات المتحدة من امكانات وموارد قوة.

ان روسيا وريث الاتحاد السوفيتي، تملك من الامكانات السياسية والعسكرية والاقتصادية والحضارية ما يجعلها عامل مؤثر دوليا، والامر اكثر منه المتعلق بالولايات المتحدة، فهي القوة العظمى الرئيسية في عالم اليوم، منذ تفكك الاتحاد السوفيتي.

والاكثر منه، ان كل من القوتين لهما مصالح ولهما سياساتهما تجاه منطقة الشرق الأوسط عامة، وهو ما يجعل المنطقة في جانب منها تتاثر باي سياسة تصدر من اي من الدولتين، ومجال تفاعلها في منطقة الشرق الأوسط.

ان موضوع الدراسة، ناقش قضية التنافس الاقتصادي والسياسي بين الدولتين : روسيا والولايات المتحدة، وناقش بالتحديد تنافسهما في الشرق الأوسط، ومثل هذه النقطة تقتضي التعامل مع عدة متغيرات وقضايا اهمها: معنى التنافس ، وكيف كان بين الدولتين الروسية والأمريكية ، وفي علاقاتهما الاقتصادية والسياسية الدولية كافة، فضلا عن اهمية الشرق الأوسط للدولتين الروسية والأمريكية، ولعلاقاتهما، واخيرا، اهمية ومضامين التنافس بين الدولتين في الشرق الأوسط.

ان الهدف الذي تتوخى الدراسة تحقيقه تمثل بتحليل السياسات الروسية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، منذ تفكك الاتحاد السوفيتي. وبيان مضامين التنافس الاقتصادية واالسياسية في علاقات الدولتين، وفي منطقة الشرق الأوسط تحديدا، بوصفه واحد من التفاعلات المهمة في العلاقات الدولية، وبضمنها العلاقات الاقتصادية الدولية.

وقد سعت الدراسة في ثنايا عرضها لموضوعها الى التعامل مع مشكلة بحثية مفادها: ان الشرق الأوسط محط لعلاقات التنافس الروسية الأمريكية، نظرا لاهميته، فالشرق الأوسط يؤثر نسبيا على القوى الاقتصادية العالمية لما يتمتع به من اهمية بسوق النفط والغاز الطبيعي، لكن اهمية هذه المنطقة يقابلها عدم استقرارها ، وهو ما يطرح عدم اليقين بمخرجات حالة التنافس التي تسود العلاقات الروسية الأمريكية بشان هذه المنطقة. بمعنى ان حالة التنافس التي تتطبع بها العلاقات الروسية–الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط انما ستنتهي إلى مخرجات، يغلب عليها عدم اليقين.

ان البحث في موضوع التنافس بين روسيا والولايات المتحدة يقود الى موضوع يتسم بالدينامية، كون القوتين من اقطاب النظام الدولي، وان اي سياسة يتبعانها انما تؤثر ليس على الدولتين فقط انما

يمتد تاثير سياساتهما على النظام الدولي قاطبة بشكل او باخر، ولقد تم بيان في هذه الرسالة ان العلاقات الروسية–الأمريكية احتوت قدرا من التنافس، كما احتوت على التعاون والصراع.

والتنافس بين الدولتين لم يكن مقتصرا على الجانب الاقتصادي انما امتد الى الجانب السياسي، كون كل دولة منهما سعت وتسعى الى حماية مصالحها وتوسيع دائرة نفوذها، وهو ما قادهما الى اعتماد كل الوسائل المتاحة في سبيل تحقيق غاياتها.

المقدمة:

ان موضوعة العلاقات الروسية–الأمريكية تعد واحدا من اهم موضوعات العلاقات الدولية في عالم اليوم، نظرا لما تمتلكه الدولتان من مقومات، وما تتسبب به من تداعيات على العالم قاطبة وبضمنه بالطبع منطقة الشرق الأوسط. ومن بين موضوعات تلك العلاقات هو موضوعة التنافس السياسي–الاقتصادي بين الدولتين، بحكم ان كل من الدولتين لهما توجههما نحو منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم فإن تنافسهما تجاه الشرق الأوسط من الممكن ان يؤشر لتطورات مهمة متعلقة بحاضر ومستقبل هذه المنطقة.

اولا: اهمية الدراسة:

يعد موضوع التنافس بين القوى الكبرى واحد من الموضوعات المهمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي في عالم اليوم، وفي المستقبل. كونه يؤشر جانب من صور العلاقات الدولية، الممتدة بين التكامل والحرب، مرورا بالتعاون والتنافس.

ان موضوعة الدراسة يؤشر علاقات بين دولتين كبريين بكل المقاييس العالمية للقوة، وهما الولايات المتحدة القوة العظمى في العالم، وروسيا الاتحادية الوريث الاكبر لقدرات الاتحاد السوفيتي وهي قوة نووية وتكنولوجية كبرى في العالم، ناهيك عن امكاناتها الاخرى التي تتوافر عليها واهمها قدراتها الاقتصادية وقدراتها في مجال الثروات الهيدروكاربونية ومنها النفط والغاز الطبيعي.

فمنذ مدة ليست بالقصيرة يترافق الاقتصاد مع السياسة والجوانب العسكرية كجوانب مؤثرة في صناعة الواقع الدولي، وفي صناعة المستقبل، وهو مسبب اخر لاهمية موضوع الدراسة.

والجانب الاخير من اسباب اهميتها هو تعلق الموضوع بمنطقة الشرق الأوسط، فالشرق الأوسط، يضم مجموعة دول ومنها دول المشرق العربي ومصر وايران وتركيا و(اسرائيل) التي تعد واحدة من اهم المناطق العالمية اثارة في التفاعلات، كونها منطقة ما زالت محكومة بعوامل غير مستقرة، ومن ثم تسمح بتدخلات للقوى الكبرى فيها، وتدخل تلك القوى يسمح باعادة تشكل دينامية لهذه المنطقة.

ان الاهتمام بدراسة ظاهرة التنافس السياسي والاقتصادي الروسي–الأمريكي انما تعكس جانب من مسارات العلاقات الاقليمية والدولية لدول الشرق الأوسط، فالمسار التاريخي لعلاقات روسيا مع بلدان الشرق الاوسط وخسارتها لبعض مواقعها المتقدمة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، والافاق الجديدة التي اخذتها العلاقات الامريكية مع دول الشرق الاوسط، وهيمنتها على القرار الدولي وانفرادها به، يفرض اهتماما اكبر بواقع وافاق السياسة والعلاقات الاقتصادية الدولية في الشرق الاوسط، ولجوئها الى قوى اقليمية ودولية منافسة اقتصاديا للحد من هيمنة الدولتين العظميين.

والتحول الذي حدث في توجهات روسيا صوب المنطقة في اعقاب توجه الولايات المتحدة للانفراد المطلق بالمنطقة، وعدم مراعاة مصالح القوى الاخرى، كلها دفعت دول الشرق الأوسط نحو التفكير بالانفتاح على افاق متعددة في العلاقات السياسية والاقتصادية، وهنا تسلط الدراسة الضوء على بعض انماط السلوك السياسي والاقتصادي لدول تلك المنطقة من حيث تعامل مع القوى المتنافسة، ومهما كانت صور تنافسها سياسية ام اقتصادية، و بمعنى اخر ان الشرق الأوسط يمثل بيئة بحثية لدراسة احدى الظواهر المهمة بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانيا: اهداف الدراسة:

ان الدراسة تهدف الى تحقيق ما ياتي:

1-تحليل السياسات الروسية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط منذ تفكك الاتحاد السوفيتي.

2-بيان مضامين التنافس في العلاقات الروسية الأمريكية، بوصفه واحداً من التفاعلات المهمة في العلاقات الدولية، وبضمنها العلاقات الاقتصادية الدولية.

3-بيان مضامين التنافس بين روسيا والولايات المتحدة، وتوجهاته تجاه منطقة الشرق الأوسط بشقيه السياسي والاقتصادي العسكري.

4-توضيح توجهات روسيا السياسية والاقتصادية في الحد من التوجهات الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط

5-تحليل السياسات الروسية الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الاوسط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومحاولات استرجاع مناطق نفوذها في المنطقة وفي اسواقها

6-تسليط الضوء على الافاق السياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط ، ودراسة الابعاد الاقتصادية والسياسية المحتملة للتنافس الروسي-الأمريكي، بما يمكن دول الشرق الأوسط من ادراك التحول في ميزان القوى العالمية، ومن ثم رسم سياسات منطقية للتعامل معه.

7-سيبحث الباحث عن طريق دراسته التصورات المستقبلية الممكنة لهذه العلاقة. وفيها سيتم التركيز على احتمالات ما يمكن ان تستقر عليه علاقات التنافس الروسي-الأمريكي، من استمرارية او اتجاه صوب انواع من العلاقات الاخرى: تعاون ام صراع.

ثالثا: مشكلة الدراسة:

ان هذه الدراسة تعالج مشكلة بحثية مفادها: ان الشرق الأوسط محط لعلاقات دولية عدة، ومنها علاقات التنافس الروسية_ الأمريكية، نظرا لاهميته، فالشرق الأوسط يؤثر نسبيا في القوى الاقتصادية العالمية لما يتمتع به من اهمية بسوق النفط والغاز الطبيعي، لكن اهمية هذه المنطقة يقابلها في الوقت نفسه عدم استقرارها ، وهو ما يطرح عدم اليقين بمخرجات حالة التنافس التي تسود العلاقات الروسية الأمريكية بشان هذه المنطقة، اي بمعنى إن حالة التنافس التي تتطبع بها العلاقات الروسية–الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط انما ستنتهي إلى مخرجات يغلب عليها عدم اليقين.

والمشكلة في اعلاه، تثير الاسئلة البحثية الاتية:

– ما الذي يميز الشرق الاسط كمنطقة سياسية واقتصادية في العالم؟

– كيف تنظر روسيا الاتحادية والولايات المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط؟

–ما ما صور التنافس ومظاهره الروسية–الأمريكية في المنطقة؟

–عناصر قوة كل من الدولتين السياسية والاقتصادية؟

–ما اهمية العاملين السياسي والاقتصادي في ادارة الدولتين: روسيا والولايات المتحدة لعلاقات التنافس خلال المستقبل القريب؛ في منطقة الشرق الاوسط؟

–ما الذي يمكن تصوره من احتمالات بشان التنافس بين الدولتين؛ في منطقة الشرق الاوسط ؟

رابعا: فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة الاتي:

ان منطقة الشرق الأوسط (متغير مستقل) ستحقق لمن يتغلب بمضمون علاقات التنافس؛ سياسيا واقتصاديا؛ لكل من روسيا والولايات المتحدة حالة من التفوق في النظام الدولي (متغير تابع)

خامسا: حدود الدراسة:

اما حدود الدراسة، فانها ستتحدد بالاتي:

1–موضوعيا: فانه سيتم التحدد بمضامين التنافس، والذي يعد من صور العلاقات الدولية المهمة، كما انه سيتم تناول حقلي التنافس السياسي والاقتصادي، كونهما متزامنين في تاثيرهما، ولا يمكن فصل تاثير احدهما عن الاخر.

2–مكانيا: ستتحدد بمنطقة الشرق الأوسط عامة الممتدة من مصر غربا الى ايران شرقا، ومن تركيا شمالا الى بحر العرب جنوبا، فضلا عن (اسرائيل)، مع التركيز في المنطقة العربية منها، كونها تعد من اهم مناطق التنافس بين الدولتين.

3-زمانيا: سنتحدد بمدة تمتد بين مابين عامي: 1991، (تاريخ تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور روسيا الاتحادية) وحتى عام 2014، مع تناول جانب من المستقبل القريب الممتد حتى عام 2020.

سادسا: منهجية الدراسة:

ان كل بحث علمي يستلزم اتباع منهجية محددة، تكون بمثابة اطار يحكم التعامل مع البيانات والحجج العلمية الموجودة، ودون وجود المنهج يصبح التعامل مع البيانات تعامل عشوائي غير علمي.

في هذه الدراسة سيتم اعتماد منهج التحليل النظمي بوصفه الاقرب لتحليل مضمون العلاقات بين الدولتين، ولاستجلاء حالة التنافس، وكيفية انعكاسها على منطقة الشرق الأوسط؟

وايضا، اعتمدت الرسالة منهج الاستشراف، باعتباره منهجا مهما في دراسة الفصل الاخير من الرسالة، لاستجلاء ما يمكن ان تستقر عليه علاقات التنافس بين القوتين في المنطقة. بمعنى التنبؤ بعلاقات دول الشرق الاوسط مع كل من روسيا والولايات المتحدة، ووضع الاحتمالات للانعكاسات الدولية والاقليمية لهذا التنافس.

سابعا: هيكلية الدراسة:

ان البحث العلمي في علاقات التنافس الروسية-الأمريكية يثير عدة موضوعات ، اهمها: التركيز في كون القوتين انما تمثلان قوى اقتصادية كبرى في النظام الدولي، وفي العلاقات الدولية ومن ثم فان ستتطبع علاقاتهما برداء معين تنافسيا سواء كان ام تعاونا ام صراعا انما سيحكم العلاقات الدولية ، وبضمنه العلاقات الاقتصادية الدولية.

كما ان الشرق الأوسط يمثل مجالا مهما للتفاعل الدولي، وبضمنه الاقتصادي الدولي.

وسيتم التركيز في هذه الدراسة على علاقات التنافس الاقتصادي والسياسي بين كل من: روسيا والولايات المتحدة على هذه المنطقة.

وبقصد تناول موضوعة الدراسة، إرتأينا تقسيمها الرسالة ثلاثة فصول،وكالآتي:

في الفصل الاول الذي سلط الضوء على الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: المنظورين الروسي والأمريكي للاوضاع الاقتصادية والسياسية بعد الحرب الباردة، تم تناول المقومات الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، ومقومات القوة سياسيا واقتصاديا للدولتين، وذلك عبر ثلاثة مباحث، في الاول منه تم تناول المقومات الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط ، وفي الثاني تم تناول مقومات القوة الاقتصادية والسياسية الروسية ورؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط، وفي الثالث تم تناول مقومات القوة الاقتصادية والسياسية الأمريكية ورؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط.

اما في الفصل الثاني فقد عالج **توجهات التنافس الاقتصادي والسياسي الروسي والأمريكي على دول الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة،** فقد تناولنا فيه: علاقات التنافس الروسي–الأمريكي الاقتصادي والسياسي والياته في منطقة الشرق الأوسط، والقدرة التنافسية لكل من لروسيا والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عبر ثلاثة مباحث، في المبحث الاول تم استعراض: التنافس الروسي–الأمريكي الاقتصادي والسياسي والياته في منطقة الشرق الأوسط، وفي المبحث الثاني: تناولنا القدرة التنافسية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، وفي المبحث الثالث: تناولنا ايضاً القدرة التنافسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

في حين استعرض **الفصل الثالث الافاق المستقبلية للتنافس الروسي–الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، فقد تم تسليط الضوء على** اهمية المتغير الاقتصادي والسياسي في مستقبل العلاقات التنافسية الروسية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، ومعوقات وكوابح استمرارية التنافس بين الدولتين، وما يمكن ان تستقر عليه علاقاتهما، خلال مدة المستقبل القريب الممتد حتى عام 2020.

قائمة المصادر:

المراجع والمصادر العربية:

أولاً: الكتب العربية والمعربة:

1. ابراهيم شريف، الشرق الأوسط :"دراسة لاتجاهات الاستعمار حتى قيام ثورة 14 تموز عام 1958 في العراق"، دار الجمهورية، بغداد، 1965.
2. اريج دياب، سهر الهنداوي، دراسة حول اتفاقيتي: التجارة الحرة الاردنية الامريكية (FTA) والمناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)، غرفة تجارة عمان، وحدة الدراسات والاتفاقات الدولية، عمان، 2006.
3. اسامة ابو ارشيد، سياسة ادارة اوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، تحليل سياسات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران 2014.
4. اسامة ابو ارشيد، سياسة ادارة اوباما الخارجية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.
5. امجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011.
6. ايان رتليدج، العطش إلى النفط، ترجمة: مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
7. ايريل تيلفورد، رؤية استراتيجية عامة للاوضاع العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ، 2004.
8. ايزوبيل كولمن، و تمارا كوفمن ويتس، التنمية الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط، في: ريتشارد ن هاس، واخرون، استعادة التوازن، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
9. ايهاب علي الشموري، المشروع الصهيوني-الامريكي الجديد ومخاطره على العالمين: العربي والاسلامي، باحث للدراسات، بيروت، 2009.
10. باسم راشد، المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، 2013.
11. بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة، بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2010.
12. بايتس غيل، النجم الصاعد، الصين، ديبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال ابو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
13. بيرش بيربيروجلو، اضطراب في الشرق الاوسط، الامبريالية، الحرب وعدم الاستقرار، ترجمة: فخري لبيب، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2002.
14. تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة، ترجمة: أمين الايوبي، الدار العربية للعللوم ناشرون، بيروت، 2008.
15. التسلح ونزع السلاح والامن الدولي 2009، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، بيروت، 2009.
16. التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، 2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، 2014.
17. التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2013، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، بيروت، 2013.

18. تسفي ماغين، روسيا في الشرق الاوسط، سياسة في امتحان، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013.
19. تقرير 2014، افاق الاقتصاد العالمي، التعافي يكتسب قوة، صندوق النقد الدولي، نيويورك، 2014.
20. التقرير الاحصائي السنوي، 2013، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 2013.
21. تقرير الاستثمار العالمي 2013، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، الامم المتحدة، 2013.
22. تقرير الاستثمار العالمي 2013، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، الامم المتحدة، 2013.
23. تقرير الاستثمار العالمي 2014، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، بلا 2014.
24. التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي واخرون، ابو ظبي، 2013.
25. تقرير التنمية البشرية، نيويورك، بلا، 2014.
26. تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الطريق غير المسلوك، البنك الدولي، واشنطن، 2007.
27. تقرير شهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية والاقطار الاعضاء، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2013.
28. توفيق المديني، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010.
29. تيم واينر، ارث من الرماد، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011.
30. ثابت عبد الحافظ علي فتحي، النظرية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة،1997
31. جانيس ج تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005.
32. جمال واكيم، سورية ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010.
33. جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وافاقها، دراسات استراتيجية، العدد (53)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ، ابو ظبي، 2001.
34. جورج قرم، تاريخ الشرق الاوسط من الازمنة القديمة الى اليوم، ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.
35. جورج قرم، تاريخ الشرق الأوسط، ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.
36. جورج كيرك، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية، ج1، ترجمة: سليم طه التكريتي، و برهان عبد التكريتي، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، 1990.
37. جوزيف ستيغليتز، و ليندا بيلميز، حرب الثلاثة ترليونات دولار، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2009.
38. جولي سي. هيريك، واخرون، الشرق الأوسط المتغير نظرة جديدة إلى الديناميات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
39. جوين دايار، الفوضى التي نظموها، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.
40. حسن محمد الزين، البيع العربي، اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، بيروت، 2013.

41. خضر عباس عطوان، توازن القوى العالمية والمنطقة العربية، دار اسامة للنشر، عمان، 2010.
42. سيّار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط : مفاهيم عصر قادم، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط1، 1997.
43. إبراهيم شريف، الشرق الأوسط، مكتبة دار الجمهورية للنشر، بغداد، 1965.
44. امين المشاقبة، و سعد شاكر شبلي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دار الحامد، عمان، 2012.
45. باسم راشد، المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، سلسلة اوراق، مكتبة الاسندرية، الاسكندرية، 2013.
46. توفيق فارس العودات، الضحية الكبرى، الصراع الاستراتيجي للقوة العظمى في المشرق العربي، دار نينوى، دمشق، 2012.
47. توفيق فارس العودات، الضحية الكبرى، الصراع الاستراتيجي للقوة العظمى في الشرق العربي، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2012.
48. جليل شيعان ضمد، سقف الدين الامريكي والنظام النقدي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد (32)، 2013.
49. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، شركة المبطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.
50. حيدر علي حسين ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، ط2، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014.
51. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، ط2، دار الكتب العلمية، 2014.
52. سرمد عبد الستار امين، العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط، وجهة نظر أمريكية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012.
53. سمير امين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة دفهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، 2002.
54. سوسف العساف، استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الامريكية الجديدية والاستقرارية الدولي، لشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2008.
55. سوسن العساف، استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2008.
56. طارق محمد ذنون، العلاقات الأمريكية الروسية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.
57. وسام ابي عيسى، الموقف الروسي تجاه حركة حماس (2006- 2010)، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.
58. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2005.
59. علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.
60. فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.
61. محمد عبد حسين، يوسف ابو سمرة، تاريخ الشرق الأوسط الجديد، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
62. ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الامريكي السوفيتي في الشرق الاوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، بلا.

63. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.
64. نورهان الشيخ، العلاقات العربية الروسية، شراكة الماضي في ثوب المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009.
65. نورهان الشيخ، العلاقات العربية الروسية، شراكة الماضي في ثوب جديد، ملتقى مركز الجزيرة للدراسات حول العلاقات العربية-الروسية، الدولة، فبراير 2009.
66. دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية، وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط، بغداد، 1988.
67. ديفيد سي. كورتن، عندما تحكم الشركات، ترجمة: محمد درويش، بغداد، دار المامون للترجمة والنشر، 2007.
68. رامي خوري، أمريكا ، الشرق الأوسط والخليج، كلية الشؤون الدولية، جامعة جورج تاون-قطر، بلا.
69. رمضان حمزة، الشرق الأوسط – الصراع الاقليمي على المياه، الطبعة الاولى، دهوك، 2002.
70. ريتشارد ن هاس، واخرون، استعادة التوازن، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
71. ريز لطيف صادق، العلاقات الأمريكية-التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية 2003-2011، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب والعلوم، 2011.
72. س.غ. لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة: دهاشم حمادي، دار المدى، بيروت، 2012.
73. ستيفن والت، اللوبي الاسرائيلي وسياسة امريكا الخارجية، ترجمة: انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007.
74. ستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة :انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007.
75. سعد شاكر شبلي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، الحامد للنشر، عمان، 2013.
76. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.
77. عبد الجليل زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001.
78. عبد الله مصباح زايد، السياسة الدولية، بيروت، دار الرواد،2002.
79. عصام فاهم العامري، خصائص ترسانة اسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001.
80. علي احمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003.
81. علي محمد المياح، السياسية الروسية والموقع الجغرافي العربي، ندوة : العرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة 20 اذار، 1998.
82. علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الاوسط، التامر الامريكي-الصهيوني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.
83. غسان الزي، سياسة القوة ، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000.
84. فاليري مارسيل، عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية لللعلوم ناشرون، بيروت، 2006.
85. فولكر برتس، نظام الصراع في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997.

86. الفين توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة: محمد علي ناصيف، ط2، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، 1990.
87. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، 1991.
88. الكسندر بريماآوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ، ترجمة: بسام خليل، بلا، بيروت، 1992.
89. الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة: بسام خليل، بيروت، بلا، 1994.
90. الكسندر دوغين، اسس الجيوبولتيكا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004.
91. كمال مظهر احمد، اضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، دار الحرية للطباعة بغداد، 1978.
92. لمى مضر جري الامارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005.
93. لمى مضر جريء الامارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتاثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005.
94. لويولا دي بالا شيو، اصلاح سوق الغاز، في كتاب: الامن والطاقة: (جان هـ كاليكي ، ديفيد ل غولدون- محرران)، ترجمة حسام الدين خضور، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011.
95. ماجد كيالي، المشروع الشرق اوسطي، ابعاده-مرتكزاته-تناقضاته، دراسات استراتيجية، العدد (13)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998.
96. مارينا اوتاواي، وآرون، الشرق الأوسط الجديد، مركز كارينغي للسلام الدولي، بيروت، 2008.
97. مايكل بي اورين، القوة والايمان والخيال، أمريكا في الشرق الأوسط، ترجمة: آسر حطيبة، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2013.
98. مايكل بي، اورين، القوة والايمان والخيال، امريكا في الشرق الاوسط منذ عام 1776 حتى اليوم، ترجمة: آسر حطيبة، ط2، كلمات عربية للترجمة: والنشر، القاهرة، 2013.
99. مايكل كلير، دم ونفط، أمريكا واستراتيجيات الطاقة، ترجمة: احمد رمو، دار الساقي، بيروت، 2011.
100. محسن دلول، العرب إلى اين؟ الحرية الضائعة .. المستقبل المجهول، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.
101. محمد ازهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية، مطبعة ابن اثير، الموصل، 1988.
102. محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، في: يوسف خليفة يوسف واخرون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضايا الراهن واسئلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
103. محمد رياض، الشرق الأوسط : دراسة في التطبيق الجيوبوليتكي والسياسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974.
104. محمد عبد المعطي الجاويش، الرؤية الدولية لضبط انتشار اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2002.
105. محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
106. محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.
107. محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية-الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ديسمبر 2014.

108. مروان اسكندر، الدب ينقلب نمرا، روسيا الولادة الجديدة، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 2011.
109. مصطفى عبد الواحد الولي، أمن اسرائيل الجوهر والابعاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001.
110. معين حداد، الشرق الاوسط، دراسة جيوبوليتيكية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2002.
111. نصر مهنا محمد، النظرية السياسية والعالم الثالث،ط3، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1998.
112. نعوم تشومسكي، صناعة المستقبل، الاحتلال، التدخلات، الامبراطورية والمقاومة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بروت، 2013.
113. نعومي كلاين، عقيدة الصدمة، ترجمة: نادين خوري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011.
114. هايل عبد المولى طشطوش، المقدمة في العلاقات الدولية، عمان، بلا، 2010.
115. الولايات المتحدة الأمريكية والربيع العربي، مركز باحث للراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013.
116. وليد عبد الحي، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، ط3، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2003.
117. وليد عيد الحي، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الثالثة، 2003.
118. يحيى احمد الكعكي، الشرق الاوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
119. ادريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لاحداث 11 سبتمبر، المطبعة والوارقة الوطنية، مراكش، 2007.

ثانياً: الأطاريح والرسائل الجامعية:

1. برزيق خالد، اثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 2011.
2. برزيق خالد، اثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولدو معمري-تيزي وزو، الجزائر، 2012.
3. بشكيط خالد، دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011.
4. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006.
5. خالد معمري، التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2008.
6. دادية العقون، العولمة الاقتصادية والازمات المالية : الوقاية والعلاج، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.
7. داروسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
8. دانا علي صالح، المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، 2011.

9. عبدالناصر احمد عبدالسلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية الاسباب والنتائج (العراق انموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، ألاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009.
10. عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية – الواقع والآفاق، الدنمارك نموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الإدارة والاقتصاد، 2012.
11. عز الدين عبد الله ابو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الاوسط، (2000-2008) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر-غزة، 2013.
12. عز الدين عبد الله ابو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، كاية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر-غزة، 2012.
13. علي دبية، تاثير الشركات النفطية العالمية على اسعار النفط (2001- 2011)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقالة، الجزائر، 2013.
14. علي فايز يوسف الدلابيج، توازن القوى واثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (2003- 2011)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011.
15. علي فايز يوسف الدلابيج، توزان القوى واثره في الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2011.
16. عليوش امين عبد القادر، اثر تاهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 2007.
17. عمر كامل حسين، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، كلية التربية، 2002.
18. فاضل عبد القادر احمد، صراع القوتين العظيمين في القسم الشرقي من البحر المتوسط، طروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1989.
19. فيرونيك ابو غزاله، دور الاعلام المرئي اللبناني في تفعيل ترشيد الاستهلاك وتعزيز ثقافة الانتاج والادخار لدى اللبنانيين، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدكتوراه، الجامعة اللبنانية، 2011.
20. منى حبيب احمد العبيدي، دور العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الاقليمي لدول مختارة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013.
21. وضحه ذيبان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج (2003- 2011)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011.

ثالثاً: الدوريات باللغة العربية:

1. احمد حسين الهيتي، بختيار صابر محمد، اثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء اسواق الاوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجللة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (7)، جامعة الانبار، 2011.

2. احمد زكريا صيام، اليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (3)، جامعة الشلف، الجزائر، 2007.

3. احمد سليم البرصان، ، تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الاستراتيجي الغربي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والانسانية، المجلد 3، العدد (3)، 2006.
4. احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، و فراس عبد الجليل الطحان، العولمة الاقتصادية وتاثيراتها على الدول العربية، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (86)، 2011.
5. إكسون موبيل وبريتيش بتروليوم: عملاقا النفط العالميان، نشرة: العراق في مراكز الابحاث العالمية، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (19)، ايار 2013.
6. امين شبلي، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (109)، 2002.
7. ب.بوبوف، العلاقات الروسية –العربية : الشراكة في زمن الاقوياء، مجلة شؤون الاوسط، العدد (128)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2008.
8. البروفيسور عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر،، العدد (6)، 2009.
9. بشير احمد العراقي، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر ، دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد (30)، 2013.
10. بلاسم جميل خلف وجعفر الدجيلي وم.م. عمر حميد مجيد العزي، ، استشراف مستقبل الأمن الغذائي العربي في ظل الانضمام إلى(WTO) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوت، العدد (9)، 2013.
11. حبيب فياض، البرنامج النووي الايراني والقرارات الدولية، مجلة شؤون الاوسط، العدد (129)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، صيف 2008.
12. حتحوت نور الدين، خصائص العلاقات الدولية في ما بعد الحرب الباردة واطروحات العولمة، مجلة العلوم الانسانية، العدد (22)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2011.
13. حسام الدين علي مجيد، تجربة بناء الدولة-الامة واثرها في مستقبل الهوية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (39) ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
14. حسين حافظ وهيب، استراتيجية الادارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الأوسط مجلة السياسية والدولية، العدد (18)، الجامعة المستنصرية، 2011.
15. حسين حافظ وهيب، المرتكزات والتحولات الاساسية للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دراسات استراتيجية، العدد (110)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2013.
16. حسين عباس حسين، هجرة الكفاءات العلمية العربية واثارها السلبية على عمليات التنمية(العراق انموذجاً)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، العدد (2)، 2010.
17. حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الاقليمي العربي، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (9)، 2008.
18. حسن عبد الحسين ظاهر، خيارات الستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسية والدولية، العدد (24)، الجامعة المستنصرية، 2014.
19. حميد ياسر الياسري احمد حامد خليوي البركي، الموقع الروسي في المنظور الجيوبولتيكي الغربي، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط، العدد (14)، 2014.
20. حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (43)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2013.

21. خالد اسماعيل سرحان ، عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (7)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2014.
22. خالد طه عبد الكريم، الأبعاد الاقتصادية لقطاع النقل والأسلوب العلمي لتدنية وخفض تكاليف النقل، مجلة الفتح، جامعة ديالى، العدد (38)، 2009.
23. خضر عباس عطوان، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة المجلة العربية للعلوم السياسية (الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية- بيروت) عدد (16) خريف 2007.
24. خضر عباس عطوان، سياسات القوة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (11) خريف 2006.
25. خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2008.
26. خضير عباس احمد، تاثير العامل النفطي في السياسات الأمريكية ازاء الشرق الأوسط، مجلة قضايا سياسية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2011.
27. خلفان كريم، مجلس الامن وتحديات السلم والامن العالميين، مجلة الفكر، العدد (10)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.
28. خلود خالد، الامن القومي في مصر واستخدامه، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، 2011.
29. خميس محمد حسن ، مقومات الدولار كعملة دولية والأرباح الاحتكارية المتحققة للولايات المتحدة الامريكية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد (14)، 2007.
30. د- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم النظام الدولي الإقليمي (الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي)، مجلة حولية الاداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، المجلد :(32)، العدد : (338) ، لسنة 2011.
31. دريس لكريني، مجلس الأمن في عالم متحول: واقع الانحراف ومتطلبات الإصلاح، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد العاشر، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، شتاء 2008.
32. رعد قاسم صالح، العراق في ظل متغيرات السلطة العالمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (45)، 2013.
33. رواء زكي يونس الطويل، الامن الاقتصادي العربي والتنمية المستدامة، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد (16)، 2009.
34. زكريا عبد الحميد باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد - (3)، العدد (3)، خريف 2004.
35. زيد عدنان محسن ، ا لغرب والاسلام (حوار ام صراع)، المجلة السياسية والدولية، العدد(11)، الجامعة المستنصرية، 2009.
36. زيـد عدنان محســن، الاصلاح السياسي في العالم العربي بيـن (الدوافع والمعوقات)، المجلة السياسية والدولية، العدد (16)، الجامعة المستنصرية، 2010.
37. زينب حسن عبود، علي عبد الحسين، عبد الحسين حسن، تقدير وتحليل الحساسية في طرائق احتساب الإنتاجية الجزئية والكلية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، العدد (4)، 2008.
38. سالم النجفي، اشكالية النفط الاقتصادية، مجلة شؤون الأوسط، العدد (124)، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، خريف 2006.
39. ستار شدهان شياع الزهيري، أثر لأصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، العدد (20)، 2012.

40. سجيع هاني العفير، بعض الاسباب الفكرية والاقتصادية الانهيار الاتحاد السوفيتي، المجلة السايسية والدولية، العدد (2)، الجامعة المستنصرية، 2006.
41. سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة 1918-1939، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد (49)، 2006.
42. سرمد عبد الستار امين،الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا،اعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشر قالأوسط، مجلة درسات دولية، العدد(49)، جامعة بغداد، 2011.
43. سعد الحمداني، العلاقات الروسية الايرانية، 2003- 2010، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (21) ، 2012.
44. سعد السعيدي، تداعيات الازمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (42)، 2009.
45. سعد السعيدي، تداعيات الازمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (42)، 2009.
46. سليم كاطع علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (45)، 2010
47. سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة الدراسات الدولية، العدد (42)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009.
48. سويم العزي، الاستراتيجية الامريكية ونفط الشرق الاوسط، مجلة شؤون الاوسط، العدد 124، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2006.
49. سويم العزي، امريكا وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط مركز دراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (124)، 2007.
50. شامل سلطانوف، روسيا والعالم الاسلامي والصراع ضد الارهاب العالمي، مجلة شؤون الاوسط، العدد (128)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2008.
51. شوقي علي ابراهيم، مشروع الشرق الاوسط (دراسة في تطوره السياسي)، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (16)، 2010.
52. صالح عباس الطائي، خضر عباس عطوان، الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، مجلة قضايا سياسية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011.
53. صلاح ياسين محمد الحديثي، التأثيرات السلبية والايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاجتماعية، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، العدد (1)، جامعة الانبار، 2011.
54. عاطف لافي مرزوك، تحولات الاستثمار المباشر بعد الازمة العالمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العدد (8)، 2013.
55. عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية الامريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (26) ربيع 2010.
56. عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (26)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ربيع، 2010.
57. عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وأفاقه المستقبلية، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (85)، 2010.
58. عبد العزيز المنصور، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد (2)، 2009.
59. عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد ، العدد (35)، 2008.
60. عبد الكريم محمود عبد، القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العدد (22)، 2009.

61. عبد اللع حسون محمد، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها دراسة في الجغرافية الاقتصادي، مجلة الفتح، جامعة ديالى، العدد (38)، 2009.
62. عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (5)، 2009.
63. عصام خليل محمد ابراهيم الصالحي، توجهات السياسة الأمريكية في الوطن العربي 19945- 1953، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد (97)، لسنة 2007.
64. عقيل عبد محمد، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الإقتصاد الأمريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد (27)، 2011.
65. عقيلة هادي، الوضع القانوني الدولي لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد (27)، 2012.
66. علي اسماعيل نصار، تقرير عن حال روسيا، مجلة شؤون الاوسط، العدد (57)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، نوفمبر 1996.
67. علي بشار بكر اغوان، الفوضى الخلاقة ، العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013.
68. عماد قدورة، محورية الجغلافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: اوكرانيا بؤرة للصراع، مجلة سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، العدد (9)، يوليو 2014.
69. غازي فيصل مهدي، هجرة الكفاءات العلميـــة الأسباب والحلـــول، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العدد (15)، 2011.
70. فخري رشيد مهنا، صلاح ياسين داوود، المنظمات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد،2012.
71. فلاح خلف كاظم الزهيري ، ا لديمقراطية والتداول السّلمي لسلطة000 حتمية الترابط، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (22)، 2012.
72. فلاديمير شوبين، عقيدة السياسة الخارجية الروسية، مجلة شؤون الاوسط، العدد (112)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2003.
73. فؤاد نهرا، الشرق الاوسط الجديد في الفكر السياسي الامريكي، دراسات، العدد (10)، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000.
74. فيض اللاييف، ايران القوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب، مجلة شؤون الاوسط، العدد (128)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2008.
75. كوثر عباس الربيعي، التاثير الامريكي في سوق النفط العالمية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (43)، 2012.
76. م.بيلنكايا، الشرق الاوسط الكبير بين روسيا والسبعة الكبار، مجلة شؤون الاوسط، العدد (128)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء 2008.
77. مارك ن.كاتز، ترجمة السياسة الروسية في الشرق الاوسط الكبير أو (فن اقامة علاقات صداقة مع كل دول العالم)، ترجمة عبد الحميد الموساوي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (42)، 2011.
78. مازن عيسى الشيخ راضي، فرحان محمد حسن، مستقبل السياسة المالية في العراق : بين الريعية و اللاريعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، امعة الكوفة، العدد (28)، 2013.
79. مثنى عبد الرزاق الدباغ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في تركيا، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،العدد (4)، كانون الأول 2005.
80. مجدي صبحي، فوائض البتر ودولارات والاستثمار العربى فى الخارج، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجة ، القاهرة، العدد (202)، 2002.

81. محمد حسون ، استراتيجية حلف الناتو الشرق اوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، المجلد (24)، 2008.
82. محمد دياب، من يحكم روسيا؟ الصراع بين الكرملين والاوليغارشيا، مجلة شؤون الاوسط، العدد (112)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2003.
83. محمد طاقة، الابعاد السياسية والاقتصادية للعولمة الأمريكية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (13)، 2006.
84. محمد عبد الرحمن يونس، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (10)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2001.
85. محمد عبد السلام، قضايا التسلح العربي، شؤون الاوسط، العدد (106)، مركز الدراسات الاستراتيجي، بيروت، ربيع 2002.
86. محمد عبد القادر فهمي، العقائد الدينية واثرها في منهج التفكير السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، العدد (35)، جامعة بغداد، 2007.
87. مروة نظير، الاجيال المتعاقبة لمفهوم وتطبيقات العدالة الانتقالية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (194)، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، اكتوبر 2013.
88. مصطفى العبد الله الكفري، مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ 2013، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (420)، 2014.
89. معاوية احمد حسين، هناء محمود سيد احمد، الأثر الاقتصادي للبطالة : حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، م جلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (32)، 2012.
90. نزار اسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (56)، 2010.
91. نعيمة شومان، صدمة النفط، مجلة شؤون الاوسط، العدد (124)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2006.
92. نغم اسحاق زيا، الأمن الدولي بين ميثاق الأمم المتحدة ومفاهيم حماية حقوق الإنسان، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد (33)، 2007.
93. نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا استراتيجية المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا، العدد (13)، ك2، 1998.
94. نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد (4)، 2006.
95. نوفل قاسم علي ال عنين الشهواني، اتجاهات تطوير العلاقات التجارية العراقية – التركية، سلسة شؤون إقليمية، العدد (9)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006.
96. هاشم محمد العركوب ، اشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام – للمدة (1990-2004)حالة دراسية لبعض البلدان العربية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العدد (13)، 2009.
97. هيثم مزاحم، نحو تفسير لاسس العلاقة الامريكية –الاسرائيلية، مجلة شؤون الاوسط، العدد (112)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2003.
98. وليد خالد صالح، دور التكاليف على أساس الانشطة في تنفيذ الستراتيجيات التنافسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، العدد (4)، 2012.
99. وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، خريف 2008.

100. اليكسي فاسلييف، روسيا في الشرقين الادنى والاوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، بلا، 17-32. وايضا: سيرغي كارا-ميرزا، الاتحاد السوفيتي، الاتحاد الروسي والمستقبل، مجلة شؤون الاوسط، العدد (112)، مركز الدراسات الاستراتيجية، خريف 2003.
101. يوسف علي عبد الاسدي، دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد (6)، 2009.
102. يونس علي احمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الادارة والاقتصاد، بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (83)، لسنة 2010.

رابعاً: بحوث ومقالات الانترنت:

1-احصاءات صندوق البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني عام 2015:
http://search.worldbank.org/data?qterm=Import+RUSSAIN+TRADE+%24&language=&format

2-احصاءات صندوق البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني عام 2015:
http://search.worldbank.org/data?qterm=Import+RUSSAIN+TRADE+%24&language=&format

3-التكهنات العالمية فى سنة 2014..السياسة الامنية الأمريكية فى مفترق الطرق، مجموعة باحثين في الأمن الدولي والإقليمي، ترجمة لواء اح م / محمود مرسى طلبة ، المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر عام 2013:
http://democraticac.de/wordpress/archives/9943

4-احصاءات صندوق البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني عام 2015:
http://search.worldbank.org/data?qterm=Import+RUSSAIN+TRADE+%24&language=&format

5-احصاءات البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي، استخرج بتاريخ: 12كانون الثاني عام 2015:
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?page=2

6-احصاءات صندوق البنك الدولي، الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، استخرج تاريخ: 12 كانون الثاني عام 2015:
http://search.worldbank.org/data?qterm=GNP+WORLD&language=&format=

7-الامبراطورية الروسية، استخرج بتاريخ: 1 شباط عام 2014:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9

8-احمد دياب، صادرات الأسلحة الروسية. أبعاد اقتصادية وسياسية، ملف الأهرام الإستراتيجى، استخرج بتاريخ: 15 تشرين الاول عام 2014:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1562778&eid=35

9-احمد السيد النجار، لعلاقات الاقتصادية المصرية - الروسية: الواقع والممكن، في: 9 شباط عام 2015:
http://moheet.com/details_article/2015/02/09/2214868/%D8%A7%D9%84% D8%B9%D9%84% %D8%B3%D9%8A%D8%A9.html

10-أحمد سيد حسين، لسياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط، مجلة قضايا ديمقراطية، العدد (52)، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ابريل عام 2014:
http://democracy.ahram.org.eg/News/795/Subscriptions.aspx
الاونكتداد، وثيقة (UNCTAD/PRESS/PR/2014/15) ، 2014، ص3.
http://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR14015_ar_WIR_W%20Asia.pdf

11-اليكس كاليليكوس، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، استخرج بتاريخ: 6 كانون الاول عام 2014:
http://revsoc.me/wp-content/uploads/%D8%A7%D9%841%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9.pdf

12-آنا بورشفسكايا، مصالح روسيا الكثيرة في سوريا، معهد واشنطن، استخرج بتاريخ: 24كانون الثاني/يناير عام 2013:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria

13-البنك الدولي، الموقع الرسمي، استخرج بتاريخ: 30 ايلول عام 2014:
http://www.albankaldawli.org/ar/about

14-بيانات البنك الدولي، موقع البنك، استخرج بتاريخ: 20 تشرين الأول عام 2014:
http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD

15-اتجاهات ومؤشرات صفقات السلاح العالمية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ، استخرج في: 8 ايار عام 2014:
http://www.ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/206

16-إحصاءات التجارة الخارجية التركية، استخرج بتاريخ: 3 اذار عام 2014:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InternationalTrade.aspx

17-اتيش ريكس غوش، في مركز الصدارة، نشرة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر عام 2014:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/09/pdf/ghosh.pdf

18-الاونكتداد، وثيقة (UNCTAD/PRESS/PR/2014/15) ، عام 2014:
http://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR14015_ar_WIR_W%20Asia.pdf

19-تقرير، الخبراء يؤكدون أن الارتباط بسلة عملات أفضل من الدولار، موقع السياسة، استخرج بتاريخ: 2 شباط عام 2015 :
http://al-seyassah.com/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF% %A7%D8%AA/

19-تقرير: عجلة الاستثمارات الأجنبية تدور في روسيا، صوت روسيا، في: 14 اب عام 2014:
http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2014_08_15/275999889/
ألمانيا - الناتج المحلي الإجمالي، استخرج بتاريخ: 29 ايلول عام 2014:
http://ar.tradingeconomics.com/germany/gdp ،

20-تقرير، روسيا تزود العراق بصواريخ ومدافع بقيمة مليار دولار، موقع كتابات، استخرج بتاريخ 30 تشرين الاول عام 2014:
www.kitabat.com/ar/pdf/42150.html

21-تقرير: هل يفضي استمرار هبوط الروبل الى افلاس روسيا؟ ، موقع الجزيرة معرفة، استخرج بتاريخ: 2 شباط عام 2015:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/24/%D9%87%D9%84-%D9% %D9%8A%D8%A7

22-تقرير، منتدى روسيا - مجلس التعاون الخليجي يحتضن فرص أعمال جديدة، استخرج في: 27 شباط عام 2014:
http://arab.rbth.com/economics/2014/02/27/-_26303.html

23-تقرير: اتجاهات ومؤشرات صفقات السلاح العالمية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ، استخرج في: 8 ايار عام 2014:
http://www.ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/206

24-220مليار دولار حجم استثمارات الصناعات البتروكيماوية في دول الخليج، صحيفة الرياض السعودية، العدد (17029)، استخرج بتاريخ: 8 شباط عام 2015:
http://www.alriyadh.com/1019590

25-تقرير، سمات الدولة العربية الريعية، جامعة بابل، استخرج بتاريخ: 3 كامنون الاول عام 2014:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_24416_446.pdf

26-تقرير، النفط الروسي ينافس نفط الشرق الأوسط في آسيا،موقع ما وراء العناوين، استخرج بتاريخ: 2 كانون الاثاني عام 2015:
http://arab.rbth.com/russian-world-economy/2015/03/02/29477.html

27-**تقرير: أكبر احتياطيات الذهب في العالم، استخرج بتاريخ: 31 ديسمبر عام 2014:**
https://insider.pro/ar/article/218

28-تقرير: روسيا تتفوق على الصين باحتياطيات الذهب، ، استخرج بتاريخ: 15 تشرين الثاني عام 2014:
http://arab.rbth.com/economics/2014/08/29/27845.html

29-تقرير: المؤشّرات الاقتصاديّة المتصدّرة، موقع easy-forex، استخرج بتاريخ: 21 كانون الثاني عام 2015:
https://classic.easy-forex.com/ar/Forex.online3.aspx

30-تقرير، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا ، البنك المركزي التركي، الموقع الرسمي، استخرج بتاريخ: 3 كانون الاول عام 2014:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/FDIinTurkey.aspx

31-تقرير:فوائض البترودولار العربية خلال سنوات تراجع الفورة النفطية، استخرج بتاريخ/ 4 تموز عام 2014:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec042.htm

32-تقرير أوروبي يكشف سر التدهور السريع للاقتصاد الروسي، موقع العربي الجديد، 22 ديسمبر عام 2014:
http://www.alaraby.co.uk/economy/80957640-768d-4fc9-b043-fc1b27e22347#sthash.HrHEZxXf.dpuf

33-حسين عباس حسين الشمري، مرحلة تحلل نظام بريتون وودز ومرحلة النظام المالي الحديث، ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، 10 كانون الاول عام 2013:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=32649

34-حمد بن عبد الله اللحيدان، مصطلح الشرق الأوسط حلّ محل مصطلح العالم العربي، صحيفة الرياض، العدد 16552، 18اكتوبر عام 2013:
http://www.alriyadh.com/876615

35-حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي فى العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي
http://democraticac.de/?p=1775

36-حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي فى العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي
http://democraticac.de/?p=1775

37-ديفيد شينكر ، اريك تراجر، صفقة الأسلحة المصرية مع روسيا: التكاليف الاستراتيجية المحتملة، معهد واشنطن، المرصد السياسي 2218، مارس 2014، استخرج في: 2 كانون الاول عام 2014:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-arms-deal-with-russia-potential-strategic-costs

38-ديفيد سنغر، ميزانية أميركا، عجز هائل قد يغير الوضع الداخلي والدور الخارجي، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (11390)، في 3 :فبراير عام 2010:

http://www.aawsat.com/email.asp?section=4&did=555626&issueno=11390

39-ساحلي مبروك، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، جامعة ام البواقي، الجزائر، استخرج بتارخ: 4 نيسان عام 2014:
http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56387/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7.pdf?sequence=1

39-روسيا توقع اتفاقا لبناء محطة كهروذرية لمصر، روسيا اليوم، استخرج بتاريخ: 2 شباط عام 2015:
http://arabic.rt.com/news/773604-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%%D8%A7%D8%AA/

40-سلام السعدي، إيران وروسيا تغيّران خارطة سوريا الاقتصادية، موقع التجديد العربي، في: 15 ايار عام 2014:
http://www.alaraby.co.uk/economy/eb0869e6-3e67-4a2a-a25f-289307ee1cd9

41-سميرة قاسم، الشرق الأوسط الكبير.. بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، جزايرس، في: 3 مايس 2010.
http://www.djazairess.com/elhiwar/28906

42-صابر آيت عبد السلام ، التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، موقع: جسور العلاقات الدولية، 16 أبريل عام 2012:
http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_3335.html

43-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الموقع الرسمي، استخرج بتاريخ: 20 ايلول عام 2014:
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/imfwba.pdf

44-علي فريد عبد الكريم، الازمة المالية العالمية وخطة الانقاذ الأمريكية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمار، بغداد، 2013، استخرج بتاريخ: 2 اذار عام 2014:
http://www.cbi.iq/documents/Ali-2.pdf

45-علي حسين باكير، لخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط الجديد وفق الرؤية الأمريكية
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=83:-f-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

46-علاء بيومي، من تاريخ علاقات أمريكا الدبلوماسية بالشرق الأوسط، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات-واشنطن، استخرج في: 7 نيسان عام 2013:
http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/598.htm

47-العلاقات الروسية الإسرائيلية، استخرج بتاريخ: 3 نيسان عام 2014:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%4%D9%8A%D8%A9

48-عماد فوزي شُعيبي، حرب القواعد والنفوذ الأمريكية الروسية، مجلة السياسي، لمعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ابريل عام 2012:
http://www.syasi.com/new/165/5058-2010-06-25-12-50-56

49-غازي موسى، كتاب: سقوط دولة اليهود 2020 دراسات استراتيجية، تشرين الثاني عام 2012، استخرج بتاريخ: 7 ايار عام 2014:
http://www.aleftoday.info/article.php?id=8932

50-غازي حسين، النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي"، دار الوسط اليوم للاعلام والنشر، ص21، نشر في: نيسان عام 2014:
http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/1/8-zionist.pdf

51-غانم العنّاز، اتفاقية الخط الاحمر، لاحتكار نفط الشرق الأوسط، استخرج بتاريخ: 5 تشرين الثاني عام 2014:
http://ghanim-anaz.blogspot.com/2014/11/blog-post.html

52-فرح زمان ابو شعير، العلاقات الإيرانية-الروسية: شراكة حذرة تميز حلف الضرورة، الجزيرة للدراسات، الدوحة،
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/2013107106122515555.htm

53-فلاديمير يفتوشينكوف، روسيا والعالم العربي في مرحلة جديدة، استخرج بتاريخ: 21 اب عام 2014:
http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050119172805

54-فلاديمير يفتوشينكوف، العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون، استخرج بتاريخ: 2 نيسان عام 2014:
http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050119172805&art=200502022147
52

55-فلاديمير يفتوشينكوف، العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون، استخرج بتاريخ: 2 نيسان عام 2014:
http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050119172805&art=200502022147
52

56-قموح عبد المجيد، العلاقات التجارية الدولية، جامعة التكوين، تونس عام 2013:
http://www.ao-
academy.org/docs/al3ilaqat_altijariyah_aldowaliyah_2403009.pdf

57-العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون، استخرج بتاريخ: 2 نيسان عام 2014:
http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050119172805&art=200502022147
52

58-ليونيد ايفاشوف، التعاون العسكري الروسي الإيراني، في: 3 ايلول عام 2014:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1414&lang

59-محمد سعد ابو عامود، المفهوم العام للامن، مركز الاعلام الامني، استخرج بتاريخ: 30 كانون الاول عام 2014:
http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/2-4-2011/634373626429794945.pdf

60-محمد بريش، المنهج في استشراف المستقبل، استخرج بتاريخ: 4 ايلول عام 2014:
http://www.alukah.net/culture/0/69523/#ixzz37HqwQvjq

61-مناورات النجم الساطع، استخرج في: 6 شباط عام 2014:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85% %A7%D8%B7%D8%B9

62-مناورات أميركية تركية إسرائيلية، موقع الجزير نت، استخرج في: 3 اب عام 2014:
http://www.aljazeera.net/news/international/2009/8/17/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%%D9%8A%D8%A9

63-منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك)، موقع الجزيرة ، استخرج بتاريخ: 20 كانون الاول عام 2014:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizations/2014/12/4/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A2%D8%A8%D9%8A%D9%83

64-موقع الامانة العامة لمجلس الوزارء، جمهورية العراق
http://cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=8

65-موقع المنظمة الدولية للطيران المدني:
http://www.iata.org/Pages/default.aspx

66-موقع المتداول العربي، المؤشرات الاقتصادية، استخرج بتاريخ: 27 شباط عام 2014:
http://www.arabictrader.com/beta/ar/knowledge-base/A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

67-المأزق: الروس رفضوا تقديم القروض والإيرانيون تعهدوا إعلامياً، استخرج بتاريخ: 2 كانون الثاني عام 2015:
http://orient-news.net/?page=news_show&id=83645

68-ن. م محمدوفا، روسيا وإيران: التناقضات والمصالح المشتركة، موقع القوة الثالثة، في: 16 كانون الاول عام 2012:
http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=103853

69-وزير الاقتصاد الروسي: نمو الاقتصاد الروسي 0.7-0.8% هذا العام، موقع رويترز، استخرج بتاريخ: 2 شباط عام 2015:

http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0J91XB20141125

70-وحدة المعلومات التابعة لمجلة الايكونومست، تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية، استخرج بتاريخ: 30 كانون الاول عام 2014، ص ص20-21:
http://www.economistinsights.com/sites/default/files/Arabic%20final.pdf

71-وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 03 أبريل عام2012 :
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm

72-وفاء داود، حول معني ومؤشرات "الثقة السياسية"، سلسلة الديمقراطية، الاهرام الرقمي، اكتوبر عام 2011:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749756&eid=5608

خامساً: اخرى باللغة العربية:

1. تشارلز كروثمر، أسطورة «عزلة» إيران، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 17 يونيو 2010 العدد(11524).
2. السيد سليمان، الاستثمارات الأجنبية داخل مصر يعكس الإصلاحات الحكومية لتشجيع بيئة الاستثمار ودفع عجلة النمو إلى الأمام، الشرق الأوسط، في: 06 ديسمبرعام 2014 .
3. معهد استوكهولم الدولي: استيراد سوريا السلاح ارتفع (5) أضعاف خلال (5) سنوات، الشرق الأوسط اللندنية، 19مارس عام 2013 العدد (12530).

سادساً: المصادر الأجنبية:

Books:

1. Deutsche Bank, Markets in 2012, Foresight with insight, Economics and Geopolitics, Global Head of Research: David Folker And Landau, 2007
2. Heather A.Conley, Russian soft power in the 21 st century, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2011
3. Ibrahim Alomar, In Economy and Political History of Middle Eastern Oil, Munich Personal RePEc Archive, 2006
4. J. Boone Bartholomees, Jr., U.S. Army War College Guide to National Security Issues, Strategic Studies Institute Book, NY, 2012
5. KeithC.Smith, RussianEnergyPolicyanditsChallengetoWestern PolicyMakers, Center for Strategic and International Studies, Washington, March2008
6. Paleri ،Prabhakaran, National Security: Imperatives And Challenges. New Delhi, Tata McGraw-Hill, 2008

7. Peter L. Berger , Samuel P. Huntington, Editors, Many Globalizations, Cultural Diversity in the Contemporary World, OXFORD UNIVERSITY PRESS, New York, 2002
8. Romm ،Joseph J., Defining national security: the nonmilitary aspects. Council on Foreign Relations, Washington, 1993
9. russian–American Security relations After Georgia, carnegie moscow center, Moscow, 2008
10. Şener Aktürk, Turkısh-Russıan Relations, 2002-2012, FROM THE PEAK TO THE DIP؟, Istanbul, CASPIAN STRATEGY INSTITUTE CENTER FOR POLITICS & INTERNATIONAL RELATIONS STUDIES, 2013
11. The Global Competitiveness Report , 2014- 2015, World Economic Forum, Geneva, 2014
12. The Global Competitiveness Report 2014- 2015, World Economic Forum and Columbia University, Geneva, 2014,
13. United Nations .Monthly Bulletin of Statistics, September 2014

Researchs and Reports:

1. CELESTE A. WALLANDER, US–Russian Relations: Between Realism and Reality, CURRENT HISTORY, Washington, October 2003
2. Marc Uzan, Reinventing Bretton Woods?, 60 Years of Bretton Woods – The Governance of the International Financial System – Looking Ahead June 20 to 22, 2004, Oesterreichische National bank, Eurosystem, WORKSHOPS, No.3, 2004
3. Marianna CHAROUNTAKI, Turkish Foreign Policy and the Kurdistan Regional Government, PERCEPTIONS, Volume XVII, Number 4, Winter 2012,
4. Sarah E. Mendelson and Theodore P. Gerber, Us and Them: Anti-American Views of the Putin Generation, , THE WASHINGTON QUARTERLY , The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Insti-tute of Technology, WASHINGTON, PRING2008
5. Shaista Shaheen Zafar, Turkey's 'Zero Problemswith Neighbours' , Foreign Policy; Relations with Syria, Journal of European Studies No3, 2011
6. Stephen J. Blank, CENTRAL ASIA AFTER 2014, Strategic Studies Institute And U.S. Army War College Press, Washington, November 2013

7. U.S. Exports to the Arab World to Reach $117 Billion by 2013, National U.S.-Arab Chamber of Commerce (NUSACC), Washington,, 2014, jn: 17 march 2014
8. Zbigniew Brzezinski, Putin's Choice, THE WASHINGTON QUARTERLY , The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Insti-tute of Technology, WASHINGTON, PRING2008

Others:

1-Russia's Top Import Partners, in: JANUARY 22, 2015
http://www.worldstopexports.com/russias-top-import-partners/2338
2-Turkey Balance of Trade 1957- 2014, In: 11 Oct 2014
http://www.tradingeconomics.com/turkey/balance-of-trade
3-UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE
http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-russia

Abstract

The Russian-American relations are one of the most important topics of international relations in today's world, given the two countries constituents, and what its repercussions caused on the entire world and, of course, including the Middle East. Among the topics of those relations is the political-economic competition between the two countries. Giving the fact that both countries have their own strategies toward the Middle East, and then their rivalry toward the Middle East would possibly mark the important developments that are related to the present and the future of this region.

The subject of relations between the United States and Russia, in both political and economical sides,raises scientific and practical importance. That is because it discusses a subject that any province or region in the world cannot be immune to it; giving what Russia and the United States possess of strength and resources.

The subject of this thesis discussed the issue of economical and political rivalry between the two countries: Russia and the United States, and discussed specifically their rivalry in the Middle East. Such subject requires dealing with several variables and issues including: the meaning of competition, how it was between the two states, Russia and America, with regard to the international economic and political relations, as well as the importance of the Middle East for Russia and the US, and to their relations, and finally, the importance and implications of rivalry between the two countries in the Middle East.

The goal that this thesisseeks to achievewas represented by the analysis of the Russian and American policies in the Middle East, since the breakup of the Soviet Union. In addition, itdemonstrates the contents of the economical and political competition in the two-state relations, and specifically in the Middle East, as one of the important interactions in international relations, including the international economic relations.

The importance of the study is as follows:

The subject of the study indicates the relations between the two superpowers, with all international standards for strength, which are the United States, the world's superpower, and the Russian Federation, the heir elder capabilities of the Soviet Union and a major technological nuclear power in the world. Not to mention other potential and most important economic capacities and capabilities in the field of hydrocarbon, such as oil and natural gas. Sincequite some time, the economy is associated with politics and military aspects as influential aspects in international reality making, and in the future making, which is another cause for the importance of the subject of this study.

The last side of the reasons for the importance of this study is relationship of this topic to the Middle East. The Middle East, featuring a group of countries including the Levant, Egypt, Iran, Turkey, and (Israel), which is one of the most important global areas in stirring interactions, as being an area that still governed by unstable factors. Also the allowance of major power statesinterventions, and the intervention of these forces would allow the reformation of the dynamic of this region.

The study aims to achieve the following:

1- Analyze the Russian and American policies in the Middle East region since the breakup of the Soviet Union

2- State the implications in competition of Russian-American relations, as one of the important interactions in international relations, including international economic relations.

3- IllustrateRussia's political and economical trends to reduce the US strategic leverages in the Middle East.

4- Shed the light on the political and economic prospects for the Middle East region, and the study of economical and political potential dimensions for the Russian-American competition, so thatthe Middle East can realize the shift in the balance of world's powers. And then, draw the logical policies to deal with it.

5- Researcher will discuss through his study the possible future scenarios for this relationship. The main focus will be on the possibilitiesto

what the Russian-American rivalry relation would settle on, or the continuity of a trend towards other types of relations: conflict or cooperation.

This thesis address a research issue, which is: The Middle East is the focus of several international relations, including the rivalry relations between Russia and America, because of its importance. The Middle East relatively affects the global economic forces because of its importance in the oil and natural gas market. However, the importance of this region offset at the same time its instability, which raises uncertain outputs state of competition that dominates the US-Russian relations in this region. In other words, the state of competition that dominates the Russian-US relations toward the Middle East will end up with outputs dominated by uncertainty.

The thesis assumes the following:

The Middle East (independent variable) will bring to those who overcomes the content of the rivalry relations; politically and economically; to both Russia and the US a state of excellence in the international system (dependent variable)

With the intention of addressing the subject of the research, we decided to divide the thesis into three chapters, as follows:

In the first chapter, which highlighted the Middle East after the Cold War, the Russian and American situation from economical and political perspectives after the Cold War, and the geopolitical and economical fundamentals for the Middle East has been examined.

While the second chapter dealt with the economical and political trends of the Russian and American competition for the Middle East after the Cold War. Here we have discussed: the Russian-Americaneconomical and political rivalry relationships and its mechanisms in the Middle East.

Whereas Chapter III illustrates the future prospects of the Russian - American rivalry in the Middle East, and we have highlighted the importance of economical and political variables in the future of US-Russian competitive relations in the Middle East, and the obstacles and ballasts continuity of rivalry between the two countries, and the possibilities to settle their relationship, through the near future that extends to the year 2020.



جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

التنافس الاقتصادي والسياسي الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

للمدة 1991–2014 وافاقه المستقبلية

رسالة تقدم بها الطالب:

عمار بهاء الدين شمس الدين

إلى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية / العلاقات الاقتصادية الدولية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

رفاه شهاب الحمداني

1436هـ 2015م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ

صدق الله العظيم

سورة يونس ، الاية (25)

اقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ: (التنافس الاقتصادي والسياسي الروسي_ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط للمدة 1991-2014 وآفاقه المستقبلية) التي قدمها الطالب (عمار بهاء الدين شمس الدين) قد جرى تحت أشرافي في جامعة النهرين كلية العلوم السياسية /قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ،وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير

التوقيع:

أ.د.رفاه شهاب احمد

التاريخ:-

بناءً على التعليمات والتوصيات المتوفرة أرشح الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

أ.د احمد شهاب احمد

رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

التاريخ :

اقرار المشرف اللغوي

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (التنافس الاقتصادي والسياسي الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط للمدة 1991-2014 وافاقه المستقبلية) لطالب الماجستير (عمار بهاء الدين شمس الدين) في جامعة النهرين/كلية العلوم السياسة قسم العلاقات الاقتصادية الدولية قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من اغلاط لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الامر بسلامة الاسلوب وصحة التعبير. ولاجله وقعت .

التوقيع:

الاسم:

التاريخ :   /   /2015

الاهداء :

الى عائلتي

عسى ان تكون ثمرة ما إنتظروه قد بلغت ماتمنوه

اهدي جهدي المتواضع هذا

عمار

الشكر والامتنان

في البدء ، له الحمد من لا يحمد سواه على ما تفضل به من نعم لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وعلى آله وسلم.

ولا يسعني وانا أكمل متطلبات عملي الا ان اشكر واثني على من اقرن شكره بشكرهمها، فاشكر والدي على ما قدماه لي طوال حياتي، ولم يبخلو علي بشي.

والشكر معهما موصول الى مشرفتي، الاستاذ الدكتور رفاه شهاب الحمداني، التي لولاها لما كان لجهدي هذا ان يرى النور، اشكرها على كل لحظة تعب بذلته في سبيل اتمام هذه الرسالة، وعلى قبولها وتفضلها بقبول الاشراف.عليها، فلها مني كل الامتنان

ولا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، ممثلة بشخص رئيس القسم الاستاذ الدكتور احمد شهاب الحمداني، والى كل اساتذتي في القسم، وفي الكلية، الذين تتلمذت على ايديهم، مما لا يمكن معه نسيان ما بذلوه من نصح وارشاد وتعليم،

واشكر ايضا زملاء المرحلة على حسن الخلق، والتشجيع طوال مراحل دراستي
ولا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى كل من ساعدني وعلمني، مما تمتلئ بهم صفحات اوراق عدة ان تم ذكر اسمائهم جميعا، لهم جميعا مني خالص الشكر و الثناء.

عمار

AL-Nahrain University
Collage of Political Science
Department of International Economic relations



Russian American Economic and Politicl competition in the Middle East, Since 1991-2014 and future prospects

A thesis submitted to :

Ammar Bahaa Aldeen Shamsuldeen

A THESIS SUBMITTED TO THE COUNCIL OF THE COLLAGE OF POLITICAL SCIENCE AS PARTIAL FULFILLMENTS OF THE REQUIREMENTS TO AWARDED A DEGREE OF Master IN POLITICAL SCIENCE / INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS

SUPERVISED BY
PROFESSOR Dr.

Rafah Shahab AL-Hamadany

2015 1436 H